جامعة الحاج لخضر- باتنة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

توسع الاتحاد الأوربي: إشكالياته وانعكاساته على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة الباحثة: سهام حروري

إشراف الأستاذ الدكتور: صالح زياني

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ مبروك غضبان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
أ.د/ صالح زياني	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا ومقررا
أ.د/ عمر فرحاتي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/ بومدين طاشمة	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د/ عبد الحق بن جديد	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	ممتحنا
د/ رابح مرابط	أستاذ محاضر	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2011- 2012

ERROR: undefined
OFFENDING COMMAND: low

STACK:

-mark-
/fathah

تشكرات

الشكر أولا لله عز وجل الذي لولاه لما تم هذا العمل

الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور " **صالح زياني** "

على إشرافه على هذا العمل وتوجيهه وتقويمه

"أحيي فيه الكفاءة العلمية والأخلاق العالية"

الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم مناقشة وإثراء هذه الأطروحة

الشكر لكل أساتذة جامعة باتنة الذين واكبوا تعليمي في مرحلة التدرج

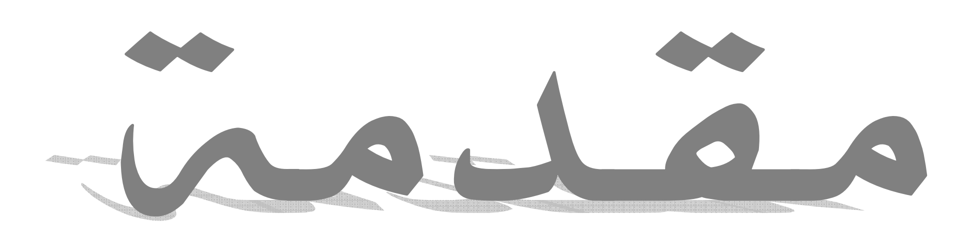
وما بعد التدرج

الشكر موصول لرفقاء العلم والعمل في باتنة وبسكرة، ولكل من ساهم

من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل

شكرا لكم جميعا

فهرس المحتويات


مقدمة

مثلت فترة ما بعد الحرب الباردة، انطلاق مرحلة جديدة تسيطر عليها الولايات المتحدة الأمريكية، ومقابل ذلك توجد أقطاب عديدة تحاول إعادة موازين القوى لصالحها أو أن تكون على الأقل طرفا في اللعبة السياسية الدولية. وتعبر هذه المرحلة عن التطور التنظيمي الذي بدأ مساره في القرن العشرين الذي عرف الانتشار المكثف للمنظمات الدولية والإقليمية مثل: منظمة الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، الإتحاد الأوربي.

وتكمن أهمية هذا البعد في الحياة الدولية بسبب انتقاله من الإطار التنظيمي إلى تطوير السلوك المؤسساتي، مما ينعكس إيجابا على الدول باعتبار أن هذه التنظيمات فواعل من غير الدول، وأيضا إمكان تأثيرها الفعال في تلطيف سلوك الدول وتشجيعها على التعاون.

إن الاتحاد الأوربي – بلا شك – يعد أقوى تعبير عن هذه التفاعلات الإقليمية من حيث الطابع الرسمي ونطاق الاتساع؛ لأنه يتعدى التكامل الاقتصادي ليضم مجموعة مؤسسات عالية التطور على نحو متزايد من التكامل السياسي والأمني للإقليم الأوربي لدرجة أن مستواه التنظيمي مهيكل بإحكام ودائم ويفرض قيودا هامة على أعضائه.

وقد ميز واقع ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، ظهور هواجس ترتبط بالظواهر الاجتماعية التي لا تعرف الحدود، ومن الصعب مقاومتها، أو ما يسمى بالفوضى الإيجابية وهو ما دفع بالقوى الكبرى ومنها الدول الأوربية إلى التنسيق فيما بينها من أجل إعادة ترتيب الأقاليم التي تحوي مثل هذه الظواهر لتتماشى مع متطلبات السوق الجديدة.

أهمية الدراسة:

تعتبر النزعة الإقليمية إحدى السمات البارزة في النظام الدولي الحالي، وآلية تحاول الدول والتجمعات من خلالها إدارة انخراطها في الساحة الدولية، ووسيلة يتم بوساطتها نقل السلطة من الدول والتجمعات إلى هيئات إقليمية لها القدرة على إدارة ما يجابهها من مشاكل. وقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين انبعاث ديناميات التكتل الإقليمي في العلاقات الدولية، وإلى زيادة التفاعلات بين أنماط التكتلات الإقليمية.

ويمكن اعتبار الاتحاد الأوربي نموذجا للإقليمية المفتوحة في قضايا الأمن والاقتصاد؛ لما تنطوي عليه من انفتاح أمام احتياجات النظام العالمي الأوسع وعلى استعداد للتكيف معه – رغم عرقلة الأوضاع الاقتصادية والأمنية – مع الرغبة في الاختلاف والتميز في الساحة العالمية.

وقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن العديد من المشاكل الإقليمية (اثنيه، أمنية،...) طبعتها حرب باردة أمنيا واقتصاديا، وعن نمو الترتيبات التجارية والتنظيمية الإقليمية الجديدة أين تغيرت طبيعة الترتيبات والعمليات الاقتصادية مع ظهور تجارة الخدمات، وزيادة التركيز على السياسات التنظيمية التي وصلت إلى ماوراء الحدود .

إذن، لقد أوجد عالم ما بعد الحرب الباردة أرضية خصبة جديدة للتجمعات الإقليمية، وتحديات جديدة أيضا تتقاطع مع الجانب الوطني والإقليمي وحتى العالمي. وما يرتبط بمجال الأمن يرتبط بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، لذا تعد السياسة الخارجية الموحدة، إحـــدى أهم الركائز المميزة للاتحاد الأوربي عن التجمعات الاقتصادية التقليدية التي تتوقــف علـــى إزالة كل ما يعترض حرية التبادل داخلها. وقرر الاتحاد الأوربي تتويج مكانته الاقتصـــادية بأخرى سياسية؛ ليجمع كل أطرافه وتكون له كلمة واحدة على الصعيد الخارجي.

إن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، تصنع في إطـــار المصالح القومية؛ أي أن أهمية منطقة جنوب المتوسط تأتي في إطار ما تقدمه من مصـــالح للاتحاد. وعليه فإن السياسة الخارجية هي التعبير الحقيقي عن الفكر والتطبيق.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من العمل الأوربي الدؤوب لبلوغ دور فاعل وحيـــوي واستراتيجي في الشؤون الدولية. كما تستمده من جهة ثانية من أهمية منطقة جنوب المتوسط، باعتبارها من أهم مناطق التنافس الدولي في فتـــرة مـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة؛ لموقعهـــا الاستراتيجي الهام في السياسة الدولية. بالإضافة إلى التخوف الأوربي من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة المتوســـطية سياســـيا، اقتصـــاديا، وعسكريا.

بحكم الحقائق الجغرافية، فإن الاتحاد الأوربي لا يستطيع اختيـــار جيرانـــه، لـــذلك اعترف بهم، ونسق جهوده من أجل التوسع نحو شرق ووسط أوربا. ولم يقلـــل ذلـــك مـــن اهتمامه بمنطقة جنوب المتوسط التي تعتبر حزاما قريبا من دوله.

حدود الدراسة:

انطلاقا من عنوان الأطروحة، يتضح بأن الدراسة ستركز على التوسع الأخير الذي شهده الاتحاد الأوربي، ألا وهو التوسع الخامس في بداية الألفية الثالثة؛ هذا التوســـع الـــذي يدخل ضمن الإقليمية الجديدة التي يشهدها الاتحاد الأوربي؛ لأنه لا يعبر عـــن اســـتجابة أو امتداد للمصالح الإقليمية فقط، وإنما أيضا للتطورات العالمية؛ باعتبار أن مـــا كـــان يحكـــم العلاقات والتفاعلات بين النظم الإقليميـــة التقليديـــة هـــو الطـــابع السياســـي والعســـكري والاستراتيجي، واليوم ما يحكم تلك العلاقات والتفاعلات بين التكـــتلات الإقليميـــة الجديـــدة أضحى الطابع الاقتصادي – التجاري.

فمنذ نهاية الستينات من القرن العشرين، ونتيجة لإدراك المجموعة الأوربية لأهميـــة الجوار المطل على البحر المتوسط تحتم عليها إيجاد سياســـة موحـــدة ومتغيـــرة ومســـايرة للتطورات التي عاشها هذا الجوار تجاه المنطقة، وكان البحث الدائم عن المقاربات الجديـــدة من أهم سماتها.

اقتصر الاهتمام في البداية بالمجال الاقتصادي البحت، المتمثل فـــي عقــد اتفاقيـــات تجارية ثنائية مع بعض دول المنطقة كدول المغرب منذ 1969م تهدف إلى إعفـــاء بعــض المنتجات من الرسوم الجمركية وإخضاعها لنظام الحصص، وهو ما دفع تونس والمغرب إلى التركيز على قطاع النسيج كخيار استراتيجي إلى يومنا هذا .

استمر العمل اقتصاديا نهاية الثمانينات وبداية التســعينات أي إلـــى غايـــة ظهـــور الهواجس الأمنية – المعطى الجديد في معادلة العلاقات بين الطرفين– نتيجة عدم الاستقرار الذي تعيشه دول المنطقة، والحركات الإسلامية المتشددة الرامية إلـــى الإطاحـــة بالأنظمـــة القائمة، والإرهاب الداخلي وامتداده إلى أوربا. وهنا قام الاتحاد الأوربـــي بإعـــادة ترتيـــب أولوياته تجاه المنطقة، وأصبح التحرك مبنيا على رؤية المنطقة بأنهـــا مجمـــوع تحـــديات اجتماعية (الجريمة المنظمة، الهجرة السرية...)، وتحديات أمنية (الإرهاب،...)، وتحديات بيئية مثل التي يشهدها البحر الأبيض المتوسط.

وفي الوقت الذي قطع فيه الجزء الغربي من القارة الأوربية شوطا كبيرا، أدى تفكك دول الجزء الشرقي من القارة؛ نتيجة لانهيار النظـــام الشـــيوعي واســـتقلال الجمهوريـــات وانفصالها عن الدولة الكبرى السابقة إلى استيعاب الاتحاد الأوربي التدريجي لـــدول شـــرق القارة لتتوحد مع غربها؛ بالدراسة المتأنية والإدارة المشتركة عند ظهور الحاجة إلى التوحد بسبب التحولات التي شهدتها فترة الثمانينات وبداية التسعينات من القـــرن المنصـــرم علـــى المستوى الدولي والإقليمي والأوربي.

وأدى ذلك إلى بروز تحديات للنظام الأوربي كان لها انعكاس على سياسته الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط، وبخاصة التحدي الخارجي الذي يتعرض لـــه، والمتمثـــل فـــي المنافسة الأمريكية على المنطقة، فتنوعت الآليات بين التعاون والشراكة، وتعددت المبادرات بين الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار، والاتحاد من أجل المتوسط لتعزيـــز وحمايـــة السلام والرخاء والاستقرار والديمقراطية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتحكم في اختيار أي موضوع دراسة، أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

تتمثل الأسباب الذاتية في:

– الميل إلى دراسة المواضيع الحديثة المتسمة بالتطور المستمر.

– تحبيذ دراسة المواضيع المتصلة بالمنظمات الإقليمية والتكامل الإقليمي.

أما عن الأسباب الموضوعية فهي الإسهام المتواضع في:

– دراسة المناهج والأسس والمراحل الخاصة بالتجربـــة التكامليـــة الأوربيـــة، وحصـــر انعكاساتها وتأثيراتها للاسترشاد بها في أي توجه إقليمي آخر.

– توضيح توجه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط، والأهداف التي ترغب في تحقيقها انطلاقا من تعدد المبادرات الأوربية تجاه منطقة المتوسط.

إشكالية الدراسة:

يعد الاتحاد الأوربي أحد الأقطاب التي تعمل على تكوين قوة قادرة علـــى المنافســـة الدولية وبخاصة بعد توقيعه معاهدة الاتحاد السياسي.

وكونه لا يستطيع تحقيق ذلك بمفرده حتى ولو توسع شرقا، تحتم عليه إقامة علاقات مع عدة دول ومناطق أهمها: المنطقة المتوسطية التي يسعى الاتحاد إلى المحافظة على مكانة هامـــة فيها، ومع دولها. فماهو توجه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط في ظل توسعه نحو الشرق الأوربي؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة تساؤلات هي:

– كيف تصنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط؟

– هل استطاع الاتحاد الأوربي وضع حد للسياسة الخارجية الوطنية المنفردة لصالح سياســـة خارجية مشتركة؟

– إلى أي مدى أوجد التنسيق السياسي الأوربي قوة جديدة قادرة علـــى تحديـــد مصـــالحها؟ وكيف يمكن أن يؤثر التوسع على أداء السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة؟

– هل من مصلحة دول جنوب المتوسط في فترة ضعفها وتشتتها الارتباط بمشاريع تســـرع من عملية التحاقها بقوة دولية كبرى؟ وما مدى قدرتها على المنافسة فـــي ظـــل الأوضـــاع الإقليمية التي ليست في صالحها؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على الفرضيتين التاليتين:

– " اتجاه العالم نحو التكتل الاقتصادي الواحد (الاقتصاد المعولم) يزيد من حدة التنافس بين التكتلات الكبرى القائمة ويدفع كل منها إلى الإسراع في استكمال هياكلها وزيـــادة فاعليتهـــا واستقطاب المزيد من الأسواق".

– "التطورات التي يشهدها الاتحاد الأوربي والتطورات الداخلية فـــي دول المتوســـط، همـــا العاملان الأساسيان اللذان يحددان العلاقات بين الطرفين. أي أن البيئة الداخلية والإقليمية في المنطقة هي أساس العلاقات، والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية داخـــل المنطقـــة المتوسطية هي التي ستتحكم في هذه العلاقات وتحدد نمطها ".

منهجية الدراسة:

بسبب طبيعة الموضوع تم التركيز على المقترب النظمي – النسـقي – (System Approach)؛ الذي يعتمد على دراسة شبكة التفاعلات السياسية (Political Interaction) فيما بين وحدات معينة، سواء تعلق الأمر بالحياة السياسية الداخلية أو التفـاعلات السياسـية للنظام الإقليمي أو حتى الدولي، والناتجة عن البيئتين الداخلية والخارجية أخذا وعطاء. أي أن جوهرها هو الاعتماد المتبادل؛ لأن أي تغيير في البيئة يؤثر على النظام، وأفعـال النظـام بدورها تؤثر على البيئة، لاعتماد الاتحاد الأوربي وسياسته الخارجية على دراسة المدخلات الآتية من البيئتين الداخلية والخارجية للخروج بالقرارات والخيارات الهادفـة التـي تخـدم مصالح الاتحاد. وباعتبار أن كل نظام يسعى إلى الاستمرار والتكيف مع التغيرات البيئيـة، كذلك الاتحاد يعمل على التأقلم مع التغيرات البيئيـة بالإصـلاحات المؤسسـية وإصـلاح السياسيات لضمان استمرار وجوده واستقراره.

بالإضافة إلى الاستفادة من مقترب صنع القرار؛ لاعتماد الاتحاد في صنع سياسـته الخارجية على مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار، واختيار القرار السياسي من بين عدة بدائل متاحة.

تنظيم الدراسة:

جاءت الدراسة في أربعة فصول، تتقدمها خلفية تاريخية للتعريف بمسـار الاتحـاد الأوربي مذ كان فكرة إلى أن تشكلت الجماعة ثم الاتحاد.

وفي الفصل الأول، تم الطرق إلى الإطار النظري والمفاهيمي للوحدة الأوربية فـي ثلاثـة مباحث: الأول تطرق إلى المناهج والمقتربات البحثية التي درست الوحـدة الأوربيـة، أمـا المبحث الثاني فقد تتبع سياسة التوسع الأوربية التي جعلت الاتحاد يضم 27 دولة عضو مع ترك باب العضوية مفتوحا لمن تتوفر فيه الشروط. أما المبحث الثالث فقد عرف بالسياسـة الخارجية للاتحاد الأوربي التي فعلتها سياسة التوسع.

الفصل الثاني، خصص لتوضيح البناء المؤسسي للاتحاد الأوربي من خـلال ثلاثـة مباحث؛ بين المبحث الأول المؤسسات المختلفة للاتحاد الأوربي والوظائف المنوطة بها. ثـم عالج المبحث الثاني كيفية عمل المؤسسات الأوربية وآليات اتخاذ القـرار، ليقـف المبحـث الثالث على محددات صنع القرار الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط.

الفصل الثالث، تناول تجاذب اهتمام الاتحاد الأوربي بين الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي، حيث تطرق المبحث الأول إلى أهمية الشرق الأوربي ومنطقة جنوب المتوسـط في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي. والمبحث الثاني تعرض للمبادرات الأوربية كإطـار

للعلاقات مع الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي. أما المبحث الثالث فقــد وضــح تــأثير التحديات الأوربية بعد التوسع على السياسة الخارجية الأورومتوسطية.

الفصل الرابع، جعل من منطقة المتوسط عامل التــوازن الــرئيس فــي السياســة الخارجية للاتحاد الأوربي ما بين التوجهات نحو الشرق والجنوب؛ لذلك بين المبحــث الأول الآلية الأوربية في بناء الأمن والدفاع الأوربي. والمبحث الثاني درس تغير البيئة الأمنية في الفضاء ين، وضرورة الفصل بينهما. ليركز المبحث الثالث في الأخير على الانتقال الأوربي من التعاون الإقليمي في منطقة المتوسط إلى الأمن الخاص في ظل الاتحاد الموسع.

أما عن الصعوبات التي واجهت إعداد هذا العمل، فقد تمثلت أساســا فــي شســاعة الموضوع واحتوائه على ثلاثة متغيرات: التوسع الأوربي واشكالياته، السياســة الخارجيــة للاتحاد الأوربي، ودول جنوب المتوسط. بالإضافة إلى كثرة المستجدات، وتداخل المجــالات والسياسات.

إن أصول فكرة التوحيد الأوربي عميقة تاريخيا، وعلى الرغم من التوتر والعقبات إلا أن الجماعة استطاعت التطور. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية وجدت أوربا نفسها أمام أوضاع ملحة؛ لإعادة بعث اقتصادياتها المنهارة كأساس للمصالحة الفرنسية- الألمانية من جهة،* وكمرحلة أولى لإقامة نظام أوربي جديد.

- الأطر الفكرية المؤطرة لأسلوب وشكل الوحدة:

أساس مشروع الوحدة الأوربية فكري أتى به فلاسفة ومفكرون وحكماء ورجال قانون وفقهاء ومصلحون اجتماعيون، قبل أن يصل إلى مشروع سياسي تبنته مؤسسات مدعمة من رؤساء الدول والحكومات والنخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوربية.

إنه مشروع متبلور تاريخيا وعلى مدى قرون طويلة**، انطلاقا من رؤى فكرية ذات دوافع وأهداف متباينة. بالإضافة إلى تباين المضامين من حيث الوسائل والآليات المقترحة لحل الإشكالات المتوقع حدوثها في مسيرة الوحدة.

تلك الرؤى استفادت منها النخبة السياسية عندما توفرت لها الظروف المحلية والإقليمية والدولية، وحولت المشروع من الفكرة إلى المشروع السياسي القابل للتطبيق على أرض الواقع، وذلك عن طريق التجربة والخطأ للتكيف مع الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتغيرة باستمرار.

إذن، تعود جذور الفكرة إلى أواخر القرن 13م وبداية القرن14م، لالتفاف العقيدة الدينية حول التعاليم المسيحية باعتبارها الرابط الوحيد بين الشعوب المتباينة- الأصول العرقية والتاريخية والثقافية-وكان ذلك في فترة تزايد الإدراك الأوربي لتهديد الشرق

---

* يرتبط التكامل الأوربي بالصراع الفرنسي- الألماني القديم سنة 1870؛ عندما قامت ألمانيا بمحاصرة باريس وكادت تستولي عليها، ونتج عن ذلك قيام سلسلة صراعات في أوربا، وبين ألمانيا وفرنسا بشكل خاص. وعقب ذلك قيام الحرب العالمية الأولى(1914) والتي هزمت فيها ألمانيا، ووضعت شروط قاسية عليها، واعتبرت ألمانيا ذلك مهانة لها؛ لنيلها من السيادة والاستقلال الألماني واقتطاع أراض منها. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين تنامت القوة الألمانية بينما وجدت فرنسا نفسها تعاني من آثار الحرب العالمية الأولى نتيجة الخسائر الكبيرة التي لحقت بها. ومع قيام الحرب العالمية الثانية سقطت فرنسا أمام ألمانيا في أيام قليلة. وبانتهاء الحرب تغيرت الموازين وانهزمت ألمانيا وكان لذلك دمار الطرفين والقارة الأوربية بصفة عامة (انظر: ودودة بدران (وآخرون)، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والاستراتيجية،** القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص. 244).

** أنظر الملحق رقم 01: كرونولوجيا الوحدة الأوربية من جماعة الفحم والصلب إلى الإتحاد الأوربي، ص.278.

الإسلامي لهم. أي: مشروع دافعه ديني: تقوية الغرب المسيحي في مواجهة الشرق الإسلامي[1].

لكن مع ظهور قوة التيار العلماني في أوربا، والفصل الكامل بين الدين والدولة حسب مبدأ "دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله"، ثم ظهور الدول القومية المتعارضة الأهداف والمصالح اتجه المشروع الوحدوي للبحث عن مبررات مغايرة أمنية ونفعية. ذلك التباين أنشأ بيئة تنافسية صراعية أدت إلى اندلاع حروب وأزمات عديدة مدمرة أهمها: قيام الحرب العالمية الأولى التي شكلت نقطة تحول في التفكير الأوربي على الصعيدين الرسمي والشعبي. وكانت القناعة بأن الوحدة هي الطريق الوحيد لإنقاذ أوربا.

من هنا بدأت فكرة الوحدة تأخذ شكل الحركة السياسية الجماهيرية بشكل تدريجي انخرط فيها أحزاب وفئات اجتماعية وجماعات مصالح ومؤسسات المجتمع المدني، بعد أن كانت مشروعا طوبويا طموحا مقره عقول المفكرين. لكن هذا التحول لم يمنع قيام الحرب العالمية الثانية التي انتهت بدمار أكثر من الحرب العالمية الأولى؛ أين تراجع الدور الأوربي ومكانتها عالميا، لكنها بالمقابل هيأت الظروف المحلية والإقليمية والدولية لإحياء العملية الوحدوية من جديد. وهكذا وضعت المشروع على أرض الواقع بشكل عقلاني ومخطط له لتحقيق الأمان والاستقرار[2].

- دور العوامل الخارجية في تفعيل حركة الوحدة:

يمكن حصر هذه العوامل في العامل الاقتصادي من خلال مشروع "مارشال"، والعامل الأمني من خلال إنشاء حلف "شمال الأطلسي".

أولا: مشروع مارشال:

إن ما ميز فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو الانتقال من عالم يسوده توازن قوى أوربي وتوجه إمبراطوري إلى عالم تنافسي ثنائي القطبية. أي غياب القوى العظمى الأوربية ونهايتها اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. من هنا جاءت فكرة إقامة جماعة أوربية فوق قومية وإيجاد هوية أوربية تحل محل الولاءات القديمة، وارتكز الاهتمام على الأمن العسكري والبنى الاقتصادية والمالية المنهارة، وعدم استقرار أوربا[3].

---

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.ص.19-20.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.20-21.

[3] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص. 870.

تفادى الحلفاء المنتصرين (الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وفرنسا) بعد حرب 1945 إذلال ألمانيا، وبدل فرض قيود عليها كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، قدموا لها العون الاقتصادي وأسهموا في بنائها عن طريق مشروع الإنعاش الأوربي.

بعد دعوة رئيس الوزراء البريطاني "ونستن تشرشل" Winston Churchill إلى تأسيس الولايات المتحدة الأوربية أساسها التعاون الفرنسي – الألماني؛ من خلال خطابه الذي ألقاه في "زيوريخ" في التاسع عشر سبتمبر عام 1946[1] جاءت المساعدات الأمريكية المقدرة بـ 13 مليار دولار للفترة الممتدة بين 1947– 1952 (بمعدل 2.5%) بعد أن ألقى الجنرال "جورج مارشال" –وزير الخارجية الأمريكية– خطابه في الخامس يونيو 1947، والذي وجهه إلى الكونغرس الأمريكي لتتمكن الدول الأوربية من حل مشاكلها الاقتصادية، وإقناعها بأنه برنامج استراتيجي لاستقرار أوربا الغربية. واقترن المشروع بشروط تقتضي إطارا مؤسسيا أوربيا مناسبا لتتمكن فعليا من الاستفادة من تلك المساعدة[2].

لكن البرنامج الأمريكي كان يهدف إلى تشكيل دولة اتحادية مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتحقيق السلام الدائم المبني على مصالحة الأعداء القدامى سيما فرنسا وألمانيا من جهة، وتشكيل قوة دفاعية لمجابهة الخطر الشيوعي من جهة ثانية عن طريق تسهيل فتح الحدود وتنمية الاقتصاد والوصول إلى الرفاه الاجتماعي في جزء القارة الأوربية الذي نجا من الخطر السوفياتي[3]. ويعود تبني الولايات المتحدة الأمريكية لهذه السياسة الهجومية إلى ثلاثة أسباب رئيسة وهي:

1– تضخيم حجم التهديد الإيديولوجي والعسكري الذي يمثله الاتحاد السوفياتي للغرب وخاصة لأوربا (وبالتالي إتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة احتواءه).

2– التهيؤ لتقديم مساعدة ضخمة لأوربا تستهدف تنشيط اقتصادياتها، وتحقيق الرخاء الأوربي مسؤولية أمريكية.

3– التهيؤ لوضع أوربا الغربية تحت المظلة النووية الأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي (ارتباط الأمن الأمريكي عضويا بأمن أوربا الغربية)[4].

---

[1] محمد محمود الإمام، **تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998، ص. 16.

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.871.

[3] المرجع نفسه، ص. 16.

[4] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.122.

من هنا بدأ الالتفات الجاد من الجانب الفرنسي ثم من الجانب الألماني إلى طبيعة المصالح وضرورات الاعتماد المتبادل بين الطرفين، وظهرت طريقة جديدة في التعامل قوامها التداخل بين المؤسسات الاقتصادية والأجهزة لترتبط بالسلم وتبتعد عن الحرب.

تعاونت الدول الأوربية فيما بينها، ونسقت جهودها في إعادة الإعمار. ومن خلال المؤتمر الذي ضم 16 دولة أوربية انبثقت عدة لجان بعضها أصبح أجهزة دائمة[1]:

- إنشاء لجنة عمل حول اتحاد جمركي أوربي سنة1947، وإنشاء أمانة دائمة لها في بروكسل.
- إنشاء لجنة القوى العامة، وهي لجنة دائمة لتنسيق الهجرة الأوربية في روما بداية 1948.
- توقيع اتفاقية التعويضات المتعددة الأطراف في أكتوبر 1948 بعد سلسلة اجتماعات الخبراء الماليين.

في شهر مارس 1948، كلف المؤتمر مجموعة عمل بإعداد ميثاق منظمة دائمة للتعاون الاقتصادي الأوربي، وتم إقرار ذلك في اجتماعه في 16 أفريل 1948 بتوقيع الدول المعاهدة المنشئة*.

على الرغم من أن هذه المنظمة لم تساعد على البناء التكاملي بالمعنى الدقيق، إلا أنها أدت إلى تعاون لأجل محدود مرتبط بالعون الأمريكي مثل: إعداد برنامج الإنعاش وتحرير حركة السلع والخدمات **. وامتد نشاط المنظمة إلى سنة 1960 حيث أصبحت تضم الدول الأوربية، الولايات المتحدة وكندا. وأصبحت تسمى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثانيا: إنشاء حلف شمال الأطلسي:

بالإضافة إلى الشرط الأمريكي الرامي إلى إقامة إطار مؤسسي ملائم لإدارة المعونة المقدمة لأوربا في إطار مشروع "مارشال"، أتبعته بضغط لإقامة تحالف أمني فيما بينهما من أجل الاتفاق على حد أدنى من التنسيق في قضايا الدفاع والأمن على الرغم من مخاوفها اتجاه بعضها البعض. لكن في واقع الأمر إن الولايات المتحدة الأمريكية تمهد الطريق لإقامة تحالف أمني أوسع تسيره هي عبر ضفتي الأطلسي.

نتيجة لذلك قامت مشاورات حول إقامة حلف شمال الأطلسي، وجرت مفاوضات مكثفة بين الدول الأوربية الخمس: بريطانيا، فرنسا، ودول البنولوكس الثلاث: بلجيكا، هولندا،

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.ص. 36-37.

* وقعت ستة عشر دولة أوربية على المعاهدة: النمسا- بلجيكا- الدانمارك- فرنسا- اليونان- ايرلندا- إيطاليا- لكسمبورغ- النرويج- هولندا- البرتغال- السويد- سويسرا- تركيا- المملكة المتحدة وألمانيا الغربية.

** لمزيد من التفاصيل أنظر: محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.ص. 40-42.

ولكسمبورغ من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من جهة ثانية *. وتم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 04 أفريل 1949 (1).

إلى جانب هدف الحلف العسكري لتحدي الخطر الشيوعي آنذاك والذي يقوده الاتحاد السوفياتي سابقا، يهدف أيضا إلى تثبيت وتدعيم نظام الأمن الجماعي في أوربا. لذلك تعهد بالدفاع عن الدول الأعضاء؛ من خلال توفير محيط مستقر وأمن في أوربا بالاعتماد على الدمقرطة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، والتصدي لأي هجوم خارجي على أية دولة عضو في الحلف والمحافظة على التوازن الاستراتيجي في أوربا (2).

إذن، فهو يقوم على تحالفات دفاعية تهدف إلى التعاون المتبادل في حالة الهجوم على منطقة التعاقد**.

- دور العوامل الداخلية في تحقيق الوحدة الأوربية:

تتمثل العوامل الداخلية التي أسهمت في تحقيق الوحدة الأوربية في عاملين أساسيين هما: اتحاد أوربا الغربية وإنشاء مجلس أوربا.

أولا: اتحاد أوربا الغربية:

يعتبر قيامه استجابة للطلب الأمريكي المباشر المبلغ رسميا إلى وزيري خارجية كل من بريطانيا وفرنسا نهاية سنة 1947 لتوسيع نطاق عملية التنسيق والتكامل الأوربي، ليشمل الشؤون الاجتماعية ولا ينحصر فقط في الشؤون الاقتصادية.

إن ما ساعد على تأسيس هذا النظام الأوربي الفعال للأمن الجماعي هو تلك الأحداث التي عرفتها أوربا الشرقية سيما بعد انقلاب "براغ" - تشيكوسلوفاكيا سابقا- الذي مكن الشيوعيين من الوصول إلى السلطة في 20 فيفري 1948.

وقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا ودول البنولوكس الثلاث على "ميثاق بروكسل" في 17 مارس 1948، حيث وضع حجر الأساس لحلف دفاعي يلتزم أعضاؤه بمد العون والمساعدة العسكرية لأية دولة عضو في حال تعرضها للعدوان، وفتح المجال لانضمام كل من ألمانيا وإيطاليا إليه فيما بعد.

* كان التوقيع في حضور ومشاركة عدد من الدول: الدانمارك، أيسلندا، إيطاليا، النرويج والبرتغال. أما ألمانيا الغربية فلم تنظم إلى الحلف إلا في 5 ماي 1955 بعد قيام اتحاد أوربا الغربية.

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص 127.

(2) المنظمات الإقليمية السياسية في **موسوعة القرن**، ج2، تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2006، ص. 767.

** إلا أن نهاية الحرب الباردة جعلته يغير اتجاهات أنشطته بشكل ملحوظ.

في20 أكتوبر 1954 تم الاتفاق الفعلي على توسيع حلف بروكسل ليشمل ألمانيا وإيطاليا، وعدل الميثاق ليسمح بتغيير اسم الحلف إلى إتحاد أوربا الغربية. وهكذا شكلت منظمة أوربية جديدة[1].

إن تأسيس اتحاد أوربا الغربية يهدف إلى إعادة بناء الاقتصاد الأوربي، ومجابهة أي عدو خارجي ضد أية دولة عضو في الاتحاد من جهة، وتمهيدا للاندماج الأوربي من جهة ثانية. وقد أنشيء مجلس استشاري في حالات التهديدات العسكرية لأي دولة من الدول الموقعة على المعاهدة التأسيسية.

بالإضافة إلى الجانب العسكري الدفاعي أدت إلى التعاون في مجال الدراسات ذات الصلة بمستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية والجوانب الثقافية المنصوص عليها في المعاهدة[2].

على الرغم من التطور الحاصل، إلا أنه لم يقدم إضافة نوعية إلى العملية التكاملية الأوربية في مجال الأمن والدفاع؛ وذلك لعدم تمتع منظمة اتحاد أوربا الغربية بأية سلطات فوق قومية، ولم تمنح لها صلاحيات تنسيق السياسات الدفاعية والأمنية بين الدول الأوربية أي أنها لا تتعدى كونها آلية للتعاون والمساعدة الأمنية تستخدم في الحالات الطارئة والأزمات فقط[3].

ثانيا: إنشاء مجلس أوربا:

بعد المساعدة الأمريكية الاقتصادية والدفاعية لدول غرب أوربا، عكف ساسة دول أوربا الغربية على مناقشة مسألة الوحدة الأوربية في نهاية الأربعينات من القرن الماضي.
وباعتبار أن المشاكل الاقتصادية تطلبت التعاون الوثيق بين الدول الأوربية فقد نادى الكثيرون بإقامة اتحاد سياسي واقتصادي كالحركة الأوربية المتحدة في بريطانيا بقيادة "تشرشل"، الحركة الاشتراكية للولايات المتحدة الأوربية في فرنسا، التي كان لها أتباع في بلجيكا ولكسمبورغ، وحركة أوربا المتحدة في ألمانيا.

نظرا لاختلاف المصالح الوطنية المطالبة بالوحدة الأوربية، اتفقت المنظمات المتنوعة على إقامة لجنة دولية لحركات الوحدة الأوربية بزعامة "تشرشل"، وعقدت مؤتمرا

---

[1] حسن نافعة, مرجع سابق، ص. 126.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. ص. 18- 19.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 126.

أوربيا في "لاهاي" (ماي 1948) حضرته وفود 16 دولة. ودعا إلى وضع ميثـاق لحقـوق الإنسان وإنشاء محكمة عدل لتنفيذه، وإنشاء جمعية أوربية لتمثيل كل الدول الأوربية [1].

نتج عن مؤتمر "لاهاي" الحركة الأوربية، وأهم مؤيديها شخصيات سياسية متنوعـة مثل: ونستن تشرشل، رئيس الوزراء الفرنسي السـابق (feon Buln)، رئـيس الـوزراء الإيطـالي المسـيحي الـديمقراطي (Alcide de Gasperi)، والاشـتراكي البلجيكـي المشهور (Paul Henri Spaak).

قامت هذه الحركة بوضع تفاصيل الجمعية المقترحة وأعد تقريرها، وأصدرته فـي يناير سنة 1949، حيث تضمن إنشاء مجلس لأوربا يسيره جهازان:

- جمعية استشارية (بناء على مقترح "تشرشل" الموجود خارج السلطة).
- لجنة وزراء (بناء على مقترح "أتلي" clement Attlee رئيس وزراء بريطانيـا الـذي خلف "تشرشل" في السلطة).

قبل اقتراح إنشاء مجلس أوربا في اجتماع وزراء الخارجية في لندن، وكانت نتيجته التوقيع على المعاهدة المنشأة في 05 ماي 1949 والتي أنشأها ممثلو عشر دول، ودخل حيز التنفيذ في 03 أغسطس 1949[2].

يهدف هذا المجلس إلى تحقيق اتحاد وثيق بين أعضائه لحمايـة وإعـلاء الأفكـار والمبادئ التي تمثل تراثهم المشترك، ولدعم تقدمهم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم سـيادة المبادئ الديمقراطية البرلمانية وحقوق الإنسان. وقد دعا "تشرشل" إلى توسيعه ليشـمل كـل أوربا؛ بحكم الروابط الثقافية والاجتماعية التي تربط بين دولها[3].

لقد كانت هناك محاولة من أجل جعل هذا المجلس منظمة فوق قوميـة ذات جهـاز نيابي إقليمي من خلال إنشاء برلمان أوربي يتمتع بسلطات تشريعية فـوق قوميـة وسـلطة ملزمة للدول. لكن نتيجة للمعارضة البريطانية المدعمة من الدول الاسكندنافية لم يتحقق ذلك، وانصب العمل فقط على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأهمها مجال المحافظـة على حقوق الإنسان ومحاربة تهريب المخدرات والأعمال الإجرامية[4].

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، **الإتحاد الأوروبي: الدولـة الأوربيـة الكونفدراليـة**، القـاهرة: دار النهضـة العربيـة (د.س.ن.)، ص. 7.

[2] المرجع نفسه، ص. 8.

[3] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. 19.

[4] المرجع نفسه، ص. 19.

- النقلة النوعية في مسيرة الوحدة الأوربية

تتجسد في إنشاء الجماعات الأوربية الثلاث: جماعة الفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوربية والجماعة الأوربية للطاقة الذرية.

يعود أساس الوحدة الأوربية إلى ست دول كانت بدايتها اتفاق دول البنولوكس على الوحدة الاقتصادية وإقامة اتحاد جمركي في 05- 10- 1944، وتوحيد التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة في 17- 10- 1947. وتعتبر إيطاليا الدولة الرابعة والأكثر إيمانا بالاتحاد الفدرالي لتواجد الحزب الشيوعي بها. أما الدولة الخامسة فهي ألمانيا العاملة على استعادة مكانتها الأوربية. وسادس الدول هي فرنسا التي تسعى إلى استعادة قيادتها الأخلاقية لأوربا[1].

إذن، لقد شرعت هذه الدول الست في بناء الوحدة الأوربية متبعة في ذلك الحكمة السياسية. أي اتباع سياسة المراحل.

1- إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب:

تعود إلى المبادرة التي أعلن عنها وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" في 09 ماي 1950، والخاصة بتوحيد إنتاج الفحم والصلب في كل من فرنسا وألمانيا. ويهدف مشروع التوحيد إلى إعادة بعث اقتصاديات أوربا المنهارة؛ من خلال سلطة مشتركة ملزمة القرارات لكل الدول بدل العمل بالاتفاقيات الثنائية بين الحكومات.

كان البدء بقطاع الفحم والصلب باعتباره الركيزة الأساسية لاقتصاد أي دولة في فترة الخمسينات من القرن العشرين. وهكذا وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا ولكسمبورغ في 18 أفريل 1951 معاهدة إنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب لبلوغ سوق أوربية مشتركة في السلعتين الإستراتيجيتين[2].

إن اختيار مجالي: الفحم والصلب يعود إلى المخاوف الفرنسية من استعمال ألمانيا المادتين لاستعادة قدراتها الاقتصادية وهيبتها على الصعيد الأوربي؛ لأن الفحم مثل آنذاك 60% من الطاقة المستخدمة في أوربا، والصلب أهم مادة في صنع الأسلحة، لذلك كان الهدف ربط الصناعات في هذا القطاع في فرنسا وألمانيا تحت سلطة موحدة تتخذ القرارات بعيدا عن سلطة البرلمانات الوطنية للدول الأعضاء[3].

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص. 11.

[2] أسامة المجذوب، **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، ط2، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص. 57.

[3] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. 82.

وكان من أهم نتائج هذا التطور في مسيرة الوحدة الأوروبية:

- مشاركة ألمانيا في المسيرة، ومنه إيجاد حل لأحد أهم الإشكاليات ألا وهي المشكلة الأمنية.
- إدخال تجديد مؤسسي في الهيكل التنظيمي للجماعة، فقد تضمنت سلطة عليا وبرلمانا أوربيا ومحكمة عدل أوربية [1].

إن التقارب بين فرنسا وألمانيا سيؤدي إلى استقرار أوربا وتوحيد غربها، وعلاج الاقتصاد. ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في يوليو 1952.

2- إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية:

إن توحيد قطاع الفحم والصلب أدى بالدول الست إلى الاتجاه نحو توحيد كل القطاعات الاقتصادية: النقل، الزراعة، الصحة والاتصالات. وأصبحت فكرة التكامل أكثر إلحاحا لربط المصالح الأوربية. وهنا جاء اقتراح وزير الخارجية البلجيكي "سباك" سنة 1956 بالتعاون في الميدان الزراعي، لكن القيود الجمركية والرسوم المفروضة على الواردات الزراعية جعلت الفكرة غير مقبولة، وبدل ذلك طرحت فكرة بديلة بإقامة اتحاد جمركي بين الدول الست الأعضاء في المجموعة الأوربية للفحم والصلب، كمرحلة أولى لبلوغ السوق الأوربية المشتركة. وبدأ تنفيذ المقترح في 25 مارس 1957 بتوقيع اتفاقية "روما" المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوربية.

وأهم أهداف هذه المعاهدة: تحقيق سياسة زراعية مشتركة، تحقيق سياسة نقل مشتركة، إقامة اتحاد جمركي وإنشاء سوق موحدة.

كما نصت على حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال وفق مبدأ أساسي، وهو ربط مصالح الدول الأوربية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية [2].

ميلاد الجماعة الاقتصادية الأوربية أدى إلى تخوف بريطانيا من الانضمام إليها خشية فقدانها جزء من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، لذلك وجهت اهتمامها إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة "EFTA " والتي كان لها الوجود سنة 1959 وشملت كلا من بريطانيا، النرويج، السويد، الدانمارك، النمسا، البرتغال، ايسلندا وسويسرا. أما فنلندا أخذت صفة العضو المنتسب Associate Member.

وعلى الرغم من إنشاء منطقة التجارة الحرة رأت بريطانيا بأن عدم انضمامها إلى الجماعة الاقتصادية الأوربية سيؤدي إلى عزلتها الاقتصادية[3].

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.137.

(2) ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص. 245.

(3) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص. 145- 146.

لقد واجه تحقيق هذه الدرجة من الاندماج الاقتصادي مجموعة عقبات كان أهمها: القيود التعريفية (الرسوم الجمركية)، والقيود غير التعريفية (الكميات والمقاييس والمواصفات والجودة، مدة الصلاحية ومقتضيات المحافظة على البيئة)، والقيود المفروضة على حركة الأشخاص (تأشيرات الدخول). بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي صبغ البيئة الاقتصادية الدولية في النصف الثاني من عقد السبعينات وبداية الثمانينات[1].

3- إنشاء الجماعة الأوربية للطاقة الذرية:

كان إنشاؤها مقترنا بنشأة الجماعة الاقتصادية الأوربية في 25 مارس 1957، ودخلت حيز التنفيذ في أول يناير سنة 1958. وقد ضمت الدول الست الأعضاء في جماعة الفحم والصلب للأهمية الاقتصادية للطاقة الذرية آنذاك لترافق الفحم أهم مصدر للطاقة في تلك الفترة، وحددت هدفها بتسهيل الاستخدام السلمي للطاقة الذرية لتعزيز التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء.

أما مجال التطوير، فقد منحت الدول حرية العمل به بصفة انفرادية باستثناء ألمانيا الغربية؛ التي منعتها معاهدة "بروكسل" المؤرخة في 23 أكتوبر 1954 من صنع أو تطوير الأسلحة الذرية، وهذا ما نصت عليه المعاهدة في مادتها الأولى " مسؤولية دول الجماعة الأوربية في ضمان توفير الظروف التي تشجع على إقامة وتنمية صناعات نووية موجهة للأغراض السامية وحدها، وذلك بالطبع على أساس من التوازن بين المصلحة الوطنية لكل واحدة من هذه الدول وبين المصلحة الجماعية التي تقوم منطقة الطاقة الذرية الأوربية على تحقيقها"[2].

تجدر الإشارة إلى المهام المنوطة بهذه المنظمة والمتمثلة فيما يلي:

- تنظيم وتنسيق البحوث العلمية في ميادين الطاقة النووية السلمية فيما بين دول المنظمة، مع إقامة مراكز بحثية مشتركة أهمها تلك المراكز الرئيسية الأربعة في كل من: ايطاليا، هولندا، بلجيكا وألمانيا الغربية.
- نقل النتائج البحثية المتوصل إليها أو المتوقعة إلى الدول الأعضاء، لإثراء بحوثها ولتفادي ازدواجية الجهد العلمي أو التكرار أو التعارض.
- إجراء الأبحاث الرامية إلى إيجاد الوسائل الناجحة لمكافحة خطر التلوث بالإشعاعات النووية في دول المنظمة[3].

---

[1] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص. 246.

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991، ص. 495.

[3] المرجع نفسه، ص. 496.

تعتبر الجماعة الأوربية للطاقة الذرية نموذجا للتعاون التنموي السابق على إقامة التكامل الاقتصادي؛ باعتبار الطاقة الذرية مصدرا رئيسا لتنمية وتنشيط الصناعة وتقرير السلام. والجهد المشترك هو الأمل في تحقيق إنجازات تتماشى وقدرات أوطانهم وتوفير الظروف الضرورية لتنمية صناعات الطاقة الذرية لإنعاش شعوبها، وتمكين الدول من اللحاق بالتقدم الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال*.

- توحيد الجماعات الثلاث وإنشاء السوق الأوربية الموحدة:

قررت الدول الأوربية إقامة اتحاد أبدي بين شعوبها؛ بهدف تحسين ظروف المعيشة وتأكيد التضامن الذي يجمع أوربا ودول ما وراء البحار وتنمية اقتصادياتها. من هنا جاء إطلاق البرلمان الأوربي اسم "الجماعة الأوربية" على الجماعات الأوربية الثلاث في 16 فيفري 1978. وأكدت على ذلك معاهدة "ماستريخت" كما سيتضح لاحقا.

إن تغيير اسم الجماعة له ما يبرره، فقد أصبحت مهام الجماعة متشعبة، كما أصبحت مهام الجماعات الثلاث الأساس الذي ترتكز عليه مهام الاتحاد الأخرى.

وقد وافق مؤتمر القمة للدول الست الأعضاء في الجماعة المنعقد في "لاهاي" في ديسمبر 1969 على فتح باب مفاوضات الالتحاق بالجماعة، ومنذ ذلك الحين بدأت تستقطب الدول باعتبارها نواة الوحدة الأوربية الحقيقية، وتمتعت بحركية عالية من حيث قابليتها للتوسع الأفقي وضم دول جديدة لها [(1)]، حيث ازداد عدد دول المجموعة بانضمام كل من الدانمرك وايرلندا والمملكة المتحدة سنة 1973، واليونان سنة 1981، ثم البرتغال وإسبانيا سنة 1986 [(2)].

لقد ركزت معاهدة "روما" على إنشاء السوق الموحدة لما ستحققه من منافع على الاقتصاد الأوربي: زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الأوربية داخل السوق الموحدة وخارجها، خفض معدل البطالة وتحكم أكبر في التضخم. كل ذلك ليس سهلا للتحقيق؛ لأنه يتطلب الانتقال من التكامل والتنسيق إلى مستوى الاندماج الحقيقي بين الدول الأوربية، والتي بدورها تختلف عن بعضها البعض في الأوضاع السياسية والإمكانات الاقتصادية وحجم السكان، وهذا كله يتطلب حل قضايا معقدة في مجالات النقل والتحويل والتجارة.

---

* لمزيد من التفاصيل عن الجماعة الأوربية للطاقة الذرية أنظر: محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.ص. 110-121.

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص 154.

(2) محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص 145

بناء على هذا الأساس قام رؤساء دول وحكومات الدول الأوربية الأعضاء سنة 1985 في اللجنة الأوربية بتقديم اقتراحات واضحة حول طرق إقامة السوق الأوربية الموحدة. وأعدت اللجنة في جوان من نفس السنة ما اصطلح على تسميته بـ "الكتاب الأبيض" الذي يضم برنامج عمل متكامل، مع تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ المشروع مع نهاية عام 1992. وعليه صدرت الوثيقة الأوربية الموحدة في ميلانو بإيطاليا وأقر المجلس الأوربي في لكسمبورغ في 02- 12- 1985 القانون الأوربي الموحد (Single European Act) وقد تضمن 270 إجراء لإقامة سوق موحدة، ودخل حيز التنفيذ في أول جويلية 1987 ليستكمل خطواته. [1]

حددت خطوات وحدة السوق كما يلي:

- إزالة الحدود الفاصلة بين الدول الأعضاء.
- إزالة كل الحواجز أمام حريات الانتقال الأربعة الرئيسة (السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص).
- إنشاء سوق موحدة.
- التقريب بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء[2].

وقد تم إقرار الوثيقة الأوربية في يوليو 1987 ليبدأ العمل الفعلي لإنشاء سوق موحدة.

وفي 11/ 12 فيفري 1988 تم اتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنيوية والزراعية، وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الاجتماعية والإقليمية. وفي الفترة الممتدة ما بين 26/ 27 جوان 1989 ثم ما بين الثامن والتاسع ديسمبر اتفق المجلس الأوربي على خطوات ملزمة لا عدول عنها في تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية [3].

إن ما أسهم في هذا التوجه هو التغيرات التي عرفتها القارة الأوربية نهاية الثمانينات لاسيما تحول دول شرق أوربا إلى المجموعة الأوربية للحصول على دعم سياسي واقتصادي بعد التحول الحاصل في سياساتها نتيجة انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي سيطرت على الأوربيين فكرة إعادة بناء أوربا. وعندما كانت ألمانيا منهمكة في تحقيق وحدتها (03 أكتوبر 1990) طرح الرئيس الفرنسي الأسبق

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص. 16.

[2] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص. ص. 246-247.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل**، القاهرة: دار الفكر العربي، 2007، ص. 306.

"فرنسوا متيران" والمستشار الألماني "هلموت كول" على المجلس الأوروبي المنعقد في "دبلن" إمكان إقامة اتحاد سياسي ليكتمل مشروع الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

ومن أجل ذلك عمل مؤتمر روما في ديسمبر 1990، موازاة مع مؤتمر حكومي آخر حول الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء يتضمن إضافة أبعاد جديدة لسياسة خارجية وأمنية مشتركة. وتم التوصل بعد مفاوضات طويلة في مدينة "ماستريخت" الهولندية إلى عدد من الاتفاقيات حول الوحدة الاقتصادية والنقدية والسياسية[1].

– معاهدة ماستريخت ونشأة الاتحاد الأوربي:

انعقدت قمة "ماستريخت" في التاسع والعاشر ديسمبر 1991 بهدف مراجعة اتفاقية "روما" المنشئة للجماعة الأوربية، ووضع خطة لتطوير المسار التكاملي، وانتهت بإقرار المجلس الأوربي معاهدة للاتحاد الأوربي والتوقيع على المعاهدة التي عرفت باسم معاهدة "ماستريخت" في السابع فيفري 1992. وأصبحت نافذة مع الفاتح نوفمبر 1993. وهي تستهدف إقامة اتحاد نقدي واتباع سياسات مشتركة جديدة ومواطنة أوربية وسياسة خارجية وأمنية مشتركة وأمنا داخليا[2].

حددت معاهدة ماستريخت خمس معايير ضرورية للانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوربي وهي[3]:

– ألا يتخطى العجز العام نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

– ألا يزيد الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.

– ألا يتخطى التضخم 1.5% من متوسط التضخم السائد في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال استقرار الأسعار.

– ألا تزيد نسبة الفوائد على المدى الطويل أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد.

– أن تكون الدولة المعنية منضوية تحت نظام النقد الأوربي منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد اضطرت خلالهما إلى زيادة أو خفض عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي.

تحافظ هذه الشروط على التقارب الضروري بين الاقتصاديات الأوربية كي تستطيع الاندماج فيما بينها. وقد وتمكنت إحدى عشرة دولة من تحقيق الشروط المطلوبة وهي: اسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ، النمسا، فنلندا وايرلندا

---

[1] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص. 247.

[2] المرجع نفسه، ص. 248.

[3] غسان العري، "الاتحاد النقدي الأوربي والأورو: دروس الماضي واحتمالات المستقبل" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 73، (يونيو 1998)، ص.67.

في يناير 1999 ودخلت منطقة اليورو في ماي من نفس السنة. وتم إقامة المصرف المركزي الأوربي في "فرانكفورت" [1].

تتمحور معاهدة "ماستريخت" على ثلاث دعائم أو أركان وهي:

– **الدعامة الأولى:** اقتصادية، أصلية وجماعية خاصة بالشؤون الأوربية المشتركة، وتجمع السياسات المشتركة كالاتحاد الاقتصادي النقدي أو السياسة الفلاحية المشتركة.

– **الدعامة الثانية:** سياسية، تهتم بالسياسة الخارجية وسياسة ضمان الأمن المشترك على أساس بين حكومي محض، وتعمل على إرساء سياسة خارجية وأمنية مشتركة والتدرج إلى سياسة دفاعية مشتركة.

– **الدعامة الثالثة:** اجتماعية، تهتم بالشؤون الداخلية والعدالة، ومنه التعاون الدولي في ميادين الشرطة، الهجرة الوافدة ومقاومة الإجرام وفي القانون المدني والجزائي[2].

الملاحظ أنه بعد عامين من سيران معاهدة "ماستريخت"، وضعت ترتيبات انضمام دول جديدة إلى قلب الاتحاد الأوربي ليشهد توسعه الرابع سنة 1995 بدخول كل من النمسا وفنلندا والسويد والنرويج ليصل عدد أعضائه إلى 15 دولة[3].

من الواضح أن الدول المعنية تعاملت مع فكرة العمل الإقليمي على أساس أنه عملية تطويرية، تهدف إلى وضع أسس التعاون الذي يمكنه التحقق دون معارضة الدول الأعضاء أو شعوبها؛ لأنه يحقق المصلحة الجماعية لكل الأطراف. ومن هنا تابعت التجربة مسيرتها لضم أعضاء جدد وتوسيع دائرة أعضائها.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.67–68.

[2] الإتحاد الأوربي: نحو الوحدة السياسية والنقدية في **موسوعة القرن**، مرجع سابق، ص. 762.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص. 308.

يشير مفهوم التكامل إلى العملية التي يسعى من خلالها مجموعة فاعلين يجمعهم تعاون مسبق، وقيم مشتركة، وإحساس بالمنافع المتبادلة إلى تكثيف التعاون القائم فيما بينها. وذلك عن طريق إنشاء كيان أكبر يتمتع بمؤسسات وسلطات عليا تتركز حوله ولاءات الدول المنشئة وتتنازل له عن بعض سلطاتها لتنظيم الأنشطة السياسية، الاقتصادية، والأمنية.

بصفة عامة، فإن عملية التكامل تركز على مجال محدد، وبعد تحقيق النجاح فيه تتوسع بشكل تدريجي، وفي مراحل متتالية، إلى مجالات أخرى. فقد يكون التكامل اقتصاديا بإنشاء أسواق اقتصادية مشتركة بين عدة دول متقاربة عن طريق إزالة الحواجز الجمركية أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص. وقد يكون سياسيا، بإقامة مؤسسات سياسية لها السلطة العليا في مجال السياسة الخارجية، وهو أصعب درجات التكامل لاصطدامه بالسيادة الوطنية للدول. وقد يتجاوزهما ليصل إلى التكامل الأمني بدمج الأجهزة الأمنية بهدف حماية أمن الدول الأعضاء من التهديدات الخارجية.

تكتسي دراسة التطور الذي مرت به التجربة الأوربية أهمية خاصة، لأن سيرورتها التاريخية امتدت على مدى أكثر من نصف قرن، حيث جمعت خلالها بين التعاون والتكامل الإقليميين إلى أن أصبحت على مشارف وحدة سياسية. وعليه يتناول هذا الفصل مناهج ومقتربات التكامل الإقليمي الأوربي، ويفسر التوسع الأفقي-الجغرافي-، والتوسع الرأسي-من حيث عمق التكامل- اللذان يشهدهما الاتحاد الأوربي من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المناهج والمقتربات البحثية في دراسة الوحدة الأوربية.

المبحث الثاني: سياسة التوسع الأوربية.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: المناهج والمقتربات البحثية في دراسة الوحدة الأوربية

اختلفت الآراء والمحاولات حول تحديد الهوية الأوربية وخصوصية هذه القارة من خلال الكتابات لبناء الفكر الأوربي المشترك مثل كتابات "جوزيف فانتانا" Joseph Fontana التي ارتكزت في معظمها على تمجيد عظمة أوربا، وكتابات "جاك لوغوف" Jacques Le Goff التي ركزت على نشأة أوربا، بينما ركزت دراسات أخرى على البحث عن أسس الوحدة.

فكل الدراسات تدور حول نفس الفكرة سواء كانت الدراسات قديمة أو حديثة؛ وهي إيجاد مفهوم للهوية الأوربية للوصول إلى فوق قومية، مركزة في ذلك على تراكمات التجارب الثقافية والسياسية عبر الأزمنة[1].

إن تطور الاتحاد الأوربي يقترن بظهور نظريات الوحدة والتكامل بين الدول المختلفة الناتجة عن اختلاف التيارات، فكل يرى إمكانية تحقيق الوحدة وفق منظوره الخاص، ويعود ذلك إلى تبني طرق مختلفة للتفكير والتخطيط لخلق وحدة أوربية متماسكة.

أولا: النظرية الوظيفية:

1- الوظيفية الأصلية (Functionalism):

يهدف التكامل الوظيفي (أو الفني) إلى إحداث الربط بين دول الإقليم، بواسطة شبكة من المصالح والارتباطات الواقعية في الميادين الاقتصادية والتجارية والفنية. مع وجود توافق الأطراف المختلفة حيث تعود الفائدة السريعة على كل أطراف العملية التكاملية.

إن شبكة المصالح تعمل كأساس لتوطيد التعاون في الميادين الأكثر صعوبة والأكثر حساسية على المدى الطويل في مراحل أعلى من العملية التكاملية، أين يمكن للتعاون أن يمتد إلى الميادين السياسية والأمنية[2].

لقد عرفت النظرية الوظيفية انتشارا واسعا بين الحربين العالميتين. ويعتبر "دافيد ميتراني" (David Mitrany) مؤسسها ومبلور أفكارها، حيث انطلق من مسلمات مثالية ونظرة تفاؤلية لتحسين المجتمعات وتطويرها إذا ما اتبعت في ذلك وسائل عقلانية ومنفعية. يرى "ميتراني" أن الوظيفية هدفها إلغاء الرابط التقليدي بين السلطة والدولة عن طريق ربط السلطة بنشاط معين. أي: تخطي الإقليمية إلى الكونية، والمنطلق -حسبه- تحتي وليس فوقيا بمعنى: التركيز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومطالب المجتمع[3].

---

(1) Gilles Pécout, **Penser les Frontières de l'Europe du XIXe au XXIe siècle**, Paris: Presses Universitaires de France, 2004, op.cit, 27-28.

[2] علي الحاج، **سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.85.

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص.276.

إن النزعة الوطنية (القطرية) معادية للسلام بطبيعتها، وبالتالي يمكن إقامة مؤسسات دولية ذات طابع فني بحت ومحايدة سياسيا مثل: إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الأمراض تستقطب إليها الأفراد بتحقيقها الرفاهية لهم أفضل مما تحققه لهم الحكومات الوطنية[1].

الوظيفية تمثل نظرية غير سياسية تساعد على تجريد الحكومات من القدرة على إثارة الفتن والحروب، لتركز على قضايا ومجالات التعاون، لكن التنازل عن المسؤوليات من طرف الدول لصالح المنظمات الدولية قد يجعلها تتمسك بسيادتها أكثر على ما بقي لها من مجالات[2].

فرضية الوظيفية هي أن التعاون يبدأ في مجالات السياسة الدنيا (المسائل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتقنية) التي يمكن فصلها عن السياسة العليا (القضايا السياسية، الأمنية والإيديولوجية). ويتحقق التعاون بمنح الخبراء والفنيين السلطة الكافية لصناعة القرارت وتنفيذ السياسات، شريطة تحقيق هذه السياسات منافع في قطاعات واسعة في مجتمعات الدول المعنية[3]. ·

ليس ضروريا حسب الوظيفية تحقق الانصهار السياسي وتغير البنية الدستورية للدولة؛ لأن المؤسسات المكونة وظيفية متخصصة تتولى الإشراف على نواح متنوعة لتحقيق رفاه المجتمعات، وهنا تتشكل الدولة الاتحادية بشكل مرحلي إقليميا، ويمكن أن تتعداه إلى العالمية[4]. وهذا ما يعبر عنه "ميتراني" في فكرته المحورية في الوظيفية بعملية "التدفق الانتشاري" التي تعني أن العملية التكاملية يمكن لها البدء بمجال من أجل التعاون الفني وبنجاحها في ذلك ستتوسع التجربة لتتشابك القطاعات الفنية عن طريق التدفق التكاملي من قطاع إلى آخر[5].

2- الوظيفية الجديدة (New Functionalism):

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة "أرنست هاس" (Ernst Haas). وتتفق من حيث المبدأ مع الوظيفية الأصلية من حيث أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا، لكن بدل التركيز على الجوانب الفنية والإدارية لتحقيق المسار التكاملي ركزت الوظيفية

---

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.08.

[2] المرجع نفسه، ص.08.

[3] ناصيف يوسف حتي ، مرجع سابق، ص.277.

[4] المرجع نفسه، ص.278.

[5] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولة الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2001، ص.39.

الجديدة على المسائل السياسية والنخب السياسية. فهاس يركز على مسألة انتقال الشرعية كمفهوم أساسي في دراسة العملية التكاملية[1]. ويتنبأ بالدولة الفدرالية الأوربية انطلاقا من النقل المتدرج للسيادة وتحويل النخب السياسية والتجارية للولاءات السياسية إلى مسائل ومجالات مختلفة [2].

يؤكد "هاس" على أهمية التكامل الإقليمي وعلى أهمية الانتقال من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا، ويدعو إلى تسييس العملية التكاملية لتحقيق التحول السياسي البنيوي الذي يتجلى في ذوبان الدول القومية في دولة إقليمية واحدة [3].

إن الوظيفية الجديدة – أو المحدثة – تركز على ضرورة توافر عدة عناصر لإنجاح العملية التكاملية:

1– ثقافة مشتركة، تولد اتفاقا عاما حول المنظومة القيمية لدى الفئات الاجتماعية في الدول المعنية بالعملية التكاملية.

2– توافق الدول الأعضاء تجاه صيغة العلاقات الاقتصادية.

3– تخصيص موارد اقتصادية كافية، ويجب أن تكون له أولوية متماثلة في نظر كل الدول الأعضاء من أجل تسهيل تخصيص موارد الإقليم للعمل المشترك الذي ينص عليه الاتفاق.

4– توفر أطر مؤسسية تحول الاختيارات إلى قرارات من أجل تحقيق رفاهية المجتمعات، وهذا ما يتطلب إقامة مؤسسة إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الإقليمية[4].

لبلوغ المؤسسة الإقليمية كنواة لحكومة إقليمية يجب أن تمر العملية التكاملية بعدة مراحل[5]:

المرحلة الأولى: توفر آليات تتدرج تحت ما يسمى بالتكامل السلبي (Négative Intégration) مثل تحرير حركة التدفقات الاقتصادية (التجارة وحركة الأشخاص).

المرحلة الثانية: يطلق عليها التكامل الإيجابي (Positive Intégration) وهي تمثل نقل عدد كبير من القرارات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومن بعدها السياسية –سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية– أي الانتقال التدريجي إلى مجالات غير محايدة مثل اختيار أولويات المجالات التي تخصص لها الموارد والقيام بها.

---

(1) المرجع نفسه، ص.38.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.855.

(3) محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص.39.

(4) محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. ص.9–10.

(5) المرجع نفسه، ص.10.

المرحلة الثالثة: الأثر الانسيابي (Spill-Over) للعملية التكاملية. نتيجة للتجربة السابقة يتعلم الأفراد كيف يحققون التكامل والمضي به قدما، والتنازل عن السيادة الوطنية لسيادة التنظيمات الإقليمية، ويحدث ذلك على دفعات مثل البدء في قطاع تنتقل فيه السلطات الوطنية إلى سلطة فوق قومية وهو ما حدث في تجربة الفحم والصلب الأوربية.

من جانب آخر، قد يكون للتكامل أثر إيجابي وقد يحدث أحيانا في خطواته آثارا سلبية. فعندما يكون التقارب في أوضاع الدول المعنية حتى تتشابه الأهداف والأدوات ورسم السياسات الاقتصادية يكون التكامل إيجابيا، أما إذا كانت دول الإقليم تعاني كلها أو بعضها من اختلالات بنيوية تثير مخاوفها من نقل السلطة إلى الإقليم مثل: حرمانها من حرية الحركة من اتخاذ القرارات وفرض السلطة الإقليمية سياسات تفرضها أوضاع الدول التي تشكو من تلك الاختلالات فهنا يصبح التكامل سلبيا. وهذا ما راعته الجماعة الأوربية عند ضمها أعضاء جددا أقل تقدما إليها، وما تسعى أوربا إلى تطبيقه على دول الجوار بما فيها الدول العربية[1]

3- الوظيفية الجدلية (Dialectical Functionalism):

تقوم على افتراض الوظيفية الجديدة، وهو أن التكامل مبني على الروابط الوظيفية بين القطاعات المختلفة للسياسة العامة، وأن التكامل يخدم حاجات الدول الأعضاء. وتعتبر تطوير للوظيفية الجديدة؛ لأنها لا تنتظر الانتشار الوظيفي لإحداث التكامل ودفعه إلى الأمام لحماية الدول الأعضاء سيادتها في مجالات السياسة العامة المرتبطة وظيفيا بمجالات خاصة للتكامل، وتوافق على التكامل عندما ترهقها تكاليف التنافس السياسي، وهذا الأمر يضع الاتحاد الأوربي في إطاره الصحيح كما ترى الوظيفية الجديدة[2].

الفكرة الأساسية للوظيفية الجدلية هي الفعل ورد الفعل؛ لأن اتخاذ قرار بالتكامل في قطاع وظيفي كإلغاء السياسة الجمركية الداخلية ينتج عنه التدخل الحكومي المتزايد في القطاعات الأخرى المرتبطة وظيفيا بالقطاع التكاملي كتعويض لفقدان السيادة أو لتدعيم القدرة التنافسية الداخلية.

إن الفعل ورد الفعل يؤديان إلى مطلب جديد للتكامل: ارتفاع تكلفة التنافس الحكومي المتبادل في القطاعات غير التكاملية نتيجة دعم الشركات الخاصة والتعويض الاجتماعي والحواجز غير الجمركية في مواجهة إلغاء السياسة الجمركية، يؤدي إلى تدخل اللجنة

---

[1] المرجع نفسه، ص.11.

[2] أحمد عبد الو نيس شتا، الاتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي في مؤلف **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، تحرير: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999، ص.481.

الأوربية باقتراح حلول وسطية لضبط وتقييد التنافس، فتقوم هنا جدلية جديـــدة للتكامــل[1]، ويصبح التوقف والتقدم إلى الأمام مراحل مألوفة ودورية في عملية التكامل. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم 01:

تفسير نمط التذبذب في المشروع التكاملي الأوربي

[1] المرجع نفسه، ص.479.

تفسر الوظيفية الجدلية مفهوم الانتشار الوظيفي وفقا لمايلي[1]:

- التكامل في قطاع معين يجعل الدول الأعضاء تتجه إلى حماية القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع التكاملي في إطار حماية الاستقلال الرسمي وتدعيم المصالح المحلية.
- زيادة التدخل الحكومي في القطاعات غير التكاملية مع زيادة التنافس السياسي.
- عند تحول التدخل الحكومي إلى تنافس غير منتج تزول التفضيلات السياسية للدول، فتتجه إلى المزيد من التكامل أو التوافق على التكامل الذي تطرحه اللجنة أو يتم الاثنان معا.
- تأثير جماعات المصالح والقوى الداخلية (البعد الداخلي)، فعندما تتضرر هذه الجماعات من التكامل في قطاع معين، توجه مطالبها نحو المستوى الأوربي فتقوم التحالفات عبر الدول. كما أن التكامل في قطاع معين يحرك القوى الداخلية الفاعلة في القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع التكاملي، فتصبح حريصة على تدعيم مركزها وتمارس الضغوط على حكوماتها (فتبدأ سلسلة المساومات والضغوط الداخلية).

إن المشاركة المتجددة والفاعلة للجماعات الداخلية في القطاعات المرتبطة بالقطاع التكاملي تزعج الحكومات الوطنية، ولإحداث التغيير والتخلص من أعباء التدخل الحكومي تتجه الدول إلى الجماعة الأوربية مشكلة تحالفا لمواجهة تلك الجماعات المذكورة آنفا.

ثانيا: الواقعية الجديدة (NeoRealism):

هي توجه ظهر في أواخر السبعينات، وأبقى على المفاهيم الأساسية للواقعية كدور الدول وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنه شكل تطورا لها لانفتاحها واستفادتها من الفروع المعرفية الأخرى (العلوم الاجتماعية)، واعتبارها مجال السياسة فرعا غير مستقل بذاته كما تفترض الواقعية التقليدية[2].

وفي إطار تفسير التطورات الحاصلة في التكامل الأوربي حركة وجمودا، ظهرت عدة مناهج في نطاق الواقعية الجديدة أهمها النظرية الحكوماتية واقتراب السياسة الداخلية.

1- النظرية الحكوماتية (Intergovernmentalism Théory): يمثلها السياسي الأمريكي "ستانلي هوفمان" (Stenly Hoffmann) و"روبرت كيوهان" (Robert Keohane)، فبعد قراءتهما النقدية لمبدأ الانتشار سنة 1990 المقدم من طرف "ارنست هاس" اعتبرا أن التشابك لن يحصل إلا إذا كان مسبوقا باتفاق مبرمج بين الحكومات، معبر عنه في شكل متاجرة بين الحكومات. وبعبارة أخرى إن توسيع الأجندة السياسية الأوربية لا يمكن إلا بالاتفاق بين

---

[1] أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.480.

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.13. ولمزيد من التفاصيل، أنظر:

Andrew Linklater," Neorealism in Theory and practice" in Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory today**, The Pennsylvania state University press,1995,p.p.248-259.

الحكومات الوطنية، لذلك نجد توقيع الحكومات بسهولة للاتفاقيات في بعض المجالات: الاقتصاد والرفاهية المالية منه في مجالات أخرى: السياسة الخارجية والدفاع أين تفضل الحكومات الأمن والاستقلال على التعاون غير المؤكد وغير قابل للمراقبة[1].

إذا كانت النظرية في الأساس عمل المنظرين الأمريكيين، فإن نشرها في أوربا يعود إلى المؤرخ البريطاني "ألان ميلوارد" (Alan Milward). بالنسبة له فإن التبادل القوي في أسواق الفحم والفلاحة أو التجارة لم يترك خيارا آخر للدول الأوربية إلا الانضمام الجماعي وتحويل سياسات الرفاهية إلى مواطنيها. ويرى "ميلوارد" أن إنشاء المؤسسات المشتركة مثل السلطة العليا لجماعة الفحم والصلب، هي أداة لإصلاح الذات وليس إنقاص للسيادة[2].

كما يعود الفضل أيضا إلى أصحاب نظرية الاختيارات العقلانية التي أخذت حيزا كبيرا داخل العلوم السياسية الأمريكية منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، الذين يعتبرون أن التكامل الأوربي كعمل جماعي يهدف إلى تحسين فوائد كل دولة وأمثلة ذلك إنشاء السوق ومحكمة العدل الأوربية. ويتعدى "جيوفراي غاريت" (Geoffrey Garrett) العمل الجماعي في البعد الاقتصادي النفعي إلى الاختيارات السياسية للدول التي هي في الحقيقة اختيارات السياسة الداخلية للحكومات المركزية.

إن التكامل يتقدم عندما تلتقي التفضيلات السياسية للدول بينما يتعثر حال اختلاف هذه التفضيلات، فالقانون الأوربي الموحد مثلا سنة 1987 ظهر نتيجة لتلاقي تفضيلات بريطانيا وفرنسا وألمانيا. كما أن الحكومات لا تزال تتحكم في عملية صنع القرار بشأن المسائل البينية على الرغم من تزايد الوعي السياسي والشعبي بها، مما يؤكد أن الدول لا تزال هي الرقيبة أو الحارسة على سياسات الجماعة الأوربية[3].

إن نظام مابين الحكومات، يستعمل لتحليل التعاملات الكبرى مثل معاهدة روما، معاهدة ماستريخت،...الخ. وللسياسات الأوربية المراقبة من طرف الإدارات الوطنية مثل السياسة الخارجية والأمن المشترك.

إن التكوين السياسي للوحدة الأوربية ينطلق من تطابق المصالح والأفكار الآتية من الحكومات المركزية، وأكثر فأكثر من المؤسسات المشتركة. وترتقب النظرية الحكوماتية دائما الخلافات السياسية المرتبطة بتكوين الوحدة الأوربية انطلاقا من السجل الأم[4].

(1) Marie Claude Smouts, **Les Nouvelles Relations Internationales: Pratiques et Théories**, Paris: Presse de Sciences Po. 1998, P. 107.

(2) Ibid, P. 108.

(3) أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.477.

(4) Marie Claude Smouts, Op.cit., p.112.

2- اقتراب السياسة الداخلية (Domestic Policy Approach):

إنه اقتراب يقوم على أن هياكل ومؤسسات السياسة الداخلية إما أنها تعمل كمتغير وسيط لاستيعاب تأثير البيئة الدولية، وإما أنها تعمل كمتغير مستقل يؤثر في سياسة الجماعة الأوربية[1].

يرى "ألموند" أن بنية النظام السياسي تتأثر بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية، اللتين تعملان على تشكيل قضايا ومشكلات السياسة في الدولة. هاتان البيئتان تضعان النظام السياسي في مواجهة مشكلات مثل البطالة، النمو الاقتصادي، الصراع العرقي، تهديدات الأجانب والخصوم، مسألة كفاية الموارد أو عدم كفايتها للتعامل مع تلك المشكلات ومواجهتها.

ودول الاتحاد الأوربي -على سبيل المثال- لها قضايا ومستويات موارد تختلف عن تلك التي توجد في الدول الزراعية والتي تمتلك النفط. إن هذا التباين يحتم على السياسة العامة التكيف البيئي المطلوب تحقيقه في ضوء اعتبارات الدولة المحيطة بها[2].

كما أن الواقع الدولي يشمل شعوبا وحكومات تعيش أنماطا حياتية متباينة في مختلف الأصعدة؛ فمنها الدول القديمة والجديدة، ومنها الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من حيث السكان والمساحة، والغنى من حيث الموارد والثروات والإمكانات الذاتية والصناعية، وفروق من حيث القوة والنفوذ والتأثير، أو طبيعة أنظمة الحكم.

إن الظروف والمتغيرات الدولية تفرض نمطا من العلاقات المتمايزة والمؤثرة بين الدول تجاه بعضها البعض؛ لغياب التوازنات بين اختصاصات الدول والشعوب التي تنتج عدم المساواة الاقتصادية بين الدول، التباينات الثقافية والقيمية، الاختلاف من حيث القوة والضعف، خصائص ومميزات المواد والقيم. هذه الأمور تؤدي إلى عدم استقلالية الدول القائمة على الاكتفاء الذاتي دون اعتمادها على الدول الأخرى. وهذه الاعتمادية المباشرة أو غير المباشرة تنعكس في السياسة العامة المتخذة[3].

ثالثا: الليبرالية الجديدة (Néo Liberalism):

ظهرت كتحد للفكرة التقليدية التي تقوم عليها أكبر مدرسة في حقل السياسة الدولية ألا وهي المدرسة الواقعية، القائلة بأن كل القضايا الدولية والعلاقات المتبادلة بين الدول أساسها الصراع، استنادا إلى نظرية حالة الطبيعة عند الفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز"

---

[1] أحمد عبد الونيس شتا، مرجع سابق، ص.478.

[2] فهمي خليفة الفهداوي، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، الأردن، عمان: دار المسيرة، 2001، ص. 200.

[3] المرجع نفسه، ص.210.

(Thomas Hobbes) أين يؤدي غياب السلطة المهيمنة فيه إلى حالة الخوف الدائم وعدم الشعور بالأمن، والقلق الدائم من احتمال تهديد بقاء الدول من الآخرين. وعليه يجب على الدوام احتراس الدول من خطط الأعداء المحتملين.

ويجب الانتباه إلى نتائج التوزيع لأي تبادل أو علاقة تعاونية، لأن الاهتمام يجب أن يوجه إلى المكاسب النسبية التي يحققها الآخرين[1]. يقول "جوزيف جريكو"(Joseph Grieco) في هذا الصدد: "القدرات، وبصفة خاصة مقدارها ونوعيتها مقارنة بالآخرين، هي الأساس المطلق لأمن واستقلال الدولة في إطار المساعدة الذاتية للفوضى الدولية ونتيجة لذلك، يجد الواقعيون أن الهدف الأساس للدول في أية علاقة ليس الحصول على مكسب أو ربح فردي، بل منع الآخرين من تحقيق تقدم في قدراتهم النسبية بدلا من ذلك"[2] أي التركيز على الوضعية النفعية للدولة.

بانتشار ظاهرة التعاون الدولي في مساحات واسعة، توضح الليبرالية الجديدة إمكانية التعاون الدولي على الرغم من الفوضى التي يقوم عليها النظام العالمي؛ فإن هذه الأخيرة معناها عدم وجود سلطة تستطيع تطبيق التعاقدات ومنع النتائج دون المثالية. أي أن الهدف الرئيس للدولة الليبرالية الجديدة هو إيجاد الحدود المثالية مع الدول الأخرى[3].

إن الليبرالية الجديدة قائمة على مفهوم المصلحة. وفسر باحثون التذبذب الحاصل في التكامل الأوربي من خلال مقترب تحليل استراتيجيات التهديد القائم على عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المتفاوضة في نطاق الجماعة الأوربية، بتطوير نماذج لاستراتيجيات التهديد القائمة في حالة عدم اليقين وعدم التماثل في المعلومات بين الدول انطلاقا من افتراض أساسي مفاده اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لموقعها في درجة التكامل المطلوبة؛ فهناك دول تسعى إلى مستوى أعلى للتكامل وأخرى ترغب في مستوى متواضع وتوصف بالدولة المتقاعسة، ولها ثلاثة نماذج[4]:

– النموذج الأول: تهديدها ينصب على ترك المنظمة أو الانسحاب الكامل أو الجزئي من مجالات التكامل، ومثال ذلك بريطانيا بشأن الانضمام أو التفاوض على معاهدة "ماستريخت".

– النموذج الثاني: التهديد بالتصديق، وهنا قد تدعي الدولة برفض أجهزتها الداخلية التصديق على المعاهدة ما لم يتم تبني موقفها بشأن مستوى التكامل.

---

[1] حسن عبد الله جوهر، "تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية العدد 124، 1996، ص.62.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص.63

[4] أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.478.

– النموذج الثالث: تستغل الدولة المتقاعسة احتمال استيلاء المعارضة الداخلية في بلادها والرافضة للتكامل على السلطة.

وباعتبار أن المعلومات لاتصل كلها إلى الدول الأعضاء عن بعضها البعض، تلجأ إلى استخدام إحدى هذه الاستراتيجيات فتحدث أزمة داخل الجماعة. وفي حالة استجابة الدول لهذه الإستراتيجية يتقدم المشروع التكاملي ومثال ذلك: نجاح هذه الطريقة عندما لم تصادق الدانمارك على معاهدة "ماستريخت" في الجولة الأولى للاستياء الشعبي، مما أثار أزمة داخل الاتحاد، وعولج الأمر بمنحها امتيازات واستثناءات بتصديقها على المعاهدة.

ولم تنجح هذه الطريقة في حالات أخرى مثل: التهديد البريطاني لفرنسا وألمانيا أثناء التفاوض على إقامة النظام النقدي الأوربي سنة 1987 بإبعاد بريطانيا كلية من النظام الجديد[1].

مما سبق يتضح أن فاعلية التهديد والاستجابة لها تتوقف على مدى تيقن الجانب التكاملي من مصداقية الدولة المتقاعسة في التهديد، ويتوقف بدوره على مستوى التماثل المعلوماتي المتحقق بين الطرفين.

إن أصحاب الليبرالية الجديدة يعتمدون على رؤية إيجابية للنظام الدولي بدرجة أكبر. فعلى الرغم من ابتعادهم جزئيا عن افتراضات الليبرالية التقليدية، إلا أنها بقيت مخلصة لأصول الاقتصاد الكلاسيكي حيث يعبر "آدم سميث" و"جيرمي بنتام" (Jeremy Bentham) على أن التركيز لا يكون منصبا على الصراع بل على التكافل والمكاسب المتبادلة. كما أن الليبراليين الجدد لا يصلون إلى فكرة انسجام المصالح بشكل مطلق –النظرة المثالية– إلا أنهم يركزون على المكاسب المطلقة أكثر من النسبية لأن العائق الأساس للتعاون الدولي حسبهم ليس قيام الصراعات السياسية بين الدول القومية، لكن في الظروف البنيوية المحيطة بالعلاقات السائدة بينها[2]، وفي عدم وجود سلطة قادرة على تطبيق التعاقدات بين الدول بالقوة.

رابعا: منهج التحليل النظامي:

ظهر هذا المنهج مع منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأصبح شائعا ومستخدما في دراسة التنظيم الدولي والإقليمي وبخاصة ما له علاقة بالترتيبات الجديدة للإقليمية وأشكالها، التي توصف بالمرونة والإستراتيجية (الأمن والاقتصاد) وتدخل ضمنها تلك

---

[1] المرجع نفسه، ص.479.

[2] حسن عبد الله جوهر، مرجع سابق، ص.63.

الترتيبات الإقليمية التي تتم بين الدول المتشاطئة. وتعدى المنهج لدراسة مجالات غير فنية كمواضيع حقوق الإنسان[1].

وتحلل النظم من خلال نظريات المصلحة: الليبرالية الجديدة، الواقعية الجديدة والنظرية الإدراكية.

1- التحليل النظامي من خلال الليبرالية الجديدة: إن الفكرة الأساسية في الدراسة والتحليل أن الدول فواعل عقلانية، هدفها تحقيق المصالح المطلقة. وتشمل الليبرالية الجديدة عدة اقترابات أهمها[2]:

- الاقتراب الوظيفي: إنشاء النظم نتيجة لتلاقي تفضيلات الدول في مجال وظيفي معين.

- الاقتراب البنائي-الجزئي: مفاده التعاون من خلال النظم في قطاع معين، ومن خلال استراتيجيات أخرى كالاعتماد على الذات في قطاعات أخرى حسب طبيعة المشكلة.

- اقتراب التفاوض: لإقامة المؤسسات عن طريق التعاون لتقليل منطق عدم اليقين وعدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف، وللاتفاق خاصة عن طريق القيادات التفاوضية على الترتيبات المقبولة لكل الأطراف على الرغم من اختلاف مواردها ومصالحها.

2- التحليل النظامي من خلال الواقعية الجديدة: تنطلق من فكرة الليبرالية الجديدة، أن الدول أهم الفواعل عالميا وتنشط في بيئة فوضوية لا وجود لسلطة مركزية عليا بها، إلا أنها لا تولي أهمية لدور المؤسسات في التعاون، وتهتم بالمنافع المحصلة للخصوم والمنافسين.

ويشتمل هذا الجانب من التحليل على النظرية المؤسسية البنائية ونظرية الاستقرار[3]:

أ- النظرية البنائية – المؤسسية: وهي قائمة على أن النظم تمارس دورا في قيادة المشروعات التعاونية، وبإمكانها تطوير قاعدة المعاملة بالمثل كما هو الحال في الجماعة الأوربية فقبول خسائر نسبية في ظرف معين للتيقن من تعويضها في وقت لاحق.

ب- نظرية الاستقرار: مرتبطة بوجود القوة المسيطرة ذات الحظ الوافر في ميدان التطوير والتحديث في مجال التحليل النظامي. وفحواها أن النظم تقوم وتستمر لوجود دولة راغبة وقادرة على تحقيق وحفظ التوازن في النظام، أي أنها تقترن بعدم التكافؤ في توزيع القوة في قطاع معين.

إن الاستقرار يمكن أن يتحقق في ظل القوة النسبية لإحدى الدول بالقياس إلى بقية الدول الداخلة في النظام، أما في الترتيبات الإقليمية المفتوحة أو المرنة فإن النمط الجماعي

---

[1] أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.482.

[2] المرجع نفسه، ص.483.

[3] المرجع نفسه.

والمحدود للقوة يمكنه أن يشكل بديلا للقوة المنفردة.

ج- التحليل النظامي من خلال النظرية الإدراكية: هي نظرية قائمة على صناع القرار وحاجتهم إلى المعلومات العلمية الدقيقة في إنشاء النظم، بحكم التخصص الدقيق ووجود حالة عدم اليقين. ثم تطورت النظرية وأصبحت تعطي أهمية لتأثير الأفكار في إنشاء النظم واستمرارها. أي أن تجسيد المفاهيم والأفكار المشتركة في شكل مؤسسات ونظم بالمعنى الواسع مثل السيادة والاعتراف يساعد على إيجاد الإحساس بالالتزام لدى أطراف النظام حتى إذا لم يتم التوصل إلى الامتثال الكلي للمبادئ والقواعد التي يسير عليها النظام.

بالإضافة إلى أن المؤسسات التعاونية وانتشارها مع مرور الوقت تسهم في تكوين هويات جماعية، حيث تشكل ضوابط لسلوك الفواعل من خلال مبدأ المعاملة بالمثل.

إن إقامة التعاون بين الدول المتشاطئة يدخل في خانة الترتيبات الإقليمية الجديدة والتي يستخدم في دراستها منهج التحليل النظامي ومثاله: دراسة مشاريع التعاون الإقليمي في جوانبه الاقتصادية والأمنية في منطقة حوض المتوسط، واحتمالات التطور الإقليمي في هذه المنطقة من خلال نظرية الاستقرار المرتبط بقوة مسيطرة.

وفي ظل التطورات فإن الأقرب للواقع في سياق التطور الإقليمي للمنطقة يتجسد في فرض الاستقرار بفعل قوة خارجية مسيطرة يرجح أن تكون الاتحاد الأوربي[1]. لكن سيحدث الصدام الحضاري بين شمال المتوسط المسيحي والجنوب الإسلامي، وهذا قد ينتج عن التنافس أو الحوار أو التعاون.

خامسا: الاعتماد المتبادل (Interdependence):

يقصد بالاعتماد المتبادل في أبسط معانيه وجود طرفين أو أكثر من الوحدات حيث تعتمد الواحدة على الأخرى. وتطور المصطلح على يد بعض أعضاء المنفعة التحليلية ليوفر فهما أفضل للطبيعة الحالية للسياسة العالمية من مفهوم توازن القوى.

ويفترض الاعتماد المتبادل تجنيب العلاقات الدولية حالات تعرض دولة لهجوم من طرف دولة أخرى-كما تفترض النظرية الواقعية- أو على الأقل يقلل من حدوث ذلك[2].

إن صعوبة إقامة سلطة مركزية ذات سلطات واسعة أو محدودة أدت باتجاه الاعتماد المتبادل إلى التركيز على البدء بإنشاء تنظيمات تتولى الأمور الفنية التي لا تقلق الفئات الاجتماعية الأخرى؛ لأن ذلك يتفادى التعقيدات التي تثيرها حساسية الدول من عواقب فقدان

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.484-487..

[2] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.326.

السيادة أو الحرج الذي يظهر جراء الاضطرار إلى النكوص عن الاتحاد وما قد يلحقه من خسائر بفقدان ما تحقق في السابق[1].

يركز الاعتماديون على مجموع القنوات التي تربط المجتمعات وتتضمن العلاقة بين الدول، وفوق حكومية وفوق قومية. ويشجع هذا الاتجاه تكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية في الدول المعنية دون اللجوء إلى الأطر المؤسسية أو اتباع مراحل محددة.

إن الاعتماد المتبادل فرصة لبناء علاقات حسنة بين وحدات الاعتماد المتبادل، فمن شأنها بناء مجموعة قوانين وإجراءات وإقامة مؤسسات لضبط التفاعلات في هذا المجال وتوفير بعض درجات النظام في العلاقات الدولية[2].

تكثيف المعاملات بين مختلف الفئات الاجتماعية يكون وينمي روح الجماعة على المستوى الإقليمي ويهيئهم لتقبل إدارة الإقليم من طرف سلطة إقليمية، لذلك لا يطالبون بإقامة سلطة إقليمية رغم قبولهم بإنشاء مؤسسات تتولى شؤون المعاملات الفنية التي يحدث فيها التقارب*.

تعزز الاقتصاديات القومية بفعل نمو التجارة الدولية التي تبين عدم إمكان استغناء الدول عن بعضها البعض، وهذا ما ركز عليه "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي" (Joseph Nye) في دراستهما للاعتماد المتبادل والاندماج في أوربا الغربية، فبعد غياب التعاون في العلاقات بسبب النزاع شرق –غرب الذي سيرته الدبلوماسية الحذرة، ازدهرت الوحدة في الخمسينات من القرن العشرين[3].

بينت التجربة الأوربية كيف تتحرك التجارة والسياسة جنبا إلى جنب. وتجلى ذلك في مجموعة الفحم والصلب المتأسسة سنة 1951، والتي كان هدفها السياسي ضم قدرات ألمانيا في إنتاج مواد عسكرية إلى إطار عمل أوربي فوق قومي، ثم شكلت المجموعة الاقتصادية الأوربية السوق الأوربية المشتركة.

ويلي ذلك انضمام بريطانيا وايرلندا والدانمارك إلى الجماعة سنة 1973، وانضمام اسبانيا والبرتغال واليونان في الثمانينات بعد إلغائها أنظمة الحكم الديكتاتورية وإقامة أنظمة

---

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.07.

[2] عامر مصباح، مرجع سابق، ص.327.

* عند حدوث ذلك نكون أمام قيام دولة اتحادية وهذا ما يتفق مع النظرية الفدرالية.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص.328.

حكم ديمقراطية أملا في الحصول على المزايا الاقتصادية، والأكثر من ذلك تحسين الاستقرار السياسي لحداثة مؤسساتها الديمقراطية نسبيا[1].

في 1992، تم توحيد السوق الأوربية لتشكل المجموعة اتحادا اقتصاديا ضخما، لكنه ليس قوة عظمى من الناحية السياسية. ومع سقوط النموذج الاقتصادي السوفيتي وتوجه دول أوربا الشرقية إلى الاتحاد للاستفادة من المعونات المالية والتقنية والدعم السياسي، وبضم هذه الدول الجديدة إلى عضوية الاتحاد سيتوسع جغرافيا لكنه سيشهد تضاعف الفروق بين دوله مما يضعف التماسك السياسي[2].

لأهمية الأحداث الأوربية اختبر العديد من الباحثين التطورات الحاصلة في أوربا. فقد ظهر في الخمسينات من القرن العشرين الرائد "كارل دويتش" (Karl Deutsch) و"أرنست هاس" وركزا على التكامل الإقليمي بهدف تفسير تطور الاندماج الجهوي، حيث اهتم هاس بشكل كبير بالمبادلات بين المجتمعات والتغيرات في الاتجاهات العامة داخل المجتمعات وركز من خلال نظريته الوظيفية الجديدة على مصالح النخب والمؤسسات وتوسع إلى تعديل سلوكهم عبر التعلم[3].

إن الاعتماد المتبادل لا يولي أهمية للمساواة بين الأطراف، فعلاقات الاعتماد المتبادل تعتمد على خصائص مجالات القضية واتجاهات ومصالح النخب بالأساس، وأيضا على المستويات الكلية لقوة الدول، لذلك فهو مفهوم يستخدم لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل.

ويرى "كارل دويتش" أن الاتصالات والتبادلات المختلفة بين فاعلين متعددين بإمكانها تعزيز الروابط التكاملية بين الجماعة السياسية التي تخطت الحدود القومية، ويؤدي ذلك إلى تشكيل جماعة أمنية[4].

يعد حجم المبادلات أحد مظاهر الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمستوى الذي وصل إليه. فقوة المبادلات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر تكون مؤشرا للتطور الاقتصادي داخل هذه الدول. ووفقا لما أشار إليه "كوبر"(Cooper) فإن ذلك يعني وجود دولتين في علاقات تجارية مشتركة سوف تبقى أقل درجة من الاعتماد المتبادل إذا لم تكن قيمة التجارة كثيفة في

---

[1] جابريل إيه ألموند وجي بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ط5، تر: هشام عبد الله، الأردن، عمان: الدار الأهلية، 1998، ص.48.

[2] المرجع نفسه، ص.49.

[3] عامر مصباح، مرجع سابق، ص.329.

[4] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص.854.

الثمن ومدخلات التطور في الدولتين، ويكون الاعتماد المتبادل عاليا إذا تكثفت المبادلات التجارية هذا حتى ولو كانت التجارة المشتركة في البداية في مستواها الأدنى[1].

ولبلوغ التكامل الاقتصادي الكلي قدم "بيلا بالاسا" (Bela Balassa) المراحل الخمس لذلك: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي والتكامل الاقتصادي الكلي[2] كما هي موضحة في الشكل رقم 02.

معايير المستوى	إلغاء رسوم الجمارك	وضع رسوم جمارك خارجية	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد السياسات والمؤسسات
منطقة التجارة الحرة	*				
الاتحاد الجمركي	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*		
الاتحاد الاقتصادي	*	*	*	*	
التكامل الاقتصادي	*	*	*	*	*

الشكل رقم 02:

مستويات التكامل في المجال الاقتصادي

المصدر: **الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية**، ص.308، متحصل عليه:
www.k_css.org/userfiles/file/arabic_09/05_nazaryat/20al_waq3ya_fr_al
تاريخ التصفح: 27-02-2011 على16h23.

لقد ارتبط التفكير التكاملي الأوربي بالتدرج في بناء الوحدة لكثافة العلاقات على المستوى الإقليمي، والشعور بالحاجة إلى الاستمرار في توثيق العلاقات، والرغبة في إشاعة السلم والأمن والاستقرار. بدأ المشروع بوجود تشابك العلاقات بين المجتمعات المعنية وتقارب اقتصادي نشيط، والشعور والإيمان بأفضلية تعزيز هذا التعامل عن طريق توثيق علاقات مع دول أخرى، وذلك بكسب الأعضاء قدرة أكبر على التعامل مع الأسواق العالمية. أي أفضلية العمل من خلال التجمع الإقليمي على التمسك بالنزعة القطرية

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص.332.
(2) European Central Bank**, Regional Economic Integration**, in a Global Framework, Workshop 23 September, 2004, P.15.

كما تؤدي حرية انتقال عنصر الإنتاج إلى استقرار الهياكل الاقتصادية في ظل اتحاد جمركي. ويتم توحيد السوق لظهور الحاجة إلى المزيد من التجانس الاجتماعي وضرورة صياغة سياسات اجتماعية تؤكد التماسك الاجتماعي.

أما الاتحاد الاقتصادي يتطلب الدخول في الوحدة السياسية، لتقارب السياسات الاقتصادية التي تحدد كيفية تعبئة الموارد وتوجيهها لتلبية احتياجات المجتمع. وهنا يكون التكامل السياسي شرطا ضروريا وليس تكملة للتكامل الاقتصادي.

انطلاقا من الاعتماد المتبادل الاقتصادي يمكن تحديد الاعتماد المتبادل الاجتماعي، لأن المجتمعات تعمل على إحداث التغييرات التي تأخذ مكانا في المجتمعات الأخرى لسهولة تدفق الأفكار الحديثة، وزيادة الاتصالات، ومثال ذلك: ميل الشباب في أوربا الشرقية إلى المجتمعات الغربية وأيضا مسائل الأذواق الثقافية وأساليب اللباس وإدارة الجامعة وترتيبات الأمن الاجتماعي[1].

بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل الاقتصادي والاجتماعي، اهتم البعض بالاعتماد المتبادل السياسي من خلال تطور نظام صناعة القرار الجماعي بين الدول حسب تعبير "جوزيف ناي"، وتكوين سياسات تنسيقية بين الوحدات بواسطة القرارات المتخذة من طرف الفواعل في أحد أجزاء النظام المتأثر بقرارات سياسة الفواعل الأخرى في أي نظام آخر[2].

وفق اتجاه الاعتماد المتبادل لا يمكن للدولة مواجهة كل القضايا بصفة انفرادية سيما مجال البيئة. وعليها إنشاء مؤسسات ملائمة للتعامل مع تلك القضايا، أي أن الاعتماد المتبادل وإدراك الحاجة إلى التعاون، يمكن أن يزيد من احتمال تحقيق السلام والاستقرار في النظام العالمي[3].

ومع ازدياد أهمية التعاون المتبادل فيما بين الدول أدركت كل الدول الصغيرة أو الكبيرة أهمية تعاونها سواء في مجال البيئة أو غيره. ودليل ذلك المؤتمرات التي تعقد بخصوص ذلك. كما أن التحديات التي تواجهها كل الدول على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي أو الأمني في فترة ما بعد الحرب الباردة تبين أهمية الاعتماد المتبادل. ومن هذا المنطلق فإن السياسات التعاونية الأوربية مع دول جنوب المتوسط تستند في بعض جوانبها إلى مفهوم الاعتماد المتبادل[4].

---

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص. ص.335-336.

[2] المرجع نفسه، ص.336.

[3] علي الحاج، مرجع سابق، ص.62.

[4] المرجع نفسه، ص.63.

سادسا: المنهج الدستوري: الفدرالي والكونفدرالي:

يعد هذا المنهج بشقيه دراسة مؤسساتية مباشرة في عملية التكامل. لكن ينبغي التمييز بين المفهومين الفدرالي والكونفدرالي، فالأول نظام سياسي يقوم بين دولتين أو أكثر، بقصد التقارب والتوحد. وينتج عنه إذابة الشخصية القانونية الدولية المستقلة عند الأطراف المعنية لتقوم مكانها شخصية دولية قانونية جديدة "الكيان القانوني الجديد" تحتكر السيادة في الدولة المعنية الجديدة داخليا ودوليا، وينشأ عنه حكومة مركزية تتولى مهام محددة تشمل كل أراضي ومواطني الدولة الاتحادية: مالية، اقتصادية، عسكرية، سياسية وقضائية، وأخرى إقليمية تتمتع بإقرار العديد من السياسات والمسائل الداخلية الخاصة بالإقليم[1].

أما الثاني فهو اتحاد ضعيف الروابط، يجمع بين دول مستقلة تحتفظ فيه كل دولة باستقلاليتها وسيادتها مع الاتفاق على بعض القطاعات المشتركة فيه. ويشترط فيه غالبا اتخاذ القرارات بالإجماع. وهو أقرب إلى التنسيق منه إلى الاتحاد[2]. أي أن الفدرالية تهدف إلى إقامة دولة إقليمية تتخذ شكل الاتحاد الفدرالي تمييزا لها عن التنظيمات الكونفدرالية، أين يكون للحكومات الوطنية –القطرية– مجلس أعلى لإدارة الأمور المشتركة وتحتفظ الدول القطرية بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة حسب ما يتفق عليه المجلس[3].

منطلق هذا المنهج هو ضرورة إيجاد السلطة السياسية في إطار البناء الفدرالي لدفع عملية التكامل إلى الأمام، أين تتوزع السلطات بين السلطة المركزية وسلطة الولايات. إن الهدف الفدرالي هو إيجاد إطار سياسي فوق قومي يكون مركز الثقل في السلطة بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد[4].

إن إقامة الدولة الاتحادية يفترض إقليما يغلب على فئاته الاجتماعية درجة عالية من التشابك في المصالح من جهة، ومن جهة ثانية يتطلب إيمانا بأن ذلك الكيان الاتحادي الإقليمي سيحقق مصالحها على نحو أفضل مما تحققه الكيانات الوطنية.

إن فرص تحقيق ذلك تكون في حالتين: [5]

الحالة الأولى: بروز شعور لدى مختلف الفئات الاجتماعية بالقدرة الفعلية للتجمع الإقليمي على تحقيق نسبة من الرخاء لا تستطيع الدول الوطنية تحقيقها. ويقوم هذا الأسلوب على

---

[1] عبد الوهاب الكيلاني، الفدرالية في **الموسوعة السياسية**، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص.53.

[2] المرجع نفسه، ص.55.

[3] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.06.

[4] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.282.

[5] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.06.

الانتقال إلى الدولة الاتحادية على قاعدتين: قاعدة الكفاءة وقاعدة الديمقراطية؛ حيث تشير القاعدة الأولى إلى توافق مصالح الفئات المختلفة، وإيمانها بأن الدولة الاتحادية ستخدم المصالح أفضل من الدولة الوطنية. أما القاعدة الثانية هي أن التسيير في الدولة الاتحادية سوف يمنحها فرصة المشاركة في اتخاذ القرار، وإلا أصبحت تلك الدولة مجرد صورة منقحة عن عملية الضم القسري.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسلط فئات تسعى إلى تعقيم مصالحها على حساب الفئات الأخرى المكونة للمجتمع، وتكون تلك الفئات المتسلطة متناحرة فيما بينها أو مع الفئات الأخرى في الإقليم وهذا ما يؤدي إلى قيام حروب، والاتجاه إلى الضم القسري لتعظيم الرفاه لتلك الفئات متجاهلة رفاه الفئات الأخرى. وهذا ما يؤدي بالفئات الرافضة لذلك التحول من القطر إلى الإقليم [1].

وقد تجلت أهمية هذه الأفكار في أوربا مع احتدام معارك الحرب العالمية الثانية بخاصة لدى الفرنسيين بزعامة "جان مونيه" (Jean Monnet)، الذي اعتبر بأن تطبيق هذا المنهج يعد نهاية لتلك المحاولات الألمانية المتتالية للسيطرة على أوربا، لكن هناك وجهة نظر أخرى مثلها الديغوليون ورأت حصر السلطات الإقليمية في نطاقات محدودة[2].

لذلك من مسلمات هذا المنهج توافر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور وفق حسابات الربح والخسارة، لتعقد الكثير من القضايا واستحالة حلها مباشرة. وهنا تتجه الدول إلى صيغ التكامل فقد تأخذ الكونفدرالية شكل التنسيق التنظيمي للسياسة الخارجية والأمنية أو الدفاعية لدول تتطابق مصالحها الإستراتيجية دون أن تتخطى ذلك إلى قطاعات أخرى، لكن الشيء المطلوب ليس استيعاب الحسابات العقلانية للمنافع والمضار وإنما توافر الإرادة السياسية[3].

تقييم الجهود النظرية التي قدمت تصورا للوحدة الأوربية:

بهدف تحقيق السلام والاستقرار الدولي تضاعفت أهمية نظريات التكامل والاندماج لتفسير الظاهرة الإقليمية التي تتشكل وتثبت في مناطق عدة من العالم.

وتعتبر هذه النظريات مرجعا يعتد به لتطوير ميادين التعاون الدولي والإقليمية المختلفة.

إن تصور "ميتراني" لعملية التكامل يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية وعدم معارضة الدول لذلك في الوظائف غير المسيسة لاحتفاظها بسيادتها. إن أفكار الوظيفية لا تتطابق بالضرورة مع النطاق الإقليمي بل إن بعض المجالات قد تتسع لتشمل العالم كله على نحو ما

---

[1] المرجع نفسه، ص. ص.6-7.

[2] المرجع نفسه، ص.7.

[3] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. ص.282-283.

تشهده العديد من المنظمات العالمية، التي تتولى تحقيق التعاون في مجالات تخصص مختلفة وبعضويات مختلفة من الدول[1]. كما أنها تتجه إلى المثالية المطلقة عند تقسيمها للقضايا (السياسة العليا والسياسة الدنيا) إلا أنها غير محددة وغير معممة، فذلك ينتج عن رؤية كل سلطة سياسية وتثمينها للقضايا التي تواجهها. ويبين الواقع أن القضايا الاجتماعية والاقتصادية محل تسييس وتنازع وخلافات بين الدول[2].

تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية؛ لأنها لم تفصل الشؤون الاقتصادية والسياسية لكنها وقعت في مشكلة الميكانيكية من حيث تصور المسار التكاملي بشكل آلي (أي من قطاع آنف تنازعا إلى قطاع يتسع فيه التنازع)، فخطوات التكامل الأوربي كان أساسها الإرادة السياسية، وفي حال غيابها يضعف المسار الاندماجي لاسيما بالشكل الآلي المطروح.

تشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة في دراسة النموذج الغربي بالتركيز على أولوية القيم النفعية على نظيرتها الرمزية (القومية- الدين- الوطنية) كعوامل تحرك وتحدد السلوك السياسي على المستوى الوطني أو الدولي غير مبالية بالفروقات المجتمعية والنفسية بين المجتمعات المتقدمة والنامية، فالقيم الرمزية أثبتت أولويتها في الدول النامية على القيم المادية في كسب الولاء وتحديد السلوك[3].

أما الوظيفية الجدلية، فقد طورت بشكل معين مفهوم الاتحاد الأوربي لتمثل مركزا وسطا بين الاتجاه فوق قومي وبين النظرية الحكوماتية؛ ليمثل نوعا جديدا للحكم أو التنظيم، إنه لم يصل درجة الفدرالية لوجود الدولة القومية لكن يتجاوز النظرية الحكوماتية لتأثيره في سياسيات الدول الأعضاء، ودخول أعضاء جدد إليه سيزيد من التنوع السياسي والاقتصادي فيما بين دول الاتحاد ويعيق قيام دولة أوربية واحدة[4].

يمكن إضفاء البعد الإنساني على الواقعية الجديدة في تفسيرها للتعاون الدولي نتيجة تحقيق التعاون في ظل الصراع، ويمكن اعتباره خطوة ايجابية نحو تحسين وتطوير السياسة الدولية الحديثة.

والليبرالية الجديدة تهتم بالجانب الاقتصادي على حساب الجانب السياسي، وتعتبر أن الرفاه الاقتصادي هو الذي يوفر الأمان لمنع قيام المشاكل السياسية والأمنية. وقد ازداد أهمية في أواخر الحرب الباردة حيث أخذ النموذج الغربي في الانفتاح الاقتصادي كعلاج أساسي للتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.

---

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. ص.8-9.
[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص. 278.
[3] المرجع نفسه، ص.ص. 280-281..
[4] أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.481 .

ويكتسي هذا الفكر أهمية خاصة في العلاقات الأورو-متوسطية، فحسب وجهة نظر الدول الغربية قد تؤدي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب وشرق المتوسط إلى زعزعة الاستقرار الأوربي. وبإقامة الشراكة الأورو-متوسطية سيتم احتواء المشاكل الأمنية على المدى الطويل عن طريق تعزيز الانفتاح الاقتصادي والتعاون الإقليمي[1].

تكمن أهمية منهج التحليل النظامي في دراسة التنظيم الإقليمي في دراسته طبقا لمعيار نقل السلطة من الدولة إلى النظام الإقليمي. وبالنظر إلى الاتحاد الأوربي فهو يمتلك نظاما قويا (خاصة في المسائل غير الاقتصادية مثل حقوق الإنسان) ينطوي على صلاحيات سلطوية في مجال صنع القرار، ويرجع ذلك إلى الالتزام الوطني والثقافة الجماعية والقيادة أو السيطرة المعتمدة على قوة اقتصادية أو عسكرية والتأثير الإيديولوجي لفكرة حقوق الإنسان.

مما سبق، فإن المنهج النظامي يجمع ولو جزئيا بين مزايا النظرية الواقعية والمثالية والقانونية آخذا بعين الاعتبار الإطار السياسي والاجتماعي الذي تعمل فيه الأنظمة [2].

أما اتجاه الاعتماد المتبادل فإن أفكاره تتطلب وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع. أي وجود ثقافة سياسية للاندماج لأنه من الصعب إضفاء الشرعية على مؤسسات الاندماج دون توفر مجموعة مشتركة من القيم والمعايير والإحساس بالانتماء[3].

ترغب حكومات دول أوربا الشرقية في العالم الاعتمادي في الوصول إلى مستويات المعيشة في أوربا الغربية في أسرع وقت ممكن، لكن مقارنة بسهولة التغيير في المؤسسات السياسية فإن التغلب على تراكمات أكثر من أربعين عاما من الاقتصاد المركزي أمر يحتاج إلى وقت أكثر.

ومع تنامي أهمية المؤثرات المتخطية للحدود القومية لم تعد الدراسة المقارنة للحكومات الأوربية ببعضها البعض على أنها كيانات متفرقة، والعضوية في الجماعة الأوربية هي الدليل المؤسساتي على مبدأ الاعتمادية[4].

وتكمن واقعية الفدرالية في تأكيدها على أهمية وجود الإرادة السياسية والعمل السياسي المستمر لدعم فكرة الاتحاد الفدرالي، إلا أنها مثالية في طرحها ولو ضمنيا؛ لأن السلوك السياسي تحدده عوامل مجملها لا يعكس إرادة التخلي الآلي أو الميكانيكي عن امتلاك القرار أو المشاركة به[5].

---

[1] علي الحاج، مرجع سابق، ص.85 .

[2] أحمد عبد الو نيس شتا، مرجع سابق، ص.487 .

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص.19.

[4] جابريال إيه الموند وبنجهام باويل الابن، مرجع سابق، ص.52.

[5] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص.283.

المبحث الثاني: سياسة التوسع الأوربية

إن الحديث عن أوربا الحديثة؛ هو بمثابة الحديث عن واقع سياسي جديد يقوم على أساس "فوق قومية"، مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي الواسع، والموروث عن النماذج التقليدية المعقدة التي نشأت عبر العصور*، بالإضافة إلى العناصر المرتبطة بالجغرافيا.

تعرف أوربا بعنصرين أساسيين؛ يتمثل الأول في الخصوصية القومية، والثاني بأن أوربا تقع في قلب العالم وعليه فإن الشرعية السياسية، الثقافية والعلمية؛ تحتم على أوربا إيجاد قوانين أو قيم التواصل بين ما هو خصوصي (وطني) وبين ما هو أوربي.

إن الاهتمام بحدود أوربا أدى إلى بروز ثلاثة عناصر أساسية:

- أوربا الاندماج: البناء الاقتصادي، السياسي، والمؤسساتي؛ أي بمثابة تكتل متجانس وموحد. وتمثل أوربا هنا القطب الجذاب، حيث تكون الحدود محددة من قبل الدول الأعضاء في هذا التكتل. وتمثل هذه الجماعة " أوربا الإتحاد " أي: أوربا رقم 01.
- أوربا الجغرافيا: بمعنى أوربا المجزأة؛ حيث يبرز مفهوم الدولة القطرية داخل أوربا. وتمثل أوربا رقم 02.
- أوربا التوسيع: بناء أوربا الموروثات التاريخية؛ بمعنى تحديد الموروثات والسوابق التاريخية المجسدة في الحضارة الغربية. بمعنى آخر تحديد مفهوم أوربا ليس من خلال المبررات الاقتصادية والإيديولوجية، بل من خلال الموروث التاريخي. وتمثل أوربا رقم 03[1].

إلا أن مشروع بناء الاتحاد الأوربي- على الرغم من المعاني والمفاهيم المتعددة لأوربا وما كانت عليه- يركز على ما هو سياسي، اقتصادي، وثقافي. لأن العنصر الأساسي هو تحليل معايير التوحيد والتجزئة لهذه الدول. فالقضية المحورية تتعلق بالتوسيع وتحديد حدود هذا الاتحاد[2].

بالعودة إلى قضية الحدود؛ هناك التباس في اعتماد هذا المصطلح. ففي التعبير الفرنسي يأخذ ثلاثة معان:

- الحدود بمثابة خط كعلامة للمحاذاة.
- الحدود بمعنى سيادة الدولة على إقليم، يتمتع بمجاله الاقتصادي والاجتماعي والإداري؛ أي يجمع عناصر متجانسة في ظل نظام اقتصادي، وسياسي واحد.

* القضية المحورية للإنسان الأوربي، هي إعطاء الأهمية للقيم الأوربية في إطار ما يسمى واقعيا بالدولة القطرية. أي: أنها ناتجة عن عملية متواصلة من أجل الاستقلالية. أنظر: Gilles Pécout, op., cit, p.24.

[1] Ibid, 26.

[2] Ibid, 31.

– وبالمعنى الثالث يتسع ليشمل مجموعة غير متجانسة باعتبار أنها تتمتع بتنوع ثقافي، ولغوي...في إطار التوسيع من أجل الوحدة. وهو المفهوم الأكثر شيوعا.

أما عالم الجغرافيا "جاك ليفي" Jacques Lévy، يعتبر أن الحدود (طبيعيا) هي الخط الفاصل بين مجالين. ويعتبرها سد ثغرة؛ بحيث يتم لم شمل الدول الغربية في إطار هذه الحدود؛ مما يعني في نهاية الأمر زوال الدولة الوطنية التي كانت تطالب برسم الحدود في ظل الاتحاد الأوربي من جهة، ومن جهة ثانية تمثل الحدود خط فاصل – ليس دائما صحيحا– لتحديد شطرين مختلفين أي: بين الاتحاد والدول المحاذية له.

يرى "شارل مايير" Charles Maier من جهته ضرورة بناء الاتحاد الأوربي ليس بالطريقة الكلاسيكية على أساس الدولة – الوطنية، وإنما بإيجاد أساليب ناجعة للتكتل والجوار.

لكن تبقى الحدود بالمفهوم الكلاسيكي، الإداري، القانوني، والسياسي بمثابة واقع قائم في أوربا؛ على الرغم من وحدة المجالات التي تعتبر موحدة في إطار تكتل وفي إطار حدود تعرف بالحدود الحضارية المشتركة أي: أوربة الشعوب التي تعيش في فضاء أوربا.

وبنفس الطريقة يمكن فهم الفكرة الأورومتوسطية المنبثقة عن مؤتمر "برشلونة" لعام 1995 حيث يعني المتوسط؛ الفضاء غير الأوربي، وتعني أوربا مجموعة الدول الأوربية (الاتحاد)، بحيث يتوجب إقامة علاقات تجارية، ديموغرافية، وثقافية على أسس جديدة مع دول جنوب وشرق المتوسط. وعليه أصبحت حدود أوربا تعني الحواجز والحدود الحضارية[1].

إن الحدود الجديدة لأوربا يجب أن تجد حلولا للمشاكل التي تعاني منها الدول التي تخلت عن موروثاتها بصعوبة، لتجاوز الاصطدام بين المجتمعات الأوربية ومن أجل تقاسم النمو الاقتصادي على أساس السلام وروح الإخاء بين الشعوب، من أجل إقامة نظام سياسي وجغرافي جديد للقرن الحادي والعشرين.

يشير مصطلح التوسع إلى المراحل المتتالية لعمليات الانضمام الجديدة التي عرفتها المجموعة الأوربية، حيث تم إلحاق تسع دول بالدول الست المؤسسة للجماعة. وبعد التوسع الرابع سنة 1995 الذي شهد تعديل تسمية الجماعة الأوربية لتصبح الاتحاد الأوربي، ووصول أعضاء الاتحاد إلى 15 دولة، دخل البناء الأوروبي مرحلة جديدة – تدعمت بتوحيد العملة النقدية "اليورو" سنة1998 – أين فتح المجلس الأوربي المنعقد في هلسنكي سنة 1999 الباب أمام انضمام دول أوروبا الوسطى والشرقية.

[1] Ibid, 34-38.

إن عملية البناء الأوربي تجمع بين مسارين أساسيين هما: مسار الجزء والكل، أوربا المنظمة وأوربا القارة: بين أوربا المنظمة التي تمثل القطب الجذاب وباقي القارة غير المنظم، من جهة ثانية جدلية التوسيع والتعمق للوصول إلى أوربا الكبرى ذات الوزن السياسي الذي تستحقه على المستوى العالمي[1].

إن ما وضع حركة الوحدة الأوربية في نقطة تحول وإعادة نظر في حدود أوربا الموحدة هو انهيار الاتحاد السوفياتي سابقا وسقوط جدار برلين، وهنا أصبحت فكرة التوسيع والامتداد جد مطروحة. وقد نصت معاهدة الاتحاد الأوربي في "مادتها الخامسة" على جواز انضمام أي دولة أوربية إلى الاتحاد، عليها فقط توجيه طلبها إلى المجلس الذي بدوره يتخذ قرارا بالإجماع بعد استشارة اللجنة وبعد موافقة البرلمان الأوربي الذي يتخذ قراره بالأغلبية البسيطة. وهذا ما عملت عليه الدول الأربعة: النمسا، النرويج، فنلندا والسويد التي نالت الموافقة ثم الانضمام في أول يناير 1995، وأصبحت بذلك في فلك الاتحاد الأوربي باستثناء دولة النرويج التي رفض شعبها ذلك[2].

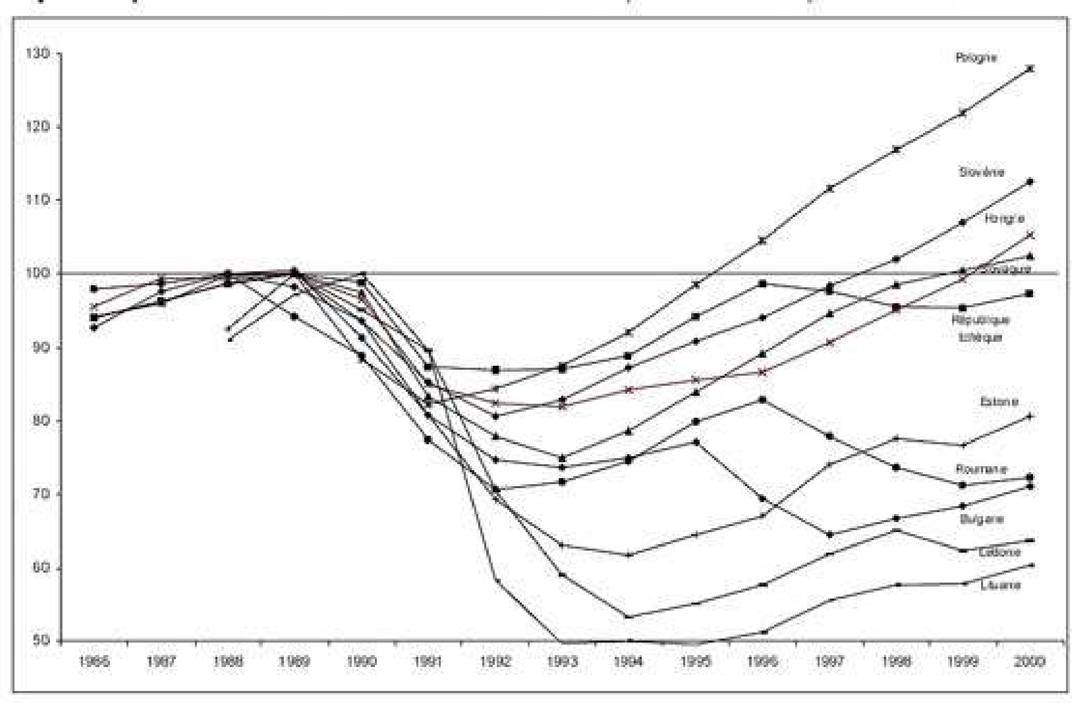
إن تحديث المؤسسات، ومسايرة التطور التكنولوجي وتغيير التوجه السياسي خلف أزمة سياسية للدول الشيوعية السابقة التي دخلت في تغيير جذري وسريع لبناء دولة القانون، والدخول في اقتصاد السوق في فترة 1989–1991 تاريخ خروج هذه الدول من 50 سنة من الاشتراكية لتصبح على حد تعبير Jean-Yves Potel في كتابه "أوربا الوسطى والشرقية 10 سنوات من التغيير" سنة 1999 [3]. ويبين الشكل رقم 03 اختلاف المسارات الاقتصادية للدول العشر.

(1) Gilles Pécout, op.cit, p.193.

(2) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.25.

(3) De la Chute du Mur de Berlin a la Grande Europe: 1989-2009 (dossier clos en novembre 2009), dans: www.ladocumentation française.fr, 28-11-2011.

Pays d'Europe centrale et orientale : indice des PIB en volume, base 100 en 1988, 1989 ou 1990



الشكل رقم 03: اختلاف المسارات الاقتصادية للدول العشر

Source: De la Chute du Mur de Berlin a la Grande Europe: 1989-2009
Op., cit.

للتوسع الخامس دلالة فكرية وسياسية؛ لأنه يمثل الخطوة الأكثر أهمية في تاريخ المسار الأوربي برفع عدد أعضاء الوحدة الأوربية، وتوحيد أجزاء القارة الأوربية بضم ديمقراطيات حديثة غير مستقرة داخليا. إن دخول ثماني دول إلى الاتحاد سنة 2004 والتحاق دولتين في 2007، سيسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من التقليل من العراقيل التجارية والاستثمارية ويحرر الزراعة، مما يشجع على التطور الاقتصادي على المدى البعيد، لذا يتوجب على الاتحاد تفعيل القوانين ليس فقط لتحسين المستوى الاقتصادي لأوربا بل التقدم أكثر وتقليص الهوة في الثروة ما بين الدول الأوربية مثل: التقليص من زيادة الضرائب على المنافسة لمنح فرص أكثر للمستثمرين، والصرامة في القوانين والإجراءات الخاصة بالمجالات الفلاحية والعمل والبيئة التي لا تزال غير ملائمة للتطور [(1)].

لقد فرضت التغيرات التاريخية الحاصلة في دول أوربا الشرقية تحديات جديدة على حكومات تلك الدول وعلى المجتمع الدولي، لذلك شرعت في تفكيك نظمها القديمة القائمة على التخطيط المركزي والعمل على توفير البيئة اللازمة لاقتصاد السوق . وفي هذا الصدد هناك خمسة مجالات حاسمة: إصلاح نظام المشروعات، إيجاد مؤسسات جديدة للتوجيه الاقتصادي، تحديث البنية الأساسية، دعم شبكة الأمان الاجتماعي وإعادة إصلاح البيئة.

---
(1) Mariam L.Tupy," EU Enlargement: Costs, Benefits, and Strategies for Central and Eastern European Countries" in **policy Analysis**, Cato Institute, No. 489, p.p.1-3. in: www.cato.org.

ولثقل عبء جدول الأعمال هناك حاجة إلى دعم خارجي قوي مما يتطلب جهــودا منسقة من جانب الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات الإقليمية (مثل البنك الأوربي للتعميــر والتنمية) وأيضا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1].

إن أفضل منهج يتبع هو الإسراع بتطبيق سياسات إصلاحية تؤدي إلى زيادة المنافسة والعرض ومثال ذلك تحرير الاستيراد، تنمية القطاع الخاص، واتخاذ الإجــراءات اللازمــة لمكافحة الاحتكار. لكن معظم هذه الإصلاحات تحتاج إلــى تغييــرات مؤسســية وســلوكية ومواجهة مسألة المرونة والتكيف الاجتماعي؛ لأن الحماية الاجتماعية وتوفير شبكات الأمان عنصران حاسمان في إدارة الانتقال. ونتيجة لذلك فإن التحدي الاستراتيجي هو كيفية تصميم إصلاح قصير المدى يوفر السرعة الضرورية للتحول في اتجاه السوق، مع تجنب تقــويض الوضع سياسيا واقتصاديا لعدم استجابة الاقتصاد العيني استجابة كافية وســريعة للتغيــرات الكبيرة في الاقتصاد الكلي، وتباطؤ الإصلاح للتآكل العائد إلى تأثير النظــام القــديم راســخ الجذور[2].

- آليات استراتيجية التوسع:

لإستراتيجية التوسع ثلاث آليات هي: استراتيجية ما قبل الإل**حاق،** السياسة الزراعية المشتركة ودراسة الاستراتيجية الشاملة.

1- استراتيجية ما قبل الإلحاق (Pré Accession Strategy) : كما يدل اســمها فهــي تهتم بفترة ما قبل انضمام الأعضاء الجدد إلى الاتحاد، لذلك فإن أساسها هو مــد المســاعدة الضرورية لدول وسط وشرق أوربا لتتمكن من الوفاء بمعايير العضوية في وقت لاحق.

تتضمن استراتيجية ما قبل الالتحاق مجموعة من العناصر:

1- التأكيد على الشروط السياسية والاقتصــادية لعضــوية دول الاتحــاد؛ وعلــى رأســها ديمقراطية النظام السياسي، حماية حقوق الإنسان، والمحافظة على مكتسبات العملية التكاملية، لكي لا تحدث العضوية الجديدة تراجعا أو انتكاسة لقوة الدفع التكاملية والعودة إلــى نقطــة البداية.

2- تقديم المساعدة المالية والفنية الضرورية لإعادة الهيكلة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للدول الراغبة في الانضمام للاتحاد، وتغيير القوانين المحلية بما يتسق مع القوانين المشتركة السائدة في الاتحاد.

[1] ويلي وابنهانز، "تحديات الإصلاح الاقتصادي في أوربا الشرقية" في **التمويل والتنمية**، مصــر، القــاهرة: مركــز الأهرام للترجمة والنشر، المجلد 27، العدد الرابع (ديسمبر1990)، ص.02.

[2] المرجع نفسه، ص.03.

3- عقد مؤتمر سنوي دوري لمتابعة التقدم الحاصل في عمليات التهيؤ للانضمام واتخاذ القرارات حيالها. [1]

في إطار هذه الإستراتيجية قدم الاتحاد الأوربي أضخم برنامج للمساعدات في تاريخه وهو برنامج "فار"Phare – برنامج بولندا/المجر- سنة 1989 للمشاركة في إعادة هيكلة اقتصاديات هاتين الدولتين للتكفل بتهيئة دول وسط وشرق أوربا للانضمام إلى الفلك الأوربي. إنه مبادرة اقتصادية فورية ذات أبعاد سياسية، هدفها تقديم المساعدة العاجلة لبولندا والمجر للخروج من النظام الاشتراكي.

مع سنة 1997، تمت إعادة صياغة توجهات البرنامج New Phare ليصبح قائما على تهيئة البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول المرشحة للانضمام، حيث قامت بإعداد برامج وطنية لتتمكن هذه الدول من تحقيق ما حققه الاتحاد الأوربي من سياسات مشتركة.

في سنة 1999، تمت إعادة هيكلة البرنامج ليستوعب أموالا مدخرة من برامج أخرى وإعادة توزيعها على القطاعات الأكثر حاجة لذلك، والإسراع في المعونات يرفع درجة الاستعداد للالتحاق.

لقد تطور البرنامج ليضم 13 دولة من وسط وشرق أوربا، وخصصت مساعدات منفصلة لقبرص ومالطا وتركيا. وتجدر الإشارة إلى برنامج "كاردز" Cards سنة 2001 المخصص لمساعدة غرب البلقان، وبرنامج Tacis الأمني لاستكمال عملية التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات في دول شرق أوربا، وضمان الأمان النووي في الدول الحديثة الاستقلال ودول وسط وشرق أوربا[2].

تمثل المساعدة المقدمة وفقا لهذه الاستراتيجية ما يقارب 45 بليون إيكو بدءا من سنة 2000، مع ضرورة توجيه المساعدة إلى دعم التطور الزراعي بحوالي 500 مليون إيكو سنويا، والدعم الهيكلي بما يناهز بليون إيكو لتطوير البنية الأساسية للدول المرشحة للعضوية لاسيما قطاعي النقل والبيئة[3].

لقد خصص الاتحاد الأوربي ميزانية تقدر بـ مليار يورو للفترة ما بين 2004-2006 لتمويل التوسع الخامس للاتحاد الأوربي. منحت هذه الميزانية للدول الأعضاء الجدد لتطوير السياسات الزراعية والإقليمية، تمتين البنية التحتية، تقوية القطاع النووي، تكييف

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.430.

[2] المرجع نفسه ، ص.ص.431-432.

[3] سامح غالي، "قضايا توسيع الاتحاد الأوربي"، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل عليه: www.Ahram.org.eg/acpss في 2008.

أنظمة الإدارة العامة وحماية الحدود. وتم من جانب آخر تخصيص 540 مليون يورو لتمويل الجانب البحثي والثقافي والتعليمي[1].

2- السياسية الزراعية المشتركة (Common Agricultural Policy -CAP-): نصت المعاهدة المنشئة للجماعة الأوربية على اتباع سياسة زراعية مشتركة في قطاع الزراعة في مواد الجزء الثالث من القسم الثاني من 38 إلى 47. تتمثل المنتجات الزراعية في: منتجات التربة، تربية المواشي والسمك- الصيد والمنتجات- فعقد مؤتمر زراعي في الفترة مابين الثالث والحادي عشر من نوفمبر 1958، وتوصل إلى أسس الزراعة المشتركة في سنة 1959، ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1962.

ولتحقيقها يجب اتباع أحكامها المنصوص عليها في النصوص. وهي كالتالي:

- حكم المادة 42، الفصل المتعلق بالمنافسة لا تنطبق على الإنتاج الزراعي والتجارة في المنتجات الزراعية إلا بالقدر الذي يقرره المجلس، ويجوز لهذا الأخير الترخيص بمنح مساعدات لحماية المشاريع المتعثرة لأسباب هيكلية أو طبيعية في إطار التنمية الاقتصادية.
- حكم المادة 43 الفقرة الأولى، لصياغة القواعد الإرشادية لسياسة زراعية مشتركة، تعقد اللجنة مؤتمرا بهدف مقارنة السياسات الزراعية للدول الأعضاء، ووضع تقرير عن مواردهم واحتياجاتهم.
- حكم المادة 40، إنشاء منظمة مشتركة للأسواق الزراعية التي يمكنها أن تتضمن كل التدابير اللازمة لتحقيق أهداف السياسة الزراعية وبخاصة ضبط الأسعار والمساعدات، تدابير التخزين وآلية مشتركة لموازنة الوارد والصادر. ويجوز إنشاء صندوق أو أكثر للإرشاد والضمان الزراعي[2].

نظرا للطبيعة الخاصة للنشاط الزراعي وتعارض مصالح الدول الأعضاء، قدمت اللجنة مقترحات لاسيما بالسياسة الزراعية المشتركة في سنة 1960 معتمدة في ذلك على قرارات مؤتمر 1958. وتبنى المجلس مبادئ مثل التوازن بين العرض والطلب، ضمان دخل عادل للمزارعين. وتم إنشاء المنظمات المشتركة للأسواق الزراعية تطبيقا للمادة 40 الفقرة الأولى؛ التي تهدف إلى توازن السوق من خلال الأسعار والأنظمة التجارية- إلا أنها في الواقع إجراءات مسكنة فقط ولا تجد حلولا للمشاكل الرئيسة للزراعة-.

---

[1] Elargissement de l'union Européenne: Les Enjeux De L'élargissement: Le Coût Budgétaire De L'élargissement dans:www.LadocumentationFrançaise.Fr/dossiers/ Elargissement- union- européenne/Coût-Budgétaire.shtml/2010.

[2] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.72.

كما أنشئ الصندوق الأوربي للإرشاد والضمان الزراعي سنة 1963 ليتضمن قسمين: الأول خاص بالإرشاد مهمته تقديم المساعدة للمساهمة في إصلاح هياكل الزراعة وتنمية المناطق الريفية. أما القسم الثاني فمهمته تنحصر في مساعدة الأسعار من خلال التدخل*. وفي سنة 1971 أصدر المجلس قرارات عن السياسة الزراعية المشتركة بناء على مقترحات اللجنة مفادها: أنه يجب إلغاء المساعدات الحكومية التي تتعارض مع الإجراءات المشتركة. ورأى المجلس أن نجاح هذه السياسة يعتمد على التقدم الذي يتم تحقيقه في المجالات الأخرى مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي والسياسة الخاصة بالمناطق المتخلفة والسياسة الاجتماعية مع تحمل دول الجماعة نفقات تطبيق تلك الإجراءات.

بحلول الثمانينات، أدى التقدم الفني في أساليب الزراعة إلى عدم بيع كميات هائلة من المنتجات فكلف ذلك ميزانية الجماعة مبالغ هائلة. وجاءت إصلاحات سنة 1983 أين اتخذ المجلس قرارات بناء على مقترحات اللجنة سنة 1988 تضمنت إرشادا زراعيا يزيد نسبة الإنفاق الزراعي بـ 78% من الزيادة الإجمالية في الميزانية. بالإضافة إلى تدابير أخرى: إصلاح الصناديق الهيكلية، التوسع في نظام الحصص، تعويض المزارعين الذين يتركون مالا يقل عن خمس أراضيهم دون إنتاج لمدة لا تقل عن خمس سنوات، التشجيع على تنويع الإنتاج الزراعي والابتعاد عن المنتجات التي يوجد فيها فائض. وفي سنة 1992 قرر المجلس إصلاحات أخرى تركز على التحول من نظام مساعدة الأسعار إلى مساعدة الدخل المباشرة[1].

إن السياسة الزراعية ناتجة عن تصور مقدم إلى القمة الأوربية المنعقدة في مدريد في ديسمبر 1995 من طرف المفوضية الأوربية، استكمالا للإصلاحات الاقتصادية التي تم إقرارها سنة 1992. وتعد واحدة من أهم النقاشات في أوربا حيث يقوم الاتحاد بتقديم المساعدات للفلاحين مضاعفة مرتين على ما تقدمه الولايات المتحدة لفلاحيها، وتستخدم آلية الأمن الغذائي و المصالح الأمنية لمواجهة المنافسة الأمريكية[2].

ويمكن إجمال أهداف السياسة الزراعية المشتركة وفق تصور المفوضية فيما يلي:

1- رفع المستوى التنافسي الداخلي والخارجي، لكي يتمكن المنتجون الزراعيون من الاستفادة من الميزات الكاملة للتطورات الايجابية للسوق العالمية.

---

*إذا لم يبع منتج ما بسعر متفق عليه بسوق عام، فهو خاضع للتدخل أي: شراؤه وتخزينه للتصرف فيه مستقبلا. وتتحمل الجماعة تكاليف ذلك التدخل، أما إدارة التدخل فهي مسؤولية السلطات الوطنية. هذه الآلية لا تطبق على كل المنتجات.

(1) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.ص.73-74.

(2) Mariam L.Tupy, op.cit, p.p.10-12.

2- تحقيق معايير الجودة والسلامة الغذائية اللتين تمثلان الالتزامات الأساسية تجاه المستهلكين.
3- ضمان المستوى المعيشي العادل للمنتجين الزراعيين، والإسهام في استقرار عوائد المزارع الأوربية.
4- تعزيز النمو الزراعي المستدام.
5- إيجاد فرص عمل بديلة للمزارعين وأسرهم.
6- تبسيط الإجراءات القانونية على مستوى الاتحاد[1].

تمثل السياسة الزراعية نموذجا لأسلوب التنفيذ باللجان، وهي كالتالي[2]:

– اللجنة الخاصة للزراعة: تتكون من ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء في المجال الزراعي. وتجتمع مرة كل أسبوع، وعملها مماثل لعمل لجنة الممثلين الدائمين المكلفين بالإعداد لاجتماعات مجلس الزراعة. تقوم بإعداد مذكرة لتعرض على المجلس بناء على المبادرات المحولة إليها من قبل المفوضية.

– المؤسسات الاستشارية الأهلية: بهدف مشاركة التنظيمات الأهلية للمشاركة في اتخاذ القرار، عملت المفوضية على إقامة هذا النوع من التنظيمات في القطاع الزراعي. أهمها لجنة المنظمات الزراعية في الجماعة الأوربية التي تمثل مختلف المزارعين، اللجنة العامة للتعاون الزراعي في الجماعة التي تضم التعاونيات المزرعية، مفوضية الصناعات الزراعية والغذائية التي تضم ممثلين عن هذه الصناعات. بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تعنى بالائتمان الزراعي وأصحاب الغابات على المستوى الوطني والإقليمي، حيث تساعد في وضع الخطوط العامة للسياسة الزراعية وتترك التفاصيل للجان الفنية.

– اللجان الاستشارية الزراعية: لجنة تنظيم السوق لكل منتج أو مجموعة منتجات، ولجنتان للقضايا الاجتماعية في الزراعة، ولجنة للهياكل. نصف أعضاء اللجان من ممثلي المنتجين وتعاونياتهم، والنصف الثاني من العاملين بالتجارة والصناعة والعمال. وتتم استشارة منظمات المستهلكين الأوربية في هذه اللجان التي تقدم آراءها دون أن تتخذ قرارات لعدم إلزاميتها.

– لجان التسيير الزراعية: ينتج عن قرارات المجلس قيام تنظيمات مشتركة للأسواق الزراعية. مهمتها إزالة العراقيل أمام التجارة البينية وحماية الحدود. حيث تحدد الأسعار سنويا. وتتولى المفوضية تسيير هذه التنظيمات بمفردها أو بمشاركة المجلس، وفي حالة انفرادها تقدم مقترحها للمجلس ليتخذ قرار بشأنه بعد استشارة البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية. وهذه الاستشارة لا تطبق على تعديل آليات السوق أو المعايير الأساسية؛ لأن

[1] سامح غالي، مرجع سابق.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.ص.264-269.

ذلك يتم بالاستعانة بلجان التسيير المنشأة عندما أسند التسيير للمفوضية منها لجان الحبوب، لحم الخنزير، لحوم الدجاج والبيض، الفواكه والخضر، النبيذ، الألبان ومنتجاتها، لحوم الماشية، الزيوت والدهون، السكر، التبغ، البذور، الأعلاف المجففة، الموز، ومساعدات الدخل الزراعي. هاتان الأخيرتان أضيفتا في التسعينات. بالإضافة إلى لجنة شبكة البيانات المحاسبية المزرعية، لجان الهياكل الزراعية والتنمية الريفية، المؤشرات الجغرافية وتحديد المنشأ...الخ.

– اللجان اللائحية الزراعية: لها إبداء الرأي في مقترحات المفوضية بالإجراءات في مختلف المجالات. تجمع ممثلين من الدول الأعضاء يرأسهم ممثل للمفوضية. تضم لجانا تنفيذية للمشروبات الروحية والمعطرة المستخرجة من النبيذ. لجان دائمة للأعلاف، البيطرة، البذور وإعداد المواد للزراعية والبستنة والغابات، البحث الزراعي، الصحة النباتية، رعاية الحيوان، وحقوق التنوع النباتي...الخ.

– صندوق الإرشاد والضمان الزراعي الأوربي: كما ورد آنفا ينقسم إلى قسمين الأول يتولى الإنفاق على أساس السياسة الهيكلية، أما الثاني فهو خاص بالضمان الزراعي الذي يعتمد على سياسة السوق.

يستحوذ قسم الضمان الزراعي على أغلب موارد الصندوق؛ لأنه يسدد عن الصادرات إلى الدول غير الأعضاء لتعويض الفرق بين أسعار الجماعة والأسعار العالمية. ويقوم أيضا بعمليات السوق الداخلية مثل: المشتريات وتغطية نفقات إعانة السلع الزراعية أو تجهيزها أو تخزينها أو سحبها. والتعويضات عن المعونات المقدمة إلى الدول الفقيرة. أما عن موارد الصندوق فهي تأتيه من أكبر الدول المستوردة من خارج الجماعة وهما ألمانيا وايطاليا.

وفي سنة 1993 أقر المجلس لائحة بتصحيح اللائحة الصادرة في 1988، والخاصة بعدم تجاوز نفقات الصندوق نسبة 74 من معدل نمو الناتج الإجمالي للجماعة، على أن يمول الصندوق الإجراءات البيئية الزراعية ومكافحة التصحر والتقاعد المبكر، التي اتخذت في 1992 نتيجة تعديل السياسة الزراعية. كما قرر المجلس في نفس السنة إنشاء أداة مالية للإرشاد السمكي .

3– دراسة الاستراتيجية الشاملة: تعبر هذه الاستراتيجية عن البرنامج المرحلي لعملية توسيع الاتحاد الأوربي إلى جانب سياسات التنمية والتمويل المشتركة للاتحاد، وهي تعرف باسم "أجندة 2000" المتضمنة لآراء المفوضية الخاصة بطلبات العضوية إلى جانب الخطوط

الرئيسة للإطار المالي للاتحاد بعد سنة 2000[1].

لقد حددت المفوضية مبلغ 45 بليون إيكو لتقييم عملية التوسع، وخصص برنامج التوسع المرحلي نحو 38بليون إيكو للدول الأعضاء الجديدة، ويبقي 7ملايين إيكو للمساعدة الهيكلية الخاصة بإستراتيجية ماقبل الإلحاق في الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2006. [2]

إن الاتحاد الأوربي يهيئ الدول المرشحة للعضوية من خلال استراتيجية ماقبل الإلحاق المتبناة في قمة دبلن (ديسمبر 1994) ووفقا للمعايير التي أرساها المجلس الأوربي في اجتماعه بكوبنهاجن في شهر يونيو1993.

تنقسم معايير العضوية إلى معايير سياسية، اقتصادية ومالية نقدية[3].

سياسيا، على الدولة المرشحة للعضوية تحقيق الاستقرار المؤسساتي والديمقراطي وسيادة القانون وحقوق الإنسان واحترام حقوق الأقليات. واتجهت المفوضية إلى أكثر من ذلك بالبحث في علاقة المؤسسات ومدى استقرارها وعملها بمبادئ سيادة القانون في كل مستويات الإدارة العامة للدولة، وذلك لتقييم الممارسة الديمقراطية واقعيا.

وأيضا بحث كيفية ممارسة الحقوق والحريات، مثل دور الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية ومختلف وسائل الإعلام. والتحقق من حرية الانتخابات العامة كأساس لبناء الحكومات الديمقراطية، والتحقق من الخطوات المتخذة من طرف الحكومات في مجال تعزيز الحريات لاسيما الفردية وحقوق الأقليات ومدى النجاح في استيعابها.

اقتصاديا، تشترط قمة كوبنهاجن آليات اقتصاد السوق والمقدرة على التعايش في ظل الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد[4].

إن الاتحاد يولي أهمية خاصة لعمليات التحول الهيكلي لاقتصاديات دول أوربا الوسطى والشرقية، وعمليات الخصخصة والتغيرات الطارئة على حجم الناتج القومي لكل دولة على حدة. ومعدلات التضخم في اقتصاديات هذه الدول وحجم المديونية وحجم التجارة الخارجية مع الاتحاد وقطاع البنوك والبيئة المحفزة للاستثمارات الخارجية المباشرة.

---

[1] Elargissement de l'union Européenne: quel élargissement ? Elargissement ou Approfondissement dans: www.La documentation Française.Fr/dossiers/ Elargissement- union- européenne/ élargissement ou Approfondissement.shtml/2010.

[2] سامح غالي، مرجع سابق.

[3] House of Commons Library,EU Enlargement: The Political Process. Research Paper 98/55(01 /05/1998) P.07.

[4] سامح غالي، مرجع سابق.

إن التحقيق الكامل للمعايير الاقتصادية لا تصله الدول المتقدمة بطلبات العضوية على الرغم من وجود بعض الدول القادرة على ذلك في سنوات قليلة، إلا أن ذلك مقترن بتحقيق نقاط هامة. فلتحقيق أعمال آليات اقتصاد السوق يتطلب:

1- توازن العرض والطلب المؤسس على قوى السوق والأسعار وتحرير التجارة.

2- إلغاء الحواجز الجمركية والقيود الكمية والنوعية أمام تدفق السلع.

3- تهيئة النظام القانوني لخدمة هذه الأهداف وبخاصة في حقوق الملكية الفكرية.

4- تطوير القطاع التمويلي بدرجة كافية لتوجيه المدخرات إلى استثمارات منتجة.

أما تحقيق القدرة على التعايش مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الاتحاد يتطلب:

1- وجود آليات اقتصاد السوق لاسيما ما يتعلق بوجود درجة كافية من استقرار الاقتصاد الكلي للأدوات الاقتصادية.

2- تخصيص قدر كاف من النفقات الموجهة لرؤوس الأموال البشرية والمادية، بما يتضمنه من تحديث البنية الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية.

3- درجة وسرعة إدماج تجارة الدولة في داخل الاتحاد.

إن معايير "كوبنهاجن" تعني التقيد بأهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية، لذلك يتم قياس جهود التحديث في قطاعات متعددة منها: التعليم والتدريب والبحث العلمي والتقدم التكنولوجي والاتصال والضرائب وحماية المستهلك.

وأيضا أهمية إعادة هيكلة القطاع الصناعي في المدى المتوسط وخصخصته. بالإضافة إلى الإنفاق الحكومي في مجالات البيئة والنقل وما إذا اقتربت من مستويات الاتحاد.

فعلى الدولة طالبة العضوية أن تكون أوربية، ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتقوم بحمايتها، وقادرة أو على الأقل راغبة في تحمل الالتزامات الاقتصادية والسياسية للعضوية، وأن تكون مستعدة لقبول قانون أو إرث الجماعة*.

ويتضح أكثر بانضمام الأعضاء الجدد إلى الاتحاد، فإنهم يلتزمون قانونا بقبول المعاهدات وكل القرارات القانونية الصادرة عن أجهزة الاتحاد المتنوعة[1].

---

* قانون أو إرث الجماعة (Acquis Communautaire) مصطلح فرنسي معناه اللغوي مكتسب الجماعة. ويعني كل المبادئ والسياسات والقوانين والممارسات والالتزامات والأهداف التي تم الاتفاق عليها والتي تمت في نطاق الاتحاد الأوربي. إن المصطلح يتضمن كل المعاهدات والتشريعات الصادرة حتى الآن، وأحكام محكمة العدل الدولية (أنظر:عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.19)

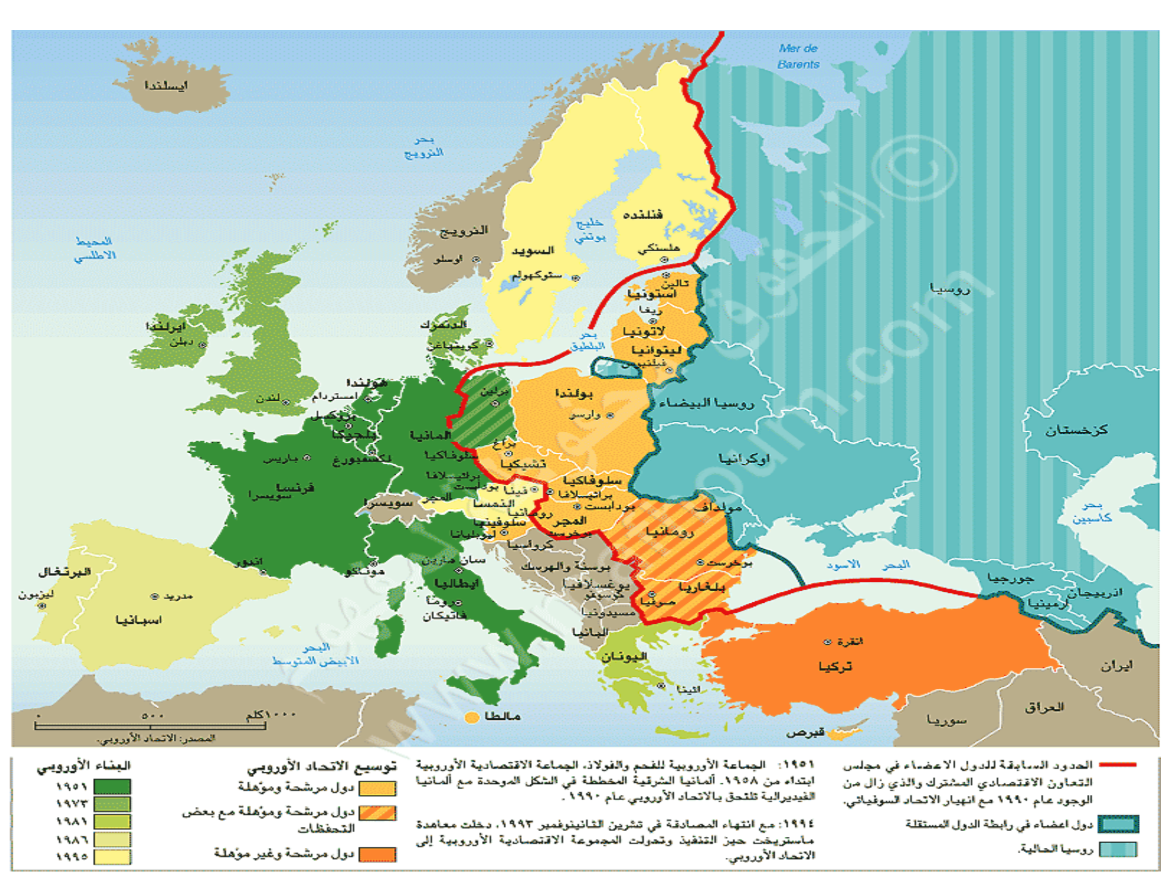
[1] المرجع نفسه، ص.19.

الخطوات الكبرى في التوسع

وردت طلبات العضوية تباعا على المفوضية الأوربية: قبرص سنة 1990، المجر وبولندا (1994) وكل من رومانيا، لاتفيا، سلوفاكيا، استونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا ومالطا (1995 -1996)[1].

الملاحظ أن الدول طالبة العضوية كان لها اتفاقيات انتساب (Association) مع الاتحاد الأوربي؛ حيث وضعت معاهدة الجماعة الأوربية مبدأ عاما للانتساب في مادتها "238" التي تنص على أنه" يجوز أن تعقد الجماعة (أي الاتحاد) مع دولة ثالثة، أو اتحاد دول أو منظمة دولية اتفاقيات تنشئ انتسابا (ارتباط) يتضمن التزامات وحقوقا متبادلة، أعمالا مشتركة وإجراءات خاصة"[2].

وتوضح الخريطة التالية الدول المرشحة للعضوية في الاتحاد الأوربي المؤهلة، وغير المؤهلة، والمتحفظ على طلبها.



الدول المرشحة للعضوية في الاتحاد الأوربي المؤهلة، وغير المؤهلة، والمتحفظ على طلبها.

المصدر: الاتحاد الأوربي: انفتاح على الشرق، انغلاق على الجنوب

www.mafhoum.com

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.155.

[2] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.25.

ومثال ذلك:

- انتساب دول البلطيق الثلاث: ليتوانيا، استونيا ولاتفيا من دول الاتحاد السوفييتي السابق عن طريق اتفاقيات التجارة الحرة سنة 1994، والدول ذاتها أعضاء في مجلس أوربا. وقد بدأت مفاوضات هذه الدول مع الاتحاد سنة 1995 لعقد اتفاقيات انتساب أوربية.

- انتساب دول وسط وشرق أوربا: عقدت هذه الدول اتفاقيات انتساب مع الاتحاد سميت بـ"Europe Agreements" تحتوي على نص صريح باحتمال حصول هذه الدول على العضوية بالاتحاد، وباستعمال الأسلوب التدريجي ستعقد اتفاقيات انتساب مع باقي دول شرق ووسط أوربا.

إن الغرض من هذه الاتفاقيات هو توفير الأطر المناسبة للانضمام التدريجي لهذه الدول إلى الاتحاد. وإلى حين بلوغ ذلك يجب العمل على إزالة الحواجز بشكل تدريجي على حرية التجارة، التعاون الاقتصادي والفني، توفير المساعدة المالية ، جعل التشريعات تتماشى مع تشريعات الاتحاد، تحرير التجارة على المدى القصير، اقتصاد السوق المؤسس على حرية الانتخابات وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان[1].

نتيجة للطلبات المقدمة، عقدت قمة لوكسمبورغ في ديسمبر1997 لبحث تلك الطلبات، وبدأت مفاوضات الالتحاق ابتداء من 31مارس 1998 مع ست دول هي :استونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، المجر وقبرص على أساس أنها الأكثر تأهلا للالتحاق مع ترشيح خمس دول هي: (بلغاريا، ليتوانيا، لاتفيا، رومانيا وسلوفينيا) بعد استيفاء شروط الالتحاق.

لاعتبارات سياسية وفنية، تم إدخال إصلاحات وتعديلات على البناء الأوربي وعلى قوائم الدول المرشحة للانضمام[2]. ومع سريان معاهدة "أمستردام" في ماي 1999، والمتبناة من طرف المجلس الأوربي المنعقد في أمستردام في 17/16 جوان1997، تم تفعيل بناء المجتمع الأوربي من جديد، إلا أن النتائج كانت متواضعة في المسائل المتعلقة بالسياسة الأوربية الاجتماعية المشتركة. وبشكل عام فهي فاشلة لعدم إدخالها إصلاحات ضرورية نتيجة للتوسعات السابقة والمستقبلية[3].

للوقوف على بقايا أمستردام نظم مؤتمر حكوماتي في فيفري 2000، وأدى إلى الموافقة على معاهدة "نيس" في فيفري2001 التي أقرت ضم الأعضاء الجدد.

---

[1] المرجع نفسه. ص.ص.29-30.

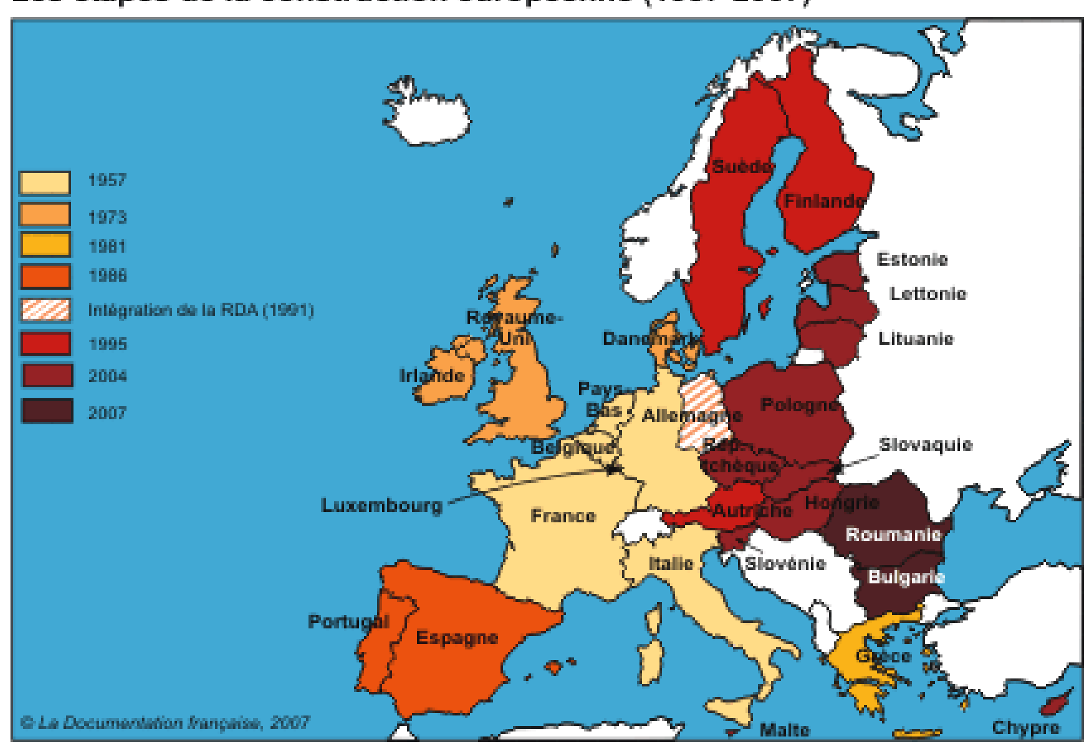
[2] حسن نافعة، مرجع سابق. ص.ص.156-157.

[3] الاتحاد الأوربي: نحو الوحدة السياسية والنقدية في **موسوعة القرن**، مرجع سابق، ص.762.

وبعد موافقة الشعب الايرلندي عليها بالأغلبية (62%) في استفتاء 19 أكتوبر 2002 بعد رفضها لمدة ستة أشهر في الاستفتاء الأول تم فسح المجال لضم الدول المستوفية الشروط.

وبناء عليه قررت القمة الأوربية المنعقدة في كوبنهاجن في 13 سبتمبر 2003 ضم 10 دول جديدة للاتحاد، ثماني دول من وسط وشرق أوربا: بولندا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا لاتفيا، ليتوانيا واستونيا. ودولتين من حوض البحر المتوسط هما قبرص ومالطا. وانضمت بشكل فعلي مع ماي 2004 .[1]

وتم تأجيل انضمام كل من رومانيا وبلغاريا وتركيا* هذه الأخيرة التي تقدمت بطلب العضوية سنة 1987 وقوبل بالرفض، أما رومانيا وبلغاريا أصبحتا أعضاء في الاتحاد الأوربي ابتداء من 01 يناير 2007. وتوضح الخريطة التالية مراحل توسع الاتحاد الأوربي** .



خريطة توضح مراحل التوسع الأوربي من 1957إلى2007.

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص157

* أنظر الملحق رقم 02: طلبات الانضمام المقدمة للاتحاد الأوربي، ص. 283.

** Elargissement de l'Union Européens .Carte des étapes de la construction européenne (1957-2007) dans : www.LadocumentationFrançaise.Fr/dossiers/ Elargissement-Union- européenne/ Carte des étapes de la construction européenne (1957-2007).shtml/2010.

احتاجت كل من بلغاريا ورومانيا إلى مساعدة مباشرة مثل ما حصلت عليه الدول العشر المنظمة إلى الاتحاد سنة 2004. حيث تمنح هذه المساعدات بنسبة 25% إلى 100% بين سنوات 2007-2016.

ويوضح الشكل رقم 04 ميزانية الاتحاد الأوربي للفترة مابين 2007-2013 (1).



لقد خصص المجلس الأوربي في بروكسل في 15 /16ديسمبر 2005 ميزانية الاتحاد للفترة مابين 2013/2007 أين اتخذ القرار بين اللجنة، الدول الأعضاء، المجلس والبرلمان الأوربي. وتم تحديد النفقات السياسات المشتركة للاتحاد (السياسة الإقليمية، السياسة الزراعية المشتركة، البحث، النقل، السلوك الخارجي، مراقبة الحدود، البيئة، الثقافة وأنشطة المؤسسات الأوربية).

فترة سبع سنوات حدد مبلغها بـ 862.36 مليار يورو ، 1.045 % عائد وطني خام كحل وسطي بين مقترح لوكسمبورغ 1.06 % والمقترح البريطاني 1.03% .

بشكل عام، فإن ميزانية الاتحاد الأوربي تبقى ضعيفة جدا مقارنة بدولة فدرالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تفوق ميزانيتها 10 مرات ميزانية الاتحاد الأوربي(2).

يتحقق التوسع الذي تشهده الجماعة الأوربية بعد زوال العوائق والتحفظات، مع وضع برامج وبخاصة لتمكين الدول من الالتحاق بما حققته الجماعة من خطوات تكاملية.

بالإضافة إلى أن قوة عوامل التقارب الثقافي وكثافة العلاقات سواء الحالية أوفي المستقبل تدفع الدول لقبول ما اتفقت عليه الجماعة، وأبعد من ذلك مواصلة مسيرة بناء الوحدة الشاملة.

(1) Elargissement de l'union Européenne: Les Enjeux De L'élargissement: Le Coût Budgétaire De L'élargissement. Op.Cit.
(2) Ibid.

إن توجه سياسة الاتحاد الأوربي تجاه منطقة غرب البلقان يحتاج إلى مساعدة مالية واقتصادية، كما يحتاج إلى تحرير التجارة ما بين الاتحاد والدول الموقعة على طلبات العضوية كخطوة أولية للوصول إلى الاندماج في الاتحاد.

لقد تم توقيع اتفاقيات مع عدد من الأطراف منها: يوغسلافيا السابقة ومقدونيا في التاسع أفريل 2001 ودخل حيز التنفيذ في أفريل 2004، كرواتيا في 29 أكتوبر 2001 ودخل التنفيذ في فيفري 2005، ألبانيا في 12 جوان 2006 ودخل التنفيذ في 2009 والعمل على إقامة منطقة التبادل الحر على مدى 10 سنوات المقبلة، مونتينيغرو في 15 أكتوبر 2007، البوسنة والهرسك في 16 جوان 2008، صربيا في 29 أفريل 2008 ودخل حيز التنفيذ في أفريل 2011.

منذ 2007، تم وضع ميكانيزم مالي جديد لآلية ما قبل الالتحاق وقدرت القيمة المخصصة للفترة 2007—2013 بـ 11.5 مليار يورو، ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 2007 مع التركيز على المجالات الحيوية ليعوض برنامج 2000-2006 برامج مثل: فار، كاردس، وبرنامج تركيا[1].

خصصت المساعدات لفئتين من المستفيدين:

- الفئة الأولى: كرواتيا، اسلندا، مقدونيا، مونتينيغرو، وتركيا.
- الفئة الثانية: ألبانيا، البوسنة، الهرسك، كوسوفو، صربيا.

غطت المساعدات خمسة أوجه هي:

1- التغيير وتقوية المؤسسات.

2- التعاون الإقليمي بين الدول المستفيدة والدول الأعضاء- تدخل في إطار سياسة الجوار الأوربية-

3- النمو الإقليمي.

4- تنمية الموارد الإنسانية.

5- النمو المستدام.

إن المجلس وباقتراح من المفوضية يمكنه قبول أو رفض المساعدة مالم تحقق الدول المستفيدة المبادئ الأساسية للديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان والأقليات[2].

[1] Elargissement de l'Union européenne, nouveaux défis, juin 2011 dans: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/elargissement-union Européenne - /candidats-potentiels.shtml/03/11/2011.

[2] Ibid.

ويقدم الجدول التالي المساعدة المقدمة من قبل الاتحاد إلى كل دولة بملايين اليورو حيث أن تركيا وحدها لها 3.9 مليار يورو للفترة 2007-2012، وثلثا مساعدات تركيا وكرواتيا موجهة لتقوية المؤسسات والتقدم الاقتصادي .

En millions €	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Total
Croatie	141,2	146	151,2	154,2	157,2	160,4	**910,2**
ARYM (Macédoine)	58,5	70,2	81,8	92,3	98,7	105,8	**507,3**
Turquie	497,2	538,7	566,4	653,7	781,9	899,5	**3937,4**
Albanie	61	70,7	81,2	93,2	95	96,9	**498**
Bosnie-Herzégovine	62,1	74,8	89,1	106	108,1	110,2	**550,3**
Monténégro	31,4	32,6	33,3	34	34,7	35,4	**168,1**
Serbie	189,7	190,9	194,8	198,7	202,7	206,8	**1183,6**
Kosovo	68,3	124,7	66,1	67,3	68,7	70	**465,1**
Programme multi-bénéficiaires	109	140,7	160	157,7	160,8	164,2	**892,4**
Total	**1218,4**	**1389,3**	**1390,6**	**1557,1**	**1707,8**	**1849,2**	**9112,4**

Source: Ibid.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي

السياسة الخارجية ظاهرة متعددة الأبعاد؛ لأن التصرف في المجال الخارجي للدول يقتضي تحديد مجموعة من الأهداف، وصياغة مجموعة من القرارات والسلوكيات التي تشكل في مجموعها السياسة الخارجية للوحدة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية هي برنامج يحتوي مجموعة من الأبعاد المتفاوتة والمؤثرة في بعضها البعض[1].

تعريف السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي:

لا يوجد تعريف محدد للسياسة الخارجية لدى علماء علم السياسة بصفة عامة وعلماء العلاقات الدولية على وجه الخصوص، وذلك لصعوبة التوصل إلى كل أبعادها التي تتدرج في إطارها والعلاقة بينها، وأيضا إلى تعقد السياسة الخارجية ذاتها[*].

إن السلوك الخارجي لأية دولة هو تعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية، والذي يتحدد بالمقاصد المرتبطة به وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود.

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية "هي مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي، والمعبرة عن إيديولوجية النظام السياسي، وتوجهاته الفكرية والفلسفية، والراعية للمصالح الوطنية للأمة، فهي عملية تجتمع فيها خصائص شخصية صناع القرار،

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة، 1998، ص.36.

[*] تعرف السياسة الخارجية بأحد أبعادها أو مكوناتها على مستوى السلوك أو الأهداف. وبعضها عام جدا بحيث لا يميزها عن غيرها من السياسات ف.ج.كورت(J.Kurt) يعرفها على أنها السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، إنها برنامج، الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لاتصل حد الحرب(انظر أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009، ص.19.) ويعرفها دانيال باب(Daniel Papp) على أنها الأهداف الموجهة في شكل منتظم من الأفعال التي تقوم بها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية (انظر عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص.30)ويعرفها مارسال ميرل بأنها ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود(المرجع نفسه، ص.31). أما ريتشارد سنا يدر فالسياسة الخارجية عنده عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة (أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص.20) وروزنو يرى بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا(المرجع نفسه، ص.21) وبمعنى أدق وواقعية يعرفها نورمان هيل(Norman Hill) بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهرا سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا على أساس الفلسفة أو الايديولجية التي يتمسك القادة بها(المرجع نفسه،ص.22).

إن تعدد التعاريف يعود إلى غياب نظرية عامة للسياسة الخارجية لعدة أسباب أهمها: الطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية- انعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية – اختلاف السياسة الخارجية من دولة لأخرى وحدود الموضوع الذي يشمل السياسة الداخلية والخارجية (المرجع نفسه، ص.26)

مدخلات النظام، الظروف الدولية القائمة والموارد المتوفرة، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية[1].

تعد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوربي مطلبا رسميا وشعبيا، حيث أظهرت دراسة مسحية قام بها صندوق "مارشال" الألماني بأن 88% من الأوروبيين المشاركين في المسح يرغبون في اضطلاع الاتحاد الأوربي بقدر أكبر من المسؤولية في التعامل مع التهديدات العالمية[2].

إن تعريف السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي يثير في حد ذاته جدلا، لاستعمالها في التحليلات على أنها مرادفة للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة، التي يجب أن تكون متميزة عن التعامل الخارجي للمجموعة الأوربية (السياسة التجارية التقليدية والسياسة التنموية الجديدة المكملة للدول الأعضاء) فعلى سبيل المثال استعمل "هيل" مصطلح السياسة الخارجية الأوربية ليعني بها "مجموع النشاطات الدولية للاتحاد الأوربي التي يقوم بها منفردا، ليس فقط نشاطات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، لكن أيضا تضمنها لمخرجات الدعامتين الأخريين للاتحاد الأوربي التي تعتبر ككتلة نشاط والتي لا يمكن أن تكون في حد ذاتها مترابطة"[3].

ردا على التعريف سالف الذكر، يرى البعض أن السياسة الخارجية الأوربية تأخذ أشكالا ثلاثة وهي: السياسة الخارجية للدول الأعضاء، العلاقات الخارجية للمجموعة الأوربية والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد. وفي هذا الإطار فإن السياسة الخارجية تفهم على أنها نظام للعلاقات الخارجية أو نظام سياسي خارجي أين تستطيع الأجزاء الثلاثة التميز [4].

مما سبق، يتضح أن التركيز منصب على النشاط أكثر من تفاعل الدول الأوربية فيما بينها، كما أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة توفر البعد السياسي الذي يلائم نشاط المجموعة الأوربية، والمثال الواضح للسياسة الخارجية المشتركة للاتحاد هو تلك الموجهة

---

(1) عامر مصباح، مرجع سابق، ص.31.

(2) حسين طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص.621. متحصل عليه:
www.damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/619-676.pdf تاريخ التصفح:2011/03/07 على12h41.

(3) Cristina Churruca, The European Union's Common Foreign Policy: Strength, Weakness and Prospects(14/02/2003) Research/ Policy Workshop on New Dimensions of Security and Conflict Resolution.

(4) Ibid.

إلى أوربا الوسطى والشرقية ودول البحر المتوسط والشرق الأوسط وروسيا وأوكرانيا وغرب البلقان.

إن هذا التوجه يمثل تنظيما سياسيا جديدا ومبتكرا، أين تتعايش السياسة الخارجية المشتركة مع السياسات الخارجية الوطنية والتي يجب أن تكون مترابطة لامتناقضة.

يعتبر الاتحاد الأوربي قوة تعمل بانسيابية وتنسيق مع كل المجالات الأخرى في العالم، بهدف دعم جهود الاتحاد الأوربي في إقامة مجتمعات مدنية في العديد من دول العالم.

تنتج السياسة الخارجية للاتحاد من استراتيجيات عامة ومشتركة عديدة؛ إلا أن هذه الأخيرة لا يمكن تصميمها أو تطويرها إلا بالإجماع بين دوله الأعضاء أي: قيادة موقف موحد ومنه تبني عمل مشترك. ويتقرر ذلك بالأغلبية المؤهلة. ولا يتحقق كل ذلك إلا بعد استيفاء الشروط من خلال التعاون بين مختلف المنظمات وتفاعلها في الاتحاد الأوربي وخارجه بهدف الوصول إلى عمل مشترك في أي مجال من خلال الأغلبية[1]. وللسياسة الخارجية والأمنية استراتيجيات ومواقف عديدة مثل الاتفاقيات المختلفة "كالترويكا" والأنشطة العديدة التي تتولاها اللجنة الأوربية .

هناك تناغم بين منظومتي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) والسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية(ESDP) على الرغم من تشابك المنظومة وتعدد الآليات، وتمتلك السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة قدرات وآليات تمكنها من اتخاذ عمل عسكري مشترك والتدخل في الأزمات في مختلف مناطق العالم[2].

ميلاد وتطور السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي:

بذلت جهود كثيرة ولا تزال لجعل أوربا أكثر من سوق أو قوة اقتصادية موحدة بالعمل على التحول إلى قوة سياسية ذات إرادة موحدة، وهذا لا يتحقق إلا بصياغة سياسة خارجية موحدة أو مشتركة على الأقل مع تضمنها سياسة أمنية ودفاعية موحدة. وقد عرفت السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوربي تطورا تاريخيا تزامن مع بناء الوحدة الاقتصادية ليبدأ بالتعاون الأمني ثم التعاون السياسي وصولا إلى السياسة الخارجية والأمنية.

---

[1] المشروع البحثي المشترك، منتدى العلاقات المصرية- الأوربية، السياسة الأوربية المشتركة تجاه الشرق الأوسط، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، ص.26 متحصل عليه: www.icfsthink tank.org. تاريخ التصفح: 2008.

[2] المرجع نفسه، ص.33.

أولا: التعاون الأمني:

يعود تاريخه إلى توقيع معاهدة بروكسل في 17 مارس 1948 للمساعدة العسكرية المتبادلة والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين المملكة المتحدة، فرنسا ودول البنلوكس؛ بهدف حماية الدول الأعضاء من تجدد العدوان الألماني وعدوان الاتحاد السوفياتي وفقا لمعاهدة "دنكرك" بين فرنسا وانجلترا سنة 1947، وهي أساس اتحاد غرب أوربا والحلف الأطلسي*.

بعد رفض دول غرب أوربا زيادة مساهمتها في الدفاع عن القارة بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية، وتقديم هذه الأخيرة في 12 سبتمبر1950 مقترح تسليح ألمانيا. ونتيجة خشية فرنسا من ذلك أيدت فكرة إقامة جيش أوربي في الدورة الثانية للجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، أين وضع رئيس وزرائها خطة مماثلة لخطة الجماعة الأوربية للفحم والصلب. ومن أجل إنشاء جماعة أوربية للدفاع قبلت الدول الست المشروع ووقعت المعاهدة وأنشأت الجماعة في 27 ماي 1952، وعندها وضح المستشار الألماني بأنه لا يمكن إقامة جيش أوربي دون سياسة خارجية أوربية موحدة مقابلة، وهذا ما أدى إلى التفكير في إقامة جماعة أوربية سياسية.

صادقت الدول الخمس على المعاهدة (جماعة أوربية للدفاع)، لكن فرنسا لخوفها من إعادة تسلح ألمانيا وفقدان سيادتها ألحقت المعاهدة بعدد من البروتوكولات لتؤمن نفسها. وفي 20أغسطس 1954 أجلت الجمعية الوطنية الفرنسية مناقشة المعاهدة لأجل غير مسمى وهو الأمر الذي أدى إلى فشل المشروع السياسي[1] .

تلا ذلك، عقد اجتماع وزاري في أكتوبر 1954 بباريس، جمع أعضاء معاهدة "بروكسل"، بالإضافة إلى ألمانيا الغربية، ايطاليا، كندا والولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة أساليب تقوية الدفاع الجماعي وتوسيع نطاق التعاون إلى ميادين أخرى، وتم الاتفاق على تعديل معاهدة "بروكسل" لتتضمن دعوة ألمانيا الغربية وايطاليا إلى التوقيع على معاهدة "بروكسل" المعدلة وأصبحت تسمى باتحاد أوربا الغربية[2].

يهدف هذا الاتحاد إلى تنمية الوحدة وتشجيع التقدم المطرد في الاتحاد، فتم إعادة تسليح ألمانيا الغربية وقبلت عضويتها بحلف الأطلسي، وتم الاتفاق على القضاء على آثار احتلالها شريطة عدم امتلاكها للأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية. ووافقت ألمانيا على إبقاء مستوى من القوات على أراضي أوربا. وهكذا تم التصديق على التعديلات، وأنشئ

---

* تراجعت أهمية المعاهدة بعد إنشاء الحلف الأطلسي.

[1] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.91

[2] المرجع نفسه، ص.91.

اتحاد أوربا الغربية في 06 ماي 1955 (مركزه لندن). وانضمت البرتغال، اسبانيا، اليونان، الدانمرك، ايرلندا، فنلندا والسويد كأعضاء مراقبة، وتم انتساب أعضاء من الحلف الأطلسي (أيسلندا، النرويج، تركيا وتسع دول من وسط وشرق أوربا كشركاء منتسبين)[1].

لكن، تجدر الإشارة هنا إلى مسالة العضوية في هذا الاتحاد لعدم تطابقها مع العضوية في الاتحاد الأوربي، حيث أن أربعة دول وهي: ايرلندا، الدانمرك، السويد وفنلندا، ليست أعضاء في منظمة غرب أوربا. زيادة على ولاء الدول المرشحة للانضمام للاتحاد إلى حلف الأطلسي أكثر من الاتحاد الأوربي[2] .

أما عن أجهزة هذا الاتحاد فهي ثلاثة: المجلس والجمعية والسكرتارية، حيث يضم المجلس وزراء خارجية ووزراء دفاع الدول الأعضاء، ويجتمع مرتين في الشهر على مستوى السفراء. أما الجمعية فهي جهاز برلماني مقره باريس، يختار أعضاءها من بين أعضاء الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وتجتمع مرتين في السنة، وتتولى مناقشة وإعداد تقارير عن المسائل الأمنية.

للاتحاد ثلاث وكالات متخصصة، ومعهد لدراسات الأمن أنشئ سنة 1990. كل مقراتها في باريس. ويدير مركزا للأقمار الصناعية مقره اسبانيا.
أما السلطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فقد أحيلت إلى مجلس أوربا سنة 1960. أما المسائل العسكرية فقد أدمجت في نطاق التحالف الدفاعي الأوسع وهو حلف الأطلسي (إقامة التعاون الممكن مع الحلف)[3].

تعثر الاتحاد، لكن مع اجتماع روما في أكتوبر 1984 تقرر تنشيطه لمناقشة مشاكل أوربا الأمنية، وفي اجتماع "لاهاي" 1987 تم تبني خطة لمصالح أوربا الأمنية، وتضمنت الالتزام بتنمية هوية ذاتية دفاعية أوربية متماسكة، وتم نقل مقر الاتحاد من "لندن" إلى "بروكسل" بموافقة الدول الأعضاء في اجتماع المجلس الأوربي في ماستريخت سنة 1992[4].

ورأت معاهدة أمستردام 1997 أن اتحاد أوربا الغربية جزء من التطور المؤسس للاتحاد الأوربي ودرعه العسكري، وإمكانية تنفيذه المهام الميدانية مع إشراف الاتحاد

---

(1) المرجع نفسه.

(2) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.34.

(3) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.91.

(4) المرجع نفسه، ص92.

الأوربي عليه. وبفضل هذه النظرة بدأ الاتحاد الأوربي في تطوير علاقاته المؤسسية مع الهيئة الأمنية[1].

ثانيا: التعاون السياسي:

منذ سبعينات القرن العشرين بدأ التنسيق بين مواقف دول الجماعة الأوربية، من خلال عقد المؤتمرات لرؤساء الدول والحكومات لاتخاذ القرارات الهامة. وتمت معالجة موضوع التعاون السياسي. لكن التشاور المنظم بدأ مع سنة 1972 عندما قرر مؤتمر باريس أن يكون التعاون السياسي موضوع بحث ومناقشة في اجتماعات منتظمة[2]. كما قرر هذا المؤتمر في ديسمبر 1974، اجتماع المجلس الأوربي ثلاث مرات على الأقل كل سنة، وبخاصة في مجال التعاون السياسي قبل التوصل إلى صيغة نهائية للنظام المشترك. وفعلت قمة لندن في 13 أكتوبر 1981 الميكانيزمات الإدارية والقرارية بإنشاء الترويكا المكونة من معاوني الرئاستين: السابقة واللاحقة إلى جانب الرئاسة الحالية لضمان استمرار العمل فيها. ووضحت قمة "شتوتغارت" في جوان 1983 علاقة الهيئات ببعضها البعض، ثم أقرت باشتراك المفوضية داخل نشاط المجلس الأوربي[3]. إلا أن ذلك لم يتعد مستوى تبادل المعلومات والخبرات والتشاور. ولم تتمكن التجربة الأوربية من بلورة إطار قانوني يسمح باتخاذ مواقف مشتركة أو وضع آليات تنفيذ ومتابعة لفترة طويلة[4].

وتم انتظار أول يوليو 1987 تاريخ صدور القانون الأوربي الموحد، ليقنن هذا التقليد في بابه الثالث الذي تضمن نصوصا عن التعاون الأوربي في مجال السياسة الخارجية. كما نصت المادة الأولى منه على أن هدف الجماعة الأوربية والتعاون الأوربي السياسي هو الإسهام في التقدم الملموس للوحدة الأوربية[5]. وقد أضفى على عملية التشاور في مجال السياسة الخارجية طابعا رسميا أي وضع له إطارا قانونيا ومؤسسيا تتحرك على أساسه، ومنذ ذلك الحين بدأ الاتحاد الأوربي يتخذ مواقف ويصدر بيانات في مجال السياسة الخارجية، إلا أنها يجب أن تحدد بالإجماع وليس بالأغلبية البسيطة أو الخاصة.

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 34.

(2) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.92.

(3) Parlement européen, Perspectives Pour une Politique Etrangère et de Sécurité Commune. un Premier Bilan-Série Politique w 7. Direction Générales des Etudes. Bruxelles.1995.P.03.

(4) حسن طلال مقلد، مرجع سابق، ص.622.

(5) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.92.

تتمثل أجهزة التعاون السياسي في الآتي[1]:

– مجلس وزراء الخارجية: وهو الأكثر فعالية يجتمع ثلاث مرات في السنة منذ قمة "كوبنهاجن" – كما سبق الذكر – وله عقد اجتماع طارئ في ظرف 48 ساعة في حالات الأزمة الإقليمية والدولية. وعلى الرغم من أن القاعدة هي اتخاذ القرار بالإجماع، إلا أنه –وفي حالات استثنائية– يتخذ القرار لإيجاد صيغة مرضية للكل ولو كان ذلك على حساب الفعالية.

– الرئاسة: ولها صلاحية تقديم المبادرة وتحديد جدول أعمال غير حصري، وتمارس دورا أساسيا في توجيه النقاش من خلال طرحها القضايا الهامة على جدول الأعمال. وتمثل أداة الوصل بين المجلس الأوربي والهيئات الدائمة خاصة اللجنة السياسية التي تنقل لها المقترحات حول جدول الأعمال، وتعلم البرلمان الأوربي بقرارات المجلسين.

– الترويكا: لقصر مدة الولاية والتي أعاقت التواصل في العمل والمبادرة والأهداف الطويلة المدى تم تشكيل الترويكا لتؤمن استمرارية العمل.

– اللجنة السياسية: تتكون من مدراء وزراء الخارجية، وتجتمع مرتين في الأسبوع لمتابعة القضايا الدولية وللبحث عن سبل التنسيق ولتنظيم جدول الأعمال تحت إشراف الرئاسة. كما أنها تنظر في المقترحات التي تخضع فيما بعد لقرار المجلس الأوربي، إضافة إلى إشرافها على لجان عمل متخصصة تتكون أساسا من رؤساء الأقسام داخل وزارات الخارجية للدول الأعضاء.

– أمانة السر: تكمن وظيفتها في تعاون الهيئات السياسية عن طريق تنظيم الأمور الإدارية المترتبة عليها والتنظيم العملي لجدول الأعمال والاجتماعات. إنها تقتصر على عدد ضئيل من المعاونين، وتعتمد على ميزانية الجماعة وميزانية الدولة التي تتولى الرئاسة في ذات الوقت.

ثالثا: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

تعد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة آلية العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي. وقد وجدت قاعدتها القانونية على المستوى الأوربي في معاهدة الاتحاد الأوربي سنة 1992. ويعود هذا التأخير إلى الطبيعة الحساسة لهذه السياسة .

و مع مجيء معاهدة ماستريخت التزمت الدول الأوربية بالعمل على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة، حيث مثلت العمود الثاني للاتحاد الأوربي للتعاون ما بين حكومات الدول الأعضاء.

إن هذه السياسة تعد أحد أعمدة الاتحاد الثلاث المتميزة بوظائفها وطبيعتها ما بين الحكوماتية، وضرورة رضا كل الدول الأعضاء في اتخاذ القرار[2] كما هو موضح في الشكل رقم 05.

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. ص.127–128.

[2] Les Trois Piliers, dans: www.unilim.fr/prospeur/fr/prospeur/ressources/europe/piliers.htm,2008.

Fronton unique
Principes et objectifs communs
(art. 1 à 7 du TUE)
Titre I

Pilier communautaire *(Titres II, III & IV du TUE)*	**Pilier concernant la politique étrangère et la sécurité commune** *(Titre V du TUE)*	**Pilier relatif à la coopération en matière de police et de justice** *(Titre VI du TUE)*
Procédure Communautaire : les Etats ont délégué leurs pouvoirs à l'UE, les institutions statuent le plus souvent à la majorité à la majorité	**Procédures intergouvernementales : les ministres se réunissent et décident à l'unanimité**	
• Politiques communes : - agriculture, pêche - commerce - transport	• Politique étrangère commune • Politique de défense	• Lutte contre la fraude internationale • Droit pénal • Police
Marché intérieur et entreprises Coopération-développement Education, formation, jeunesse Culture Consommation Cohésion économique Santé publique Recherche, technologie Environnement Affaires sociales Union économique et monétaire Politique d'asile Contrôles aux frontières extérieures et intérieures Immigration citoyenneté européenne Circulation des personnes Coopération judiciaire		

Fondations communes
Dispositions finales (art. 46 à 53 du TUE) relatives notamment à la révision du Traité sur l'Union européenne
Institutions communes
Conseil, commission, parlement

Domaines exclusifs de la Communauté européenne
Domaines soumis au principe de subsidiarité

الشكل رقم05: الأعمدة الثلاث للاتحاد الأوربي

Source: Les trois piliers définis par le Traité sur l'Union Européenne

http://www.unilim.fr/prospeur/fr/prospeur/ressources/europe/piliers/piliers_schema.html/ 03/11/2011.

ومع دخول المعاهدة حيز التنفيذ في 1993 تأسست السياسة الخارجية والأمنية[1]، وتحددت أهدافها الخمسة الأساسية كما يلي:

1- تنمية التقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن والمستمر، عن طريق تدعيم التلاحم الاقتصادي والاجتماعي، وعن طريق إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي يضمن في النهاية عملة موحدة.

2- تأكيد ذاتية الاتحاد دوليا وبخاصة إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تتضمن في النهاية صياغة سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.

3- تقوية حماية حقوق ومصالح مواطني دوله الأعضاء (مواطنة للاتحاد).

4- تنمية التعاون الوثيق في العدالة والأمور الداخلية.

5- المحافظة على ميراث الجماعة والبناء عليه، لضمان فعالية آليات ومؤسسات الاتحاد[2].

إن تحديد هذه الأهداف قائم على التعاون النظامي بين الدول الأعضاء، والتحرك في مجالات المصالح المشتركة من جهة، ومن جهة أخرى تحافظ الدول الأوربية على احترام سيادتها في مجال السياسة الخارجية والأمنية؛ لأن هذه الأخيرة ليست اختصاصا مستقلا وخالصا للاتحاد الأوربي. وعلى الدول الأعضاء تنسيق سياساتها على مستوى المنظمات والمؤتمرات الدولية أين تدافع على الأوضاع المشتركة.

إن الاتحاد يستطيع التعبير عن نتائج الترابط على المستوى الخارجي في قراراته واتصالاته مع الدول الأخرى. وقد ركزت المعاهدة أيضا على التشاور الخاص في مجال الأمن الأوربي للتعبير عن مصطلح السياسة الدفاعية المشتركة[3]، وهذا ما تضمنه الباب الرابع من معاهدة الاتحاد الأوربي، أين تم الربط بين السياسة الخارجية والسياسة الأمنية للضرورة السياسية تمهيدا للوصول إلى سياسة خارجية موحدة ودفاعية مشتركة لأن توحيد الواحدة يتضمن الأخرى *.

يمكن القول أن آليات الصياغة والتنفيذ اتسمت بالخضوع الكلي لسيطرة الحكومات الأوربية (آلية التعاون) وتطبيق المنهج الوظيفي-الفدرالي- (آلية التكامل والاندماج)[4].

---

[1] Fabien Tarpan, **Politique Etrangère, Sécurité, Défense: La Lente Progression de L'Europe Politique** Dans: www.diploweb.Com/Forum/Tarpan1.htm

[2] S.F. Goodman, **The European Union**, 3ed Edition, London, Macmillan Press ltd, 1996, p.308.

[3] FabienTarpan.Op.cit

* أنظر الملحق رقم 03: أهم أحكام الباب الرابع (من معاهدة الاتحاد الأوربي) حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ص.285

[4] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.34.

ومجيء معاهدة "أمستردام" لم يضف أي تعديل جوهري على تلك الآليات باستثناء ما أدخلته من تعديلات شكلية. ووضعت أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في طابع عام مثل: الدفاع عن الاستقلال والوحدة، المحافظة على القيم والمصالح المشتركة، المساهمة في حفظ الأمن والسلم الدوليين بالاستناد إلى مبادئ منظمة الأمم المتحدة، الارتقاء الدولي ودعم تطوير الديمقراطية واحترام القانون والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات...الخ[1].

إن معاهدة "أمستردام" التي دخلت حيز التنفيذ في أول ماي 1999 أوجدت أهدافا جديدة لتدعيم العمل المشترك وتوجه السياسة الخارجية، وهي الاستراتيجية المشتركة في مجالات الاهتمام المشترك. إن هذه الاستراتيجية تحدد الأهداف والزمن والوسائل. إنها تمثل الإطار العام لعمل الأعمدة الثلاث، لأن الوحدة الاقتصادية لابد لها من سياسة توازي تلك الوحدة. ونجاح العملية التكاملية في ميادين السياسة الداخلية لاسيما مجالات التجارة والاقتصاد والمال يتطلب أمن المواطنين ونظام العدالة والبوليس والقضاء.

ويمكن توضيح الإطار المؤسسي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي سنة 2000 فيما يلي[2]:

1- تعيين "خافيير سولانا" كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوربية.

2- إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين من كل دولة عضو في الاتحاد الأوربي.

3- إنشاء لجنة عسكرية أوربية وهي أعلى كيان عسكري للاتحاد الأوربي، تتكون من رؤساء الدفاع لتقديم النصائح والتوصيات العسكرية.

4- إنشاء المجموعة العسكرية الأوربية لإعطاء الخبرة العسكرية والقدرة على دعم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

5- إنشاء خلايا التخطيط ومراكز القرار.

6- إقامة جلسات منتظمة لمجلس العلاقات الخارجية مع مشاركة وزراء الدفاع.

7- إنشاء وكالات مستقلة تدخل في هيكل الاتحاد للتعامل مع السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية.

9- الممثلون الخواص الذين يوفدهم المجلس الأوربي إلى مناطق معينة.

10- إنشاء قوة عسكرية أوربية قادرة على عمليات حفظ السلام وعمليات إدارة الأزمات.

---

[1] المرجع نفسه، ص.34.

[2] محمد أحمد مطاوع، "السياسة الدفاعية والأمنية وتوسع الاتحاد الأوربي شرقا"، **أوراق أوربية** القاهرة: مركز الدراسات الأوربية، العدد03، (جوان2005)، ص. ص.6-8.

وعند توقيع معاهدة "نيس" في 2001 ودخولها حيز التنفيذ في أول يناير 2003 تم تقوية اللجنة السياسية والأمنية. ومع سنة 2004 أصبح للاتحاد الأوربي دستور يحل محل الاتفاقيات السابقة بعد حل مشكلة الأوزان الصوتية في الفترة الرئاسية الايطالية (04أكتوبر 2003) المطروحة بين اسبانيا وايرلندا من جهة وألمانيا وفرنسا من جهة ثانية، لأنه في ظل الرئاسة الايرلندية (مارس 2004) استؤنفت المحادثات في قمة بروكسل في 18 يونيو 2004. ونجحت القمة وصادق زعماء الاتحاد على مسودة الدستور.

وأهم ما نص عليه الدستور ما يلي: [1]

1- إضافة منصب وزير الخارجية للاتحاد الأوربي، تشمل مهامه مهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوربية ومفوض الشؤون الأوربية مثل: التنسيق بين البرامج والهياكل الموجودة والمبادرة السياسية وتطبيق إدارة الأزمات والتمثيل الخارجي.

2- توسيع مجال "مهام بترسبورج" لتشمل أيضا عمليات نزع السلاح المشتركة ومهام للمساعدة العسكرية ومنع الصراعات ومهام الاستقرار فيما بعد الصراع.

3- إدارة المهمة في تنفيذ السياسة الخارجية مفتوحة أمام الدول الراغبة والقادرة شرط متابعة المجلس الأوربي لتطور الأحداث (إدارة الأزمات).

4- إنشاء وكالة أوربية للتسليح والبحث والقدرات العسكرية ذات المهام الأربع: تطوير القدرات الدفاعية في مجال إدارة الأزمات، تطوير وتحسين التعاون الأوربي في مجال التسليح، تقوية القاعدة الصناعية والتكنولوجية الأوربية، وايجاد سوق تنافسية للمعدات الأوربية بالتوافق مع النشاطات البحثية التي تهدف إلى الريادة في التكنولوجيا الإستراتيجية لمستقبل القدرات الدفاعية والأمنية.

5- التضامن والأمن المشترك في حالة الهجمات داخل إقليم الاتحاد الأوربي: منع التهديد الإرهابي ومساعدة دول الكوارث الإنسانية.

6- تم الاتفاق سنة 2003 على التعاون الهيكلي من أجل تعميق الروابط الدفاعية بين أعضاء الاتحاد الأوربي: الكفاءة والقدرة على توفير وحدات القتال.

7- اتجاه استراتيجيه الأمن الأوربية إلى إعطاء تقييم أوسع للمخاطر المحتملة على الأمن الأوربي لكي تتضمن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي. بالإضافة إلى مسؤوليات الاتحاد في العالم الأوسع عبر مصطلحين جديدين هما: التدخل الوقائي والتعددية الفعالة (Préventive Engagement and Effective Multilateralism) .

---

[1] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص. ص.27-31.

على الرغم من كل ما نص عليه الدستور الأوربي إلا أنه تم رفضه من دولتين (فرنسا وهولندا) من بين الدول الست المؤسسة للجماعة الأوربية في الخمسينات من القرن العشرين في صيف 2005، لتكون ضربة قوية لفاعلية العمل الأوربي بعد التوسع من 15 دولة إلى 25 دولة في أول ماي 2004. وخيبت آمال الأوربيين في وضع سياسة خارجية وأمنية أوربية قوية، والتوسع نحو غرب البلقان، وتركيا وأوكرانيا [1]. وبذلك تم تعليق المصادقة على الدستور الأوربي إلى غاية سنة 2007 أين صادق الزعماء الأوربيون على مفاوضات معاهدة جديدة تحل محل الدستور، هذه المفاوضات بدأت في لشبونة في يوليو2007، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة تمت الموافقة على نص المعاهدة وتقرر منحها اسم معاهدة لشبونة[2].

إن هذه المعاهدة معدلة للمعاهدة المؤسسة للمجموعة الأوربية ومعاهدة الاتحاد الأوربي. وتم التوقيع عليها رسميا في 13 ديسمبر2007 بالعاصمة البرتغالية، كما تمت المصادقة عليها في أول ديسمبر 2009. ومن أهم التعديلات التي جاءت فيها[3]:

1- تغيير اسم وزير الخارجية ليصبح الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسية الأمنية للاتحاد الأوربي. يساعده جهاز أوربي للعمل الخاص مكون من موظفين من المفوضية الأوربية ومن المجلس الأوربي ودبلوماسيين من الدول الأعضاء.

2- تتعلق معظم المستجدات بهيكل الاتحاد أي المؤسسات ومهامها*

3- تأسيس جديد لمنصب رئيس ثابت للمجلس الأوربي يرأسه وينشط أعماله.

ثوابت السياسة الخارجية المشتركة:

تبين الثوابت الفائدة التي تجنيها الدول الأوربية من تقييد السياسة الخارجية المنفردة بسياسة خارجية مشتركة: سيادة الدول الأعضاء وبناء سياسة دولية جماعية.

خلافا للجماعة الاقتصادية التي أقامت مؤسسات متعدية القوميات، أبقت النصوص الخاصة بالسياسة الخارجية لسيادة الدولة وبحقها في الاحتفاظ بقرارها السياسي، الشيء الذي جعل آلية التعاون السياسي الأوربي التي تطورت فيما بعد لتصبح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مركزها المجلس – أين يظهر تباين إرادات الدول – واحترام قاعدة الإجماع حتى

---

[1] يسرا الشرقاوي، "معاهدة لشبونة الدستور.. الأوربي سابقا" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 182، (أكتوبر 2010)، ص.110.

[2] المرجع نفسه.

[3] الاتحاد الأوربي، إصلاح المعاهدات، متحصل عليه: www.Esteri.it/mae/ar/ politica _europea/ riformatrattati.htm تاريخ التصفح: 2010.

* أنظر المبحث الأول من الفصل الثاني من الأطروحة. ص.78.

لا تتقيد الدول الأوربية بقرار ليست راضية عليه[1]. وتعمل الدول الأوربيــة علــى إزالــة الفروقات الجوهرية بين الدول الأعضاء تجاه القضايا الدولية، وهذا ما قامت به من خــلال تعزيز القيم والمبادئ المشتركة.

أما عن عوامل تعزيز القوة الدبلوماسية الأوربية فهي تتمثل في الأتي[2]:

– استمرارية التنسيق السياسي والدبلوماسي وما يتبعهما من وسائل تبادل المعلومات والتأثير المتبادل، وهو صلب السياسة الخارجية المشتركة.

– استمرارية البحث عن الإجماع الذي تنتج عنه قرارات ومواقف تكون منطلقــا للقــرارات المستقبلية. وهذا الأمر يؤدي إلى تراكم المواقف والثوابت، وهــو مــا يســمى بالمكتســب الجماعي.

– استمرارية الإصلاحات القانونية مثل معاهدة "ماستريخت" وقــرار السياســة الخارجيــة المشتركة.

دعائم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

تقوم السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على ثلاث دعائم أساسية هي[3]:

– الدعامة الأولى، هي تلك المساحة الواسعة من الشؤون الاقتصادية، السياسات الصــناعية، سياسة المنافسة، والسياسات الزراعية أي ما يطلق عليه في العلوم السياســية بالسياســات الدنيا؛ حيث تتمثل هذه الدعامة في مجال السياسة الخارجية، ومؤسسات قوية ومؤسسة صنع القرار القوية المؤهلة لإصدار القرارات بالأغلبية في كل المجالات.

– الدعامة الثانية، تتمثل في العلاقات الخارجية المتشابكة والمعقدة أي ما يعرف في العلــوم السياسية بالسياسات العليا، وهي دعامة ضرورية وجوهرية من الناحية القانونية، وهي مبنية على الإجماع. وبوصف عام تشمل السياسات الأمنية والدفاعية، وكل الأمور التي تحتويهــا السياسة الخارجية.

– الدعامة الثالثة، تتعلق بسياسات التكامل والاعتمادية المشتركة في الاتحاد الأوربي. تتناول هذه الدعامة قضايا متنوعة كالهجرة ومسائل التجارة. إنها سياسة ضرورية لتقــدم الاتحــاد الأوربي.

إن العمل الخارجي المشترك يصدر بالإجماع، باتفاق الدول الأعضاء فــي الاتحــاد على موقف واحد في قضايا تمس السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوربــي تجــاه العــالم الخارجي، ومثال ذلك قضايا الصحة العامة كأنفلونزا الطيور فهي محتــواة فــي السياســة

---

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.147.

[2] المرجع نفسه، ص.148.

[3] المشروع البحثي المشترك، منتدى العلاقات المصرية– الأوربية، مرجع سابق، ص.ص23–24.

الخارجية لوجود عوامل خارجية مؤثرة في السياسة الخارجية الأوربية، والمثال في الجانب الاقتصادي: قوانين مكافحة الاحتكار عبر عدد من دول العالم فهي تمس مجال العلاقات الخارجية[1].

أولويات السياسة الخارجية الأوربية:

تتمثل أولويات السياسة الخارجية الأوربية فيما يلي: [2]

1- استمرارية التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، لاسيما وأن الدول الأوربية لا تمتلك نفس القوة الرادعة حتى تستطيع الدفاع عن نفسها من أي خطر نووي روسي. إن هذا الهاجس الأمني المسيطر على أوربا والذي أوجد بصفة مستمرة قوات تقليدية ونووية أمريكية للدفاع عن أمن أوربا، منح للولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا سياسيا لا يمكن لأوربا تفاديه حتى مع تنامي النزعة الاستقلالية لدى بعض الدول الأوربية.

2- العمل على تقوية علاقات التعاون مع دول شرق أوربا بعد زوال الأنظمة الشيوعية فيها وبعد انضمام العديد منها إلى الحلف الأطلسي، وتزامن ذلك مع العضوية في الاتحاد الأوربي. بالإضافة إلى العمل على جعل أوربا آمنة ومستقرة، فالاتحاد يسعى إلى توطيد علاقاته مع رابطة الدول المستقلة التي تضم الجمهوريات السوفيتية السابقة.

3- تقوية التعاون مع دول المتوسط؛ لأن منطقة البحر الأبيض المتوسط تمثل تحديات أمنية لاسيما وأن بعض دوله تعاني حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، لذلك بادرت دول الاتحاد بإقامة الشراكة الأورومتوسطية.

4- تقوية أواصر التعاون مع دول الشرق الأوسط، لما تحتويه هذه المنطقة من ثروات كالنفط الذي يمثل المصدر الرئيس للطاقة لدول أوربا، وللموقع الجيو سياسي الذي تتمتع به المنطقة، وأيضا لأداء دور هام مبني على حل الصراع العربي الإسرائيلي.

5- تقوية علاقات التعاون مع باقي دول العالم، وبخاصة إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثالها عقد مؤتمر أوربي- إفريقي في القاهرة سنة 2000 حضره كبار القادة السياسيين من القارتين. تتناول أوجه التعاون الاقتصادي، السياسي والثقافي. ومن خلاله تم تخفيض الديون الإفريقية لمساعدتها على تحقيق التنمية والاستقرار وتبني الديمقراطية.

---

[1] المرجع نفسه ، ص.24.

[2] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوربية- المتوسطية" في **السياسة الدولية**، العدد 148 (أبريل 2002)، ص.14.

صور السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي

لها ثلاث صور: الاستراتيجيات المشتركة، العمليات المشتركة والمواقف المشتركة

1- الاستراتيجيات المشتركة (Common Stratégies): هي بمثابة رؤية واضحة ومحددة، تربط دول الاتحاد الأوربي بدولة أو تكتل آخر له مكانة خاصة في سلم أولوياته سواء تعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية أو الأمنية أو السياسية...الخ.

يقوم المجلس باقتراح الاستراتيجيات المشتركة التي يراها ضرورية للتعامل، ولا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء إلا بعد إقرارها من طرف القمة الأوربية. ويجب أن تكون هذه الاستراتيجيات ذات تحديد دقيق للأهداف، والمدة الزمنية التي ستغطيها، والموارد اللازمة لتحقيقها. وقد تتضمن عمليات مشتركة ذات طابع عسكري أو بوليسي أو إغاثة. وتتضمن أيضا اتفاقيات تنفيذية أو بيانات أو إعلانات سابقة ولاحقة ومثالها: الاستراتيجية المشتركة مع روسيا، ومع أوكرانيا، ومع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

2- العمليات المشتركة (Joint Actions): هي تعبير عن العمليات الميدانية التي يقوم بها الاتحاد، بمفرده أو بالتعاون مع دول أخرى أو منظمات أو تكتلات في حالات الأزمات والكوارث الطبيعية.

تتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية أو المشاركة في قوات حفظ السلام أو الإشراف على الانتخابات في إطار إعادة بناء السلام ما بعد الأزمات...الخ. ومثالها إرساله مراقبين للإشراف على الانتخابات في "البوسنة" و"الهرسك" بعد اتفاق السلام (اتفاق دايتون 1995)، والمساهمة في إعادة تدريب قوات الأمن في "البوسنة" و"الهرسك" و"ألبانيا".

تولت شرطة الاتحاد الأوربي The European Union Police Mission-EUPM أول عملية إدارة الأزمات مدنية في إطار السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة في يناير 2003[1]. بالإضافة إلى قيادته عملية عسكرية في "مقدونيا" اليوغسلافية السابقة في 31 مارس2003. وسميت بكونكورديا؛ لتمثل أول عملية تولاها الاتحاد بهدف المساهمة في استقرار وأمن مقدونيا، والتأكد من الاتفاق السياسي أوهرد "Ohrid" الذي أوقف الصراع بين ألبان وسلاف مقدونيا بقيادة فرنسا -كدولة قائد A Frame work Nation- وفقا لقرار مجلس الأمن 1371، حيث شارك فيها 13 دولة عضوا في الاتحاد و14 دولة غير عضو[2]. بالإضافة إلى مناطق أخرى مثل منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا ومنطقة جنوب وشرق أوربا وأفغانستان وفلسطين.

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.451-452.

[2] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص.ص.13-14.

3- المواقف المشتركة (Common Position): وهي مواقف تعكس رؤية الاتحاد تجـاه قضايا دولية يتوجب عليه تحديد موقف بشأنها. تكون في شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو مجلس الوزراء أو الممثل الأوربي للشؤون الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية.

وقد تدخل في إطار التعاطف أو إظهار حسن النية والاستنكار أو الغضب تجاه طرف أو تصرف، وقد تكون مصحوبة بإجراءات معينة مثـل: فـرض عقوبـات اقتصـادية أو دبلوماسية أو عسكرية صادرة عن أحد المجلسين الأوربي أو الوزراء بالإجماع[1].

إن التحرك الدبلوماسي يجب أن يكون مدروسا ودقيقا، كما أن اختيار الوقت المناسب للتحرك في اتجاه معين يجب أن يكون محسوبا، حتى يؤدي إلى آثار أكثر إيجابية في تعزيز مواقف الدول.

إن إنشاء التناسق بين التحركات الدبلوماسية في إطار توقيت مناسب وتحت ظروف ملائمة لمصالح الدول، يحتاج إلى خبرات دبلوماسية من نوع خاص أهمها:

- القدرة على التحليل الشامل والمتعدد الأبعاد للظروف والمواقف الخارجية.
- القدرة على التنبؤ الدقيق لردود الفعل التي تحدثها بعض التصرفات في ظـروف دوليـة معينة.
- القدرة على إيجاد أفضل صور التوافق بين الإمكانات المتاحة وأدوات التنفيذ، حتى يمكـن للدول التصاعد بالنفوذ والتأثير إلى الدرجة القصوى في أي موقف يتناول كيانها ومصـالحها القومية.
- القدرة على تحييد التأثيرات الخارجية السلبية التي تقف في الجانب المضاد لمصالح الدول.
- إظهار المرونة بشكل يفسح المجال للأخذ والرد، لأن جمود الدبلوماسية وعدم مرونتها من العوامل السلبية التي تجلب عداء الدول الأخرى[2].

كما أن التخطيط الاستراتيجي الناجح يعكس مدى كفاءة القيادات المسـؤولة القائمـة عليه، وكفاءة التدريب ورفع مستوى القوات المسلحة لأن حجمها وحده لا يكفي، وإنما يتطلب الأمر التركيز أيضا على الجوانب الكيفية في إعدادها وتجهيزها لمختلف المهام، مع العلم بأن التكاليف مكلفة لا تطيقها إلا الدول القوية ماديا ومعنويا.

ويعكس التخطيط الاستراتيجي مدى قدرة القيادات على حشد الطاقـات والإمكانـات بالسرعة المناسبة في الظروف التي تضطر فيها الدول على التعبئة الشاملة للقوات، ومـدى

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.452.

[2] فاروق عمر عبد الله العمر، **دول القوة ودول الضعف**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005، ص.ص.117-118.

كفاءة إعداد الجبهة المدنية في خدمة المجهود العسكري؛ لأن إمكانات الدولة لا تنحصر في الإطار العسكري فحسب، وإنما تمتد إلى الجهتين العسكرية والمدنية في آن واحد وما تتحملانه من تبعات الدخول في حروب مع طرف قوي أو ضعيف [1].

[1] المرجع نفسه، ص.ص.105-106.

السياسة الخارجية هي نتاج التفاعلات التي تتم بين عناصر البيئة الداخلية وعناصر البيئة الخارجية، وتمثل عملية الاختيار التي تتم بين سياسات تكون أحيانا مرغوبا فيها لكنها متعارضة أو غير مرغوب فيها كلها لذا يجب انتقاء إحداها. وفي النهاية هي تعبير عن التوازن بين الالتزام الخارجي الذي تقوم بتنفيذه العوامل الداخلية.

إن سير العمل وانتظامه داخل الاتحاد الأوربي تحكمه مجموعة من القواعد المنظمة لصلاحيات وسلطات الأبنية المؤسسية، والحاكمة لطبيعة العلاقات بين تلك المؤسسات فيما بينها، وكذا بينها وبين الدول الأعضاء، والمحددة بأساليب اتخاذ القرار. بالإضافة إلى الأبعاد الداخلية والخارجية التي تؤثر في عملية صنع القرار الخارجي الأوربي. وتقسم دراسة هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث. وهي كالتالي:

- المبحث الأول: الأبنية المؤسسية..التكوين والوظائف
- المبحث الثاني: نظم العمل وآليات اتخاذ القرار
- المبحث الثالث: محددات صنع القرار الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط

المبحث الأول: الأبنية المؤسسية..التكوين والوظائف

يتمتع النظام السياسي للاتحاد الأوربي بخصوصية كونه أقرب إلى شكل منظمة دولية حكومية منه إلى دولة، تستمد شرعيتها من اتفاق سياسي إرادي مقنن في شكل معاهدة أبرمت بين دول ذات سيادة. وهذا ما جعل نظامها الديمقراطي متميزا عن باقي المنظمات الدولية التقليدية. ويمكن حصر أهم مميزاته فيما يلي[1]:

1- حرصه على أن تكون حكومات دوله منتخبة انتخابا حرا، تراعى فيها الإرادة الشعبية كشرط أساسي من شروط العضوية.

2- استفتاء الدول الأعضاء لشعوبها في حالة وجود تعديلات جوهرية يتم إدخالها على المعاهدات الأساسية أو في حالة إبرام معاهدات جديدة تعدل مسار الوحدة الأوربية.

3- حرصه على أن يتضمن بناؤه المؤسسي برلمانا أوربيا منتخبا بصفة مباشرة.

4- وجوب اشتراك جماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي السلطات المحلية في بعض آليات صنع القرار من خلال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم.

النظام السياسي الأوربي:

للاتحاد الأوربي مجموعة أحكام تحدد طبيعته وأهدافه ومبادئه ومؤسساته ومختلف القواعد التي تحكم العلاقة بينه وبين الوحدات التكوينية، وفيما بين مؤسساته الداخلية. وكأساس عام، يقوم الاتحاد الأوربي على مبدأين رئيسيين أكدت عليهما كل الاتفاقيات ألا وهما: الديمقراطية وحكم القانون[2]، حيث يمثلان القاعدة الرئيسية التي تسير وتنظم طريقة عمل الاتحاد الأوربي: علاقاته الداخلية والخارجية.

أولا: مبدأ الديمقراطية:

يظهر في الأحكام والقواعد التي تنظم شروط العضوية التي تقتصر على الدول التي تتبنى النظم السياسية الديمقراطية ومثال ذلك عدم قبول عضوية اسبانيا والبرتغال واليونان إلا بعد إقامتها نظم سياسية ليبرالية. كما أن توسع الاتحاد الأوربي وقبوله دول أوربا الشرقية كأعضاء جدد جاء بعد سقوط نظمها الشيوعية واستبدالها بنظم ليبرالية.

إن مايثبت هذا المبدأ هو عدم بداية المفاوضات الرسمية لانضمام تركيا إلى الفلك الأوربي على الرغم من أنها من الدول المرشحة لذلك، نظرا لعدم اكتمال مقومات الديمقراطية فيها.

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.224.

(2) المرجع نفسه، ص. ص.241-242.

ثانيا: مبدأ سيادة القانون:

يتأكد من القواعد والمبادئ العامة الواجب تطبيقها، وأيضا على صعيد الممارسة أهمها:

– تأكيد التزام الدول الأعضاء والمؤسسات الأوربية بالعمل وفق القواعد القانونية المنظمة للعلاقة بينها.

– وجوب الاحتكام إلى محكمة العدل الأوربية عند الاختلاف حول تفسير هذه القواعد مع التزامها بتطبيق ما تصدره المحكمة من أحكام وفتاوى.

استطاع الاتحاد الأوربي العثور على صيغة توفيقية لعلاقات دوله فيما بينها: الأولى هي تمتع الدول بالسيادة التي تضمن لها حق المعاملة على أساس المساواة وتضمن لها نفس الحقوق ونفس الواجبات. أما الثانية فهي عدم المساواة الفعلية بين قدرات وإمكانات الدول، وهي خاصية تضمن للدول الكبرى مراكز ومزايا قانونية تتناسب وقدراتها وإمكاناتها[1].

وقد وافقت الدول الأعضاء على مبدأ التناسب بين أوزان التصويت والأوزان الفعلية وهكذا أقرت بعدم المساواة بينها في عملية بلورة وصنع السياسات المشتركة، مع الإقرار بمبدأ المساواة في السيادة في كل الأمور الحيوية (القرارات التي تمس سيادة ومراكز الدول).

بالإضافة إلى ما سبق، تسلم الدول في الوقت ذاته بضرورة التوسع والنقل التدريجي للصلاحيات من نطاق السيادة الفردية للدول إلى نطاق العمل التكاملي أو الاندماجي؛ الذي تمارسه المؤسسات المشتركة للاتحاد بشكل منتظم ومدروس. وتعكس البنية المؤسسية للاتحاد هذا التباين في المراكز القانونية للدول.

نجح الاتحاد في وضع نظام مؤسسي أساسه توازنات دقيقة ومقبولة، على الرغم من وجود بعض مظاهر عدم العدالة في التمثيل النسبي المعمول به في هياكل الاتحاد ومؤسساته الخاصة بصنع القرار. لكن مع التوسع المطرد في عدد أعضائه قد يحول دون قدرته على المحافظة على تلك التوازنات[2].

مؤسسات صنع القرار الأوربي:

يسهر على تسيير الاتحاد مجموعة من المؤسسات تختلف حسب مهامها، وتساهم في عملية صنع القرار ألا وهي: المجلس الأوربي، المفوضية الأوربية، البرلمان الأوربي،

[1] المرجع نفسه، ص.242.

[2] المرجع نفسه، ص.243.

ومحكمة العدل الأوربية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى عدد كبير من المؤسسات ذات دور أقل أهمية.

1- المجلس بشقيه المجلس الأوربي ومجلس الوزراء:

المجلس الأوربي: يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، ويعد أعلى مستويات صنع القرار ومركز السلطة العليا.

ولم يتم عقد هذا النوع من الاجتماعات إلا في قمة ديسمبر 1974 في باريس ثلاث مرات في السنة تحت اسم المجلس الأوربي. فكان الاجتماع الأول في مارس 1975. واستمرت اللقاءات على هذه الشاكلة إلى غاية ديسمبر 1985، أين تم الاتفاق على قصر الاجتماعات على مرتين في السنة مع إمكان عقد اجتماعات استثنائية وفقا للظروف الخاصة.

في سنة 1976، صدر القانون الأوربي الموحد كقانون مكمل لاتفاقية روما، والذي أدخل المجلس الأوربي ضمن مؤسسات الجماعة الرسمية[1].

وفي نهاية قمة سنة 1983، حدد إعلان شتوتغارت صلاحيات واختصاصات المجلس الأوربي كمايلي:

1- منح عملية البناء الأوربي دفعة سياسية قوية.

2- تجديد مسيرة عملية البناء الأوربي ورسم السياسة العامة الموجهة والقائدة لعمل مؤسسات الجماعات الأوربية، مع تحديد طريقة سير عملية التعاون السياسي في أوربا.

3- مناقشة كل المجالات الخاصة بإقامة الاتحاد والعمل على تحقيق الانسجام بين تلك الجوانب.

4- تمهيد الطريق أمام قطاعات جديدة للانضمام إلى عملية التكامل الأوربي.

5- التعبير عن الموقف المشترك تجاه القضايا الخارجية[2].

تكمن الوظيفة الأساسية للمجلس في وضع الخطوط العامة لسياسات التكامل والاندماج الأوربي وإصدار التوجهات العامة للمؤسسات الأخرى المسيرة للاتحاد ومثال ذلك: توجيه مسائل الوحدة الاقتصادية والنقدية، والتنسيق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء لذلك فهو يوصف على أنه مؤسسة بين الحكومات (Intergovernmental Institution) أي يظهر دور الدول الأعضاء[3].

---

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.41.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.192.

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.42

ويمكن إجمال المهام الرئيسة للمجلس الأوربي فيما يلي:

1- يمثل الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الاتحاد الأوربي، ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوربي.

2- ينسق السياسات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء.

3- يبرم نيابة عن الاتحاد الاتفاقيات مع دولة أو مجموعة دول أو منظمات دولية.

4- يشترك مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد.

5- يتخذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والأمنية، وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة في المجلس الأوربي.

6- ينسق نشاطات الدول الأعضاء، ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في الأمور الإجرامية[1].

أما عن رئاسة المجلس فهي بالتناوب كل 06 أشهر بين الدول الأعضاء؛ حيث يكون رئيس حكومتها أو دولتها هو المتحدث باسم المجلس خلال تلك الفترة، ويتولى التحضير لأعمال المجلس وتوجيه الدعوة إلى اجتماعاته. وتعقد الاجتماعات في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة.

ومع تقدم المسيرة التكاملية الأوربية، تم استحداث منصبين إضافيين لتصبح تشكيلة المجلس الأوربي تضم بالإضافة إلى رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء رئيس المجلس الأوربي ومنصب وزير الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 20 في الفقرة الثانية من مشروع الدستور "يشكل المجلس الأوربي من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى كل من رئيس المجلس ورئيس المفوضية، ويشارك وزير خارجية الاتحاد في أعماله"[2].

يعتبر رئيس المجلس ممثل الاتحاد وشخصيته القانونية الدولية على المستوى العالمي، مع عدم المساس بصلاحيات وزير خارجية الاتحاد. لكن تبقى صلاحيات شرفية وتقتصر على الجوانب التنظيمية- الإدارية- فهو لا يملك حتى حق التصويت على مشاريع القرارات التي تطرح على المجلس (مثل رئيس المفوضية).

مجلس الوزراء: (يعرف حاليا بمجلس الاتحاد) هو أحد الأجهزة الرئيسة التنظيمية لعملية التكامل الأوربي، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد في كل التخصصات، وهذا ما أكدته المادة 203 من معاهدة "ماستريخت" وتنص"على أنه لكل دولة

---

[1] الاتحاد الأوربي بالعربية، مؤسسات الاتحاد، مجلس الاتحاد الأوربي، متحصل عليه:-www.eu arabic.org/concil.html تاريخ التصفح 2010.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.193.

ممثل واحد يتعين أن يكون على مستوى وزاري ومفوضا يملك صلاحية التحدث باسم حكومة الدولة التي يمثلها[1].

أما عن عضوية المجلس فهي متغيرة حسب موضوع البحث، ففي الأصل يتكون من وزراء الخارجية. فإذا كان الموضوع في المجال الزراعي يجتمع وزراء الزراعة، وإذا كان جدول الأعمال يتعلق بالميزانية يجتمع وزراء المالية وهكذا. ولا يقل عدد اجتماعاته عن 80 اجتماعا سنويا، واجتماعات وزراء الخارجية تمثل مجلس الاتحاد للشؤون العامة تعقد على الأقل مرة واحدة كل شهر. ورئاسة المجلس تكون بشكل دوري أي بالتناوب كل ستة أشهر وفق الترتيب الأبجدي (كتابة اسم الدولة بلغتها الأصلية)[2]، على أن يساعد دولة الرئاسة الرئيس السابق واللاحق. لكن معاهدة "أمستردام" جعلت لجنة الثلاثية تضم الرئيس الحالي واللاحق والممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن، بعد أن استقر الرأي على استحداث منصب وزير الشؤون الخارجية للاتحاد .

أما عن الوظيفة الأساسية المنوطة بالمجلس الوزاري في الوضع الراهن فهي ذات بعدين؛ الأول تشريعي والثاني تنفيذي، حيث يتولى وظيفة التشريع في أمور الإسراع في عملية التكامل الأوربي وفي نفس الوقت يعتبر أحد الأعمدة الأساسية للسلطة التنفيذية للنظام السياسي للاتحاد. وله أهمية استراتيجية في عملية صنع القرار في الاتحاد؛ لأنه حلقة وصل بين البرلمان والمفوضية[3].

تعاظم دور المجلس الأوربي مع معاهدة لشبونة وذلك في المادة 13 التي جاء فيها مايلي[4]:

1- يحدد المجلس الأوربي الأهداف والمصالح الاستراتيجية، ويقرر التوجهات العامة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بما فيها القرارات الدفاعية.

2- دعوة رئيس المجلس للانعقاد استثناء لتحديد الخطوط الإستراتيجية لسياسة الاتحاد لمواجهة بعض التطورات الدولية.

3- إعداد إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، واتخاذ القرارات الضرورية للدفاع والتنفيذ بناء على التوجهات العامة والخطوط الاستراتيجية المحددة من طرف المجلس الأوربي.

---

(1) المرجع نفسه، ص.195.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.43.

(3) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.199-200.

(4) حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص.ص.627-628.

4- تأكد المجلس والممثل الأعلى في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من وحدة وتوافق وفعالية إجراءات الاتحاد.

5- وضع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في التنفيذ بواسطة الممثل الأعلى والدول الأعضاء، ويتم استخدام الموارد الوطنية لتنفيذها فضلا عن إمكانات الاتحاد الأوربي.

كما نصت المادة 14 من معاهدة "لشبونة" على:

1- اتخاذ المجلس القرارات المناسبة في الحالات الدولية التي توجب على الاتحاد القيام بعمليات معينة. ويضع أهداف ووسائل التنفيذ والوقت اللازم وشروط التنفيذ.

2- في حالة تغير الظروف وتأثيرها على القرار بشكل واضح، على المجلس إعادة النظر في الأهداف ومبادئ القرار واتخاذ قرارات مناسبة.

3- التزام الدول الأعضاء بقرارات المجلس (البند01) وبكيفية تنفيذها.

4- في حال اتخذت أية دولة عضو موقفا وطنيا أو تحركت بشكل لا يتناسب مع القرار، فعليها تقديم المعلومات في فترة قصيرة للتشاور حولها داخل المجلس.

5- في الحالات الطارئة من الصعود والهبوط التي تستدعي إعادة النظر في القرار من طرف المجلس، يمكن للدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة كجزء من العمل الطارئ بشكل يتناسب مع أهداف القرار وما عليها إلا إعلام المجلس بشكل فوري عن الإجراءات التي ستتخذها.

6- في حال وجود صعوبات تحول دون تنفيذ القرار، على الدولة العودة إلى المجلس ليبحث عن الحلول المناسبة لذلك مع عدم تعارض الحلول مع الأهداف والفعالية.

وتشير المادة 15 من نفس المعاهدة إلى أن المجلس يتخذ القرارات المحددة لتوجه الاتحاد في شؤون ومناطق جغرافية معينة أو في موضوعات محددة، وعلى الدول العمل على أن تكون سياساتها الداخلية متوافقة مع موقف الاتحاد. ووفقا لما أقرته المعاهدة، فإن المجلس يرأسه رئيس الاتحاد (المنصب المستحدث) والذي يتم اختياره من طرف الدول الأعضاء لمدة سنتين ونصف (بدلا من النظام السابق ستة أشهر مناوبة بين دول الاتحاد)[1].

2- المفوضية الأوربية:

تتدرج المفوضية ضمن المؤسسات الرسمية في عملية صنع القرار الأوربي، فهي تمثل الإطار المعبر عن مصالح الاتحاد بصفة عامة على الرغم من أن أعضائها يعينون من طرف الدول الأعضاء إلا أن ولاءهم الكلي يعود للاتحاد.

---

[1] المرجع نفسه، ص.629.

تمارس المفوضية دورا شبيها بدور الحكومة في النظم السياسية الداخلية. لكن وللطبيعة المختلفة للنظام السياسي للاتحاد فهي تمارس وظائف وصلاحيات متعددة الأبعاد وهي: التشريع، التنفيذ، المتابعة والمراقبة، والتمثيل.

يمكن تفصيل هذه الوظائف فيما يلي[1]:

1- حق تقديم مقترحات التشريعات والقوانين للبرلمان والمجلس الأوربي .

2- هي المسؤولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوربي (توجيهات – تعليمات – قرارات)، وتشرف على الميزانية والبرامج التي يوافق عليها البرلمان .

3- تشرف على الاتفاقيات والمعاهدات، وذلك بالاشتراك مع محكمة العدل لضمان التطبيق الصحيح.

4- تمثيل الاتحاد على المستوى الدولي والتفاوض نيابة عنه في الاتفاقيات الدولية خاصة في مجالي التجارة والتعاون.

فالمفوضية هي التي تبادر وتخطط كل المقترحات الضرورية لدفع عملية التكامل إلى الأمام والمحافظة على استمراريتها وتطورها.

كقاعدة عامة، تبدأ الدورة التشريعية عادة من المفوضية، وهي التي تتولى عملية تنفيذ ما يشرع من قوانين وما يصدر من قرارات؛ لكونها أحد الأطراف الرئيسة للسلطة التنفيذية في الاتحاد. ومن هنا فهي مسؤولة عن تسيير العملية التكاملية بكل جوانبها، وقد منحت صلاحيات وسلطات تنفيذ القواعد واللوائح في كل المعاهدات .

تتعدى المفوضية ذلك إلى حراسة وضمان تنفيذ أحكام المعاهدات، فهي التي تتابع مدى وفاء حكومات الدول الأعضاء بما تعهدت به، وعن التزام الهيئات والشركات الأوربية بالقوانين واللوائح وإحالة المخالفات إلى المحكمة الأوربية. وبإمكانها اقتراح فرض عقوبات على هذه الأطراف لتنفيذ التزاماتها.

وتمثل المفوضية الاتحاد وتنطق باسمه، وتقود مفاوضاته الاقتصادية والتجارية الدولية ماعدا الأمور المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن [2].

تتكون المفوضية من أعضاء تختارهم الدول الأعضاء على أساس الكفاءة والقدرة على أداء الوظائف المطلوبة منهم، وفي العادة يكونون قد شغلوا مناصب سياسية في بلدانهم الأصلية، وغالبا ما تكون مناصب على مستوى الوزارة. وللمجلس حق إدخال تعديلات على هذا التشكيل بقرار يتخذ بالإجماع.

---

(1) الاتحاد الأوربي بالعربية، مؤسسات الاتحاد، المفوضية الأوربية، متحصل عليه:-www.eu-arabic.org/commission.html تاريخ التصفح، 2010.

(2) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.201

ونتيجة التوسع الأفقي المتتالي وانضمام أعضاء جدد إلى الاتحاد بصفة مستمرة طرأ تطور كبير على تشكيلها، ففي عام 1995 بلغ عدد أعضائها 20 عضوا [1]: اثنان من الدول الكبرى ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، ايطاليا، اسبانيا. وعضو واحد من الدول الأخرى لمدة 05 سنوات قابلة للتجديد. ويرأس كل هؤلاء رئيس المفوضية (المفوض الأوربي)، الذي يعين من طرف المجلس الوزاري، لكن مع معاهدة "ماستريخت" أصبح يعين رسميا بموافقة البرلمان الأوربي. ويتولى رئيس المفوضية إضافة إلى الرئاسة تنظيم العمل الإداري بها وتوزيع المهام على المفوضين؛ حيث يتولى كل واحد الإشراف على قطاع أو أكثر كالزراعة والتعاون السياسي والسوق الداخلية...الخ. أما عن اجتماعاتها فتعقد مرة على الأقل في كل أسبوع، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة وتخضع للمسؤولية الجماعية [2].

وحسب معاهدة لشبونة فسيتم اختزال عدد المفوضين داخل المفوضية الأوربية إلى 3/2 من عدد الدول الأعضاء ابتداء من سنة 2014، وذلك وفقا لنظام خاص لتداول المفوضين يتم تحديده على أساس آلية دورية والمساواة بين الدول. إلا أن هذا التغيير سيكون على حساب الشرعية؛ لأن التعداد غير الكافي أو خلو المفوضية من الدول الكبرى لا يمنحها الشرعية الكافية [3].

3- البرلمان الأوربي:

يعود تاريخ ظهور أول برلمان أوربي إلى عام 1979 بالاقتراع المباشر بهدف توسيع عملية المشاركة في صنع القرار في الاتحاد. ونتيجة للتوسع الرأسي بزيادة أنشطة العملية التكاملية والسياسات المشتركة، وللتوسع الأفقي بانضمام أعضاء جدد إلى المجموعة الأوربية أدخلت تعديلات على مقاعد البرلمان وعلى صلاحياته واختصاصاته [4]، ولم تستطع الدول الأوربية الاتفاق على نظام انتخابي موحد لعدة أسباب أهمها:

– انضمام دول جديدة إلى الاتحاد سيجعله بمثابة جمعية عامة تصعب السيطرة على سير أعمالها.

– تحديد سقف عدد المقاعد في معاهدة أمستردام بـ 700 مقعد بغض النظر عن عدد الدول الأعضاء أو المرشحة للانضمام.

---

(1) المرجع نفسه، ص.201.

(2) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص47.

(3) حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص.ص633-634.

(4) أيمن السيد شبانا، الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي: دراسة مقارنة في **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** تحرير: محمود أبو العينين. القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001، ص.119.

لذلك فإن عملية شغل المقاعد تتم كل 05 سنوات وفقا للنظام الانتخابي الداخلي لكل دولة على حدة [1]. كما تجوز ازدواجية العضوية في البرلمان الأوربي والوطني*.

يتمتع أعضاء البرلمان الأوربي بحصانة برلمانية تناظر أنظمة الدول الوطنية وتطبق عليهم في الجانب المالي قواعد البرلمانات الوطنية، وبالتالي تختلف مكافآتهم عن الجلسات باختلاف جنسياتهم **.

أما عن اجتماعاته العادية فمقرها الدائم "ستراسبورغ"، أما الطارئة والاستثنائية واجتماعات اللجان البرلمانية العادية فمقرها "بروكسل". لكن يبقى مقر الأمانة العامة للبرلمان الأوربي في لوكسمبورغ، حيث تبدأ دورته السنوية من الثلاثاء الثاني من شهر مارس من كل عام لمدة 04 أو05 أيام في الشهر [2].

إن تنظيم العمل في البرلمان يتطلب تشكيل لجان دائمة اختلف عددها من دورة لأخرى تصل إلى 19 لجنة.

للبرلمان الأوربي عدد من الوظائف أهمها:

1- الوظيفة التشريعية: وغالبا ما يكون طابعها استشاريا، وهذا ما نصت عليه معادة روما "هناك عددا من المجالات لا يستطيع المجلس (الوزاري) أن يتخذ قرارا بشأنها دون استشارة البرلمان"، وهو ما يطلق عليه بالاستشارة الإجبارية. كما أنه في العادة يأخذ برأي البرلمان في أي تشريع تضعه المفوضية [3].

2- الوظيفة الرقابية: (الإشراف) وهو حق منح للبرلمان منذ تأسيس المجموعة الأوربية، وقد نصت علية صراحة معاهدة "روما" حيث يشرف على إعداد المفوضية عن طريق تقديم الأسئلة الشفوية والمكتوبة ومناقشة تقريرها السنوي وتقييم رئيس وأعضاء المفوضية عند تعيينهم. وفي حالة اتخاذ البرلمان قرارا بإلقاء اللوم على المفوضية فيجب عليها تقديم الاستقالة الجماعية [4] .

وقد سعت معاهدة "ماستريخت" إلى توسيع صلاحيات البرلمان الرقابية بمنحه سلطة تشكيل لجان تحقيق في أمور محددة لا تكون من اختصاص القضاء مثل: سوء الإدارة وانتهاك قوانين الاتحاد لاسيما حقوق الإنسان. كما نصت على تعيين مدع شعبي عام للنظر

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص210-211.

* لأسباب عملية كضرورة توافر أغلبية خاصة لاتخاذ القرارات والتصويت الشخصي جعلت الجمع بين الوظيفتين أمرا متعذرا.

** موضوع للمناقشة يتطلب وضع نظام خاص وموحد.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.211.

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.48.

[4] المرجع نفسه، ص.47.

في شكاوى المواطنين حول مخالفات الاتحاد. وضرورة موافقة البرلمـــان علـــى اتفاقيـــات الشراكة والارتباط مع الدول غير الأعضاء [1].

أما عن تشكيل البرلمان، فهو يتم بالانتخاب الشعبي المباشر من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد، وعلى أساس التوزيع النسبي للمقاعد بين الدول وفي الدورة البرلمانيـــة 2004-2009 توزعت المقاعد البرلمانية حسب الجدول التالي:

الدولة	عدد النواب	%	الدولة	عدد النواب	%
ألمانيا	99	13.5	الدانمارك	14	1.9
فرنسا	78	10.6	فنلندا	14	1.9
ايطاليا	78	10.6	سلوفاكيا	14	1.9
بريطانيا	78	10.6	ايرلندا	13	1.8
اسبانيا	54	7.4	ليتوانيا	13	1.8
بولندا	54	7.4	لاتفيا	9	1.2
هولندا	27	3.7	سلوفينيا	7	0.9
بلجيكا	24	3.3	لوكسمبورغ	6	0.8
اليونان	24	3.3	استونيا	6	0.8
البرتغال	24	3.3	قبرص	6	0.8
جمهورية التشيك	24	3.3	مالطا	5	0.7
المجر	24	3.3	رومانيا	-	-
السويد	19	2.6	بلغاريا	-	-
النمسا	18	2.5			
المجموع	27 دولة			732 نائبا	%100

جدول يبين توزع مقاعد البرلمان الأوربي على الدول الأعضاء في الدورة البرلمانية 2009/2004

المصدر: محمد مراد، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد-الايدولوجيا-الأزمات**

بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص.252.

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.214.

يمارس البرلمان الأوربي دورا أساسيا في بلورة اتجاهات وتيارات تتعـدى الحـدود الوطنية. وعلى الرغم من طابعه الاستشاري يقدم توصيات إلى المجلس منها ما يتعلق بتنظيم وضبط وإصلاح السياسة الخارجية المشتركة، ومنها ما يتعلق بقضايا دولية محددة. ويتمسك البرلمان الأوربي بالعمل على تجاوز الخصوصيات والمصالح الوطنية من أجـل مصـلحة الجماعة، والتمسك بالمقاييس المقبولة لدى الأغلبية الساحقة لتياراته السياسية لـذلك يتـدخل غالبا باسم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

يساعد البرلمان 19 لجنة لتغطية المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقوم بدراسة مقترحات المفوضية الأوربية قبل رفعها إلى البرلمان لإصدار قرار بشأنها وهي[1]:

1- لجنة الأمن والشؤون الخارجية.
2- لجنة الزراعة والمصايد السمكية.
3- لجنة الميزانية.
4- لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية.
5- لجنة الطاقة والبحث العلمي والتكنولوجيا.
6- لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية.
7- لجنة الشؤون القانونية.
8- لجنة الشؤون الاجتماعية والتوظيف.
9- لجنة العلاقات بالإدارات المحلية.
10- لجنة النقل والسياحة.
11- لجنة البيئة والصحة العامة وحماية المستهلك.
12- لجنة الثقافة والتعليم والإعلام.
13- لجنة التعاون والتنمية.
14- لجنة الشؤون الداخلية.
15- لجنة التحكم في الموازنة.
16- لجنة الشؤون المؤسسية.
17- لجنة الحصانات.
18- لجنة حقوق المرأة.
19- لجنة التظلمات.

[1] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص.ص.261-262.

4- محكمة العدل الأوربية:

وهي بمثابة الجهاز القضائي المتخصص، مقرها "لوكسمبورغ". وتتكون من:

- 15 قاضيا، يمكن رفع عددهم بقرار بالإجماع من المجلس بطلب من المحكمة.
- 09 محامين عامين بصفة مساعدين، يمكن رفع عددهم بقرار بالإجماع من المجلس بطلب من المحكمة.
- يتم اختيار القضاة والمحامين لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد .
- يتم تغيير جزئي للقضاة والمحامين كل 03 سنوات، ويمكن إعادة نفس القضاة بعد انتهاء مدة خدمتهم.
- يختار القضاة رئيس المحكمة لمدة 03 سنوات، ويمكن إعادة اختياره.
- اختيار القضاة والمحامين يتم بالاتفاق بين الدول الأعضاء، ولا يشترط حيازة القضاة درجة قانونية حيث يجوز اختيارهم في مجالات أخرى لمراقبة تطبيق وتفسير قانون اقتصادي واجتماعي.
- يمكن للمحكمة تشكيل شعبة قضائية تتكون من 03 أو 05 قضاة للتحقيق أو الحكم في نوع معين من القضايا طبقا للقواعد الموضوعة في هذا المجال[1].

تتولى المحكمة القيام بمجموعة من الوظائف، يمكن إجمالها فيما يلي:

1- الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات.

2- الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين مؤسسات الاتحاد من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية.

3- الفصل في المنازعات التي يمكن أن تقوم بين الأفراد والشركات من جهة، وبينهم وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الاتحاد.

4- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الاتحاد.

5- الفصل في المسائل التي ترفعها المحاكم الوطنية إليها، وتحديد القوانين الواجبة التطبيق في تلك المسائل[2].

بالإضافة إلى محكمة العدل الأوربية، هناك أيضا محكمة المراجعين (الجهاز الأوربي للمحاسبات)، تخضع لنفس معايير وأسس تشكيل محكمة العدل الأوربية، تتكون من 15

---

(1) عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.ص118-119.

(2) محمد مراد، **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص.253.

مراجعا من الدول الأعضاء يعينهم المجلس بالإجماع لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد بعد استشارة البرلمان الأوربي.

وتتمثل وظيفة هذه المحكمة أساسا في فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الاتحاد الأوربي بكل حيثياتها سواء الإيرادات أو النفقات[1].

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:

تكمن أهمية هذه اللجنة في الدور الاستشاري القريب من دور البرلمان الأوربي، فقد حددت معاهدة "روما" مسائل تقتضي استشارة المجلس الوزاري والمفوضية لهذه اللجنة قبل إصدار التشريعات على الرغم من رأيها غير الملزم للمجلس أو المفوضية، لكنها تعتبر إطار التمثيل للمصالح في دول الاتحاد.

تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ثلاث مجموعات أساسية: الأولى تمثل أصحاب الأعمال، الثانية تضم العمال، أما الثالثة فتمثل مصالح جماعات مختلفة منها: المستهلكون، المزارعون والأكاديميون...الخ[2].

إن هذا التمثيل عامل مساعد على تحقيق هدفين متكاملين الأول للتأكد من أن القرارات الأوربية تعبر عن الحد الأدنى لتوافق المصالح بين الجماعات المختلفة التي غالبا ما تكون متضاربة ومتعارضة. أما الثاني فهو حصول حركة التكامل والاندماج على الدعم والتأييد[3] .

يعين أعضاء اللجنة المجلس الوزاري بناء على ترشيح الحكومات لفترة 4 سنوات قابلة للتجديد، ويقوم أعضاء هذه اللجنة باختيار رئيس لها لمدة سنتين. وعادة ما يكون منصب الرئاسة متبادلا بين المجموعات الثلاث. أما عن مقرها فهو "بروكسل"، وتجتمع ثلاث مرات شهريا لكن تفصيل العمل يكون في أقسام متخصصة : الزراعة، المواصلات، الطاقة، المسائل النووية، المساعي الاقتصادية والمالية، الصناعة والتجارة والخدمات، المسائل الاجتماعية والعلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية، حماية البيئة والصحة وشؤون المستهلك[4].

التأثير البارز لهذه اللجنة يكون في التشريعات الفنية، وتحديدها خطة العمل وأجندة التحرك الأوربي في المستقبل.

---

[1] المرجع نفسه، ص.254.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.53.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.223.

[4] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.ص.53-54.

6- لجنة الأقاليم:

استحدثت هذه اللجنة بموجب معاهدة "ماستريخت". وهي مؤسسة شبيهة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث الصلاحيات (استشارية)، لكنها ضرورية للمحافظة على الطابع اللامركزي في عملية صنع القرار الأوربي.

تتكون من ممثلين للأقاليم والسلطات المحلية في الدول الأعضاء لمدة 04 سنوات. وتجب استشارتها من طرف المجلس الوزاري والمفوضية في الأمور الهامة التي تتعلق بالتعليم والثقافة، الصحة العامة، الشبكات البينية الأوربية والمواصلات، قطاع الاتصالات والطاقة، التماسك الاجتماعي والاقتصادي وسياسات التشغيل ومكافحة البطالة والتشريعات الاجتماعية[1].

7- المؤسسات المالية:

عملت المعاهدة التأسيسية للمجموعة الأوربية على ضرورة وضع مؤسسة مالية بهدف تحقيق تنمية متوازنة في الدول الأعضاء وليس الربح، فتم إنشاء البنك الأوربي للاستثمار في 1958 كهيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية. ويركز في عمله على ثلاثة عناصر هي:

ا- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوربا وتمويل مشاريعها الاستثمارية، لتضييق الفجوة بين مستوى ومعدلات النمو داخل وبين الدول الأوربية.

ب- تمويل المشاريع المشتركة في الدول الأوربية المنتمية للجماعة، لتسهيل ودعم أهداف الجماعة، والعمل على حل مشاكل التكامل الأوربي والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع المشترك كالبطالة والتحديث.

ج- تمويل المشاريع الأوربية المشتركة خارج دول الجماعة من أجل فتح أسواق خارجية للجماعة ودعم علاقاتها بالعالم الخارجي[2].

يتكون البنك الأوربي للاستثمار من مجلس محافظين يضم وزراء المالية للدول الأعضاء لتحديد التوجهات العامة لسياسة الائتمان والإشراف على تنفيذها. أما من الناحية الفعلية فهي مسؤولية مجلس المديرين ولجنة الإدارة؛ حيث يتكون المجلس من 25 مديرا ينتمون إلى الدول الأعضاء حسب القدرات الاقتصادية والمالية لتلك الدول وتعين (ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة وإيطاليا) ثلاثة منهم. أما اسبانيا فهي تعين اثنين وباقي الدول الأعضاء تعين مديرا واحدا، ويساعد المجلس 13 مديرا مناوبا حيث تعين ألمانيا وفرنسا

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.226-227.

[2] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.134.

والمملكة المتحدة اثنين منهم والباقي يقسم بين الدول بالإضافة إلى المناوب الذي تعينه المفوضية.

تمارس أعمال الإدارة لجنة إدارة متكونة من رئيس و07 نواب يعينهم مجلس المحافظين بناء على اقتراح مجلس المديرين لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد. ويمارس رئيس هذه اللجنة عمله دون منحه الحق بالتصويت .

تساهم الدول الأعضاء في رأسمال البنك حسب إمكانياتها فقد بدأ نشاطه بمليار وحدة نقدية أوربية ليصل في سنة 2002 إلى 06 مليار يورو. ويحق له الاقتراض من البنوك العامة والخاصة من مختلف أسواق المال الأوربية والعالمية [1].

وكان تأسيس البنك المركزي الأوربي نتيجة توحيد العملات وإصدار عملة موحدة فأصبح هيئة مستقلة لها شخصيتها القانونية، وشكل مع البنوك المركزية للدول الأوربية المتبنية للعملة الموحدة منظومة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوربية. ويعمل على استقرار العملة وضبط حجم النقود المتداولة .

يشرف على إدارة البنك المركزي مجلس محافظين؛ يتألف من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء. أما المجلس التنفيذي؛ فيتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء لمدة 08 سنوات من ذوي الكفاءات الفنية العالية في الجانب المالي والمصرفي. وكل ذلك بناء على توصية من مجلس الوزراء الأوربي بعد تشاوره مع البرلمان بقرار يصدر باتفاق جماعي بين حكومات الدول الأعضاء [2].

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.229.

[2] المرجع نفسه، ص.230.

المبحث الثاني: نظم العمل وآليات اتخاذ القرار

إن اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل، تشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلة في بيئة قراريه معينة تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي، ويؤثر في هذه الأطراف عدد من العوامل مثل الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصالات المسيطرة وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار.

المقتربات النظرية لعملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي

هناك ثلاث اقترابات أساسية تساعد على فهم صناعة القرار في الاتحاد الأوربي هي[1]:

- اقتراب التفاعل بين الحكومات Intergovenmentalism
- اقتراب فوق القومية Supranationality
- اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي International Political Economy

1- اقتراب التفاعل بين الحكومات:

يقوم على افتراض أساسي هو أن الدولة هي الوحدة الرئيسة في الاتحاد الأوربي، والحكومات هي الفاعل الرئيس في عملية صنع القرار باعتبار أن لكل دولة مصالح قومية تسعى إلى تحقيقها بوساطة الاتحاد. والقرارات الصادرة عن الاتحاد هي نتيجة التفاعل بين الدول المكونة له مثال ذلك:

- المجلس الوزاري الذي تمثل فيه مصالح كل دولة على مستوى الوزراء أو الممثلين الدائمين واستعمال حق النقض في حالة تعارض قرار أو تشريع مع مصالحها.
- دور الدولة في اجتماعات القمة (المجلس الأوربي).
- آليات التعاون السياسي في ميدان السياسة الخارجية والأمن.
- امتداد السياسة الخارجية للدول المكونة للاتحاد على المستوى الأوربي للسياسة الداخلية أي: انتقال عملية صنع القرار الأوربي من الأسفل إلى الأعلى.

يركز هذا المقترب على دراسة العوامل الداخلية من أجل تفسير سياسات الدول مثل دور جماعات المصالح المحلية (جماعات المزارعين المحليين وتأثيرهم في وزارات الزراعة في دولهم، والتي تعبر هي الأخرى عن مصالحهم في المجلس الوزاري لوزارة الزراعة). وأيضا دراسة اتجاهات الرأي العام المحلي بالنسبة لعملية الاندماج الأوربي؛ لأنه يضفي عليها الشرعية. بيد أن اختلاف درجة تأييد الرأي العام لهذه العملية يؤثر على مواقف الدول

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.ص.63-67

ويتبين ذلك من خلال تباين نسب استطلاع الرأي العام في الدول الأعضاء في خريف عام 1993 حول توحيد العملة الأوربية (59% في بريطانيا و62% بالدانمرك).

يركز هذا المقترب أيضا على دراسة دور النخب في عملية الاندماج الأوربي باعتبار أن الحركة الأولى للوحدة نخبوية بقيادة الفرنسي "جان مونيه"، فقد ظهرت نخب أوربية في أكثر من دولة مؤيدة لحركة الاندماج. وتجسدت في الدول الست الرئيسة: ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ؛ التي لم تظهر مسألة عضويتها أي جدل على خلاف ما حدث في بريطانيا لوجود النخب المضادة لعملية الاندماج خوفا من عدم تحقق مصالحها، والتي لم تؤمن به إلا بعد استقلال المستعمرات وضعف اقتصادها.

بالإضافة إلى ما سبق، يدرس المقترب الظروف الاقتصادية والسياسة الداخلية لكل دولة بهدف تفسير سلوكها الأوربي، ومثال ذلك دراسة الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو تغير القيادات.

2- اقتراب فوق القومية:

يعتمد هذا الاقتراب على الطبيعة فوق القومية لعدد من مؤسسات الاتحاد؛ لتمتعها بسلطة مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء، كدور المفوضية الأوربية وحقها في اقتراح السياسات والتشريعات، وإدارتها لعدد من السياسات الأوربية بصفة مستقلة مثل السياسة الزراعية.

تجدر الإشارة أيضا إلى سلطات البرلمان الأوربي المتزايدة وضرورة موافقته على عدد من التشريعات لضمان إقرارها من المجلس الوزاري، وحقه في استخدام حق النقض على تشريعات معينة حسب آلية المشاركة في صنع القرار. بالإضافة إلى التوسع في التصويت بالأغلبية الموصوفة في المجلس الوزاري .

يدرس المقترب أيضا دور البيروقراطية الأوربية لاسيما دور رئيس المفوضية والمفوضين في التأثير في عملية صنع القرار. ودراسة دور جماعات المصالح الأوربية المنظمة بشكل جماعي أوربي ومدى تأثيرها في عملية صنع القرار في المجالات المختلفة؛ لأنها تمارس تأثيرا على المفوضية والبرلمان وعلى الدول الأعضاء مثل المائدة المستديرة للصناعيين الأوربيين، وهو اتحاد يضم أقوى المؤسسات الصناعية في أوربا مثل شركات "فيليبس" و "فيات" المشكلة عام 1983 والتي أدت دورا كبيرا في تبني مشروع السوق الموحدة للمكاسب المرجوة في إطار السوق الموحدة.

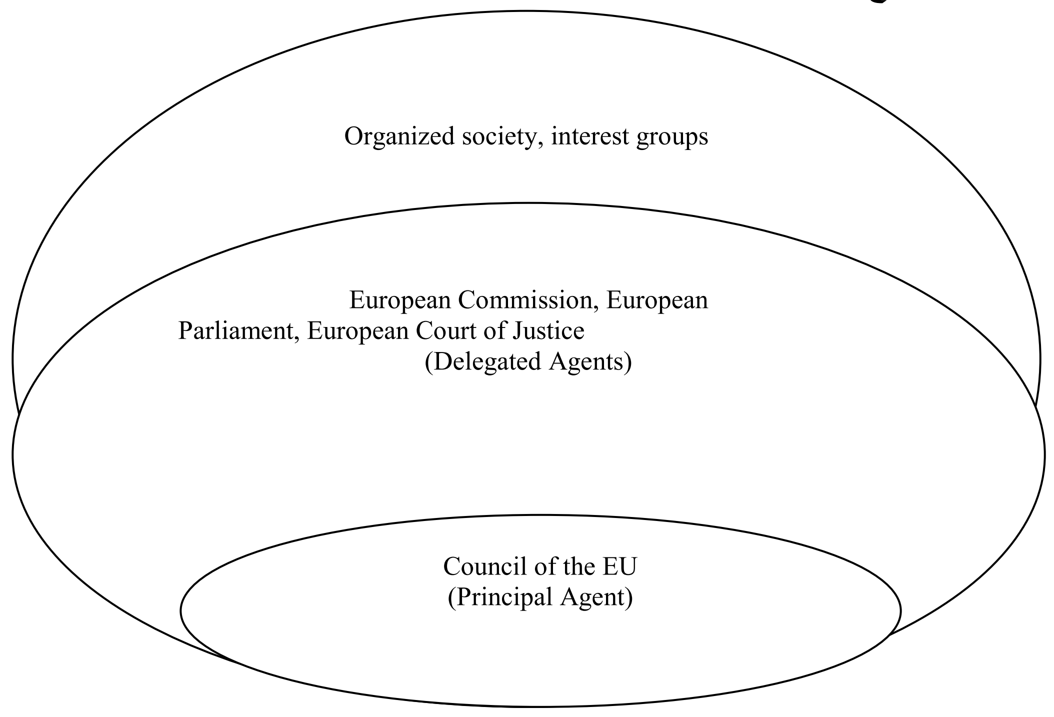
3- اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي:

يهتم هذا المقترب بدراسة العوامل الدولية الخارجية السياسية والاقتصادية ودورها في التأثير في عملية الاندماج وصنع القرار في الاتحاد، ويستدل بالظروف الدولية لمرحلة ما

بعد الحرب العالمية الثانية ودورها في دفع عملية الوحدة الأوربية. وأيضا بالتغيرات الهيكلية في النظام الدولي وأثرها على حركة الاندماج الأوربي.

إن التغير في النظام الدولي بزيادة القوة الاقتصادية اليابانية، وضعف القدرة التنافسية للولايات المتحدة وأوربا، جعل الأوربيين يفكرون في مستقبلهم و مستقبل تحالفهم الاقتصادي مع الولايات المتحدة لذلك اختارت أوربا مشروع السوق الموحدة.

إن اعتماد مقترب واحد في تحليل وتفسير حركة الاندماج أو عملية صنع القرار في الاتحاد غير كاف، لذلك يجب الجمع بينها؛ باعتبارها مستويات مختلفة للتحليل لتقديم صورة كاملة لتفاعلات الاتحاد. ويوضح الشكل رقم06 التفاعل الديناميكي القائم بين الدول الأعضاء والمؤسسات الأوربية حول الاهتمامات المشتركة، ومراعاة المصالح باستمرار في إطار القانون وقواعد اللعبة، دون إغفال دور مؤسسات المجتمع المدني والضغوط التي يمارسها على الاتحاد، والتي تراعي مطالب الجماهير مثل: الشركات، المؤسسات، اتحادات العمل والبيئة والمستهلكين...الخ[1].



الشكل رقم 06:

مخطط تفاعل وكلاء السياسة الخارجية الأوربية

(1) Roberto Dominguez, Constructing the European Union Foreign Policy: Cases for Analysis in the Transatlantic Relationship, Jean Monnet/Robert Schuman Peper Series, Vol.6 No.15, June 2006.p.p.2-3

منظورات عمل مؤسسات الاتحاد:

إن عمل مؤسسات الاتحاد فيما بينها، وكذا بينها وبين المؤسسات المناظرة لها في الدول الأعضاء تتسم ببعض الغموض وعدم التحديد والتشابك والتعقيد. وتدرس طريقة عمل مؤسسات الاتحاد من خلال منظورات متعددة وهي: منظور النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات، منظور المنهج والآليات المستعملة في تحقيق الأهداف والوظائف المطلوبة ومنظور السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات[1].

المنظور الأول: منظور النشاط الذي تمارسه هذه المؤسسات:

إن عملية التكامل الأوربي عرفت توسعا رأسيا، بدأ بقطاع محدد وهو قطاع الفحم والصلب ثم امتد لقطاعات أخرى كقطاع الطاقة النووية والاقتصاد والتجارة. وبعد ذلك امتدت العملية لتتجاوز مجال القطاعات إلى السياسات؛ حيث بدأت بالسياسة الزراعية ثم المالية والنقدية لتصل إلى السياسة الخارجية والأمن، ولتنتهي بمسائل الأمن الداخلي والقضاء والشرطة.

مما سبق، يلاحظ أن سرعة وآليات التكامل لم تكن نفسها، بمعنى أن طبيعة الوظائف والأنشطة تعتمد على قاعدة قائمة على ثلاثة أعمدة أساسية:

– عمود الأنشطة الخاضعة لعملية تستهدف توحيد ودمج السياسات:

يشمل الأنشطة التقليدية للجماعات الفحم والصلب، الطاقة النووية والجماعة الاقتصادية. وموضوعات جديدة أضيفت بصفة تدريجية كالطرق والمواصلات والاتصالات، حماية المستهلك، الصحة، البيئة، البحث العلمي، الحدود الخارجية، الهجرة واللجوء السياسي...الخ.

– عمود مجموعة الأنشطة التي تستهدف بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة:

يركز على تحديد المواقف تجاه المشاكل الدولية وعمليات حفظ السلام وحقوق الإنسان، والمساعدات المقدمة إلى الدول غير الأعضاء في كل المجالات. أضف إلى ذلك سياسات الأمن والدفاع، نزع السلاح، الإنفاق العسكري، سياسات الأحلاف والتخطيط الاستراتيجي...الخ.

– عمود مجموعة الأنشطة التي تستهدف تنسيق السياسات الداخلية وبصفة خاصة مجال القضاء والأمن الداخلي:

يتعلق الأمر بنشاطات التعاون بين السلطات القضائية في الدول الأعضاء خاصة ما تعلق بالقوانين المدنية والجنائية، التعاون بين أجهزة الأمن والمؤسسات المحلية خاصة

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.234-240.

مكافحة العنصرية، كراهية الأجانب، مكافحة تهريب المخدرات وتجارة السلاح والجريمة المنظمة، الإرهاب والجرائم المتعلقة بالبشر.

المنظور الثاني: منظور المنهج والآليات المستعملة في تحقيق الأهداف والوظائف المطلوبة

اتبع الاتحاد في تحقيقه للوحدة الدمج بين منهجين: منهج التكامل والاندماج ومنهج التنسيق والتعاون. حيث يهدف المنهج الأول إلى توحيد السياسات والمؤسسات أي اعتماد المنظور الوظيفي الذي يتمتع بسمات معينة أهمها:

- اعتماد المرحلية في عملية الوحدة الأوربية، باعتبار أن توحيد السياسات بين كيانات قائمة بذاتها صعب، ويتطلب وقتا وجهدا بحسب طبيعة ودرجة تشابك المشاكل واختلاف السياسات.
- اتجاه العملية من الأسفل إلى الأعلى، أي البدء بمجالات ونشاطات فنية ثم الانتقال إلى التوسع التدريجي في النطاقين الأفقي والرأسي إلى غاية الوصول إلى الوحدة السياسية (المرحلة النهائية).
- نقل السلطات والصلاحيات، أي وضع قطاعات العملية التكاملية تحت سلطة مؤسسية أعلى من سلطة الدول التي تنظم إلى العملية، وهذا ما يؤدي بالدول إلى التنازل عن جزء من سيادتها بصفة تدريجية لصالح المؤسسات المشتركة.

أما منهج التنسيق والتعاون فهو للقضاء على التعارض بين السياسات القائمة، ويدخل إلى الوحدة من منظور التعاون المبني على حرية الدول المستقلة والمتساوية السيادة في اختيار نطاق ومجالات العمل المشترك، ووضع البرامج والجداول الزمنية. وبالإسقاط على المنظور الأول فإن المنهج الأول متبع في أنشطة العمود الأول، أما المنهج الثاني فهو معتمد في العمودين الثاني والثالث. أضف إلى المنهجين اعتماد العملية التكاملية على المرونة بشكل كبير للتوصل إلى حرية حركة النقل التدريجي من منهج التعاون والتنسيق إلى منهج التكامل والاندماج.

المنظور الثالث: منظور السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات

الاتحاد الأوربي ككيان قانوني يتمتع بسلطة مستقلة مختلفة عن شخصية الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية التقليدية. فهي شخصية ذات طبيعة خاصة تمزج بين بعض خصائص الشخصية القانونية للمنظمات الدولية وبعض خصائص الشخصية القانونية للدول، ومثال ذلك اتخاذ مؤسسات الاتحاد الأوربي القرارات فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية والتجارية أين يكون أقوى من الدول الأعضاء. وتحتك بشكل مباشر مع مواطني وجماعات الدول الأعضاء.

تمارس مؤسسات الاتحاد سلطتها لأداء أعمالها تحت رقابة وإشراف الدول الأعضاء. إلا أن نطاق هذه السلطة قد يتسع في موضوعات معينة مثل المواصلات، السياسة الزراعية المشتركة، وتنقل العمالة. بالإضافة إلى سلطة حق التصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء.

للمؤسسات الأوربية المشتركة سلطة تقديرية تمنحها حق التدخل واتخاذ القرار عندما يكون ذلك ضروريا لتحقيق الأهداف المحددة في الاتفاقيات. وتتمتع أيضا بسلطات ضمنية للقيام بإجراءات إضافية تضمن لها الممارسة الفعلية والدقيقة لسلطاتها المنصوص عليها في الاتفاقيات بشكل صريح، وقد تضيق عندما يتعلق الأمر بأنشطة السياسة الخارجية والأمن والشرطة والقضاء.

بشكل عام، فإن هذه السلطات فعلية وليست شكلية، تترتب عنها حقوق وواجبات والتزامات حقيقية في مواجهة الدول والأفراد والجماعات.

أصبح الآن الاتحاد الأوربي شخصية دولية مستقلة تتمتع بمجموعة من الخصائص هي:

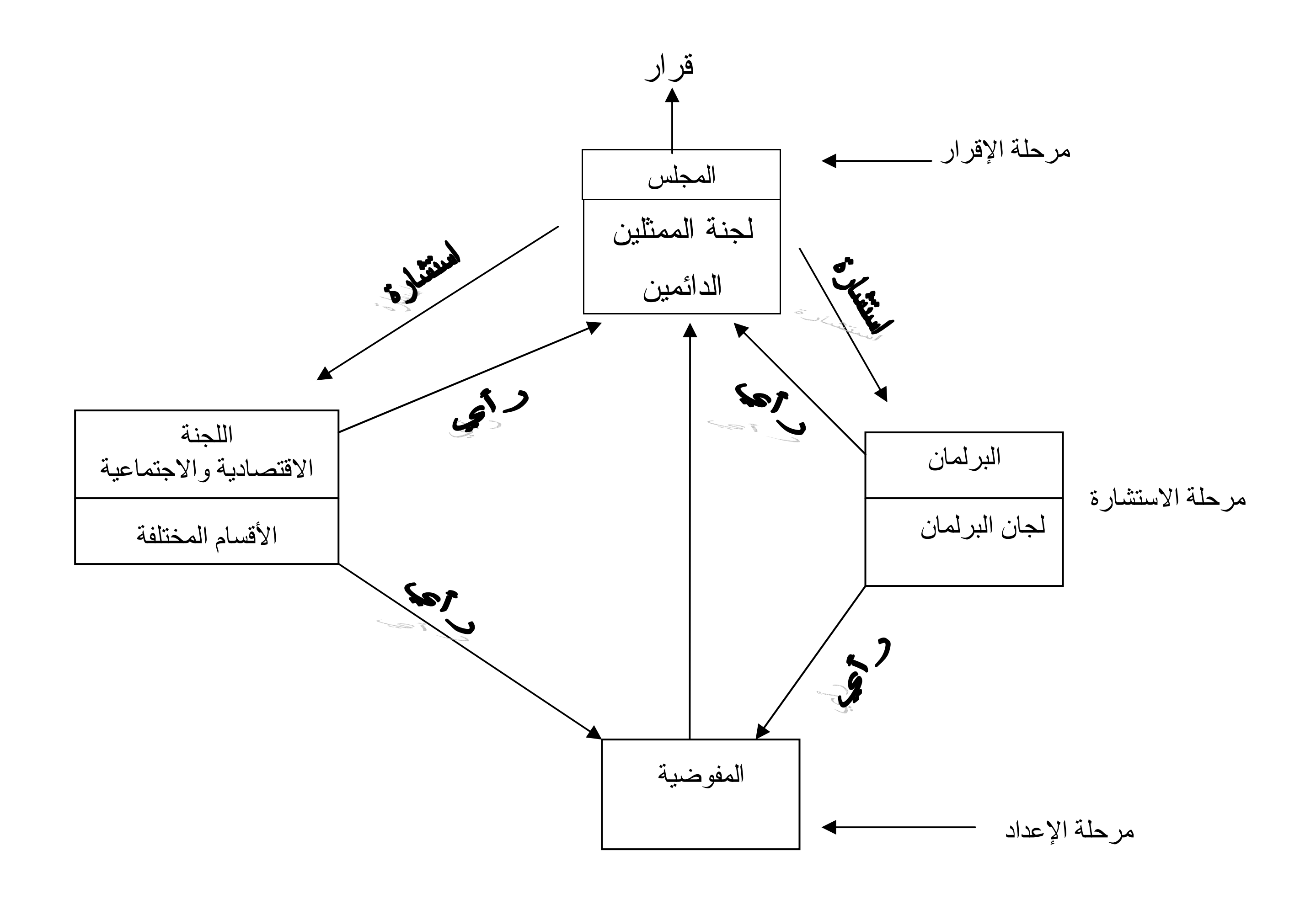
- أنه كيان سياسي قانوني مستقل عن سيادة الدول الأعضاء، هدفه تحقيق المصلحة الأوربية العامة.
- لتمكينه من أداء وظائفه تنازلت له الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها أكثر مما تنازلت عنه لصالح المنظمات الدولية الحكومية التقليدية، وعلى أنشطة تدخل في سيادتها الكاملة.
- استقلالية هذا الكيان في اتخاذ القوانين والقرارات، وإصداره تعليمات قابلة التطبيق المباشر في كل الدول الأعضاء دون استثناء، مما يخلف حقوق وواجبات تجاه الدول الأعضاء والمواطنين والأفراد والجماعات القاطنين داخل حدود تلك الدول.
- أولوية القوانين التي يصدرها الاتحاد على القوانين الوطنية. وفي حالة وجود تعارض بين قوانين الطرفين يحسم الخلاف لصالح القوانين الأوربية هذا إن كانت في شكل قواعد ملزمة أما إن كانت توجيهات ولو كانت ملزمة فإنه يمكن أن تطبق بطريقة مباشرة، كما يمكن نقلها بطريقة الدولة الخاصة إلى نظامها القانوني الداخلي.

آليات صنع القرار:

تقوم عملية صنع القرار الأوربي على أربع آليات، آلية رئيسة وثلاث آليات مكملة

أولا: الآلية الرئيسة "آلية التشاور":

وهي الآلية المطبقة في كل الموضوعات وبخاصة مع نشأة الجماعات الأوربية الثلاث. تتعلق أساسا بالتشريعات العامة مثل التعليمات والتوجهات، لذا يطلق عليها أحيانا بآلية الاقتراح. ويتم عمل هذه الآلية وفقا لثلاث مراحل هي: مرحلة الإعداد، مرحلة الاستشارة، ومرحلة الإقرار كما هو مبين في الشكل التالي:



الشكل رقم 07 :

عمل الآلية الرئيسة لصنع القرار في الاتحاد الأوربي

المصدر: محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.57.

1- مرحلة الإعداد: تعود إلى المفوضية الأوربية التي تمارس الدور الأساسي فيها؛ أين يقوم المفوض المختص بإعداد التشريعات بالتعاون مع الإدارات العامة التي يمكنها طلب المساعدة من خبراء الدول الأعضاء ثم يعرض المشروع على المفوضية، وهنا يكفي تبنيه بالأغلبية البسيطة ويحال إلى المجلس الوزاري[1].

2- مرحلة الاستشارة: يبحث المجلس الوزاري المسألة وفي حالة ما إذا كان في حاجة إلى استشارة مؤسسات أخرى قبل عرضه على التصويت واتخاذ القرار بشأنه، ولكن عادة ما

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.252.

يرسل المشروع إلى البرلمان الأوربي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأخذ رأيهما. ويبقى المجلس غير ملزم في معظم الحالات برأيهما[1].

3- مرحلة الإقرار: إذا كانت المرحلة الأولى من اختصاص المفوضية والمرحلة الثانية من اختصاص المجلس الوزاري، فإن هذه المرحلة يشترك فيها المجلس والمفوضية معا وتنتهي بإقرار المشروع في صيغته النهائية.

بداية تناقش المفوضية في لجنة الممثلين الدائمين أين تعرض كل دولة وجهة نظرها وبالاتفاق يعرض على المجلس ضمن جدول أعماله على أنه موضوع من الدرجة "أ" أي ضمن الموضوعات التي يتم إقرارها دون أية مناقشات إضافية. أما في حالة عدم اتفاق أعضاء اللجنة يعرض على المجلس على أنه موضوع من الدرجة "ب"، أي أنه تعاد مناقشته في مجلس الوزراء بحيث تكون له كلمة الفصل، ويشترط في عملية التصويت في هذه المرحلة الأغلبية الموصوفة. وبعد ذلك يصبح قانونا موقعا من رئيس المجلس وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد[2].

ثانيا: الآليات المكملة:

تتمثل في آلية التعاون وآلية المشاركة وآلية الموافقة

1- آلية التعاون: تستخدم في صنع السياسات المتعلقة بالسوق الموحدة والسياسة الاجتماعية والتجانس الاقتصادي والاجتماعي وسياسات البحث والتنمية، وتعطي هذه الآلية الوزن الأكبر للبرلمان الأوربي وتمر بمجموعة مراحل:

- ترسل المفوضية مشروع الاقتراح إلى المجلس الوزاري والبرلمان – ويمكن أن ترسله أيضا إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم في نفس الوقت-؛ وذلك بهدف إشراك كل المؤسسات المعنية بالمشروع ومعرفة وجهة نظرها في المرحلة المبكرة من مراحل العملية التشريعية.

- يعرض المشروع للتصويت على المجلس الوزاري لاتخاذ موقف مشترك -بالأغلبية الموصوفة- ويرسل للبرلمان للقراءة الثانية لتحديد الموقف النهائي في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر: إما بقبوله وتبني الاقتراح أو تجنب اتخاذ أي قرار، وهنا تعتبر موافقة ضمنية فيقوم المجلس بتبني الاقتراح أو رفضه وفي هذه الحالة يتطلب تبنيه موافقة بالإجماع من طرف المجلس إذا أراد ذلك.

أما في حالة ما إذا اقترح البرلمان إجراء تعديلات فعليه عرضها على المفوضية أولا ثم يقرها المجلس بالأغلبية الموصوفة إذا قبلها أما إذا رفضها فعليه التصويت بالإجماع

---

[1] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.57.

[2] المرجع نفسه، ص.57.

مرة أخرى لإقرار المشروع بشكل نهائي[1]. ومثال هذا الإجراء التعاوني Coopération Procédure الذي يعمل به لتحرير انتقال الأشخاص أو تحقيق التقارب بين قوانين الدول الأوربية. واستخدم في أمور عدة منها الصندوق الأوربي للتنمية الإقليمية والبحوث والبيئة والتعاون عبر البحار والتنمية[2].

2- آلية المشاركة: تعتبر آلية حديثة نصت عليها معاهدة "ماستريخت" وألحت عليها معاهدة "أمستردام"؛ لدعم وتوسيع نطاق السلطات وصلاحيات البرلمان. وأصبحت تستخدم في الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤسسات الاتحاد منها: السوق الموحدة حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال وشبكة المواصلات الأوربية.

تعمل هذه الآلية على تقديم المفوضية المشروع إلى البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم لتقديم القراءة الأولى له، وبعد اقتراح المفوضية وسماع رأي البرلمان يتخذ المجلس موقفا مشتركا بالأغلبية الموصوفة إذا أراد الموافقة أو عن طريق الإجماع إذا أراد الرفض، ثم يرسل إلى البرلمان من أجل القراءة الثانية[3].

3- آلية الموافقة أو الاعتماد: تستخدم الإجراءات المتعلقة باعتماد أدوات قانونية معينة كالمعاهدات الدولية وإضفاء طابع المشروعية عليها دون إشراك البرلمان الأوربي في صياغة مضمون هذه الأدوات أو التدخل فيها؛ على الرغم من أن موافقة المؤسسة المعنية شرط ضروري في وضع هذه الأدوات موضع التنفيذ، إلا أن تأثيرها في مضمونها شبه منعدم لأن صلاحيتها تقتصر على القبول أو الرفض فقط.

يلجأ إلى هذه الآلية في مرحلة من مراحل صناعة القرار الأوربي لإنهاء الإجراءات المتعلقة بطلبات العضوية الجديدة في الاتحاد، أو الموافقة على بعض الاتفاقيات الموقعة مع الدول غير الأعضاء، أو تعيين رئيس وأعضاء المفوضية واعتمادها[4].

إن السياسة الخارجية هي نتيجة تشابك وتفاعل بين العلاقات الخارجية، والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والقدرات الوطنية للدول الأعضاء؛ حيث أن سير عملية اتخاذ القرار في الاتحاد يكون من خلال عمليتي التلقي والاستجابة كما يوضح ذلك الشكل التالي[5]:

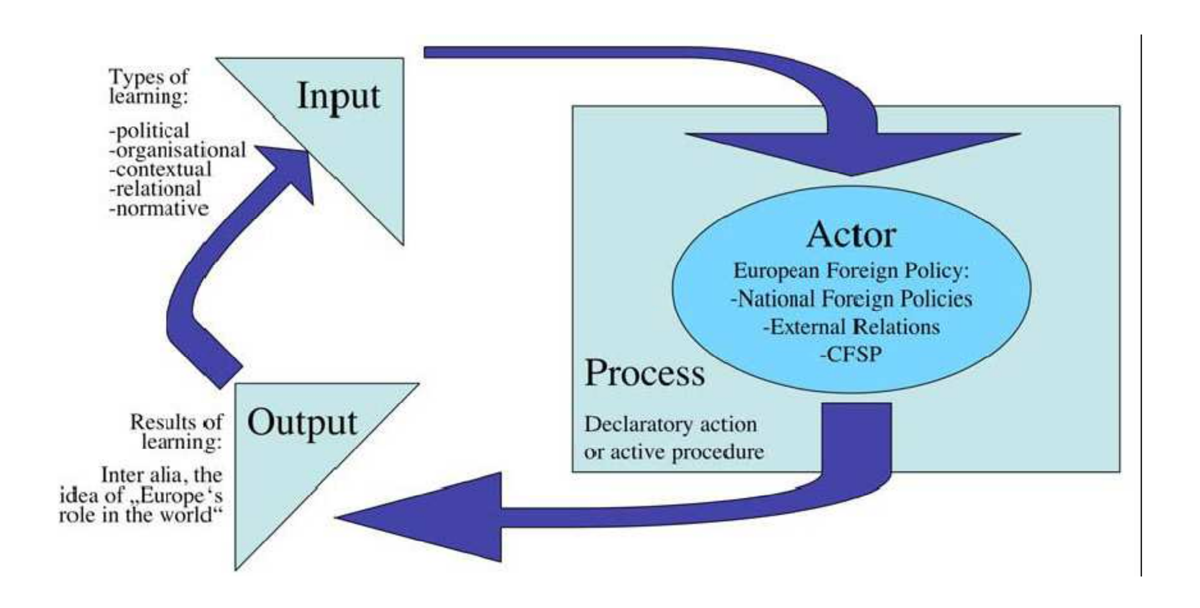
[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.253-254.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص. 211.

[3] التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.2006.

[4] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.253.

[5] Cornelius Adebahr, Institutional Learning in European foreign Policy,Exposé For a Dissertati on Project, Berlin, 2006,P. 7.



الشكل رقم 08:
كيفية سير عملية اتخاذ القرار من خلال عمليتي التلقي والاستجابة

تمثل المدخلات معارف مركبة تتعلق بـــ:

– المعارف السياسية، معرفة الفرص والقيود في صناعة القرار السياسي.
– المعارف التنظيمية، اكتساب معرفة التنفيذ الكفء والفعال للسياسات.
– المعارف السياقية– الضمنية، اكتساب معارف حول أوجه التشابه وأوجه الاخـــتلاف بـــين الحدث الحالي والأحداث الأخرى.
– المعرفة العلائقية، اكتساب معارف حول علاقة المؤسسات بعضها ببعض.
– المعارف المعيارية، اكتساب معارف حول القيم والمبادئ الجماعية التي يمكن أن تؤثر في القرارات السياسية [1].

ويشير المسار أو العملية (Process) إلى التلقي والاستجابة التي قد تأخذ شكلا بسيطا مثل: إعادة تكييف الأهداف، أو شكلا كبيرا مثل: المبادرات الدبلوماســية وإعــداد البــرامج والمهمات...الخ.

وتمثل المخرجات نتيجة لتلك المعارف، أي أن جوهر ما ســيحافظ عليــه الاتحــاد كمؤسسة متضمنة للدول الأعضاء هو المهارة والمعرفة للعمل المستقبلي [2].

---

[1] Ibid.P. 6.
[2] Ibid.P. 7.

يعتبر المجلس الأوربي بشقيه: الوزاري والقمة، صانع القرار الحقيقي للسياسة الخارجية والدفاع والأمن في الاتحاد.

وكقاعدة عامة تتخذ القرارات بالإجماع أي حتى الدول الصغرى بإمكانها شل عمل المجلس وإيصال المشروع إلى طريق مسدود، إلا أن هناك حالات استثنائية قليلة جدا يسمح فيها باتخاذ قرارات بالأغلبية الموصوفة على أن لا يمس ذلك السيادة الوطنية .

وقد وضحت معاهدة الاتحاد الأوربي إجراءات التخفيف من مساوئ هذا الأمر بإدخال ثلاث آليات هي [1]:

1- آلية الامتناع البناء عن التصويت Constructive Abstention

يسمح للدولة بالامتناع عن التصويت على قرار معين إذا كانت لها أسباب داخلية أو أسباب أخرى تحول دون ذلك، شرط أن لا يمس هذا الامتناع شرعية ومشروعية القرار المتخذ واعتباره جماعيا وصحيحا وملزما. ويتعين على المؤسسات الجماعية المعنية في الاتحاد تحمل كافة الأعباء المادية والمعنوية المترتبة على تنفيذه.

2- آلية عدم التصويت والإحالة على مستوى أعلى لإتاحة فرص أوسع لتبني القرارات؛ فإذا اعترضت دولة على مشروع قرار معروض للتصويت في الحالات التي يجوز فيها التصويت بالأغلبية على أساس أنه يمس السيادة الوطنية فهنا توقف عملية التصويت ويحال الأمر على المجلس الأوربي (القمة) لإعادة مناقشته بين رؤساء الدول والحكومات ومنح فرصة جديدة لإقرار المشروع. وقد يكون ذلك بعد إجراء تعديلات كفيلة بإقراره بشكل توفيقي أو بالإجماع.

3- إدخال آلية تسمح لأغلبية الأعضاء بتحقيق مستويات أرقى وأقوى من التعاون، ففي حالة عدم التوصل إلى إجماع على السياسات أو المواقف ترى أغلبية الدول الأعضاء أنه بإمكانها تحقيق ما هو أفضل لأهداف الاتحاد، وهنا يسمح لها (08 دول على الأقل) بتشريع يحقق ذلك التعاون مثاله: تعاون انجلترا، فرنسا، ألمانيا واسبانيا ومشروع "AIRBUS" الأوربي المنافس الأول لشركة "بوينج" الأمريكية؛ التي بدأت تفقد بعض أسواقها في مواجهة العملاق الأوربي[2].

في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يقتصر تنفيذ هذا التعاون في عمليات أو مواقف مشتركة أو للقيام بمبادرات تستهدف زيادة وتعزيز قدراتها العسكرية والأمنية في إدارة الأزمة، أي أن هذا التعاون يجب أن يوجه لخدمة أهداف الاتحاد بالأساس.

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.456.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة، مرجع سابق.

إن قواعد اتخاذ القرار تخضع لتعديلات شبه مستمرة؛ حيث أدخل القانون الأوربي الموحد أسلوب التعاون في اتخاذ القرارات مما وسع من سلطة البرلمان في إعادة عرض القرارات والتشريعات عليه، كما أن معاهدة "ماستريخت" وسعت صلاحيات البرلمان التشريعية (المشاركة في اتخاذ القرارات) ووضعت قواعد يجب مراعاتها في إطار الاتحاد عند اتخاذ القرارات أهمها:

- المحافظة على الإنجازات الجماعية بشكل يضمن عدم التراجع على ما تم تحقيقه.
- الصلاحية: عدم تجاوز الصلاحيات المخولة له.
- التفويض: عدم تدخل الاتحاد إلا في الأمور التي تتطلب تدخلا جماعيا يفوق قدرات الدول.
- التناسب: يجب اختيار أنسب الوسائل التي تحقق التوازن بين مصالح الاتحاد وتترك هامش الحرية للدول في ذات الوقت.
- الشفافية: إطلاع الشعوب على أعمال الاتحاد أثناء وبعد صدور القرارات مع توفير البيانات لذلك[1].

يمكن التمييز بين الأعمال الصادرة عن الاتحاد الأوربي من حيث درجة الإلزامية:

- اللوائح المطبقة على كل الدول بشكل إلزامي بصفة مباشرة ودون الحاجة إلى العودة إلى أي إجراء وطني، وفي حالة تعارضها مع التشريعات الوطنية فإنها تعلو على تلك التشريعات، والقرارات الملزمة التي تنفذها كل الدول أو الأشخاص الذين تعنيهم، ويختلف القرار عن اللائحة في أن هذه الأخيرة عامة الخطاب (لا يمكن تحديد المخاطبين في حين أن القرار يحددهم)
- التوجيهات والتوصيات والآراء؛ حيث أن التوجيهات تقيد الدول في غايتها لكن تترك لها حرية الوصول إلى تلك الغاية، أما التوصيات والآراء فطابعها استشاري فهي غير ملزمة وإن كان من الممكن الاسترشاد بها[2].

كما يمكن الاتفاق على مواقف معينة في شكل إعلانات أو قرارات سياسية، ومعظمها يتخذ بالأغلبية المشروطة بالنسبة لشؤون الاتحاد بناء على مبادرة من المفوضية. وفيما يتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية فإن المبادرة تكون بيد الدول. ويستقبل المجلس توجيهات المجلس الأوربي الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ليأخذ موقفه أحد المواقف التالية:

- اتخاذ الاتحاد موقفا موحدا تجاه قضايا معينة أو أطراف ثالثة، تتصرف بموجبه الدول الأعضاء في علاقاتها الخارجية.

---

(1) أيمن السيد شبانا، مرجع سابق، ص.131.

(2) المرجع نفسه، ص.ص.130-131.

– القيام بعمل مشترك مثل: مساعدة الدول على التحول السياسي أو مراقبة سير عملية الانتخابات فيها.

– إعلان يحدد موقف الاتحاد من طرف ثالث أو قضية دولية معينة يصدر عن المجلس عند انعقاده أو عن رئيس المجلس نيابة عن الاتحاد خارج دورات المجلس.

– تنظيم حوارات سياسية مع دول عديدة وعلى مستويات نمو مختلفة.

– القيام بمساءلات مع أطراف ثالثة تتعلق بسلوكها السياسي وبخاصة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية –وغالبا ما يكون هذا الأمر سريا–.

تلتزم كل الدول الأعضاء بما تقرر من مواقف وتعمل به في المحافل الدولية، وتنشر نتائج عمل المجلس في الجريدة الرسمية للاتحاد بكل لغات الدول الأعضاء[1].

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص.ص.193–194.

المبحث الثالث: محددات صنع القرار الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط

إن صناعة السياسة الخارجية تقترن أساسا بالسياسة الداخلية؛ فهي استمرارية لها وبالتالي فهي تتأثر بالبيئة الداخلية سواء الفرد–القائد–أو الجماعة، طبيعة المجتمع وخصائصه وهذا ما عبر عنه "كارل فريدريك" في كتابه "السياسة الخارجية" الصادر سنة 1938 حيث قال: "إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية لاسيما في النظم الديمقراطية، وأن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية"، وأكثر من ذلك إن السياستين متشابهتان إلى حد بعيد وهو ما يطلق عليه بـ: تدخيل السياسة الخارجية[1].

وعليه تتحكم في صناعة السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط مجموعة من المحددات أهمها:

المحدد الاقتصادي (المصالح الاقتصادية):

تحظى دول جنوب المتوسط بأهمية خاصة لدى الاتحاد الأوربي كونها المصدر الأساسي للنفط والسوق الواسعة لمنتجات الاتحاد الأوربي، فعندما كان الاتحاد يضم26 دولة كان يستهلك نحو 1.5 مليار من النفط أي 15 % من الاستهلاك العالمي حيث يأتي ثلثا هذه الطاقة من النفط44% والغاز%24، واحتياطات أوربا محدودة جدا ماعدا النرويج التي تمتلك احتياطا كبيرا، وتبلغ نسبة الاحتياطات المؤكدة إلى الإنتاج نحو 10 سنوات للنفط و20سنة للغاز.

تؤكد المفوضية بأن أوربا تستورد ما يناهز 40% من استهلاك النفط و70% من استهلاك الغاز، ويمكن لهذه النسب أن تتصاعد إلى90% و70 % على التولي مع سنة 2020[2]. ومع نفاد حقول بحر الشمال فإن الواردات النفطية ستتضاعف إلى 50% وتتضاعف واردات الغاز إلى ثلاثة أضعاف، وعليه فإن اعتماد الاتحاد على النفط سوف يتصاعد إلى94% سنة 2030 والغاز إلى 81% ، والاعتماد الكلي في مجال الطاقة سيمثل %70 .

ووفقا لنشرة الطاقة العالمية، فبحلول سنة 2030 ستتدفق إلى أوربا ما يناهز 160 مليار متر مكعب من الغاز من منطقة الخليج، وتستورد أوربا نفطها من الشرق الأوسط بنسبة 24% لذا تسعى إلى أمن هذه المنطقة التي تحوي 62% من الاحتياط العالمي و41%من احتياط الغاز.

---

[1] أحمد النعيمي، مرجع سابق، ص.47.

[2] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص.663.

لقد جاء في الكتاب الأخضر الذي أصدرته المفوضية في 2002 بعنوان "نحو استراتيجية أوربية لتأمين الإمدادات النفطية" يتعين على الاتحاد توظيف نفوذه السياسي والاقتصادي لضمان ظروف تتسم بالمرونة للإمدادات الأجنبية"[1].

إن استراتيجية الاتحاد تهدف إلى تفعيل الدور السياسي والاقتصادي للاتحاد في المنطقة العربية للحصول على النفط، حيث ينظم الاتحاد الأوربي العلاقات مع الدول العربية في إطار منطقتين جغرافيتين: الأولى منطقة الخليج، والثانية تضم دولا عربية، وهي المنطقة المتوسطية، ويحكم هذه العلاقة ما يعرف بالسياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي حيث تقسم المنطقة إلى ثلاث مناطق فرعية:

– منطقة شمال البحر المتوسط: تشمل كل من تركيا، مالطا، قبرص ويوغسلافيا سابقا، أساسها دراسة طلبات العضوية في الاتحاد الأوربي.

– منطقة المغرب العربي: تضم المغرب والجزائر وتونس.

– منطقة المشرق: تشمل كل من مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية وتضاف إليها إسرائيل.

وقد وقع الاتحاد عدد من الاتفاقيات مع دول المجموعتين من أجل تسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق وتقديم المساعدات الفنية والنقدية[2].

إن حجم التبادلات التجارية مع الدول العربية عامل مهم في تحديد مواقف الدول الأعضاء تجاه القضايا العربية مثال: اليونان تعتمد على التجارة مع الدول العربية بنسبة 20% من الواردات و30% من الصادرات، وبشكل كلي على النفط العربي بما يفوق 80 % لذلك كانت أقرب الدول إلى القضية العربية. أما ألمانيا التي قررت دفع تعويضات لإسرائيل تعلم أن حجم تبادلها لا يتجاوز 4% من مجموع مبادلاتها. وقد أدت الصدمة النفطية سنة 1973 إلى تغيير منحى السياسة الخارجية للعديد من الدول منها ايطاليا، ألمانيا، هولندا وبلجيكا ويعود ذلك إلى أهمية العامل الاقتصادي في القرار السياسي الأوربي[3].

المحدد الأمريكي:

شرعت المفوضية الأوربية منذ سنة 1992 في تشكيل بنية أولية لمؤسسة أوربية، تقوم على السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إلا أن هذه المؤسسة لم تتوصل إلى سياسة موحدة ومفصلة بل قامت على التوفيق النسبي لمواقف دول الاتحاد المتباينة والمتناقضة أحيانا بما فيها موضوع السياسة الأوربية تجاه الشرق الأوسط .

[1] المرجع نفسه، ص.664.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.73.

[3] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص.ص.664-665.

إن للعلاقات الأوربية الأمريكية تأثيرا كبيرا في سياسات الاتحاد تجاه المنطقة المتوسطية؛ حيث أدت إلى عدم تمكن الاتحاد من فرض توجهاته الخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي ليبقى دائما تابعا للسياسات الأمريكية، مع بعض التميز المحدود الذي عبرت عنه فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية.

يقر الاتحاد الأوربي بدوره المكمل للدور الأمريكي في مسار السلام في الشرق الأوسط؛ بخاصة الجانب الاقتصادي، لكن الجانب السياسي والأمني فهو لا يزال محظورا نتيجة التحفظ الأمريكي والرفض الإسرائيلي[1].

وما يؤكد الضعف الأوربي؛ هو عدم القدرة على استصدار قرار دولي يدين الخرق الإسرائيلي الواضح لحقوق الإنسان في فلسطين أو في طريقة التعامل مع المقاومة الفلسطينية وعملياتها لدرجة وضع منظمات فلسطينية سياسية مقاومة في قائمة المنظمات الإرهابية بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل . ولم يفلح الاتحاد الأوربي في ردع الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري في العراق، بل انقسمت مواقفه حيث شاركت إحدى دوله في التدخل العسكري.

على الرغم من محاولات الاتحاد المستمرة في تجاوز التباينات الداخلية إلا أنه لا يزال تابعا للسياسة الخارجية الأمريكية أو متعاونا معها أو مدعمها، حتى في ظل الانتقادات التي يقدمها البرلمانيون الأوربيون تجاه السياسة الأمريكية؛ لأن المتغير الاستراتيجي لم يتبلور بعد في السياسة الخارجية الأورو-أمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والذي ربما سيحمل سياسة أوربية أكثر فاعلية وتأثير[2].

لقد نجحت السياسة الأمريكية في اختراق عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي وعلى رأسها بريطانيا واسبانيا؛ فبريطانيا لا يزال جزء كبير من شعبها ونخبتها السياسية -لاسيما المنتمية إلى الطبقة الحاكمة- على علاقة ولاء وتبعية للولايات المتحدة ضمن ما يعرف بالتحالف الأنجلوسكسوني، وتجلى ذلك بوضوح في الحرب الأمريكية على العراق.

إن التمايز البريطاني عن باقي الدول الأوربية يبرز على صعيدين: الأول، يتمثل في عدم التزام بريطانيا بالعملة الأوربية الموحدة (اليورو) بدلا من الجنيه الإسترليني المرتبط بالدولار الأمريكي. أما الثاني، فهو استراتيجي يتضح من خلال الثوابت البريطانية التالية:

- التحالف البريطاني- الأمريكي، الدعامة الأساسية لأمن أوربا الغربية الرأسمالية.

---

[1] جواد الحمد، "السياسة الخارجية الأوربية والمحدد الأمريكي"، **دراسات شرق أوسطية**، العدد31، ربيع 2005.

[2] المرجع نفسه.

- حلف الأطلسي هو الإطار الأمني والعسكري للأمن الأوربي.
- استمرارية الاعتماد على الحلف في مواجهة تحديات العالم الرأسمالي ومصالحه الاستراتيجية لاسيما قوس شمال-جنوب[1].

أما اسبانيا فهي تجمع بين عضويتين: عضوية حلف الأطلسي وعضوية الاتحاد الأوربي؛ فقد وافقت بعد انضمامها إلى الحلف سنة 1986 على إقامة قواعد عسكرية لحلف الأطلسي على أراضيها، وفي سنة 1997 أصبح وزير خارجيتها السابق "خافيير سولانا" أمينا عاما لحلف الأطلسي، وأكد أن الصراعات العرقية في أوربا والصراع على الثروات والهجرة غير الشرعية كلها قضايا تستدعي تحالف ضفتي الأطلسي الذي لم يختف بعد نهاية الحرب الباردة. ليبقى الحلف الأداة الفعالة في الاستراتيجية المستخدمة في صنع بيئة الأمن[2].

ينظر خبراء السياسة الخارجية الأمريكية إلى توسيع الاتحاد الأوربي في إطار أوربا الجديدة على أنه أمر إيجابي؛ لأنه يحقق مصالحها لولاء حكومات الدول المنظمة حديثا إلى الاتحاد للولايات المتحدة. إن النمو الاقتصادي وتحرير الاقتصاد في هذه الدول سينمي بشكل إيجابي صادرات الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوربي على حد تعبير الخبير في معهد "كايتو" للأسواق الحرة "ماريان توبي". كما أنها تشكل ضمانة لتحقيق التوازن مع روسيا في المنطقة بانضمامها إلى حلف الأطلسي، وقد أرسلت بولندا والمجر ورومانيا قوات عسكرية إلى العراق تحت القيادة الأمريكية[3].

على الرغم من ميل كفة الولاء إلى الولايات المتحدة إلا أن واشنطن تخشى انتقال الصراع الأوربي الأمريكي إلى داخل حلف الأطلسي، مما يهدد انسجامه في المرحلة التي تسعى فيها إلى ضم أوربا إليها في الحرب على الإرهاب.

محدد العلاقات الأوربية-الإسرائيلية:

هو محدد أساسي في أداء دور الاتحاد الأوربي تجاه تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. ويتضح ذلك من التيارات الثلاث المختلفة للتعامل مع إسرائيل في الاتحاد:
- التيار الأول، تمثله فرنسا، ايطاليا، اسبانيا وايرلندا؛ حيث يحمل إسرائيل مسؤولية أزمة عملية السلام نهاية القرن العشرين، ويدعو إلى دور أوربي فاعل.

---

[1] محمد مراد، مرجع سابق، ص.257.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.257-258.

[3] كيفين أندرسون، توسيع الاتحاد الأوربي..هل هو في صالح الولايات المتحدة ؟ بي بي سي نيوزاونلاين - واشنطن- 4/5/ 2004 متحصل عليه:http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-t-i1.htm

– التيار الثاني: تمثله بريطانيا، وهو موقف تابع للولايات المتحدة الأمريكية ومتطلع إليه في التسوية.

– التيار الثالث: تمثله دول مؤيدة لإسرائيل هي: هولندا، بلجيكا وألمانيا.

هذه الاختلافات جعلت الاتحاد الأوربي مقيدا في إيجاد سياسة أوربية خارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، ومن جهة أخرى مكملا للدور الأمريكي– الوسيط غير النزيه في التسوية– باعتبارها الحليف الاستراتيجي لها في الشرق الأوسط.

حتى المحملين إسرائيل المسؤولية، أعلنوا بفخر صداقتهم لها ولقادتها وحتى للوبي الصهيوني. ومثاله: الرئيس الفرنسي الحالي "ساركوزي"[1]، والمثال الواضح لذلك هو وقوف الاتحاد الأوربي من خلال الشراكة الأورومتوسطية إلى جانب إسرائيل مطالبا الدول العربية بتطبيع العلاقات معها.

سنة 2008، جاء قرار الاتحاد في "لوكسمبورغ" في 16 جوان الرامي إلى رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل ليعبر حسب ما قاله الصحفي "جدعون ليفي" عن الانقياد الأوربي خلف الولايات المتحدة التي تتبعها في خضوع تام.

كما أن البرلمان الأوربي يعكس رأيه السياسي في جزء كبير منه التأثر بالأطر الإيديولوجية والثقافية التي برزت في منتصف القرن العشرين، حيث أن الأحزاب الليبرالية (الإصلاحيين الديمقراطيين الليبراليين والديمقراطية المسيحية وحزب المحافظين البريطانيين) حافظت على تعاطفها مع إسرائيل[2].

إن التقارب مع إسرائيل قائم على مبرر أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي انتظمت على النمط الغربي– الأوربي؛ من حيث التنظيم السياسي أو من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ولا يستثنى الدافع الإنساني في العلاقات الأوربية الإسرائيلية الذي يعبر عن ذلك الشعور بالذنب إزاء الإبادة التي تعرض لها اليهود أثناء الحرب العالمية الأولى، والذي يرافقه تجاهل المأساة التي ألمت بالشعب الفلسطيني[3].

ولا يزال الاتحاد وبصفة خاصة دوله الرئيسة يعتقد أن الضغط على إسرائيل لتطبيق القرارات الدولية وقرارات المجتمع الدولي حتى في مجال حقوق الإنسان غير ممكن عمليا إلا من خلال الولايات المتحدة، على الرغم من امتلاك الاتحاد وسائل سياسية واقتصادية وإعلامية تمكنه من الضغط على إسرائيل.

---

[1] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص.662.

[2] المرجع نفسه، ص.663.

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.120.

تعمل الحكومات المختلفة مع بعضها البعض على وضع استراتيجية مشتركة لعملية السلام في الشرق الأوسط منذ سنة 2000؛ لأن عملية السلام هامة جدا للاتحاد الأوربي؛ وبها يتحقق الاستقرار في المنطقة، ومن مصلحة القارة الأوربية عموما إحلال السلام.

وتساهم الدول الأوربية في تمويل فلسطين وشعبها وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، وهناك مناقشات على مستوى وزارات الخارجية، والمجلس، ورؤساء الدول حول كيفية استمرار هذا الدعم، لكن يجب أن تترجم هذه المناقشات إلى مواقف عن طريق السياسة الخارجية.

تتفق المواقف الأوربية والأمريكية حول الصراع العربي الإسرائيلي، بإقامة دولتين ومعظم الخطط الرئيسة لمنطقة الشرق الأوسط آتية من أوربا، فخارطة الطريق وضعت في برلين، لكن بحكم التعاطف الأمريكي مع إسرائيل وأوربا مع العرب يجب وضع خطة متكاملة لفرض نوع من العدالة في المنطقة[1].

تؤثر عوامل عدة في السياسة الأوربية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وهي:

– مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وخاصة في بعض القضايا المتعلقة بالصراع في الشرق الأوسط.

– مصالح دول الاتحاد الأوربي في المنطقة، وتحديدا في دول معينة وقضايا محددة.

– تعقد عملية صنع القرار في الاتحاد الأوربي الموسع، فالبعض يفضل التوجه جنوبا، والبعض الآخر يحبذ التوجه إلى خدمة مصالحه في الشرق، والبعض يركز على المصالح الداخلية أي التوجه شمالا وهناك ضغط للتوجه إلى الأطلسي.

– سياسة الاتحاد عامة وليست مشتركة، لذلك فهي تعزز قيم التقارب، وقيم الحلول الوسطية وليس الإجماع (الأغلبية المؤهلة).

– توجهات بعض الدول الشرق أوسطية تجاه الاتحاد ونحو سياساته؛ حيث أن إسرائيل استفادت من تحيز الاتحاد نحوها واعتقاد بعض الدول العربية بأن مصلحتها مع الولايات المتحدة وليس أوربا. ويمكن إضافة بعض العوامل مثل: الادعاء بأن الإرهاب نشأ وترعرع في الشرق الأوسط. وانتصارات الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي في الانتخابات مثل: مصر وفلسطين، لذلك يركز الاتحاد على قضايا الهجرة والديمقراطية والمجتمع المدني[2].

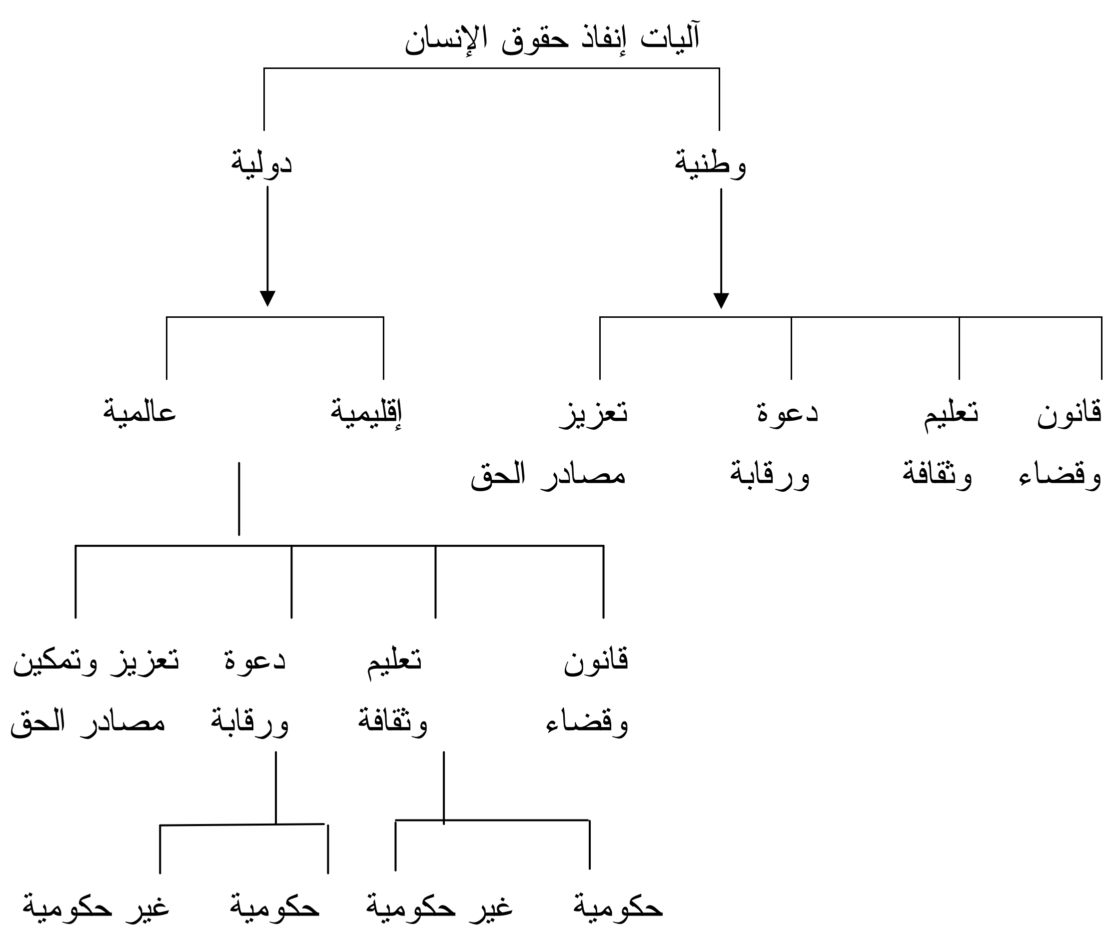
---

[1] المشروع البحثي المشترك، منتدى العلاقات المصرية– الأوربية، مرجع سابق، ص.ص.29–38.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.39–41.

محدد التدخل لفرض الديمقراطية وتأمين الحريات:

إن الاهتمام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان لم يعد مجرد شعارات أو حركة ثقافية أو دعوة سياسية تتردد على ألسنة الناس، بل أصبح منظما في حركات علمية ينخرط فيها الملايين من الأفراد، مع إعطاء درجة اهتمام أكبر للوفاء الفعلي للحقوق. ويوضح الشكل التالي آليات تعزيز احترام حقوق الإنسان.



الشكل رقم 09:

مخطط يبين آليات إنفاذ حقوق الإنسان

المصدر: ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص.335.

تتنوع الآليات بين الوطنية والإقليمية والدولية:

أولا: الآليات العالمية: هي بالأساس أجهزة ذات طابع سياسي، لكنها تقوم بوظائف شبه قضائية. تتمثل في كل أجهزة الأمم المتحدة لاسيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجان المنشأة لهذا الغرض: لجنة القضاء على التمييز العنصري، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، اللجنة الخاصة بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب والفريق الثلاثي التابع للجنة حقوق الإنسان للإشراف على تنفيذ المعاملات المتعددة الأطراف. بالإضافة إلى المنظمات المتخصصة مثل: اليونسكو، منظمة الصحة، منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية.

تضطلع هذه الهيئات العالمية بمهمة تقصي الحقائق والتحقق النزيه من الشكاوي والمعلومات التي تصلها والمتضمنة للانتهاكات، إلا أن أحكامها ليست لها درجة إلزامية أحكام القضاء الوطني على الرغم من أن عملها يحمل قيمة أدبية ومعنوية كبيرة للغاية.

إلى جانب الآليات القضائية هناك آليات التعليم والثقافة، ووكيلها الأساسي على مستوى المنظمات الحكومية منظمة اليونسكو. أما على مستوى المنظمات غير الحكومية فهناك العديد منها، أهمها المؤسسات النقابية والثقافية واتحادات المهن وجماعات الرأي وأهل الاختصاص في القانون والطب والعمل الاجتماعي؛ والتي تعمل على نشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان.

أما آليات تعزيز وتمكين الحق، فهي الاجتهادات النظرية في المجالات ذات العلاقة بحقوق الإنسان مثل الفقه القانوني والطب. إلا أن أهم الآليات العالمية هي منظمات الدعوة والرقابة وبخاصة المنظمات غير الحكومية، وأهمها منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين[1].

ثانيا: الآليات الوطنية والإقليمية: الأهمية التي تتمتع بها الآليات العالمية لا تكفي وحدها؛ لأن عامل الحسم في احترام وتعزيز الحقوق يتوقف على السعي الوطني الدؤوب لنيلها. ومن الآليات الوطنية:

- النظام القانوني والقضائي المستقر والمحترم في المجتمع.
- قنوات التعليم والثقافة خاصة غير الرسمية.
- تعزيز وتمكين مصادر الحق بالوسائل النظرية والعلمية، لاكتساب الحقوق مشروعية ثقافية خاصة بها في إطار ثقافة ومعتقدات كل منطقة ثقافية في العالم.
- آليات الرقابة والدعوة والدفاع، تمثلها المنظمات غير الحكومية بتضامنها مع ضحايا الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بتلقي الشكاوى وتقصي الحقائق ووضع التقارير وعرضها على الرأي العام[2].

مما سبق تتعدد الآليات، وتتميز بالطابع السلمي؛ للثقة في قوة وفعالية مخاطبة العقل. وقد تكون فعالة إلى حد معين، لكن يجب العمل على تفعيلها وإحكام كفاءتها، مما جعل من

[1] ودودة بدران وآخرون، مرجع سابق، ص.ص.336-341.
[2] المرجع نفسه، ص.ص.342-344.

مسألة فرض الديمقراطية وقائمة الحريات الأساسية من المسائل ذات الأولوية في المؤسسات الأوربية خاصة البرلمان الأوربي؛ لأن قراراته الراهنة يلمس فيها استجابة لقيم إنسانية ولمبدإ الديمقراطية، وتطالب بالمزيد من الحريات للمجتمعات العربية والإفريقية وإدانات موجهة لأنظمتها منها العراق، سوريا، الجزائر، ليبيا، السودان ومصر.

إن قرارات الاتحاد الأوربي ترمي إلى الاستقرار، وينعكس ذلك في مسار برشلونة الذي يدعو إلى التعاون بين دول الاتحاد والدول المتوسطية لمكافحة الإرهاب واحتواء الهجرة في الجنوب ومكافحة الجريمة المنظمة، مع التركيز على الدعم الاقتصادي الذي يهدف إلى الاستقرار السياسي. لذلك يرجع بعض الأوربيين أهمية الاستقرار في جنوب المتوسط إلى الديمقراطية؛ لخوفهم من امتداد نفوذ الحركات الإسلامية، وهو بعد أمني في المجلسين: الأوربي والوزاري في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وذو بعد إيديولوجي في البرلمان الأوربي حيث دعا الاتحاد الأوربي إلى دعم الحركات المضادة الداعية إلى الديمقراطية والإصلاحات البناءة.

تجمع التيارات السياسية الأوربية على أن عملية الدمقرطة في هذه المنطقة يجب أن تراعي ما يلي:

- فرض قائمة من القيم والمبادئ الديمقراطية حسب التصور الأوربي لها.
- الانتقائية أي الاستقرار على حساب الحرية.
- الدفاع عن الأقليات مثل البربر والأكراد [(1)].

تدخل الديمقراطية وحقوق الإنسان ضمن دعم فضاء الحرية والأمن والعدالة الذي أدى إلى مسألة نقل المعايير في العدالة والشؤون الداخلية في بعدها المتوسطي؛ حيث تقوم على ضرورة ايجاد حلقة من الأصدقاء لتعزيز الحدود الأوربية، عن طريق المساهمة في احتواء وتذليل التهديدات الآتية من منطقة جنوب المتوسط. والتركيز على أهمية الأدوات غير العسكرية في إدارة الأزمات وتسيير القضايا.

إن الاتحاد يعتمد على تصدير المعايير والقيم والقوانين لإعادة صياغة ثقافة دول جنوب المتوسط بما ينسجم مع سياساته وبخاصة الأمنية في المجال المتوسطي، بهدف تشكيل انسجام الأنظمة الاجتماعية واتخاذها بعدا متوسطيا[(2)].

[(1)] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.120.

[(2)] صالح زياني، وأمال حجيج، "السياسة العامة الأمنية في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها" في **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الإستراتيجية، العدد136، (صيف 2010)، ص.ص.144-145.

محدد الجغرافيا السياسية

ترسم الجغرافيا هوية وتاريخ وطابع الدول، وتسهم في تقدم أو إعاقة النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ولها دور هام في العلاقات الدولية.

وتؤثر الجغرافيا في سلوك الدول؛ لأن عوامل مثل: الموقع، المناخ، الموارد الطبيعية، حجم السكان، ونوع الأرض التي تحتكم عليها الدول تحدد خيارات السياسة الخارجية، ومركز الدولة في الهرم الترتيبي للدول[1].

إن مصطلح الجغرافيا السياسية يعود إلى واضعه "رودلف كيلن"-العالم السياسي السويدي سنة 1899-، وعرف الانتشار الواسع في ثلاثينيات القرن العشرين على يد الألمان وبخاصة "هوشهوفر" في دائرة الجغرافيا في جامعة "ميونيخ" كعلم صناعة الدولة وطريقة التفكير، بالتركيز على أهمية العوامل الجغرافية في العلاقات الدولية وكحقل للدراسة.

ويعود الفضل أيضا إلى الرائد الألماني في مجال الجغرافيا السياسة "فريديريك راتزل"، والجغرافي الفرنسي "بيار فيدال لابلاش". كما كتب" ألفرد ماهان" في نهاية القرن 19 أن القوة البحرية أساس قوة الدولة، وتحدث "هالفورد ماكندر" عن نظرية الأرض الداخلية: من يحكم أوربا الشرقية يحكم الأرض الداخلية، ومن يحكم الأرض الداخلية يحكم الجزيرة العالمية، ومن يحكم هذه الأخيرة يحكم العالم.

وحسب المحللين الجيوسياسيين، هناك علاقة بين الموقع والثروة والقوة؛ فالدول ذات المناخ المعتدل تكون قادرة على التنوع في المنتجات الزراعية، والمناطق الباردة تكون تحت رحمة بيئتها الطبيعية[2].

يعتبر مدخل الجغرافيا السياسية من أقدم مداخل دراسة السلوك الخارجي للدول، وذلك لتأثر الإنسان بالظروف الجغرافية أي علاقة ترابطية بين الإنسان والبيئة. فالقرب من البحر يشجع على إقامة النشاطات التجارية. كما يوجد رابط بين العامل الجغرافي وعناصر قوة الدولة واستراتيجيتها الخارجية، وهذا ما أكد عليه "ماكيندر"[3].

علاقات الجوار لا تعد اختيارا تقوم به الدول وإنما هي محتمة على الدول، يجب التعامل معها ومع كل أبعادها: التاريخية، الجغرافية، الديمغرافية، والاقتصادية. فمن الناحية التاريخية يلازم التاريخ الجغرافيا؛ لأن الأول يمثل الزمان والثانية تمثل المكان، ومثالها دول الجوار التي تصبح عبر الحقب الزمنية المتتابعة جزءا من الذاكرة التاريخية لشعوب الدول

---

[1] مارتن غريفيثس و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.161.

[2] المرجع نفسه، ص162-163.

[3] عبد المنعم سعيد، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص.20.

المتجاورة. ومن الناحية الديمغرافية تولد علاقات الجوار علاقات ديموغرافية تؤثر على العلاقات المتبادلة، لأن الجوار في بعده التاريخي يجعل الجماعات في حركة ثم استقرار. أما من الناحية الاقتصادية ينتج الجوار المشاكل المتعلقة ببعض الموارد الطبيعية التي تصبح مشتركة[1].

إن سقوط جدار برلين في 1989، وما تلاه من توحيد الألمانيتين وإعادة التشكيل الجيو سياسي في أوربا الشرقية، ووفقا لمعاهدة "ماستريخت" أصبح الاتحاد الأوربي نظاما مفتوحا على كل الدول في أوربا القارة، وهذا ما أنتج إشكاليات عديدة سياسية وثقافية، لأن أوربا ليست واضحة المعالم من الناحية الجغرافية؛ لتتداخل أوربا جغرافيا مع آسيا عبر أوراسيا، ودليل ذلك روسيا الدولة الأوربية الأسيوية وقبولها في منظمة مجلس أوربا منذ 1996.

من المنظور الجغرافي فإن باب العضوية مفتوح أمام روسيا الاتحادية على الرغم من الأسباب الاستراتيجية والسياسية والثقافية الواضحة التي تعرقل العملية[2].
ومع سنة 2004 لم يعد الاتحاد كما كان، حيث اتسعت حدوده شرقا حتى أوكرانيا. وضم دولتين متوسطيتين هما قبرص ومالطا.

إن هذا التوسع خلف آثارا إيجابية على المتوسطيين مثل زيادة حجم سوق الاتحاد والتدفق السياحي إلى المتوسط. لكن كثف من مخاوف التخلي عن التجارة والاستثمارات في هذه المنطقة وسحب المساعدات حيث تقدر التكلفة المبدئية للإتحاد بحوالي 59 مليار يورو بين سنوات 2000-2006 أي أعلى بحوالي 10 مرات من التزامات صندوق الشراكة المالي، علما أن هذا الرقم لا تدخل فيه المبالغ المقدمة لرومانيا وبلغاريا اللتين دخلتا الاتحاد في أول يناير 2007[3].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك تحول آخر إذ أن قبرص ومالطا تدخلان ضمن الشراكة المتوسطية منذ 1995 أصبحتا فعليا أعضاء في الاتحاد. وإسرائيل لها منطقة تجارة حرة مع الاتحاد. وتركيا لها اتحاد جمركي معه ومرشحة للانضمام.
وفي ظل الضعف الأوربي في التأثير على المفاوضات العربية-الإسرائيلية التي ترعاها الولايات المتحدة سيحاول الاتحاد المشاركة عن طريق دمج إسرائيل والعرب في منتدى إقليمي مشترك.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.21-23.

[2] محمد مراد، ص.ص.259-260.

[3] بشارة خضر، **أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة على قمة باريس (1995-2008)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.، ص.23.

بالنظر إلى مسيرة الاتحاد فإن توقيع معاهدة روما جاء بعد الصلح بين ألمانيا وجيرانها، وتوقيعها معاهدات، والاعتراف بالحدود والسيادة الوطنية لكل دولة. ثم دخلت في المشروع التكاملي، لكن أوربا الآن تعمل أوربا على تعامل العرب مع إسرائيل قبل الصلح وإنهاء الاحتلال. وهذا ما أثر على الاجتماعات الأورومتوسطية، وعلى الجوانب السياسية والأمنية، واستحالة التفاهم بشأن مضمون الميثاق المتوسطي للسلام والأمن[1].

محدد حرب الخليج الثانية

لقد اتضح من حرب الخليج الثانية التي بدأت بغزو العراق للكويت سنة 1990 تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء التي أصدرت بيانا تدين فيه التصرف العراقي، وتطالب بضرورة استعادة الكويت سيادتها الكاملة. ثم أعقبته بفرض عقوبات اقتصادية على العراق شملت حظر البترول وتصدير الأسلحة. وجمدت الأرصدة العراقية في الدول الأعضاء. كما هددت بفرض عقوبات على الدول التي لا تحترم الحظر مع الموافقة في نفس الوقت على تقديم المعونات للدول التي ستتضرر من الحظر[2].

نظرا لعدم وجود آلية مشتركة للتعاون العسكري بين الدول الأوربية، اختلفت مواقفها تجاه المشاركة العسكرية لمساعدة الكويت على التحرر، وذلك حسب المصالح الخاصة لكل دولة فأيدت بريطانيا أمريكا تأييدا كليا ودعمتها بـ 40 ألف جندي في عملية "عاصفة الصحراء" لتأتي في المرتبة الثانية بعد أمريكا من حيث حجم القوات، وشاركت فرنسا بإرسالها15 ألف جندي للحصول على مكاسب في الترتيبات الاقتصادية والعسكرية بعد الحرب. وشاركت الدول المتبقية بجهود محدودة في العمليات في الجانب الفني واللوجيستي تمديدا وتموينا ماعدا "ايرلندا" التي اتخذت موقف الحياد. أما "ألمانيا" فكان لها الإسهام الأساسي في التمويل بتقديم 6 مليار دولار إلى "أمريكا"، والمساهمة بما يقارب نفس الرقم لتعويض الدول المتضررة من الحرب[3].

لقد أثبتت هذه الحرب عدم مراعاة الولايات المتحدة وحلفائها للقانون الدولي الإنساني والمؤسسات الدولية المتعددة الأطراف. وكان لتظاهر الشعوب الأوربية المنددة بتلك الحرب وقع حسن على الجيران المتوسطيين، وكانت سياسات بعض الدول الأطلنطية مثل اسبانيا وايطاليا آنذاك معاكسة لذلك.

هذا الانقسام عرقل مسار الشراكة الأورومتوسطية لغياب الإجماع الأوربي؛ لأن الحرب دعمت بشكل غير مباشر موقف "شارون" في فرضه الإقامة الجبرية على الرئيس

---

[1] المرجع نفسه، ص.24.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.71.

[3] المرجع نفسه، ص.72.

الراحل "ياسر عرفات"، وأدت إلى ضمور الدور الأوربي على المستوى الدولي حتى في المنطقة القريبة منه: منطقة البحر المتوسط.

إن حرب الخليج أنتجت تعارض في الفكر الاستراتيجي الأمريكي –الأوربي، فالولايات المتحدة ترى ضرورة دعم الحلف الأطلسي، وتوسيع رقعته الجيوسياسية وأهم مهامها:

- ضم دول أوربا الشرقية وإطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي منذ1994، وتطوير قوة رادعة للدفاع عن المصالح الأمريكية عالميا وضرورة تدعيمها ماليا من طرف أوربا.
- اقتصاديا، ضرورة الدفاع عن مصالحه بإطلاقها "مبادرة ايزنشتات "مع المغرب العربي، وتوقيع اتفاقيات التبادل الحر مع المغرب والأردن والبحرين وعمان.
- سياسيا واستراتيجيا، الدفاع عن مشروع الشرق الأوسط الكبير لتصدير الديمقراطية إلى الدول العربية.

من الناحية الأخرى يرفض الأوربيين هذه الأولوية العسكرية، ويفضلون الاستقلالية التدريجية في السياسة الدفاعية والأمنية دون معارضة الولايات المتحدة الأمريكية. أي الشراكة والحوار السياسي مع الدول المتوسطية بدل استعمال القوة[1].

[1] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.26-27.

يجمع الاتحاد الأوربي بين التوجه شرقا والتوجه جنوبا؛ لأن إدارة العلاقات الخارجية للإتحاد الأوربي عملية ديناميكية خاصة بعد إضافة البعد الجديد المتمثل في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بموجب اتفاقية "ماستريخت" وتطورها مع اتفاقية لشبونة.

يراعي الاتحاد الأوربي في صنع سياسته الخارجية تأثيرات القوى الخارجية وأهمها: الترابط الاقتصادي لتحرير الأسواق وثورة الاتصالات والتقدم التكنولوجي المتسارع. وهـذا الأمر وضع الاتحاد في موقع إعادة تحديد الأولويات بخاصة في ظل تزايد التنافس الـدولي وتزايد تدفق الاستثمارات عبر الحدود، وتصاعد الطلب على الموارد الطبيعية خاصة الـنفط والغاز والترويج للاستقرار والمحافظة عليه.

لذلك يتناول هذا الفصل تجاذب اهتمام الاتحاد الأوربي بين الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خصوصية الفضاء ين "الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي"
في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي

المبحث الثاني: المبادرات الأوربية: إطار للعلاقات مع الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي

المبحث الثالث: تأثير التحديات الأوربية بعد التوسع على السياسة الخارجية الأورومتوسطية

المبحث الأول: خصوصية الفضاءين "الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي" في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي

منذ قيام المجموعة الأوربية في الخمسينات، وهي تعمل على إقامة وتطوير العلاقات مع بقية دول العالم؛ من خلال سياسة مشتركة في التجارة والمساعدات التنموية والاتفاقيات الرسمية للتجارة والتعاون مع الدول أو الجماعات الإقليمية.

ومنذ 1993 عمل الاتحاد على وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة بموجب اتفاقية "ماستريخت" لتسهل له القيام بعمل مشترك إذا ما هددت مصالحه. وأصبح الدفاع جانبا هاما في سياسته الخارجية والأمنية المشتركة. ويسعى إلى تعزيز الاستقرار في العالم والحفاظ عليه من خلال تصديه للإرهاب والجريمة المنظمة والمتاجرة بالمخدرات والهجرة غير الشرعية وقضايا عالمية كالبيئة[1].

يركز ويؤكد الاتحاد على أهداف الألفية للتنمية التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 ألا وهي:

- القضاء على الفقر الشديد والمجاعة.
- تحسين التعليم الابتدائي على مستوى العالم.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
- خفض معدل وفيات الأطفال.
- مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة والملاريا...الخ.
- ضمان الاستدامة البيئية.
- استحداث المشاركة العالمية في التنمية.

يسعى الاتحاد كطرف دولي إلى تعزيز هذه الأهداف مركزا على مجالات متخصصة: التجارة، التنمية، التعاون الإقليمي، سياسات الحد من الفقر لدعم الصحة والتعليم، البنية الأساسية للنقل، الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة، وبناء القدرة المؤسسية والحكم الراشد وسيادة القانون[2].

المرتكزات النظرية لسلوك الاتحاد الأوربي إزاء الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي

تعتمد دول الاتحاد الأوربي في سلوكها تجاه دول الشرق الأوربي ودول جنوب المتوسط على عدة أطر نظرية أهمها: الإقليمية الجديدة، أثر الفراشة، ونظرية الدومينو.

---

[1] قسم الإعلام بالمفوضية الأوربية للاتحاد الأوربي لاعب عالمي في **الدبلوماسي**، الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 45 (يوليو2009)، ص.27.

[2] المرجع نفسه، ص.28.

- **الإقليمية الجديدة:** (New Régionalism)

مثلت الإقليمية الجديدة أهم تغيرات عقد التسعينات من القرن الماضي؛ لتأثيرها على التطورات التي عرفتها الفترة التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي، وكاستجابة منطقية للعولمة التي تهدف إلى نشر القيم والسياسات وترسيخ المفاهيم الأمريكية والأخذ بها على المستوى العالمي، مما أدى إلى التوجه نحو تعميق صيغ التكامل الإقليمية والتكتل من أجل مواجهة التحديات الخارجية أو التدخلات التي تسببها آلية العولمة أو آثارها. وهذا ما أدى إلى ظهور تكتلات جديدة مثلها على سبيل المثل الاتحاد الأوربي.

يعود سبب ظهور التكتلات الجديدة إلى المشاكل المختلطة والمعقدة المتمثلة في الحروب الأهلية، الفساد، أزمة الطاقة، تغير المناخ...، وهي مشاكل لا يمكن للدول مواجهتها بمفردها؛ لأهميتها وقصور الإجراءات الوطنية مما يجعل للاتفاقيات الإقليمية والتكتلات الدور الأساسي في معالجتها، بالإضافة إلى جهود منظمة الأمم المتحدة[1].

إن التجمعات الإقليمية الكبرى لاسيما الاقتصادية منها تنشأ كقوى فاعلة في العلاقات الدولية من منطلق تقوية السيادة الوطنية تجاه الخارج كجزء من سيادة إقليمية أوسع لدول تجمعها عوامل جغرافية وتقارب الآفاق السياسية والاقتصادية.

وأدى تأثير العولمة على التكتلات الإقليمية إلى تشكل واقع جديد تجسد في تكيف الدول مع التكتلات والشراكات الجديدة؛ لأن هذه الأخيرة قائمة على فرضية أساسية وهي إجراء عملية تكيف داخلي مع البيئة العالمية الجديدة، وتطوير طبيعة النظام الإقليمي وفقا لنماذج متعددة: كثافة التفاعلات والاعتماد الاقتصادي المتبادل[2].

إن المعيار المحدد للنظام الإقليمي هو:

- الأولوية للعلاقات الوظيفية، واكتساب المسائل الأمنية معان جديدة. أي الانتقال من الأمن القائم على توازن القوى إلى الأمن التعاوني القائم على التكافل المشترك والتداخل في المصالح، ليكون أساس توازن المصالح لاسيما في ظل الاستراتيجية الجديدة لأمريكا في الحرب على الإرهاب.
- التطوير النوعي والوظيفي للمؤسسات لتتلاءم مع الوظائف الجديدة؛ حيث يركز التطوير النوعي على إنشاء مؤسسات جديدة وتطوير المؤسسات القديمة لتتمكن من أداء وظائفها، أما

---

[1] زياد عبد الوهاب النعيمي، "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، 2008، متحصل عليه: www.regionalstudiescenter.net/sits/journals/analysis-files/interregionalism.htm تاريخ التصفح: 03-11-2011 على: 11h45.

[2] عبد الله تركماني، "العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير"، تونس، 2004، متحصل عليه: www.Hem.bredban.net/dccls2/s150.htm تاريخ التصفح: 03-11-2011 على:12h27.

التطوير الوظيفي فإنه يركز على إعطاء مهام وظيفية جديدة للمؤسسات الإقليمية، حيث تكسب المؤسسة الإقليمية خصائص سيادية على حساب الدولة الوطنية داخل النظام.
وتدخل الشراكات في إطار إعادة النظام الدولي من منظور اقتصادي؛ لأن العالم أصبح أكثر اقتصادية، ونتاجا لتطور السوق العالمية وبصفة خاصة الاتصال والمعلوماتية. وأصبحت الخريطة الاستراتيجية الدولية تتجه نحو المحاور الإقليمية المتعددة والحوار والشراكة مع دول الجوار الإقليمي في الجنوب والشمال والشرق[1].

- **أثر الفراشة** " Butterfly Effect ":

يستخدم مفهوم أثر الفراشة في نظرية الفوضى التي تستفيد منها العلوم السياسية لوصف السلوك السياسي والظواهر السياسية مثل: الثورات وعدم الاستقرار السياسي والمشاكل البسيطة أو المعقدة ذات الطابع السياسي. وفي ظل نظام شديد التعقيد، يعج بالمنظمات الحديثة يعي الأفراد التغيرات المفاجئة والخارجة عن السيطرة، وعليه يتحتم على القادة السياسيين الاهتمام أكثر بكيفية التعامل مع هذه الظواهر وإدارة المنظمات[2].

وهي مستقاة من النظرية الفيزيائية لصاحبها "ادوارد لورينتز" سنة 1963، لتفسير الظواهر الطبيعية وتواتر الأحداث التي تأتي من حدث بسيط يؤدي إلى سلسلة من التطورات والنتائج تفوق الحدث البسيط الأول. أي أن التغيير البسيط يمكن أن يؤدي إلى أثر كبير. وبالقياس فإن أي حدث بسيط في العالم يمكن أن يؤدي إلى تغييره بشكل كامل بخاصة في ظل عدم القدرة على التنبؤ بشكل واضح وصحيح لغياب القواعد والآثار المتشعبة للنتائج المتوقعة.

يطبق أثر الفراشة في الدراسات الأمنية والاستراتيجية، وقد طبقها "ريتشارد كي بيتس" في دراسة أمنية حول قدرة الحكومات على إحداث تغييرات مقصودة في مجال معين من خلال استراتيجية ما تعزز بنظرية الفوضى؛ التي ترتكز على الأحداث البسيطة التي تؤدي إلى تغييرات كبيرة من خلال أثر الفراشة. وتستخدم أيضا في الانتخابات التي تشير إلى أن أي تغير طفيف في نسب الاقتراع تؤدي إلى تغييرات كبيرة بإبراز مرشح وإطاحة آخر.

يمكن الاستدلال هنا بالثورات العربية مثل الثورة التونسية التي بدأت بحدث بسيط يعبر عن الشعور باليأس والقناعات المحدودة، وأدى إلى إحداث تغيير؛ لأن الثورة تغيير جذري وسريع للنظام السياسي ما يؤدي إلى الإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له. كما أن

---

(1) المرجع نفسه.

(2) إيمان أحمد رجب، الثورات: المفاهيم الخاصة لتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق اتجاهات نظرية في **السياسة الدولية**، الأهرام، المجلد46، العدد 184، (أبريل 2011)، ص.13.

الثورات التي عرفتها دول أوربا الشرقية هي ثورات بيضاء باستثناء رومانيا التي اتسمت بالطابع الدموي.

إن اتجاه الدول إلى التحديث في النظام السياسي، والنظام الاقتصادي، وأسلوب الحياة جعلها تقف في منتصف الطريق بين النظام التقليدي والنظام المعاصر، وهنا تتشكل أرض خصبة لتزايد العنف ليصبح السبب الأساسي لقيام الاضطرابات الداخلية وحتى الثورات.

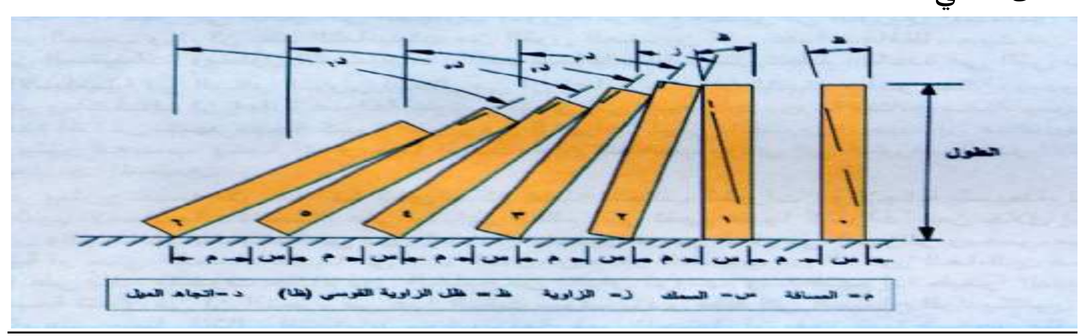
من جهة أخرى يؤدي التحسن في الأوضاع الاقتصادية بشكل عام إلى شعور الأفراد بالحرمان النسبي مقارنة مع غيرهم، حيث يتوجهون إلى استعمال العنف والقيام بالثورات وهذا ما توصل إليه عالم الاجتماع الفرنسي "ألكسيس دي توكفيل" و"تيد جيور" المتخصص في الصراعات السياسية وعدم الاستقرار إلى أن الثورات تقوم عندما تتحسن الأمور بشكل عام وليس عندما تسوء [1].

- **نظرية الدومينو** " Domino Theory ":

هي نظرية تفترض وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة الاستقرار القائم بين مجموعات متجاورة من الكيانات المنتظمة والمرتبة.

إن وجود مشكلة ما في النظام ونجاح زعزعة الاستقرار به تمتد إلى باقي عناصر النظام الأخرى بشكل متتال، وتتميز بسرعة الانتشار، وتفترض تساوي المسافة بين كيانات النظام وسرعة معينة، وأن تستعد الكيانات للتأثر بالموجة. ويتطابق هذا الأمر مع ما اهتم به W.J. Stronge بدراسة أثر سقوط إحدى قطع الدومينو على القطعة الأخرى التي تليها.

وتستخدم هذه النظرية في دراسة النظم السياسية حيث توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع أو انخفاض مستوى الديمقراطية في دولة معينة ينتشر إلى الدول المجاورة أي أن التغيير في دولة ما يؤدي إلى التغير المماثل في الدول المجاورة – أثر العدوى– كما يبينه الشكل التالي[2]:



الشكل رقم 10: رسم توضيحي لنظرية الدومينو

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.7-10.

[2] المرجع نفسه، ص.15.

إن التطور الذي مس الاتحاد الأوربي يعبر عن التزام بين الأطراف المعنية، وهو تنظيم المواقف تجاه قضايا دولية بما في ذلك المنظمات أو التفاوض أو الحوار المشترك. وقد يشمل دولا متقاربة، وهنا يمكن التمييز بين نموذجين للتكامل الإقليمي بالنظر إلى سياسات الاتحاد تجاه الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي؛ ففي ناحية الشرق فإن التكامل الذي يطرح بجانب التكامل الموجه إلى الوحدة هو التكامل الاقتصادي الذي يهدف إلى تعزيز التجارة بين الأطراف والمنافسة. ويقيم اتحادا جمركيا مع دولة أو تجمع آخر. ويمكن دخول بعض الدول أو التجمع في اتفاق تجارة حرة مع أطراف أخرى[1].

إن الإقليمية الأوربية الجديدة تمنح مركزية أكثر لأوربا؛ لتتمكن من حل مشاكلها الداخلية الناجمة عن التوسع وتطوير المسار التكاملي، ودول الجوار تدخل ضمن مستقبل الاتحاد الأوربي الذي تتقاطع معه عمليات الانضمام، الشريك المتميز، انتساب الدول أو العضوية الكاملة التي لا تهتم بها كل الدول وإنما البعض فقط مثل "كرواتيا" و"ألبانيا" التي تعتبر سياسة الجوار مرحلة أولى للوصول إلى العضوية الكاملة في الاتحاد الأوربي، فالجزائر مثلا لا تركز على العضوية[2].

أما السياسات المتوسطية فهي تدخل ضمن الإقليمية الجديدة المتعارضة مع الوحدة، كونها تعيد طرح العلاقات الدولية غير المتكافئة، وأساسها إقامة منطقة التجارة الحرة مع أطراف أخرى خارج الإقليم إذا كان بين الأقاليم. وينطوي أيضا على وضع قيود على التحرك نحو بناء الوحدة لاسيما الطريق التدريجي. وهذا الأمر يكون مقبولا في حالة وجود علاقات كثيفة مع أطراف أكثر تقدما. ويتضمن تحرير المال. وشهادة المنشأ فيه تخضع لمواصفات الطرف الأكثر تقدما لعلاقاته العابرة للقوميات التي تسعى إلى تقوية صلاتها مع فروعها مما يعرقل عمليات الاتحاد التكاملي بين الأعضاء لتحويله إلى تكامل إنتاجي مع الخارج[3].

تعود خصوصية الفضاءين في السياسة الخارجية الأوربية إلى ضرورة النجاح في التوسع شرقا واستيعاب دول أوربا الشرقية في عضوية الاتحاد الأوربي، وجنوبا العمل على إقامة منطقة التبادل الحر وإقامة نظام الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، وهي السياسة المتوسطية للاتحاد التي لا تزال تتعطل حتى الآن وتتراوح بين الفكر والتطبيق.

---

[1] محمود محمود الإمام، "أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية"، مرجع سابق، ص.49. متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2-mutegerat.pdf تاريخ التصفح: 2011/02/28 على: 17h36.

[3] Isabel Schafer and Jean-Robert Henry (eds.), **Mediterranean Policies from Above and Below**, Berlin, 2009, p.p.191-192.

[3] محمود محمود الإمام، "أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية"، مرجع سابق، ص.49.

لقد عقد الاتحاد الأوربي اتفاقيات الانتساب مع دول وسط وشرق أوربا من جهة، ودول البحر المتوسط غير الأوربية في إطار السياسة الشاملة لتغطية المنطقة بأكملها، لأجل إعادة التوازن في علاقات المساعدة والتجارة مع دول الجوار التي مالت كفتها لصالح دول وسط وشرق أوربا منذ سنة 1991. وأيضا للمساهمة في استقرار المنطقة وتخفيف ضغط الهجرة الجنوبية على شماله. ففي اجتماع المجلس الأوربي في Essen في ديسمبر 1994، وفي Cannes في يونيو 1996 تبنى الاتحاد سياسته المتضمنة ما يلي:

- إنشاء اتحاد جمركي مع تركيا.
- إعادة النظر في علاقات الاتحاد مع "قبرص" و"مالطا" نظرا لاحتمال انضمامهما إلى الاتحاد.
- إنشاء إدارة مالية للمساعدة في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي لدول جنوب المتوسط.
- إعطاء الأولوية في إطار العلاقة مع دول جنوب وشرق المتوسط لمجالات تعاون ثلاث هي: الانتقال الاقتصادي، إصلاح الميزان التجاري والاجتماعي، والوحدة الإقليمية.
- ارتكاز الاتفاقيات على مجموعة أسس: الحوار السياسي المنتظم، الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة، تحرير تجارة الخدمات، حرية انتقال رأس المال، وضع قواعد للمنافسة، تدعيم التعاون الاقتصادي في المجالات المشتركة للطرفين، التعاون المالي والثقافي والاجتماعي.
- إنشاء أكبر منطقة تجارة حرة صناعية على المستوى العالمي تشمل: دول الاتحاد الأوربي، دول وسط وشرق أوربا، ودول البحر المتوسط النامية: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، ليبيا، قبرص ومالطا وألبانيا ودول يوغسلافيا السابقة، وإسرائيل [1].

اقترح الاتحاد مبلغ 5.5 بليون وحدة نقدية أوربية للاستثمارات في دول البحر المتوسط سنة 1999، يقابله مبلغ 7 مليون لدول أوربا الوسطى والشرقية. وتم تحديد التدابير المقترحة لتشمل التعاون العلمي والفني والصناعي، وتبني عمل مشترك في مجال البيئة والهجرة وبخاصة الهجرة غير الشرعية ومحاربة المخدرات، والمساعدة المالية بما تتضمنه من قروض بنك الاستثمار الأوربي.

والاستقرار السياسي في المنطقة يعتبر جزءا من سياسته الخارجية والأمنية المشتركة، وهذا ما تراهن عليه فرنسا واسبانيا؛ لأن تطوير هذه السياسة يحافظ على عدم

[1] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.28.

انتقال مركز الثقل بعيدا عن الشمال أو الشرق في ظل توسع الاتحاد لضم دول أوربا الوسطى والشرقية[1].

أهمية الشرق الأوربي:

1- أبعاد علاقة الاتحاد بالشرق الأوربي: تتضح من الحقائق التالية[2]:

- خصوصية الأوضاع السياسية في أوربا الشرقية، كونها دول مغلقة وذات علاقة بالاتحاد السوفيتي السابق -القوة الدولية المهيمنة-.

- ضرورة تأييد المجتمع الخارجي، لاسيما الدول الغربية لسياسات الإصلاح التي بدأت فيها الدول الشيوعية من حيث المساعدة المادية، وأيضا الوقوف إلى جانبها والدفاع عنها داخليا ضد الجبهات المعارضة.

- التحول في توجهات السياسة الداخلية والخارجية للدول الشيوعية، أي أن الانفتاح على الغرب يجب أن يكون بشكل تدريجي، وبعد إحداث إصلاحات عملية للأحزاب الحالية في هذه الدول.

- على المستوى الإقليمي، فإن استمرار الإصلاحات ونجاحها في دول أوربا الشرقية يتطلب نجاح البيئة الإصلاحية التي نشأت فيها البروسترويكا السوفياتية سابقا داخليا وإقليميا ودوليا.

وفي ظل التدهور الاقتصادي المستمر والعجلة في نتائج هذه السياسات، فإن الغرب بأمواله وتكنولوجيته وخبرته السياسية كلها عوامل ضرورية لإنجاح عملية الإصلاح، وهنا تظهر الطبيعة السياسية في العلاقات بين دول أوربا الشرقية ودول الاتحاد الأوربي.

وكمثال على ذلك: اتفاقية التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين بولندا وأعضاء السوق الأوربية عند زيارة نائبا رئيس لجنة السوق الأوربية للشؤون الخارجية "رولان ديما وفرانس أندرسن" وارسو في سبتمبر 1989، والتي نصت على:

- انتقال بولندا من الفئة(ج) إلى الفئة(ب) من حيث شروط التعامل مع السوق. أي تقديم تسهيلات أكبر لبولندا.

- قيام كل طرف بفتح الأسواق أمام منتجات الطرف الثاني.

- أن تقوم الحكومة البولندية الجديدة باتخاذ إجراءات اقتصادية تسمح بزيادة التعاون بين الطرفين.

- إصدار الحكومة البولندية تشريعات بهدف حماية الاستثمارات الأوربية داخلها.

ورأت بولندا بأن هذه الاتفاقية ماهي إلا خطوة أولية للانضمام إلى الجماعة مستقبلا.

---

[1] المرجع نفسه، ص.28.

[2] أماني محمود فهمي، "الاتحاد الأوربي وأوربا الشرقية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد99 (يناير1990)، ص.ص.128-129.

ونتيجة للاتفاق الموقع قدمت الدول الغربية قرضا قدره بليون دولار ليستغل في استقرار أسعار الصرف وتقوية العملة. وقدمت الحكومة البولندية مذكرة إلى الدول الأوربية توضح فيها احتياجاتها من المنتجات الزراعية والغذاء والأدوية، وطلبت بعض الإعفاء في ديونها التي وصلت في تلك الفترة إلى 40 مليار دولار، وتسهيل دخول المنتجات البولندية إلى الأسواق الغربية، وتخفيض الرسوم الجمركية على سلعها وإلغاء نظام الحصص المطبق عليها، وتسهيل حصولها على المساعدات والقروض من البنك الأوربي للاستثمار[1].

وعليه فإن التحولات في شرق القارة الأوربية تسهل الحوار بين الطرفين، وعلى الخصوص مع الرغبة في توحيد القارة والتحاق الشرق الأوربي بأوربا الغربية. لذا ينبغي على أوربا الموحدة التعامل مع دول أوربا الشرقية في مجال مكافحة التلوث عبر الحدود. ومن جهة أخرى فإن هذه المنطقة تمثل سوقا واسعة للاستثمارات الأوربية.

2- عوامل أهمية الشرق الأوربي: يحظى الشرق الأوربي بأهمية خاصة لمجموعة عوامل:

- أنه يكمل القارة الأوربية نحو الشرق.

- حاجة الدول الأوربية لأسواق شرق أوربا ووسطها وروسيا؛ لدعم اقتصادها في الأسواق الخارجية، التي هي في حاجة إلى التكنولوجية المتطورة.

- تحقيق أمن أوربا الغربية شرقا، وبخاصة بعد زوال حلف وارسو -التهديد التقليدي- وعليه فإن الاندماج الأوربي يتطلب ضم كل دول أوربا دون استثناء لقيام اتحاد قوي اقتصاديا وأمنيا لمواجهة التهديدات الدولية لاسيما التهديد الأمريكي والياباني تجاريا، والتهديد الديمغرافي لدول الشمال.

- الحاجة الأوربية لليد العاملة الفقيرة لشغل الوظائف الدنيا؛ لتغطية نقص السكان، وتعويض التأثير المستقبلي لسياسة الحماية الداخلية لليد العاملة من خلال حد هجرة العمال الأفارقة الشماليين إلى أوربا.

- ملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي السابق، الذي جعل العالم تحت الهيمنة الأمريكية بتوسيع حلف الأطلسي شرقا لإحداث التوازن عالميا، ولتفادي تصدير عدم الاستقرار من أوربا الشرقية إلى الغربية [2].

- القضية الروسية، وهي القضية العميقة للقارة الأوربية؛ لأن مستقبل "روسيا" يؤثر على توسع الاتحاد مستقبلا. إن روسيا أوربية وليست غربية، قوة عظمى رغم اقتصادها الضعيف 8% حجم الاتحاد الأوربي، ويعتمد عليها بنسبة 40% من تجارته الخارجية. وما ترك

---

[1] المرجع نفسه، ص.130.

[2] سامي ريحانا، **العالم في مطالع القرن 21**، بيروت: دار العلم للملايين، 1998، ص.146.

العلاقات طويلة المدى حاجة روسيا إلى التطور الاقتصادي والسياسي، وحاجتها إلى الاستثمارات والمؤسسات القوية والفعالة لإسناد حكم القانون، فما فائدة القوانين الجيدة إذا لم تطبق عمليا وإذا لم تستطع المحاكم فرضها [1].

من أجل الاندماج في المنظومة الأوربية وقعت دول أوربا الشرقية وروسيا وثيقة الشراكة من أجل السلام المقترحة من طرف حلف الأطلسي لتعدي الدور الاقتصادي إلى الدور الأمني.

إن خيار التوسع الأوربي شرقا أو التعاون مع الدول الشرقية السابقة يدخل ضمن الأطر الاقتصادية والأمنية والاجتماعية لضمان المستقبل والتأثير العالمي[2].

من جهة أخرى، تمثل منطقة شريط السهوب الممتدة من نهر الفيستول في الخط الشرقي الغربي إلى الأورال مساحة هامة للتأثر والانتقال بين قارتي آسيا وأوربا. وقد حدث تغيير جلي منذ نهاية الحرب الباردة في أجندة المنطقة التي كانت تحت السيطرة السوفيتية، لتشهد المنطقة تراكم السلاف والجرمان كخطوط فصل جيوثقافية في أوربا. وبعد الحرب الباردة أصبحت منطقة فراغ جيوسياسي، ولها القدرة على التأثير على توازنات أوربا وآسيا، ومنطقة تقاطع الانتقال البري السهبي باتجاه شرق-غرب، وشكلت ممرا تاريخيا للهجرة التاريخية عبر الممرات المائية اتجاه شمال -جنوب. وتضم مجموعات بشرية عرفت مواجهات أو اختلافات دينية وعرقية مختلفة، ومنطقة مفتوحة على الأزمات؛ وذلك لتغير البنى السياسية والاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[3].

تغيرت حدود الفصل بين الاتحاد الأوربي لتغير التوازنات الأوراسية، وساحة تأثير السلاف – الروس التي تستمد قوتها من عمق السهوب الأسيوية. ولتوسع الاتحاد شرقا فإن الاستراتيجية الأمريكية حاولت فرض السيطرة الجيوسياسية على هذا الحزام تحت رعاية حلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ لتحل محل الإستراتيجية البريطانية التي اتبعت سياسة تشكيل دول عازلة على الشريط من أجل تحقيق التوازن في القرن التاسع عشر.

إن تأثير هذه المنطقة يعود إلى الممرات المائية من نهر الدانوب حتى الفولغا، والحزام الانتقالي البري السهبي الممتد من جبال الأورال إلى شمال جبال الألب له أهمية كبيرة في توازنات أوراسيا، وحتى عالميا. ومثال ذلك مساهمة محاولات السيطرة على

(1) Chris Patten, op. cit.

(2) سامي ريحانا، ص.148.

(3) أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص.238.

المنطقة من خلال جعل أزمة "البوسنة" و"كوسوفو" بمثابة أزمة إقليمية أخذت صفة المناورة الاستراتيجية الدولية[1].

أهمية حوض البحر الأبيض المتوسط:

يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الحضارات، حيث شهد الحضارة المصرية في الجزء الجنوبي منه، والحضارة الرومانية واليونانية في الجزء الشمالي منه. وإحدى ساحات الأثر بين القارات الغنية ثقافيا، واقتصاديا، وسياسيا. إنه البحر الرابط بين القارات الثلاث إفريقيا، آسيا، وأوربا، بالإضافة إلى كونه منطقة الصراعات والمنافسات بين شماله وجنوبه منذ حروب روما- قرطاجة.

بالنسبة لأوربا فإن الدول المطلة على البحر المتوسط هي: اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، ألبانيا، يوغسلافيا سابقا، اليونان، جزء من تركيا. بالنسبة لآسيا: الجزء التركي المتبقي، فلسطين، إسرائيل، لبنان، سوريا. أما إفريقيا فالدول المطلة عليه: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب. يبلغ طوله 3800 كلم، وعرضه 800 كلم، بمساحة تقدر بحوالي 3 مليون كلم[2].

ينقسم البحر المتوسط إلى حوضين تفصل بينهما عتبة بعمق 135متر بين "سيسيليا" و"تونس". وكل حوض ينقسم إلى عدة أحواض ثانوية. ويتصل بالمحيط الأطلسي عن طريق مضيق جبل طارق، وبالبحر الأسود بوساطة مضيقي "البوسفور" و"الدردنيل"، أما البحر الأحمر فيتصل به عن طريق قناة السويس. ويعد ممرا سهلا إلى كل مناطق العالم، ويضم الكثير من الجزر أهمها: مالطا، قبرص- دولتين - سردينيا الإيطالية، كورسيكا الفرنسية، كريت اليونانية ومايورك الاسبانية[2].

تحظى أغلب دول منطقة المتوسط بصيف حار جاف، وشتاء ممطر معتدل ليعرف باسم مناخ البحر الأبيض المتوسط، مع سيادة المناخ المداري في مصر وليبيا. وتأتي معظم مياه البحر المتوسط من المحيط الأطلسي والبحر الأسود، وتصب فيه أنهار عديدة: إيبرو الإسباني، البو الإيطالي، الرون الفرنسي. أما عن نهر النيل فقد انخفضت مساهمته منذ سنة 1964 بعد إقامة السد العالي في مدينة أسوان.

وباعتبار أن معدل التبخر في البحر المتوسط مرتفع، فإن درجة ملوحة مياهه أكثر من مياه المحيط الأطلسي[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.238-239.

[2] عبد القادر شربال، **البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية**، الجزائر: دار هومة، 2009، ص.ص.22-23.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص.ص.19-20.

تعد منطقة المتوسط منطقة تداخل الثقافات الكبرى مع بعضها البعض. ومع الحضارة الإسلامية وبانتشار ثقافة الجنوب باتجاه الشمال مثل ساحات تأثر بين القارات في سواحل "اسبانيا"، و"صقلية"، وجنوب "ايطاليا". وشهد حركة واسعة من الشمال إلى الجنوب.
ومع قيام الدولة العثمانية في القرن السادس عشر أصبح البحر المتوسط بحرا داخليا، وانتقلت هذه الدول بكل ثقافتها إلى البناء العثماني باستثناء ايطاليا، فرنسا، واسبانيا.

وفي القرن التاسع عشر، عرف موجات الاستعمار التي لا تزال علاقاتها موجودة إلى اليوم. ونتيجة التأثير الفرنسي في شمال إفريقيا، كانت الهجرة من الشمال الإفريقي إلى فرنسا في الوقت الحالي. ونفس الشيء ينطبق على العلاقات الفرنسية– السورية، والايطالية – الليبية[1].

إن الجزء الشمالي للبحر يتمتع بأرضية قوية تتمثل في التكتل الإقليمي والاقتصادي الكبير على خلاف الجزء الجنوبي الذي لا يتوفر على نفس الأرضية، مما ينعكس نسبيا على مواقف الدول المطلة على البحر المتوسط، ليصبح البحر مجالا سياسيا يتجه إلى أن يكون امتدادا للخلافات والنزاعات القائمة بين الدول، أين تعكس الحلول المشتركة المتوصل إليها طبيعة العلاقات السياسية بين الدول المعنية.

إن التطور الصناعي الذي عرفته أوربا في القرن التاسع عشر، والتوسع الاستعماري الذي عرفته دول جنوب المتوسط جعل من هذه الأخيرة ضحايا موقعها المتميز، وسببا للتنافس الغربي للسيطرة عليه، وعلى طرق المواصلات مع العالم الأسيوي وبخاصة بعد فتح قناة السويس الرابطة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط .

من بين خصائص البحر المتوسط العمل بنظام حرية أعالي البحار على أكبر قسم من المجال البحري المتوسطي؛ ويتضح ذلك في مستوى عرض البحر الإقليمي كمنطقة للصلاحيات العامة، أين تمارس الدول الساحلية كل الحقوق من أجل الحفاظ على أمنها، حيث تتبنى عشر دول مسافة 12 ميلا: الجزائر، قبرص، مصر، فرنسا، ايطاليا، المغرب، موناكو، سوريا، ليبيا وتونس. وتتمسك اسبانيا، اليونان، إسرائيل، مالطا، تركيا ولبنان بمسافة 6 أميال. ويوغسلافيا السابقة عرض بحرها الإقليمي 10 أميال. وتبقى دولة واحدة يمتد بحرها الإقليمي إلى 15 ميلا وهي ألبانيا [2].

تمتد المناطق الساحلية إلى ما وراء البحر الإقليمي: المنطقة المجاورة في بعض المسائل المتعلقة بالجانب الجمركي والصحة والهجرة، وتحتفظ بطابعها بسبب كونها مناطق أعالي البحار. وقد عرف (G.Gidel) المنطقة المجاورة على أنها "ذلك المجال الممتد إلى ما

---

[1] أحمد داود أوغلو، مرجع سابق، ص.ص.240–241.

[2] عبد القادر شربال، مرجع سابق، ص.ص.226–227.

وراء الحدود الخارجية للبحر الإقليمي إلى مسافة معينة باتجاه البحر العالي، وتمارس فيه الدولةالساحلية صلاحيات محدودة على السفن الأجنبية"[1]*.

يجمع دول أوربا الغربية ودول المغرب العربي روابط متميزة، تتضح من حجم وكثافة التبادلات بين المنطقتين التي تربط الطرفين بروابط اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية. ولا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى السياق التاريخي لها؛ لأن الدول المغاربية خضعت للاستعمار الفرنسي والايطالي والاسباني. وخلال تلك الفترة عمل المستعمر على إحلال نظم شبه أوربية محل النظم التقليدية مثل: ربط الاقتصاد التقليدي بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد استقلالها بقي الوضع على حاله مع بقاء المنطقة مصدرا للمواد الخام الضرورية للصناعة الأوربية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية[2].

إن المصالح الأوربية في منطقة حوض المتوسط ليست جديدة، طبعتها الحركة الاستعمارية العسكرية. ويمكن معرفة ذلك من السياق التاريخي للسياسة المتوسطية، التي مرت بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** من نهاية الخمسينات إلى منتصف السبعينات، بدأت باتفاقيات الانتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية؛ بهدف تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية. وأرادت الجماعة إقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، والتي كانت عند إنشاء الجماعة سنة 1958 إما دولا حديثة الاستقلال (تونس والمغرب) مقيدة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة مع فرنسا، أو دولا تناضل من أجل الاستقلال (الجزائر) لذلك أثرت حقائق السياسة المتوسطية الفرنسية على مواقف الجماعة تجاه الدول المغاربية الثلاثة طوال فترة الستينات. وتم توقيع اتفاقيات انتساب مع دولتين فقط هما: تونس والمغرب في 28 و31مارس على التوالي.

في فترة الستينات وبداية السبعينات استجابت الجماعة ككتلة لطلبات رسمية من عدة دول متوسطية؛ لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، فكان إبرام اتفاقيات تجارية

---

[1] المرجع نفسه، ص.227.

* يستبعد المفهوم التقليدي المنطقة المجاورة المواد ذات الطبيعة الاقتصادية الهامة، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد منطقة صيد خالصة في البحر المتوسط تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي ذي 12 ميلا باستثناء منطقة الصيد المغربية التي تمتد إلى غاية 70 ميلا بحريا، والمنطقة الجزائرية الممتدة بـ 32 ميلا بين الحدود البحرية الغربية ورأس تنس، و52 ميلا من رأس تنس على الحدود البحرية الشرقية. أنظر: عبد القادر شربال، مرجع سابق، ص.ص. 227-228.

[2] عز الدين شكري، "المغرب العربي- أوربا 1992: إعادة صياغة العلاقات" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد99 (يناير 1990)، ص.156.

تفضيلية ولتقديم المساعدة الفنية مع لبنان ومصر سنة 1972، ومع إسرائيل في سنة 1970*، دون أن تتضمن أية مساعدة مالية[1].

في هذه المرحلة حاولت فرنسا أن تقيم علاقات متميزة مع "تونس" و"المغرب"، ثم التحقت بهما "الجزائر" بعد الاستقلال مباشرة بتوقيع اتفاق تجاري سنة 1969 لمدة خمس سنوات. وقد طبع هذه المرحلة الطابع التجاري التسويقي للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، واحتلت فرنسا صفة المتميز والمتفوق مع الدول المغاربية الثلاثة في كل الميادين[2].

- **المرحلة الثانية:** من نهاية السبعينات إلى سنوات الثمانينات، حتى سنة 1972 كانت أغلب علاقات الجماعة مع دول المتوسط ذات بعد اقتصادي تجاري واضح، لذلك اتصفت بمرحلة اتفاقيات الشراكة والتعاون بهدف زيادة المبادلات التجارية، دعم التنمية الصناعية والزراعية والتزود بوسائل مالية إضافية. وكانت نتيجتها تبعية الدول -المغاربية- لأوربا الغربية، وتمثلت الواردات في المنتجات المصنعة ومواد التجهيز والمنتجات الغذائية التي ترتفع أسعارها بانتظام. أما الصادرات فقد تمثلت في المواد الأولية، المحروقات، الفوسفات، المنتجات المنجمية، الخضر والفواكه، وبعض الصناعات النسيجية والجلود والأسمدة[3].

تستند العلاقات التجارية بين الدول المغاربية الثلاث ودول السوق إلى الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1979، والتي نصت على ما يلي:

- إزالة الحواجز الجمركية الأوربية أمام المنتجات المغاربية الصناعية مع الاستثناء المؤقت للمنتجات البترولية المكررة.
- تخفيض الرسوم الجمركية إلى درجة كبيرة على صادرات المغرب العربي الزراعية 30إلى80%.
- تحسين ظروف العمالة المغاربية- التحويل والإقامة-
- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي ينص على مساعدة الجزائر في تحسين صناعاتها البتروكيماوية ومنح مساعدات للفترة ما بين 1982-1986 تقدر بـ 199 مليون وحدة نقدية أوربية للمغرب،151 مليون وحدة نقدية أوربية للجزائر، و138 مليون وحدة نقدية أوربية لتونس. أما الفترة مابين 1987-1991 خصصت لها مبالغ 324 مليون وحدة نقدية أوربية

* يعود تأخر عقد الاتفاق مع إسرائيل إلى رفض ديغول هذا النوع من الاتفاق، ومع انسحابه من السلطة في أبريل 1969، انخفضت حدة الرفض مما ساعد على التمهيد التفاوض ومن ثم التوقيع. أنظر: عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.211.

[1] نادية محمود مصطفى، **أوربا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص.210.

[2] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.388.

[3] المرجع نفسه، ص.390.

للمغرب، و239 مليون وحدة نقدية أوربية للجزائر، و224 مليون وحدة نقدية أوربية لتونس[1].

من أجل تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة وعلى رأسها فرنسا، تم الانتقال من السياسة المتوسطية الجزئية إلى السياسة المتوسطية الشاملة، بعد طرح البرلمان الأوربي لهذه الفكرة. وفي قمة باريس في أكتوبر 1982 تمت مناقشة الخطوط العريضة لهذه السياسة الشاملة والمتوازية؛ التي تعني أساسا ضم الاتفاقيات الثنائية القائمة والجاري التفاوض عليها خاصة الاتفاقيات مع مصر وإسرائيل ولبنان في نظام شامل جديد.

لكن اصطدمت هذه السياسة بالمعارضة الأمريكية لأسباب عدة:

- تعارض نتائج التفضيلات التجارية التي اعتزمت الجماعة الأوربية تقديمها في إطار هذه السياسة، مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي.
- رفضها اشتراك أوربا في أي شكل في اقتصاديات النفط العربي الخاضعة للسيطرة الأمريكية.
- الشكوك حول آثار هذه السياسة على التدخل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[2].

طبعا أدت التحفظات الأمريكية على السياسة الأوربية إلى انقسام أوربي بين اتجاه تمثله بريطانيا وألمانيا، هذا الاتجاه يدافع ويتبنى أسسا لا تتعارض مع المصالح الأمريكية، واتجاه ثان تمثله فرنسا المدعمة من طرف ايطاليا، والذي يدافع عن سياسة نشطة ترمي في المدى الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة وبين الدول المتوسطية. وكانت النتيجة صياغة المجلس الأوربي مقترحات تكون وسطا بين الاتجاهين، فلم تأت هذه السياسة بقواعد محددة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها- الصراع العربي الإسرائيلي-[3].

تفاوتت الاتفاقيات من حيث الطبيعة؛ لأنه لا مجال للمقارنة بين ما حققته من مزايا للاقتصاد الإسرائيلي بما تحقق لأي بلد عربي آخر، وتوقيع الاتفاق مع إسرائيل وتجميد المفاوضات مع العرب هو تفاد للضغوط العربية خلال الحوار العربي الأوربي المقرر بدؤه في 10 يونيو 1975[4].

- **المرحلة الثالثة:** بداية التسعينات، هي مرحلة وضع سياسة متوسطية مجددة تضم ثلاثة محاور: تجاري، ومالي، ونقل المعرفة لتقوية الروابط مع البلدان المتوسطية، الفتح التدريجي

---

[1] عز الدين شكري، مرجع سابق، ص.159.

[2] نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص.213.

[3] المرجع نفسه، ص.214.

[4] المرجع نفسه، ص.216-217.

للسوق المشتركة للمنتجات الزراعية والصناعية بين الطرفين، وماليا تحديد وتهيئة ومواكبة المشاريع لمصلحة الطرفين (مواصلات، اتصالات، سمعي- بصري وطاقة)، المساعدة التقنية (المؤسسات الجهوية، معاهد التكوين)، وتخفيض القروض من البنك الأوربي للاستثمارات خارج الاتفاقية في مجال البيئة.

انتهى الأمر بوضع بروتوكولات تعاون بين الدول الأوربية والمتوسطية في إطار ما يسمى "السياسة المتوسطية المجددة".

إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقتها، إلا ما أدخل من رفع الغلاف المالي، وفتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية، وإدخال محوري البيئة ومساعدة الإصلاحات، حيث استفادت الدول المغاربية من قيمة 1072 مليون وحدة نقدية أوربية، الجزائر 350، المغرب 438، تونس 284، وأغلب المبلغ عبارة عن قروض من البنك الأوربي للاستثمارات خارج إطار المساعدات التي لا تسدد[1].

لقد طبع فترة 1990-1991 اهتمام أوربي متزايد بالمنطقة؛ وخصوصا بعد اتساع الهوة بين حكومات وشعوب الدول العربية، وتصاعد التوجه الإسلامي في مصر والجزائر وتونس، والتدخل لتحسين الاقتصاد لتقوية الحكومات من أجل البقاء في وجه الحركات الإسلامية، وكل ذلك بهدف التبادل التجاري وتقوية مكاسب الحماية الأوربية في بلدان جنوب المتوسط[2].

ومن أجل مواجهة الإسلام المغاربي واحتمالات تزايده في أوربا، قام الأوربيون في كل الاتجاهات على ضفتي المتوسط بتنظيم محاضرات وندوات منتظمة؛ لمناقشة مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك من مشكلات البيئة إلى المرأة إلى الأمن والصحة ومختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية...الخ. وتبنت مواقف تدين الإسلام والأصولية نتيجة الخلط بينهما لأسباب سياسية بحتة.

منذ سنة 1990، عمل الطرفان على إقامة سياسة متوسطية جديدة تحت الزعامة الأوربية، بهدف تحسين مكانة أوربا عالميا، والتسابق على الزعامة الأوربية داخل أوربا ذاتها- الصراع الفرنسي الألماني- محاولة استرجاع الدول المغاربية ودول عربية متوسطية أخرى والاحتفاظ بها.

إن السياسة المتوسطية الجديدة تقوم على أسباب الأزمة؛ لأن منطقة جنوب المتوسط في حالة اللاتوازن: توترات سياسية، اقتصادية، واجتماعية خطيرة. وأصبحت الهوة بين الشمال والجنوب قائمة على أساس النمو الديمغرافي والهجرة وتصاعد الإسلام كتهديد للهوية

---

[1] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.392.

[2] المرجع نفسه، ص.393.

الأوربية والقيم الغربية. ويعتبر النمو الديمغرافي الخزان الحقيقي للهجرة غير الشرعية لليـد العاملة بحثا عن عمل وحياة أفضل، لذلك تحاول أوربا وضع استراتيجية تقي رفاهيتها مـن البؤس المادي والثقافي المتنامي في الدول المغاربية. ومن مصلحة أوربا أن تكون المنطقـة المغاربية والمتوسطية عموما مصب الخدمات والبضائع الأوربية لتقوية هيمنتها الاقتصـادية وتوطيد الهيمنة الثقافية[1].

لقد اتجهت السياسة الأوربية منذ سنوات من خلال الاهتمام بالتعاون الأورومتوسطي في إطار رؤية سياسية لمستقبل العلاقات بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط بناء على عدة عوامل أهمها:

- التخوف من توسع الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى أوربا، أيـن شـكلت جاليات شمال إفريقيا مجتمعات خاصة بها، والحل يكمن في مساعدة دول الجنوب على تنمية اقتصادياتها وإصلاح أنظمتها السياسية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.
- رد الاعتبار لفرنسا على المستوى العربي والإفريقي والدولي، وتفعيـل دورهـا إقليميـا ودوليا، ومحاولة الاستقلالية عن التأثير الأمريكي.
- التنافس الأوربي – الأمريكي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط[2].

انطلاقا من أهمية منطقة المتوسط، قدم الاتحاد سياسات لتطوير التعاون الذي شـهد نموا تصاعديا من أجل التنمية تحت اسم الشراكة الأورومتوسطية، بهدف الاشتراك في منطقة السلام والازدهار وأمن الجنوب، تحرير التجارة، والسلام في الشرق الأوسط.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.393-398.

[2] سامي ريحانا، مرجع سابق، ص.184.

المبحث الثاني: المبادرات الأوربية: إطار للعلاقات مع الشرق الأوربي والجنوب المتوسطي

عرفت منطقة المتوسط كثرة المبادرات الأوربية بعد سقوط جدار برلين أهمها: مسار "برشلونة"، سياسة الجوار الأوربية، والاتحاد من أجل المتوسط؛ نتيجة الرؤية الأوربية للمساعدات الاقتصادية التي ستؤدي إلى تحديث اقتصاد دول الجنوب كما تحقق في السوق الأوربية المشتركة، لذلك تم التركيز على إقامة منطقة التبادل الحر بحلول سنة 2010.

أولا: مسار برشلونة:

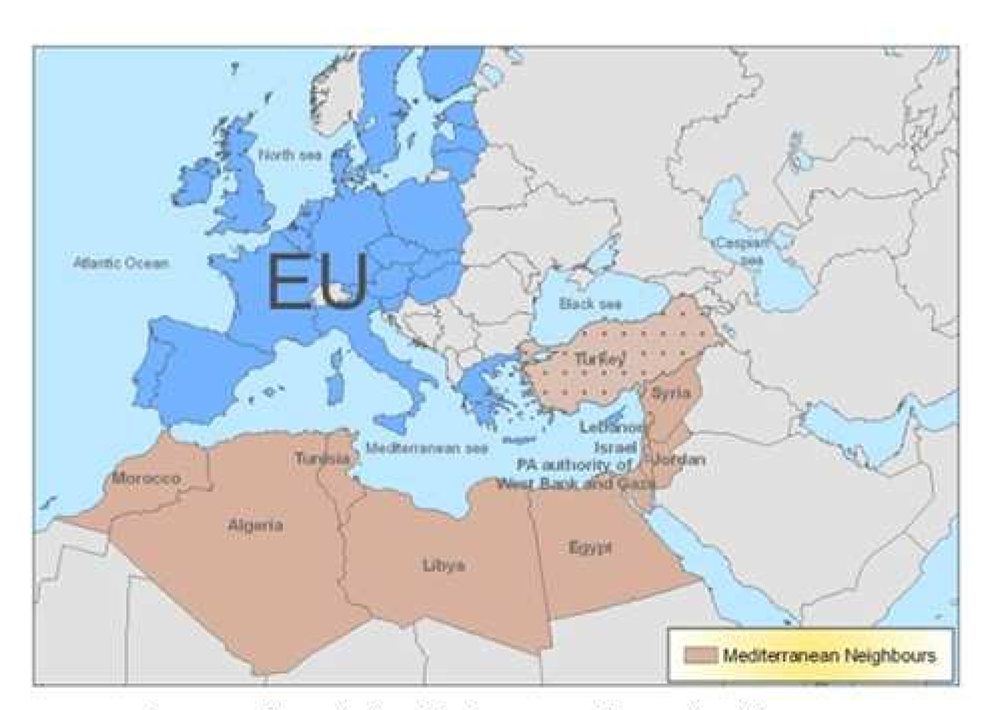
في إطار التحولات التي عرفتها الضفتان، عقد المؤتمر البرلماني في "ملاغا" سنة 1992 لدول المتوسط، ومهد الطريق لعقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي ضم الدول الأوربية الخمس عشر و12 دولة من جنوب وشرق المتوسط: ثماني دول عربية: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، المغرب والجزائر. بالإضافة إلى أربع دول غير عربية هي: تركيا إسرائيل، قبرص ومالطا. واستبعدت ليبيا من هذا الاجتماع نتيجة للعقوبات المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن منذ 1992، لإسقاطها طائرة أمريكية فوق مدينة "لوكربي الاسكتلندية" سنة 1988 إلى غاية أبريل 1999 تاريخ تعليقها. وفي وقت لاحق دعيت إليه "بصفة مراقب".

وعلى الرغم من إبدائها الاستعداد للانضمام إلى مسار "برشلونة" إلا أنها اشترطت تعليق عضوية إسرائيل وفلسطين إلى غاية التوصل إلى حل نهائي للصراع، ثم عادت وسحبت هذا الشرط لتبقى مسألة انضمامها محل دراسة[1].

إذن، فقد ضم المؤتمر فلسطين –على الرغم من عدم استقلالها بعد–، والأردن –على الرغم من أنها دولة ليست متوسطية بالمعنى الجغرافي للكلمة– أما موريتانيا فقد شاركت كعضو مراقب باستثناء ليبيا ودولتين غير عربيتين (قبرص ومالطا) المنضمتان إلى الاتحاد سنة 2004، ودولة عضو في إطار تفاوض من أجل الانضمام ألا وهي تركيا. وعليه ففي المستقبل ستكون الشراكة–الأورومتوسطية إطارا عربيا أوربيا باستثناء دولة "إسرائيل". وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

---

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.493.



European Commission - Environment - International Issues.
In www.ec.europa.eu/ Environment/enlarge/med/index.htm
(24-12-2011/ 17h33)

حدد المؤتمر ثلاثة أبعاد للعلاقات الجديدة المبنية على الشراكة:

البعد الأول: التعاون الأمني:

لقد كانت نتائج السياسة المتوسطية منذ 1982 ضيقة، ولم تستطع القيام بدورها في المنطقة، أين تراكمت الاختلالات الكبيرة على مستوى التنمية والديمقراطية، تحديات ظاهرة الهجرة والبيئة وندرة الموارد المائية، ومخاطر عدم الاستقرار وصراعات الجوار والتنازع على الأراضي، مشكلات الهوية والأصولية الدينية والاختلاف الثقافي.

نتيجة لهذه الإشكاليات أدرك الاتحاد الأوربي الرهانات والخطر الذي يحتويه جداره المباشر بخاصة في ظل الفارق الكبير في التطور بين ضفتي المتوسط.

ومن أجل أمنه رأى ضرورة تنمية اقتصادية سريعة، وتحسين ظروف حياة الشعوب في جنوب المتوسط[1].

وما ساهم في هذه السياسة الأوربية أيضا، هو الأحداث التي قلبت المعطيات الجيو- سياسية المحلية، الإقليمية والعالمية. أين كان جنوب المتوسط مهمشا والاتحاد يعيد تركيزه

---

[1] Fathallah Oualalou, **Après Barcelone…le Maghreb et Nécessaire**, Paris: L'Harmattan, p.16.

على بلدان أوربا الوسطى والشرقية، لذلك قرر الاتحاد إنشاء منطقة اقتصادية واسعة نظرا للنتائج السلبية لذلك التهميش للمنطقة .

ومنه فإن هذه السياسة الأورو-متوسطية تلبي الرغبة في دفع التنمية الاقتصادية للمتوسط، وإعادة التوازن إلى سياسة الاتحاد الأوربي في المنطقتين الأساسيتين في دائرة اهتمامه، اللتين تؤثران في أمنه: وهما حوض المتوسط وأوربا الشرقية[1].

ومن أمثلة التعاون الأمني، الإجراءات المتخذة في مواجهة الإرهاب، مثل الجزائر ومصر، من خلال الدعم الدبلوماسي والأمني الغربي للبلدان المغاربية سنة 1992 في شكل ندوات واتفاقيات ثنائية. وفي سنة 1995 تم عقد بين حلف الأطلسي ومصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا ثم امتد في مرحلة لاحقة إلى الجزائر.

إن هذه السياسة الأمنية تشكل المرحلة الأولى للتعاون العسكري بين هذه الأطراف؛ لمواجهة الإرهاب والتدخل العسكري المباشر، وإنزال قوات حلف الأطلسي في بعض البلدان المغاربية والعربية في حالة وصول الإسلاميين إلى السلطة، حتى ولو كان ذلك بشكل ديمقراطي.

وأكثر الدول تهديدا هي: الجزائر، مصر، فلسطين، تونس وموريتانيا[2] لذلك وضعت آليات للعمل المشترك وتحقيق الأهداف. تمثلت في:

- حوار سياسي منظم بين دول المنطقة.
- جهاز الإنذار المبكر، بهدف تشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد، واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها.
- ابتكار وضع ملائم لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسلح.
- مكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.
- تحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى[3].

إن تحقيق كل ذلك -حسب ما نص عليه المسار- هو الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة:

- الطرق السلمية في حل الخلافات.
- عدم استعمال القوة في الاستيلاء على أراضي الغير.
- احترام حقوق الشعوب في المساواة وتقرير المصير.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

---

[1] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.66-67.

[2] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.399.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.495.

وأكد على التزام الدول بترسيخ الديمقراطية والحرية ودولة القانون، والاعتراف بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية للدول في الوصول إلى ذلك[1].

إن أولويات الطرفين لم تكن متطابقة؛ ففي حين يركز الأوربيون على ضمان إمداده بالنفط وإزالة العراقيل أمام ذلك، فإن الدول العربية تطالبه بموقف أكثر استقامة وعدلا في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن يؤدي دورا ايجابيا في حله مطالبة إياه بثلاثة مطالب أساسية:

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للطرف الفلسطيني.
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
- تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين والاعتراف لهم بحق العودة والتعويض.
- الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية إلى حدود 1967.

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فقد ركزت المطالب على ما يلي:

- التعاطي الايجابي مع الثقافة العربية.
- الاعتراف بمساهمتها في الحضارات الأوربية.
- الاهتمام بتعليم اللغة العربية في الجامعات الأوربية.
- مكافحة العنصرية ضد الجاليات العربية في أوربا.
- بذل جهد أكبر لحل مشاكل المهاجرين العرب.

أما اقتصاديا فتركزت في مطلب النفط مقابل التنمية الشاملة ونقل التكنولوجيا[2].

البعد الثاني: التعاون الاقتصادي:

موازاة مع التعاون الأمني، تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي. ويقصد به: إقامة منطقة تجارة حرة لتحرير الأسواق وما تحتويه من إلغاء التعريفات الجمركية والخصخصة، حرية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وكبح الحرية الرابعة المتمثلة في حركة الأشخاص[3].

أما الإدارة الجديدة للأموال فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية (ما يناهز 10 مليار يورو بين 1995 - 2008).

---

[1] المرجع نفسه، ص.495.

[2] المرجع نفسه، ص.487.

[3] Fathallah Oualalou, op.cit., p.17.

إن الأهداف المرجوة للاتحاد تتمثل في:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية لدول المنطقة المتوسطية (عن طريق الانفتاح والمنافسة، وبالتالي استقرار الاقتصادي الكلي وتسريع النمو (حتى8% في السنة) مما قد يوفر 3 ملايين فرصة عمل (على الأقل) للوافدين الجدد إلى سوق العمل ليخفف ضغط الهجرة إلى أوربا.

- تشجيع الاندماج جنوب-جنوب؛ من أجل زيادة التبادلات البينية في الأقاليم، إلا أنها الأضعف في العالم 7إلى8% فقط من مجمل التبادلات. والتغلب على معوقات تشابه الهياكل الاقتصادية، وتفتيت الأسواق، ووهن القطاع الخاص وكذا ضعف الأنظمة السياسية.

- زيادة استقطاب منطقة المتوسط للاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة عن أثر الشراكة[1].

حاولت فرنسا إقناع الاتحاد بزيادة المساعدات المالية الأوربية لبلدان جنوب المتوسط المهددة بالإرهاب؛ لاعتبارها أن مشكلة ما يقع في مصر والجزائر ودول أخرى سببه اقتصادي وليس سياسي؛ لأن البطالة والفقر يؤديان إلى البؤس الاجتماعي وازدياد صفوف الإسلاميين. وعلاج ذلك هو التعاون الاقتصادي الأورو متوسطي، وزيادة المساعدة المالية الأوربية؛ لذلك اقترحت لجنة المجموعة الأوربية إقامة مجال اقتصادي أورو-متوسطي جديد بإقامة منطقة تجارة حرة بين ضفتي المتوسط سنة 2010، لإلغاء كل القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين دول المنطقة [2]. وأهم القواعد التي ستقوم على أساسها ما يلي:

1- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

2- حماية الملكية الفكرية.

3- المنافسة المتكافئة.

4- مبدأ المعاملة بالمثل.

5- تشجيع القطاع الخاص، وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية...الخ. و تشجيع التنمية المستدامة؛ التي تنمي القدرات البشرية وتحمي البيئة والموارد الطبيعية، وتوفر مناخا للاستثمارات، وتنمي إمكانات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، واستمرار حل مشكلة المديونية[3].

1- توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية:

دخلت الدول المعنية في مفاوضات لإبرام اتفاقيات شراكة تحل محل اتفاقيات التعاون السابقة (نهاية الستينات والسبعينات) وانتهت كلها ماعدا سوريا. وكانت تونس سباقة إلى إنهاء

---

[1] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.66-68.

[2] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.ص.399-400.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.495-496.

هاته المفاوضات في يونيو 1995، ثم المغرب في نوفمبر 1995*، وبعدها فلسطين في ديسمبر 1996، الأردن في أفريل 1997، مصر في يونيو 1999، الجزائر ولبنان في أكتوبر 2001. أما التوقيع فكان في تواريخ لاحقة [1]: تونس والمغرب سنة 1996، إسرائيل 1995 وبعضها لم يتم التصديق عليها لحد الساعة كما هو موضح في الجدول التالي[2]:

البلدان المتوسطية	التوقيــــع	الاتفاق التجاري	دخول حيز التنفيذ
الجزائر	2002/04/22		
السلطة الفلسطينية	1997/02/24		1997/07/01
مصر	2001/06/25	2004/01/01	2004/06/01
إسرائيل	1995/11/20	1996/01/01	2000/06/01
الأردن	1997/11/24		2002/05/01
لبنان	2002/06/17	2003/02/01	2003/03/01
المغرب	1996/02/26		2000/03/01
سوريا	أكتوبر 2004		
تونس	1995/07/17		1998/03/01
ليبيا	بصفة مراقب		

جدول يبين اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية

إن مسيرة هذه الاتفاقيات توضح مدى أهمية الحوار السياسي والثقافي، وبشكل كبير التحرير الاقتصادي. ومع توسع الاتحاد إلى 27 عضوا، وبضم ألبانيا وموريتانيا إلى مسار برشلونة أصبحت العلاقة بين 39 دولة (27 بلد أوربي و12 دولة متوسطية)، لتصبح الدول غير العربية ثلاثا وهي: (ألبانيا، إسرائيل وتركيا) [3].

2- برامج المتوسط: ميدا1+ميدا2

من أجل دعم الأهداف المسطرة جند الاتحاد الأوربي نوعين من التمويل: الأول يقوم على أساس الموارد الذاتية والثاني يعتمد قروض البنوك الأوربية. وهذا ما مثله برنامج

* للتعرف على الإطار المؤسساتي للتجارة الخارجية للدول المغاربية في فترة إطلاق الإتحاد مبادرة برشلونة، أنظر:
Fathallah Oualalou, op.cit., p.p.65-97

[1] المرجع نفسه، ص.497.

[2] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.70.

[3] المرجع نفسه، ص.ص70-71.

المتوسط (1)- ميدا 1- للفترة 1995-1999 وبرنامج المتوسط (2) - ميدا 2- للفترة 2000-2004.

وقد ارتبط التمويل ببرامج المؤشرات الوطنية التي على أساسها تحدد أولويات التدخل لكل بلد مشارك، ومن بين الأشكال التي اتخذها التمويل شكل المساعدة والإصلاح (مساعدات الموازنة، تنمية القطاع الخاص، تحديث القطاع الصناعي والمشاركة في استثمارات البنية التحتية) كما هو مبين في الجدولين التاليين: [1]

مليون يورو

	الالتزامات	المدفوعات
التعاون الثنائي		
الجزائر	١٦٤	٣٠,٢
فلسطين	١١١	٥٤,٠
مصر	٦٨٦	١٥٧,١
الاردن	٢٥٤	١٠٨,٤
لبنان	١٨٢	١,٢
المغرب	٦٥٦	١٢٧,٦
سوريا	٩٩	٠
تونس	٤٢٨	١٦٨,٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٢٥٨٠	٦٤٦,٥
إجمالي المساعدات الإقليمية	٤٨٠	٢٢٨,٨
إجمالي المساعدات	**٣٠٦٠**	**٨٧٥**

جدول يبين المساعدات الأوربية المقدمة في ظل برنامج ميدا 1 خلال الفترة 1995-1999

[1] البنك الأهلي المصري، "تطور العلاقات الأورو-متوسطية...عشر سنوات على إعلان برشلونة"، **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث، 2005، ص.ص.41-42.

مليون يورو

	الالتزامات	المدفوعات
التعاون الثنائي		
الجزائر	٢٣٢,٨	٢٣٢,٨
فلسطين	٣٥٠,٣	٣٢٧,٦
مصر	٣٥٣,٥	٣٦٠,١
الأردن	٢٠٤,٤	٢٤٢,٦
لبنان	٧٣,٧	١٠٣,٤
المغرب	٦٧٧,١	٤٤٣,٠
سوريا	١٣٥,٧	٣٩,٠
تونس	٣٢٨,٦	٣١٧,٧
إجمالي المساعدات الثنائية	٢٣٥٦,١	١٩٠٨,١
إجمالي المساعدات الإقليمية	٧٣٩,٨	٤٧٧,٨
إجمالي المساعدات	٣٠٩٦	٢٣٨٦

جدول يبين المساعدات الأوربية المقدمة في ظل برنامج ميدا 2
خلال الفترة 2000 –2004.

البعد الثالث: التعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني:

يرى البروفسور الأمريكي "صامويل هنتنجتون" (Samuel Huntington) بأن الصراعات المستقبلية ليست لأسباب إيديولوجية أو اقتصادية وإنما لأسباب ثقافية، وحجة الغرب في ذلك مواجهة الخطر الإسلامي وتقديمه على أنه عدو شامل جديد للغرب، وقامت وسائل الإعلام في كل من أمريكا وأوربا بدعم ذلك.

يختلق الغرب ظروف الصدامات بينه وبين الجاليات المسلمة المقيمة على أراضيه ومن هنا جاءت حالات الضغط على الإسلاميين في: الجزائر، مصر، تونس وغيرها لتمثيلهم تيارات سياسية تتمتع بالأغلبية[1].

إن العلاقة الثقافية بين أوربا وجنوبها لاسيما العرب المسلمين مطبوعة بسلسلة من القوالب الجاهزة، حيث تلصق أوربا بهم صفات مثل التعصب، والأصولية، والإرهاب تجاه الشعوب الجنوبية. ومن أجل إيجاد طرق جديدة للتفاهم تستخدم ثنائيات مثل: شمال /جنوب،

[1] عبد الحميد برا هيمي، مرجع سابق، ص.402.

إسلام/مسيحية، شرق/ غرب...الخ. وهذه النظرة الأوربية الجماعية هي التي أفسدت مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط وأعاقت التواصل الثقافي.

وما يميز عالم ما بعد انتهاء صراع الثنائية القطبية هو التعصب ورفض القيم الغربية وعدم قابلية الإسلام للتنمية والديمقراطية الغربية، وحلول الخطر الأخضر (الإسلام) لاسيما في المشرق العربي إضافة إلى الخطر الأصفر (اليابان والصين) والخطر الأحمر (الاتحاد السوفياتي السابق) [1].

وعلى الرغم من إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية سنة 1995، إلا أن أوربا لم تتحرر من مخاوفها؛ ودليل ذلك الخطابات المقلقة بشأن الهجرة السرية التي يمكن أن تكون سببا في وضع جدار يفصل الضفتين.

لذلك تعيش الدول العربية اليوم وضعا دفاعيا، لتأكيد الهوية التي تخضع دائما للعدوان وبصفة خاصة في مواجهة الآخر: إسرائيل، أوربا، الغرب، غير المسلمين، والبلدان المجاورة غير العربية مما يبقي الجنوب أسير الصراع الإثني.

وبعد ما تعرضت له الدول العربية من استعمار مثل الجزائر...وإقامة دولة يهودية في قلب الوطن العربي...الخ، أظهرت أوربا بعض التعاطف تجاه معاناة الشعب الفلسطيني دون الاهتمام بالمصالح المشروعة[2].

إن هذا التغير يدخل ضمن الترحيب بمبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كأداة للتفاهم بين الشعوب عن طريق التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني والصحة والتنمية. هذه الأخيرة متعددة الجوانب والعنصر الأساسي فيها هو الإنسان، لذلك تم إعطاء الأولوية والأهمية للتنمية البشرية.

وركز المسار على مسألة الهجرة وبخاصة الهجرة غير الشرعية لما تسببه من إشكاليات للدولة المصدرة والمستقبلة على حد سواء. فكان العمل منصبا على الحد من الهجرة جنوب/ شمال، المساعدة من أجل التنمية، تسليم المواطنين غير المتمتعين بوجود قانوني في الشمال. كما احتلت مكافحة الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا مهما على قائمة الأولويات الاجتماعية...الخ [3].

تقييم الشراكة الأورو-متوسطية:

لقد عكس المؤتمر النقلة النوعية في نمط العلاقات الأوربية السابقة مع دول المتوسط على ثلاث مستويات:

---

[1] بشارة خضر، ص.292.

[2] المرجع نفسه، ص.294.

[3] حسن نافعة، مرجع سابق، ص496.

1- الانتقال من التعاون (Coopération) إلى الشراكة (Partnership).

2- وضع إطار قانوني مؤسسي عام يبين حقوق والتزامات الطرفين.

3- رفع العلاقات من الجانب الاقتصادي أو الفني إلى العلاقات الشاملة، لتتضمن السياسة والأمن والثقافة زيادة إلى الأمور التقنية والفنية[1].

إن التعاون بين الطرفين محدود من خلال مسعى الدول الأوربية إلى حماية نفسها ورخائها مما يحدث في الضفة الجنوبية للمتوسط: النمو الديمغرافي، الإرهاب، وعدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

إن الاختلافات الثقافية والحضارية تقوي القناعة لدى الأوربيين بأن هويتهم مهددة، وتدفعهم إلى تحويل المتوسط إلى جدار يحميها من المد الإسلامي؛ لتصورهم طويل المدى بأن المنطقة ذات النمو الديمغرافي السريع ستكون مصدر ضغط متعدد الأشكال، ومصدر صراعات بين الشمال والجنوب[2].

ووفقا لما أشارت إليه تقارير شبكة المعاهد الاقتصادية الأورو-متوسطية، فإن النتائج المحققة مخيبة للآمال على المستويات الثلاثة. وعلى الرغم من استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الناتج الداخلي العام، وزيادة تدفق الاستثمارات المباشرة نهاية الفترة 2004-2007 ...الخ، إلا أن توجيهها اقتصر على قطاعات معينة مثل السياحة، الاتصالات والطاقة. ولم يساهم في تحسين سوق العمل أو تقليل معدل البطالة (حتى خريجي الجامعات). كما أن الواردات فاقت الصادرات، مما يجعل الميزان التجاري دائما في صالح الاتحاد الأوربي منذ سنة 1995. ويعود ذلك إلى سببين اثنين: الأول هو عدم توازي الشراكة؛ لأنها تخدم الاتحاد وهو الطرف الأقوى. والثاني هو إلغاء القيود الجمركية، مما يدخل المنتجات المصنفة إلى السوق الأوربية[3].

تركيز الشراكة على التبادل الصناعي الحر يستثني الزراعة، لكن هذه الأخيرة تساهم بنسبة 15إلى 20% من الناتج المحلي للدول المتوسطية، ويعمل بها 10% من السكان في إسرائيل، و25% في المغرب، بينما هي لا توفر إلا 3% من الوظائف في أوربا وتساهم بـ 6% من الناتج المحلي الخام. وهنا تطرح المفارقة حول مطالب الدول المتوسطية بتحديد التبادل الزراعي متجاهلة خطورة ذلك لضعف إنتاجها[4].

---

(1) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.494.

(2) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.401.

(3) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.68-69.

(4) المرجع نفسه، ص.93.

وحتى في الإنتاج الصناعي فهي تصنف في أسفل السلم التكنولوجي، وبخاصة قطاع النسيج (تنافس من قبل البلدان الأسيوية) الذي يمثل 24% من صادرات المغرب،41% من صادرات تونس، 50% في مصر وسوريا ولبنان، 37% في تركيا مقابل 10% في إسرائيل وهذا ما يتطلب التخصص بتوسيع تشكيلة المنتجات وتأهيل اليد العاملة وتنشيط الدمج الإقليمي الأفقي. وتحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

للاندماج والتعاون الإقليمي بعد سياسي يعكس الإرادة المشتركة في بناء منطقة أمن وسلام؛ فلا يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي في ظل الاحتلال والصدامات التي يحتويها المتوسط: الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الصحراء الغربية...الخ.

ثانيا: سياسة الجوار الأوربية:

لقد عمقت أحداث التقدم في المسار التكاملي الأوربي، وزوال الحد الفاصل بين الغرب والشرق الأوربيين، وتفكك الأنظمة الشيوعية في شرق القارة الأوربية المقاربات الكلاسيكية للاتحاد الأوربي والمتمثلة في: الاندماج، الاستقرار والشراكة. لذا وجد نفسه ملزما بعرض الانضمام على جيرانه الجدد في الشرق- الأداة القوية للتغيير لضرورة التقيد بمعايير "كوبنهاجن" واحترام تراث الجماعة- والرغبة في إمضاء عهد الاستقرار مع الجيران في البلقان- إمكانية انضمامها على المدى المتوسط بحكم التاريخ والجغرافيا والمصالح - ومن جهة ثالثة؛ إقامة الشراكة مع الجيران المتوسطيين - وهي أقل إلزاما - هدفها الاستقرار وتأمين التبادل الحر.

محتوى سياسة الجوار الأوربية:

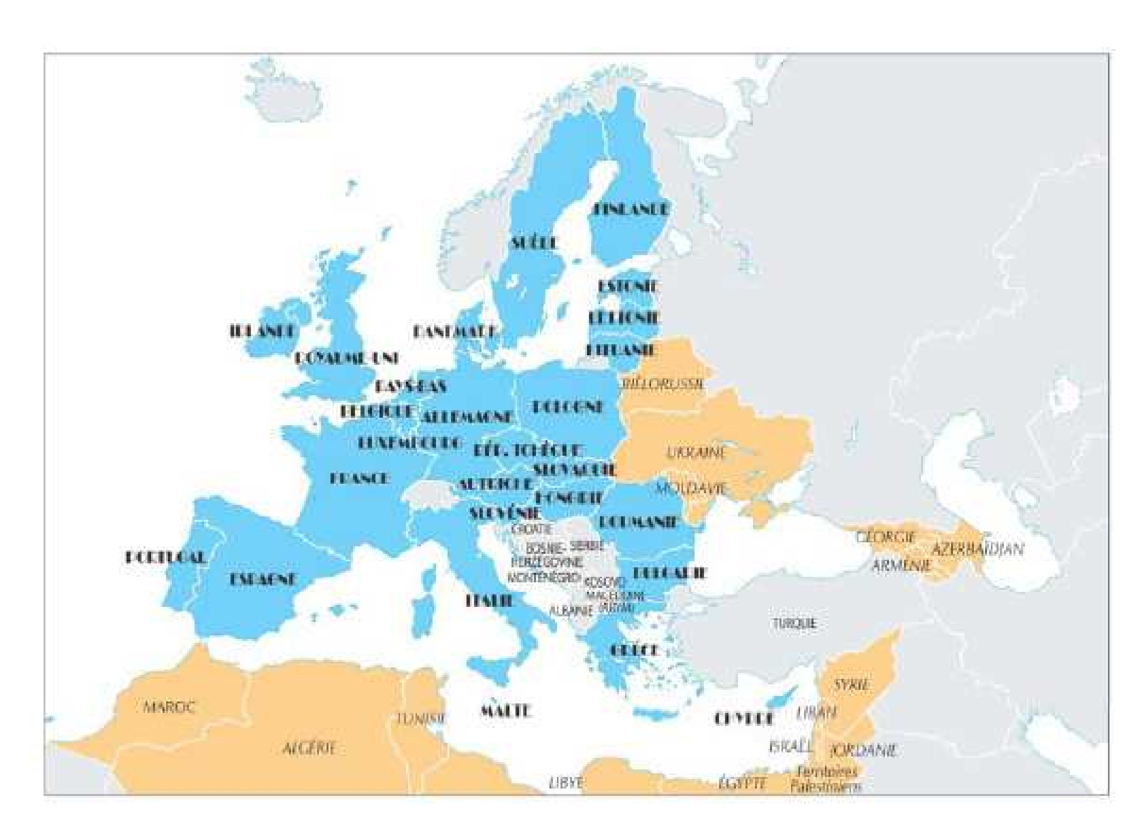
مثلت فترة أول ماي 2004 تاريخ دخول 10دول إلى الفضاء الأوربي فترة إلحاح على الأوربيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة؛ لأن أوربا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسمة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول جنوب المتوسط.

وقد قدم الرئيس "رومانو برودي" عرض لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 في جامعة "لوفان الكاثوليكية"، ووصف الجوار الأوربي بحلقة الأصدقاء (Ring of Freinds) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل، وتغلقها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا، بلدان جنوب المتوسط، وبلدان غرب البلقان الأوربية[2].

[1] المرجع نفسه، ص.94.

[2] المرجع نفسه، ص.182.

وكان إعلان هذه السياسة من طرف المفوضية الأوربية في 12 ماي 2004؛ لتضـــم 10 دول متوسطية: الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، لبنان، ســوريا، المغــرب، تونس، ليبيا وإسرائيل. وثلاث دول أوربية هي: بيلاروسيا، مولدافيا وأوكرانيا. وثلاث دول من القوقاز: أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان(1) كما هو موضح في الخريطة التالية:



خريطة تبين دول الجوار الأوربي

Source: M. Yves Veyrier, ***L'UNION EUROPÉENNE ET SES RELATIONS DE VOISINAGE***, RÉPUBLIQUE FRANÇAISE: CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL, 2009, p.5.

لا تدخل في سياسة الجوار الدول المرشحة للانضمام: كرواتيا، يوغسلافيا الســابقة، مقدونيا، وتركيا، ولا ألبانيا، البوسنة، الهرسك، مونتينيقرو، صربيا، وكوسوفو.

كما أن دول الجوار الأوربي المستقبلية في حالة انضمام تركيا – العراق وإيران – لم تحــدد بعد. وبخصوص الفدرالية الروسية، فعلى الرغم من أنها من دول الجوار الجغرافي إلا أنهــا لا تدخل ضمن سياسة الجوار، وتأهلت إلى الشراكة الإستراتيجية منــذ ســنة 1997. أي أن

(2) Otmane Bekenniche, **Le Partenariat Euro-Mediterraneen: les enjeux**, Alger: Office des Publications Universitaires, 2011, p. 172.

هناك اتفاق شراكة وتعاون بين الدول المعنية بالسياسة، ودول أخرى جوار جغرافي لم تدرج بعد في سياسة الجوار[1].

تهدف هذه السياسة المتماسكة إلى:

– إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقليل الفوارق في الازدهار.

– إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة مؤسسة على الاندماج الاقتصادي المتنامي، وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات.

– ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزه الدول الشريكة في الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ويتمثل الهدف البعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوربي بينه وبين دول الجوار[2].

من جهة أخرى، ألزم الاتحاد نفسه بالتعهدات التالية:

– المشاركة الفعالة في البحث عن حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وقضية الصحراء الغربية.

– تكثيف التعاون الثقافي والتفاهم المتبادل وتطوير المجتمع المدني.

– إشراك الجيران في البرامج الأوربية الخاصة بالبحث والتربية والثقافة.

– الربط المتبادل للبنى التحتية، ومواءمة التشريعات في مجال النقل والطاقة والاتصالات.

– دمج دول الجوار في النظام التجاري الدولي (مثل منظمة الصحة العالمية).

– إدارة أسهل للهجرة.

– المحاولة الجادة في إيجاد آلية جديدة ترتكز على الخبرات الايجابية للبرامج التالية:

ا– مبادرة أوربية "Interreg": أداة مالية مستحدثة في صناديق الاتحاد الأوربي، لدعم التعاون العابر للحدود بين دول الاتحاد ودول الجوار.

ب– أداة "Phare": أداة التأهيل بهدف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ج– برنامج "Tacis": لتدعيم التعاون العابر للحدود في دول الجوار الغربي لروسيا، أوكرانيا مولدافيا وبيلاروسيا.

د– آلية "Cards": لتدعيم مجموعة من النشاطات في غرب البلقان.

ه– برنامج "Meda": الآلية المالية لمسار "برشلونة"[3].

---

[1] M. Yves Veyrier, op.cit., p.p.11-12.

[2] Ibid, p.p.12-13.

[3] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.184-187.

إلا أن ما يلاحظ على هذه الأدوات أنها متعددة، وهذا ما أضعفها في التنفيذ والمتابعة للمشاريع.

لمواجهة هذا الضعف اقترحت المفوضية برنامج جوار2004-2006، ثم أداة جديدة للجوار بعد 2006.

ا- برنامج حوار 2004-2006:

وهو بيان المفوضية لسنة2004، ذكر بأهداف سياسة الجوار الكبرى، وتضمن توصية باستيعاب دول القوقاز (أرمينيا-أذربيجان وجورجيا)، وذلك بناء على طلب من البرلمان الأوربي-التزود بالطاقة-. وأضافت عناصر إلى سياسة الاتحاد تجاه بلدان الشرق الأوسط من خلال العناصر التالية:

- الانتقال من التعاون البسيط إلى الاندماج وبخاصة مشاركة البلدان المعنية بالسوق الداخلي للاتحاد.
- تقوية التعاون السياسي بين دول الاتحاد وجيرانه.
- تسهيل خطط العمل وتحديد الأولويات.
- التزود بأداة مالية لتغطية مجالات نوعية من التعاون خارج المجالات التي تغطيها الأدوات الحالية.
- الفتح التدريجي لبعض برامج أوربية لدول الجوار.
- توفير الدعم التقني ونشاطات التوأمة لشركات الممتثلين لمعايير الاتحاد[1] .

في يناير2006 ، ووفقا لقرار اجتماع "ستراسبورغ" التزم الاتحاد بتدعيم طموحات شعوب دول الجوار، لكي تنعم بالحريات السياسية والديمقراطية، العدالة، التطور الاقتصادي والاجتماعي، مستخدمة كل الوسائل الدبلوماسية والمالية والسياسية المتوفرة. وطالب القرار المفوضية بتطوير سياسات نوعية تهدف إلى توسيع سياسية الجوار إلى المحيط الأطلسي، تلك الدول المجاورة للاتحاد بسبب القرب الجغرافي أو التاريخي أو الثقافي أو الحاجة إلى الأمن المشترك.

إن سياسة الجوار تلح على ضرورة تشجيع التعاون بين المناطق المختلفة والعلاقات داخل المنطقة الواحدة. وتضع قدرا معينا من التنافس بين الدول الشريكة حتى على مستوى المناطق؛ لذا ينبغي الحذر والاحتياط لما قد يحدث مثل التخلي من البلدان الشريكة[2].

وقد زودت سياسة الجوار بأداة مالية مؤقتة حتى سنة2006، وتعوض بداية من 2007 بأداة أوربية جديدة للجوار والشراكة للفترة2007-2013، التي تعنى بالدول الست

---

[1] المرجع نفسه، ص.189.

[2] البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص.36.

عشرة بالإضافة إلى روسيا، بهدف تقوية روابط أوربا الموسعة التي هي في فترة تحول، ومع الضفة الجنوبية للمتوسط على أمل حل وتفادي الأزمات، وبناء مستقبل أفضل للضفتين[1].

ب- بيان المفوضية لتقوية سياسة الجوار 4 ديسمبر 2006:

وفقا لاستطلاع "الاتحاد وجيرانه" في أكتوبر 2006 فقد كانت نتائجه كالتالي[2]:

- اعتبار غالبية مواطني الاتحاد أوكرانيا58% ، وروسيا 57% ، بيلاروسيا50% دول الجوار، و44% فقط من اسبانيا يعتبرون المغرب دولة جارة .

- 51% من مواطني الاتحاد تهتم بدول الجوار، و36% من المستطلعة آراؤهم لم يلتق أحدا من البلدان المذكورة في الاستبيان.

- أقلية 48% غير مهتمة بما يحدث في الجوار.

- 18% مطلعين على هاته السياسة، ومالطا أكثرهم 39%.

- 7% تؤيد إقامة علاقات لاتصل إلى درجة الانضمام.

- قبرص77% متحمسة لإقامة علاقات نوعية. وعكس ذلك يرفض الألمان 27% والأتراك27% إقامة هذا النوع ضمن العلاقات.

أما عن تعاون الاتحاد مع جيرانه، فقد كانت النسب حسب المجالات كالأتي: 88% تنمية اقتصادية، 77 % طاقة، 87% بيئة، 87% ديمقراطية، التربية والتأهيل83%، البحث العلمي والابتكارات 78% والهجرة77.%.

إن أغلبية الأوربيين يشجعون المساعدة على السلام والديمقراطية وتقليل الهجرة، و81% قلقون من ارتفاع تكلفة سياسة الجوار في حين أن 61% يعترفون بايجابياتها على الاتحاد نتيجة الاستثمارات.

وهكذا فإن خمس المستطلعين يعرفون سياسة الجوار، وغالبيتهم يرغبون في التعاون مع دول الجوار الأوربي لتحقيق السلام والتنمية والديمقراطية؛ لأن سياسة الجوار لا تزال تتضمن مواطن ضعف، لأنها تطمح إلى التعاون الحقيقي أي: الوصول إلى الاندماج الاقتصادي والتجاري.

بالإضافة إلى التعقيدات، وبطء نظام منح التأشيرات، وعدم القدرة على حل النزاعات التي تحتويها دول الجوار.

اقترحت وثيقة2006، تقوية المجال الاقتصادي والتجاري وتشجيع حركة الأشخاص وأولوية قطاع الطاقة والنقل وإعادة دفع التعاون السياسي (توافق المواقف الدبلوماسية).

(1) Otmane Bekenniche, op.cit., p.172.

(2) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.193-194.

وفي 22 يناير 2007 وافق مجلس الشؤون العامة على مقترحات سياسة الجوار حيث تم تبني 11خطة عمل وطنية من طرف الاتحاد ودول الجوار، بالإضافة إلى خطة عمل أخرى بين مصر والاتحاد الأوربي. أما مع بيلاروسيا، روسيا، وليبيا فلم يتبن العمل بعد. والجزائر فضلت الاكتفاء باتفاق الشراكة لسنة2002 الذي دخل حيز التنفيذ في أول سبتمبر 2005. ويوضح الجدول التالي إقرار سياسة الجوار وتبنى الاتحاد لها[1].

الشركاء في سياسة الجوار	دخول العلاقات التعاقدية مع أوربا حيز التنفيذ	إقرار سياسة الجوار في كل بلد	خطة عمل سياسة الجوار	تبني الاتحاد الأوربي	تبني الدولة الشريكة
الجزائر	ا. ش. أيلول/ سبتمبر 2005	–	–	–	–
أرمينيا	ش.ت.1999	آذار/مارس 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14
أذربيجان	ش.ت.1999	آذار/مارس 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14
بيلاروسيا	–	–	–	–	
مصر	ا.ش.حزيران/ يونيو 2004	آذار/مارس 2005	خريف 2006	2007/03/06	–
جورجيا	ش.ت.1999	آذار/مارس 2005	خريف 2006	2006/11/13	2006/11/14

(1) المرجع نفسه، ص.196.

إسرائيل	ا.ش.حزيران/ يونيو 2000	آذار/مارس 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/04/11
الأردن	ا.ش.أيار/مايو 2002	آذار/مارس 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/01/11
لبنان	نيسان/ أبريل 2006	آذار/مارس 2005	خريف 2006	2006/10/17	قيد الانتظار
ليبيا	–	–	–	–	–
مولدافيا	ش.ت.تموز/يوليو 1998	أيار/مايو 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/02/22
المغرب	ا.ش.آذار/مارس 2000	أيار/مايو 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/27
السلطة الفلسطينية	أ.ش.تموز/يوليو 1997	أيار/مايو 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/05/04
سوريا	–	–	–	–	–
تونس	أ.ش.آذار/مارس 1998	أيار/مايو 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/07/04
أوكرانيا	ش.ت.آذار/مارس 1998	أيار/مايو 2004	نهاية 2004	2005/02/21	2005/02/21

ش.ت.: شراكة وتعاون

أ.ش.: اتفاق شراكة

يحدد الاتحاد والبلد الشريك جدول الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والأولويات في الأجل القصير والمتوسط من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ويقابل التقدم في الإصلاحات الاندماج أكثر في البرامج والشبكات الأوربية وزيادة المساعدة وتعزيز فرص دخول السوق.

إن آلية الجوار الأوربية تبين بشكل واضح موقف المفوضية، الذي يربط المساعدة الفنية والمالية بمدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. بالإضافة إلى أن التقدم في تحقيق الحكم الرشيد يعد موردا ماليا إضافيا كمكافئة على الانجاز المحقق[1].

[1] متوسطي- شرح مسيرة برشلونة، 26-05-2009، متحصل عليه: www.enpi-info.eu/main.php?id=19§id_type=3 تاريخ التصفح: 07-01-2010 على 10h30.

تجدر الإشارة هنا إلى المبادرة الجديدة للتعاون الإقليمي في البحر الأسود في أفريل 2007؛ نتيجة للتوسع الأخير الذي مس رومانيا وبلغاريا المشاطئتين للبحر الأسود، وضرورة تنسيق العمل في أهم المجالات: الحكم، إدارة الهجرة، التجارة، السياسة البحرية، البحث وحل النزاعات المتجددة (أبخازيا، أوسيتيا الجنوبية، وناغورنو كاراباخ). لكن التركيز منصب على الطاقة والنقل والبيئة؛ لأن منطقة المتوسط ذات أهمية استراتيجية في السياسة الخارجية للاتحاد لأنها توفر له الأمن الطاقوي، وعليه تقترح المفوضية إطارا للحوار بشأن أمن الطاقة وتطوير البنى التحتية للنقل وتحديث البنى الموجودة، وتقترح أيضا إنشاء خط جديد للطاقة على بحر قزوين- البحر الأسود، وجمع الاستثمارات الضخمة الضرورية لذلك[1].

ويمثل قطاع النقل بكل أنواعه البري والبحري والجوي أولوية أخرى في سلم الاتحاد الأوربي في المنطقة، بهدف تحسين فعالية الأمن وأمن عمليات النقل. وتبقى مسألة تقريب التشريعات هدفا جوهريا.

إضافة إلى الطاقة والنقل، يركز الاتحاد أيضا على موضوع البيئة بهدف حماية الطبيعة، إدارة النفايات والتلوث بأنواعه؛ حيث أكدت المفوضية بأن الدول الأعضاء في الاتحاد مدعوة إلى التعاون في كافة البحار التي تشاطئها مع كافة بلدان الإقليم من خلال "استراتيجية الوسط البحري" المبلورة سنة2005[2].

إن سياسة الجوار الأوربية تقودها ثلاثة مبادئ هي:

1- الملائمة، أي عدم فرض هذه السياسة على الغير، وإنما مناقشتها مع كل بلد (الأولويات وخطط العمل).

2- التمايز، أخذ الاتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد، على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا.

3- التدرج، ربط المساعدة بالعمل المنجز لأن كل بلد يتقدم بوتيرته ووفق عملية دينامية.

وبعد التقييم يقرر الإتحاد أوجه التكيف الايجابي: تحسين التعاون وزيادة الحافز المالي. أما التكيف السلبي: عقوبة، تعليق المساعدة أو فصل الجار من صيغة الجوار[3].

لقد أبرزت مسؤولة العلاقات الخارجية وسياسة الجوار الأوربية "بينتا فيريرو فالدنير" في اجتماع وزراء الخارجية لدول المنطقة الأورومتوسطية سنة 2007 ما تم إنجازه في إطار هذه السياسة:

---

[1] بشارة خضر، المرجع نفسه،ص.197.

[2] المرجع نفسه،ص.198.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.199-200.

- الاقتراب من منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية كأكبر منطقة عالميا، تتسع لما يناهز 740مليون مستهلك.

- الاتفاق على مدونة أورومتوسطية لمكافحة الإرهاب.

- تعزيز دور المرأة في المجتمع.

- أولوية قطاع التعليم، لذا تم تسخير 15 مليون يورو من موازنة برنامج "يوراسموس ميندوس" التي تقدم في شكل منح لفائدة ما يقارب 600 طالب متوسطي. ولتمويل 30 برنامج في سنة 2007 تم رصد 725 مليون يورو[1].

كما تمت الإشارة إلى إنجازات أخرى تمثلت في:

- إقامة الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية سنة 2004.

- تشجيع إجراءات مثل الحماية المدنية، مبادرة الإعلام التي يشارك فيها أكثر من 500 مهني إعلامي.

- توقيع الوزراء الصناعيين معاهدة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2004.

- إدماج السوق المغاربية للكهرباء، وتشجيع مشاريع الطاقة.

- نجاح برنامج "يوروميد للتراث"، و"يوروميد للشباب" واستمرارهما، وإقامة معاهد الأبحاث الاقتصادية "فيميز"، معاهد العلوم السياسية "يورميسكو"، وكالات تشجيع الاستثمار" انيما"، النقل، الطاقة، البيئة، ...الخ.

- إقامة المنتدى المدني وميثاق المجتمع المدني ساعد على توفير وسائل تفاعل الأنشطة الرسمية للشراكة[2].

تقييم سياسة الجوار الأوربية:

إن التوسع الأخير للإطار الأوربي2004-2007، زاد من امتداد حدوده ووضعها أمام تحديات جديدة لذلك وجد نفسه مجبرا على التأكد من حسن جواره. اقتصرت في البداية على روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدافيا في الشرق، وعلى 09 دول في عملية برشلونة: 8 دول عربية وإسرائيل في جنوب المتوسط وشرقه، أما الآن فهي تضم 16 بلدا (3 من أوربا الشرقية ماعدا روسيا و3دول من القوقاز و10 بلدان متوسطية مع الضم المشروط لليبيا، كما هي مبنية في الجدول التالي[3]:

---

[1] متوسطي- شرح مسيرة برشلونة، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.216.

البلد	السكان– 2005 بالآلاف	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	الناتج المحلي الإجمالي للفرد بموجب القدرة الشرائية المقارنة	الواردات بالمليون	الصادرات
أوكرانيا	46481	312128	6554	28996	32672
مولدافيا	4206	7642	2119	1774	986
بيلاروسيا	9755	65133	7561	16343	11093
أرمينيا	3016	12347	3806	1351	715
أذربيجان	8411	33098	3968	3500	3600
جورجيا	4474	14268	2774	1847	649
إسرائيل	6725*	145152	22077	43425	36875
لبنان	3577	22146	5930	9338	1749
سوريا	19043	67606	3722	5320	6435
الأردن	5703	24967	4383	7892	3970
الأراضـــــــــي الفلسطينية	3720	2567	726**	1224***	246****
مصر	72.6مليون	282.3مليار دولار	4072	19.66 مليار دولار	20.06 مليار دولار
ليبيا	5853	61042	10769	5600	20150
تونس	10102	77371	7732	12738	9685
الجزائر	23854	217224	6722	18199	31713
المغرب	31478	129273	4227	17514	9661

*يشمل الرقم سكان المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة، ويستبعد سكان القدس الشرقية باعتبارهم غير يهود

**لعام 2003

***لعام 2003

****لعام2003

إن سياسة الجوار الأوربية مبادرة أحادية الجانب من خلال ثلاثة أصعدة:

– على الصعيد البنيوي: الاتحاد هو الذي يضع القواعد ويلزم دول الجوار بقبولها، وهو الذي ينظم العمل ويحدد أطرافه.

– على صعيد الأداء: هو الذي يتحكم في القدرة التكتيكية والتنظيمية للوصول إلى الحلول المتطابقة مع أهدافه.

– على الصعيد الإداري: هو من يملي المعايير ويحدد الوجهة الواجب اتباعها.

كما أن المجالات التي تحظى بالأولوية في خطط العمل محددة مسبقا من طرف الاتحاد وهي:

– تدعيم التعاون الأمني وتجنب النزاعات بناء على القيم المشتركة.

– التعاون على مستوى القضاء والشؤون الداخلية.

– المساعدة على ملاءمة المستوى التشريعي في دول الجوار.

– تطوير شبكات البنية التحتية والتعاون البيئي.

– تطوير التعليم والتنمية المستدامة.

– تقوية سياسة الجوار الأوربية والارتباطات الثنائية[1].

ويتضح هذا الأمر في عناصر سياسية الجوار (الوثيقة الاستراتيجية، التقارير الخاصة بكل دولة، خطة العمل والأداة المالية) وفقا لطبيعة 27+1 أي كل دول الاتحاد مع دولة جارة واحدة.

إن العمل وفق هذه الطريقة سيجعل الجوار غير مستقر؛ لأن العلاقة الثنائية ستخلف انقسامات متزايدة، ومنافسة بين الدول؛ لأن البعض سيستفيد من صفة "الجار المتميز" ويتأخر البعض الآخر ويصنف في المرتبة الثانية، أما المعادون فإنهم يأخذون صفة الدول الفاسدة . ويوازي هذا الوضع تصنيف الولايات المتحدة العالمي للدول: حليفة، معتدلة، نافعة، فاشلة، ومارقة[2].

ثالثا: الاتحاد من أجل المتوسط

يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط آلية أخرى لإخراج الدول المتوسطية الجنوبية من ضعفها الاقتصادي والاجتماعي ووهنها السياسي، إلا أن هذا الاتحاد مثل المبادرات السابقة التي لم تحقق أهدافها بإعطاء الأولوية للشرق الأوسط.

---

[1] البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص.216.

[2] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.208.

كفكرة يعود إلى الرئيس الفرنسي الحالي "ساركوزي"؛ الذي أراد إحياء الدور والمكانة الفرنسية وتمايزها عن البلدان الأوربية الأخرى. لقد قام "ساركوزي" بشرحه في خطابين الأول ألقاه في مدينة طنجة المغربية في 2006، والثاني في "طولون" في 7 فبراير 2007 أثناء حملته الانتخابية تحت اسم "الاتحاد المتوسطي" أين أعلن بأن الوقت قد حان للعمل المشترك لبناء الاتحاد المتوسطي، وحسبه يمثل هذا المشروع سمة للاتحاد بين أوربا وإفريقيا"[1].

إنه مبادرة فرنسية مع البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، اليونان وقبرص (باستثناء مالطا) لكن على الدول المتوسطية التحكم في زمام الأمور. وسيدعم هذا الاتحاد الجديد دور تركيا التي لم تجد مكانها بعد في الاتحاد الأوربي.

لقد وضع ساركوزي لمشروعه ثلاث دعائم أساسية هي:

- الدعامة الأولى: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة.
- الدعامة الثانية: مواجهة التحديات البيئية.
- الدعامة الثالثة: التنافسية المشتركة والتبادل الحر، بنك استثمار، مؤسسات مشتركة وإدارة مشتركة للمياه مع التركيز على الطاقة المتجددة لاسيما النووية والتعليم (بهدف التمدين) [2].

بعد ثمانية أشهر أصبح المرشح رئيسا لفرنسا، وأعاد طرح المشروع وقال بأن أوربا نجحت وأعادت بناء نفسها استنادا إلى الإرادة السياسية والإقناع بأن المستقبل لها أكثر من الماضي. وعاد إلى مشروعه الاتحاد المتوسطي ووضع حدوده كالتالي:

- أن يكون براغماتيا ويتحرك حسب المشاريع.
- يضع أولوياته كما يلي: الثقافة، التعليم، الصحة، الرأسمال البشري، العدالة والمساواة.
- العمل على التنمية المشتركة.
- إعطاء دفع جديد للمبادرات السابقة وليس الحلول محلها.
- أن يتأسس على إرادة سياسية تحقق أعمال ملموسة ومشتركة.
- عدم الخلط بين الاتحاد المتوسطي ومسار "برشلونة"، على أن تكون المفوضية شريكة كاملة للاتحاد المتوسطي.
- أن يكون المشروع للجميع وليس فرنسيا [3].

(1) Otmane Bekenniche, op.cit., p.173.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.ص.37-38.

(3) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.223-224.

مبررات طرح الاتحاد المتوسطي:

إن الاتحاد المتوسطي يتأسس على ثلاثة أبعاد هي: تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي، عدم ملاءمة السياسات المتوسطية للاتحاد وتراجع مكانة فرنسا كفاعل جيو-سياسي في منطقة المتوسط:

1- تفاقم تهميش المتوسط في الاقتصاد العالمي:

إن مساهمة دول جنوب وشرق المتوسط في المبادلات العالمية في تراجع يعادل 4% نسبة الاستثمارات ضعيفة (2% من الاستثمارات الأوربية)، براءات الاختراع تكاد لا تستحق الذكر (أقل من 0.5%)، الاستثمار المخصص للبحث التنموي أقل من1% من الناتج الداخلي الإجمالي، والمبادلات بين المناطق هي الأضعف عالميا (أقل من 12%)، زيادة الفقر، الناتج المحلي للفرد بطيء جدا، البطالة لاسيما الخريجين مع استمرار هجرة الأدمغة، ومنه تناقص الموارد الإنسانية المؤهلة بالإضافة إلى النمو الديمغرافي.

هذا الوضع يولد تحديات اجتماعية داخلية يمكنها الامتداد إلى أوربا من خلال الهجرة غير الشرعية وتصدير النزاعات الداخلية ومشكلات الهوية[1].

2- عدم ملاءمة السياسات المتوسطية للاتحاد الأوربي:

وضع الاتحاد سياسات خاصة بالمتوسط، لكن لم ترق إلى مستوى مجابهة المخاطر لعدة أسباب:

- انشغال الاتحاد بنهاية نظام الثنائية القطبية، توحيد ألمانيا، التوسع شرقا وأزمات الهوية والمؤسسات وأبقى على سياسات مستهلكة في المتوسط أثبتت عدم كفايتها، وهذا ما بينه بيار بكوش (Pierre Bekouche) في ضآلة الالتزام الأوربي في المتوسط12% من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة بمناطق أخرى في جنوب أسيا 23%.

أما الاستثمارات المباشرة تتجاوز بشكل طفيف1% من مجموع الاستثمارات الأوربية مقابل18% من استثمارات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى واللاتينية، وأكثر من 20% من استثمارات اليابان تجاه آسيا. كما أن حصة الشركاء المتوسطين في التجارة الخارجية للاتحاد شبه راكدة، حيث يحقق الاتحاد بشكل دائم فائضا تجاريا كبيرا باستثناء الغاز والنفط[2].

- مسار "برشلونة" لم يكن في مستوى التطلعات والأهداف المعلنة؛ اقتصاديا لم يقلل الفروقات ولم يجذب الاستثمارات المباشرة، والتحويل كان محدودا. وسياسيا، لم يحقق أي سلام وأمن

[1] المرجع نفسه، ص.229.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.229-230.

أو استقرار لغياب سياسة المرونة، ووجود إسرائيل في الشراكة واستمرارها في الاستيطان في فلسطين وتدميرها البنى التحتية في مواجهتها لحزب الله اللبناني سنة 2006. أما ثقافيا، هناك التنديد الغربي الظالم بالإسلام وبخاصة بعد أحداث11 سبتمبر2001 ، ومشكلة الهوية الأوربية خاصة عند مناقشة الدستور الأوربي.

كما أن سياسة الجوار متسعة جدا تخص دولا شديدة التباين لا تعاني من نفس التحديات، ولا تجمعها هوية واحدة، ومختلفة الأهداف والتطلعات.

3- تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيو- سياسي في المتوسط:

قد يكون نتيجة السياسة الخارجية الساكنة ونقص نشاطاتها في مقابل وجود إرادة خارجية للأطراف الأخرى أهمها الولايات المتحدة من خلال مبادرة "ايزنشتات" "Eisenstat" للمغرب العربي، وتوقيع اتفاق التبادل الحر مع المغرب في 2007 لمنع الهيمنة الأوربية على السوق المتوسطية[1].

إن فرنسا تحاول إعادة قوتها الإقليمية بتفعيل وتوثيق وتوطيد الصلات في منطقة نفوذها السابقة في المتوسط وتحديدا جنوبه وشرقه عن طريق هذا المشروع، وإعادة بناء النظام الفرنسي بفعالية وكفاءة أكبر، ومحاولة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون فيه أوربا تحت القيادة الفرنسية شريكا لأمريكا وليست تابعة لها.

وكذلك من أجل الحفاظ على الحد الأدنى من نفوذها الإقليمي داخل أوربا بعد تصاعد واتساع نطاق النفوذ الألماني بتوحيد الألمانيتين وورائتها النفوذ السوفياتي في أغلب دول أوربا الشرقية. بالإضافة إلى تحييد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد، والعمل على ضم إسرائيل في مشاريع إقليمية بهدف تطبيع الدول العربية العلاقات مع إسرائيل[2].

رأى الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية في مشروع الاتحاد المتوسطي:

تحفظ الأوربيون على مشروع "ساركوزي"، ففي 03سبتمبر 2007 عقد "بينتا فيرير فالدنز" المفوض المكلف بالعلاقات الخارجية اجتماعا أول لوزراء 16 دولة معنية بسياسة الجوار الأوربي، ورفضت المفوضية الرأي الانفرادي الفرنسي بقولها "نحن مع ما يتيح تقوية التعاون، على أن يكون الاتحاد الأوربي بكامله معنيا حتى ولو كانت هناك بلدان معنية أكثر من غيرها"[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.231-232

[2] سامية بيبرس، "الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية" في **السياسة الدولية**، القاهرة، المجلد 43، العدد 174، (أكتوبر 2008)، ص.133.

[3] بشارة خضر، مرجع سابق، ص.236.

وكانت ردة الفعل الألمانية تصب في إطار الصراع الألماني/الفرنسي؛ حيث انتقدت المستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل" مشروع "ساركوزي" كونه قد يؤدي إلى تفكيك الوحدة الأوربية، وأكدت بأن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد مفتوحا للجميع، وينال قبول الجميع، وانتقدت مشاركة دول قليلة من الاتحاد في المشروع على الرغم من مشاركتها في نهاية الأمر في مسألة التمويل، مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين دول الإتحاد الأوربي[1].

كما لام رئيس البرلمان الأوربي "هانز-غيرت بوترينغ" (Hans Gert Pottering) "ساركوزي" لتجاهله البرلمان الأوربي عند طرح فكرته، وركز على أهمية تقوية عملية "برشلونة".

أما الدول المتوسطية فقد تجنبت الرد المباشر مثل اسبانيا وايطاليا ودعت إلى الحذر[2]. ونفس الشيء ينطبق على دول جنوب المتوسط، فقد قال سفير المغرب "فتح الله سجلماسي" في باريس "إذا كان الهدف الجوهري الحفاظ على أمن أوربا، فهذا يعني أنني لا استطيع أن أسوق هذا المشروع في بلدي"، والجزائر ترى الاكتفاء باتفاق الشراكة، بينما تريد تونس تقوية 5+5 (غرب المتوسط). ومشرقيا تشك الدول في القيمة التي سيضيفها الاتحاد المتوسطي، واستاءت تركيا كثيرا؛ لأنها لا ترغب في بديل عن الانضمام إلى الاتحاد، واعتبرته فخا لإخراجها من أمل الالتحاق بالفلك الأوربي.

وعلى العكس من الآراء والمواقف السابقة، تؤيد إسرائيل المشروع لأنه يقدم لها فرصة الحوار مع بلدان يصعب التحدث معها، ومنه تطبيع علاقاتها مع جيرانها دون أن تضطر إلى التصالح معهم -عدم حل الصراع- [3].

نتيجة للتحفظات السابقة؛ كلف الرئيس الفرنسي خبراء وسياسيين بوضع التصحيحات والتوضيحات للمشروع للشركاء من الضفتين فكانت النتيجة وضع تقارير لذلك. أهمها [4]:

1- تقرير مجموعة خبراء اجتمعت في معهد المتوسط بشأن المشروع المتوسطي (7 أكتوبر 2007) برئاسة البروفيسور "جان لويس ريفرز" (Jean Louis Riffers)

- انفتاح الشراكة في الاتحاد المتوسطي على الاتحاد الأوربي خاصة ألمانيا التي يجب أن تكون أحد محركاته.

- مواصلة السياسات التي تهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر معمق، والعمل على إيجاد بنيات مكملة وليست بديلة لما سبق.

---

(1) سامية بيبرس، مرجع سابق، ص.133.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.61.

(3) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.237-239.

(4) المرجع نفسه، ص.ص.247-254.

– الاتحاد الأوربي بالنسبة إلى السياسات الأوربية الموجودة. ركز الخبراء على ستة أهداف ذات أولوية هي:

1- إطار الحوار السياسي مبني على المساواة، ومؤسس على استراتيجية مشتركة للسلم والأمن والرخاء الاقتصادي...الخ.

2- تطوير اقتصادي عقلاني، يراعي التقييدات الاجتماعية والسياقات.

3- هيكلة نشاطات تراعي التقييدات السياسية والاجتماعية.

4- العمل على إدماج نشاطات المجتمع المدني وتوطيد الشبكات الموجودة أصلا.

5- جعل الاتحاد المتوسطي حقل عمل مميزا: (التربية والتأهيل الثقافي والمؤسسات الاجتماعية).

6- ضرورة وضع هياكل حكومية بينية تعمل على قاعدة القرار المشترك...وميثاق يحدد القيم المشتركة والأهداف المرجوة.

7- وضع بنية قانونية من نمط التعاون المدعم للاستفادة من دعم الاتحاد الأوربي. لكن تتخوف المجموعة من تحول المشروع إلى مبادرة أوربية مطروحة على الدول المتوسطية وليست آلية جديدة تعمل على قدر المساواة والقرار المشترك.

8- تحديد أهداف ذات الأولوية: البنية التحتية، القضايا المؤسساتية (الأمن القانوني والالتزامات التجارية...الخ)، الفقر، عدم المساواة الاجتماعية والإقليمية، المعرفة والكفاءات وتقويم البحث، الحوار بين الثقافات، البيئة والتنمية المستدامة.

9- تقديم اقتراح إنشاء مؤسسة مالية متخصصة بالمتوسط (بنك المتوسط).

10- الإلحاح على إدماج المشغلين المحليين.

2- تقرير اللجنة البرلمانية في 05 ديسمبر 2007: وقد أخذ الكثير عن التقرير السابق ويرمي إلى:

1- الحفاظ على المتوسط كملكية عامة وتأمين الازدهار وأمن شعوبه.

2- يعطي الأولوية للبلدان المتشاطئة بإضافة الاتحاد الأوربي وجامعة الدول العربية.

3- المفوضية العليا تصبح مجموعة المتوسط والولايات المتخصصة وجهاز التدقيق.

4- البرلمان المتوسطي وعدم مزاوجة المؤسسات الموجودة، والإبقاء على العلاقة مع الاتحاد الأوربي في المشاركة القانونية.

5- احترام إنجازات برشلونة والتأكيد على أن الاتحاد المتوسطي ليس بديلا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

6- التأكيد على أهمية المشاركة الملموسة مع تأمين آلية المشاركة في القرار والتزام كل عضو على قاعدة تطوعية وإشراك المجتمع المدني، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار

مشاريع إدارة المياه، البيئة، وتبادل المعرفة وإنشاء مجموعة الاستثمارات المالية للتمويل(GIEMED).

كانت نتيجة إدخال تلك الإصلاحات على مشروع "ساركوزي" قمة ثلاثية عقدت في "روما" في 20 ديسمبر 2007، جمعت رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا، ايطاليا واسبانيا أين اضطر "ساركوزي" إلى تقديم تنازلات ليحظى مشروعه بالموافقة الأوربية، فتم تغيير اسم المشروع ليصبح "الاتحاد من أجل المتوسط " The Union For the Mediterranean ليركز على توحيد الجهود من أجل الحوار والسلام وازدهار المتوسط. وأصبحت مبادرة مشتركة لثلاث دول أوربية وليست فرنسية كالسابق. بالإضافة إلى فصله بين الاتحاد من أجل المتوسط وبين عمليات الانضمام إلى الاتحاد (تركيا)[1].

لقد وافق الاتحاد الأوربي على الاتحاد من أجل المتوسط لكن تحت اسم جديد "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" في قمة بروكسل 14/13 مارس2008، وتم إعلانه من طرف المفوضية في ماي2008 كبرنامج إنعاش لمسار برشلونة أي: امتدادا وتفعيلا له بعد تعثره. وهكذا تمكن الاتحاد الأوربي من استيعاب المبادرة الفرنسية وامتلاكها وإدماجها في عملية برشلونة [2].

في 13 يوليو 2008 جاءت قمة باريس من أجل المتوسط التي تبنت التعديلات، لكن شهدت تخلف الرئيس الليبي وملكا المغرب والأردن، وحضرها الرئيس السوري "بشار الأسد" ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت مع حضور الدول الأوربية 27 كلها.
وأكد بيان باريس الذي وقع عليه 43 مشاركا* استناده إلى إنجازات برشلونة وإعطاءها انطلاقة جديدة ومستدامة[3].

بعد نجاح المؤتمر الأول، عقد مؤتمر "مرسيليا" الوزاري في 4/3 نوفمبر 2008 مستلهما أفكاره من مسار "برشلونة" 1995، مع الإلحاح على التقاسم الأفضل للمسؤوليات وهيكلة مؤسساتية جديدة للمساواة والملكية المشتركة والمشاريع ذات الأولوية، وتغيير تسمية المشروع لتصبح "الاتحاد من أجل المتوسط" ومشاركة الجامعة العربية في كل الاجتماعات ذات العلاقة[4]. فجاءت أجهزة الاتحاد ممثلة كالآتي:

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.254-256.

[2] سامية بيبرس، مرجع سابق، ص.134.

* أنظر الملحق رقم 04: قائمة الدول المشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط، ص. 290

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.47.

[4] Aomar Baghzouz," du Processus de Barcelone à L'union pour la Méditerranée: regards croisés sur les Relations euro-maghrébines" dans: **L'année du Maghreb V**, Paris: CNRS Edition, 2009. p.525.

– الرئاسة المشتركة: وهي دورية بين ممثل عن الاتحاد ونظيره من الدول المتوسطية غير الأوربية، حيث يطبق هذا المبدأ في كل القمم والاجتماعات الوزارية وكبار الموظفين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء. تقرر عقد القمم كل سنتين يحتضنها بلد أوربي بالتناوب مع بلد متوسطي. أما عن اجتماع وزراء خارجية الاتحاد تقرر بأن يكون سنويا.

– الأمانة أو السكرتارية المشتركة: مقرها "برشلونة" ولها سلطة قانونية مستقلة، مهمتها تقنية تتولى تحديد المشاريع ومتابعتها، والبحث عن الشركاء، وتوفر التشاور الميداني مع كل الهياكل. ويواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية.

– اللجنة المشتركة الدائمة: مقرها بروكسل، لها مهام إعداد وتحضير اجتماعات كبار الموظفين، وتأمين المتابعة لها. ويمكن أن تكون آلية الرد السريع في الحالات الاستثنائية تقتضي تشاور الشركاء الأورومتوسطيين.

– الاجتماعات الدورية التي يعقدها كبار الموظفين للتحضير للاجتماعات الوزارية يدخل فيها المشاريع التي هي بحاجة إلى الموافقة، وأيضا رصد وتقييم العمل المنجز في كل جوانب مسار برشلونة[1].

[1] سامية بيبرس، مرجع سابق، ص.ص.135-136.

المبحث الثالث: تأثير التحديات الأوربية بعد التوسع على السياسة الخارجية الأورو- متوسطية:

لقد حقق الاتحاد الأوربي إنجازات كبيرة مقارنة بسلبيات تاريخه الماضـي، الـذي عرف تمزقا وصراعات دموية. لكن -على الرغم من ذلك- هل يمكن لهذا الاتحاد أن يصل إلى مرحلته النهائية دون وجود عقبات بين دول أعضائه، لاسيما في تحديد علاقتـه بالعـالم الخارجي؟ فالاتحاد الأوربي يواجه إذا العديد من التحديات ذات جوانب مختلفة وأبعاد متعددة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية يصعب الفصل بينها من الجانب الواقعي، إلا أنه يمكـن ذكر أهمها:

أولا: تحدي الانقسام وعدم الاتفاق حول مسألة توسيع الاتحاد :

يضم الاتحاد دولا كثيرة مع رغبة دول أخرى في الانضمام إليه مما يجعل التوافـق أمرا صعبا، وقيام الاتحاد السياسي سيصبح ضروريا كما هو الحال في الولايات المتحدة حتى ولو لم ينضم أعضاء جدد إليه.

يرى الكثير من الأوربيين بأن هناك سرعة في ضم أعضاء جدد إلى الاتحاد، ومنها المنضمة إليه حديثا سنة 2004 و2007. وهناك دول بصدد المفاوضات من أجل الانضـمام مثل "تركيا".

كما توجد دول رئيسة في الاتحاد يمكن أن تشكل أساس الانـدماج؛ لإنفاقهـا علـى المسائل العامة مثل القضاء والسياسة الخارجية، ولعل عدم وصول الاتحاد إلى دستور موحد، سببه التخوف من عدم قدرته على إدارة الأمور بشكل فاعل خاصة في حل مشاكل الاتحاد.

لقد رفضت "فرنسا" و"هولندا" الدستور بناء على مجموعة من الأسباب، حيث تتمثـل الأسباب الفرنسية في الآتي:

- الاعتراض على سياسة الرئيس الفرنسي الأسبق "جاك شيراك" في المجـال الاقتصـادي والاجتماعي، التي أدت إلى تزايد نسبة البطالة آنذاك لتبلغ 10.2% .
- نقص القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى قيام سلسلة إضرابات فـي بـاريس والعديد من المدن الفرنسية.
- التخوف من دخول "تركيا" إلى الاتحاد، والتأكيد على إجراء استفتاء على قبولها حتى بعـد استكمالها كل أوراق الاعتماد.
- يمثل الدستور تراجع الحقوق الاجتماعية بنفيه الحقوق الأساسية للمواطنين، لتأكيده علـى قواعد المنافسة وحق الشركات في إعادة توطين الصناعات والخصخصة.
- منح الدستور سلطات واسعة للمفوضية مما يهدد الهوية الفرنسية.

– تخوف المواطنين في المدن الصغيرة على مصادر رزقهم بعد توسع الاتحاد شرقا[1].

أما أسباب الرفض الهولندية فكانت كما يلي:

– الاحتجاج على سياسة الحكومات الأوربية بصفة عامة وسياسات الحكومة الهولندية بخاصة فيما يتعلق بالهجرة واليورو.

– تزايد معدلات البطالة وتباطؤ النمو الاقتصادي وتزايد مساهمة "هولندا" في ميزانية الاتحاد.

إن الرفض في كلتا الدولتين أساسه اقتصادي؛ للآثار السلبية التي ستتحملها الدول الغنية في الاتحاد من أجل تطوير اقتصاديات الأعضاء الجدد [2].

ويعود تراجع مشروع التكامل السياسي–الدفاعي الأوربي إلى عدم اعتراف الدول الجديدة ببديل لحلف الأطلسي: المظلة العسكرية لضمان الحماية من الطموح الروسي، وهذا ما يعزز التيار الأطلنطي داخل الاتحاد. وبالتالي عدم قابلية تنفيذ التكامل السياسي الدفاعي مؤسسيا وقانونيا.

لقد سيرت الاندماج الأوربي على مدى سنوات طويلة آلية التعاون الفرنسي/الألماني؛ وذلك لعدم وجود تناقضات بين أوربا والسياسة الخارجية الفرنسية الحازمة ما دامت تمتلك ألمانيا (بحكم تاريخها)، لكن بعد توحيد ألمانيا طورت سياسة لنفسها، وأضحت مصرة على الحصول على أكبر وزن في التصويت في قضايا أوربا .

إن المحور الفرنسي/الألماني سيشهد تفككا تدريجيا، حيث وجدت الدراسات البحثية الفرنسية أن المستفيد الأكبر من التوسع شرقا هي ألمانيا (لاسيما بعد رفض الدستور) من خلال سعيها إلى إقامة منطقة نفوذ الجوار الجغرافي: أوربا الوسطى (بولندا– التشيك– سلوفاكيا والمجر) بخاصة وأنها قامت بتدعيم علاقاتها مع هذه الدول في السنوات الأخيرة. وتمثل هذه المنطقة نقطة الفصل بين أوربا الشرقية والغربية والتي كانت منطقة نفوذ روسية.

إن هذا الهدف الألماني يعود إلى محاولة تخلصها من ترتيبات مؤتمر يالطا بعد الحرب العالمية الثانية الذي حجمها بشكل كبير، لاسيما وأنها تسعى إلى افتكاك مقعد دائم في مجلس الأمن[3]. ويتساءل البعض عن انضمام دول جديدة إلى الاتحاد، فهناك مفاوضات انضمام تركيا، أما بشأن البلقان وروسيا والدول المجاورة لها فيجب مراعاة حساسية الوضع

---

[1] محمد أحمد مطاوع، "السياسة الدفاعية والأمنية وتوسع الاتحاد الأوربي شرقا" في **أوراق أوربية** القاهرة: مركز الدراسات الأوربية، العدد03، (جوان2005)، ص.ص.100–101.

[2] المرجع نفسه، ص.101.

[3] التقرير الاستراتيجي العربي 2005–2006، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة.مرجع سابق.

الروسي، وبخاصة بعد انضمام معظم الدول الشيوعية السابقة، والتي كانت تابعة لنفوذ الاتحاد السوفياتي سابقا[1].

تعتبر "روسيا" وريثة الاتحاد السوفياتي محافظة على الجزء الكبير من قدراته القومية وتطلعاته العالمية، لاسيما القيام بدور بارز و مستقل في الأزمات الدولية وغير تابع للولايات المتحدة في مناطق عديدة أهمها: الشرق الأوسط، البلقان، الشرق الأقصى وأوربا.

من الناحية الاقتصادية، تحتل المركز الأول في احتياط الغاز، والثاني في الذهب والفوسفات والقمح والغنم، والثالث في القطن والأبقار والحبوب والفضة والنحاس، والرابع في الذرة والشاي، والخامس في النبيذ واحتياط البترول.

من الناحية الاستراتيجية، تتربع على مساحة واسعة 22.4022000 كم^2، وعدد سكانها 286.7 مليون نسمة، الغابات 34.4 من المساحة، مجارى المياه 9600.000 كلم، وفي البحار الداخلية927500كلم. أما عسكريا فلها ثقل عسكري لاسيما القوات النووية[2].

إن التأثير الروسي في البلقان واضح؛ لأن هذه المنطقة ذات تأثير سوفياتي سابق حيث تحالف السوفيات سابقا مع الصرب معنويا وعسكريا، بحكم العرق السلافي والدين الأرثوذكسي، وللعوامل الاستراتيجية في وجه القرارات الدولية وإنذار الحلف الأطلسي بفك حصار الأسلحة حول "سرايفو"؛ حيث أنزل السوفيات القوات تحت علم الأمم المتحدة للحماية لتفادي الضربة الأطلسية والتدخل الأمريكي الأوربي المباشر[3]. ونجح في إثبات فاعليته ومصداقيته الدولية على حساب الولايات المتحدة وحلف الأطلسي.

أما بخصوص المفاوضات مع تركيا، فقد بدأت في الثالث أكتوبر2005 في أجواء متوترة تملؤها الضغوط الأوربية المتزايدة لتقديم تركيا المزيد من التنازلات. فقد يقتصر هدف التفاوض على الشراكة المتميزة وليس الانضمام –وهو ما ترفضه تركيا بصفة نهائية– وتعتبر بريطانيا والولايات المتحدة قوة الدفع الحقيقية لاستمرار العملية التفاوضية. وهناك نسبة إجماع أوربي –الرأي العام– على رفض الانضمام التركي إلى الاتحاد، باعتبارها دولة إسلامية تخالف الثقافة الأوربية (الكاثوليكية، البروتيستانتية والأرثوذوكسية) وأيضا بسبب موروث الإمبراطورية العثمانية.

ويمكن تأجيل المصادقة على اتفاقية الاتحاد الجمركي التي شملت الدول العشر المنضمة إلى الاتحاد سنة 2004 . أين وافق 311 برلمانيا أوربيا على ذلك مقابل رفض285 بالتأجيل. و65 امتنعت عن التصويت لعدم اعترافها بقبرص، لأن الانضمام التركي سيسمح

(1) عادل الفقيه، تحديات توسيع الاتحاد الأوربي في **جريدة السفير**، 2008 .

(2) سامي ريحانا، مرجع سابق، ص.102.

(3) المرجع نفسه، ص.103.

بالضرورة لقبرص باستعمال موانئها ومطاراتها والعكس صحيح. وهذا أيضا أمر يرفضه الأتراك[1].

من جهة أخرى؛ تشير استطلاعات الرأي وعلى رأسها فرنسا أكبر معارض للانضمام إلى أن: 06 من أصل 10 فرنسيين يعارضون الأمر أي 60% من الشعب الفرنسي. ويعود السبب في ذلك إلى اللوبي الأرميني صاحب النفوذ الكبير في الوسط السياسي والديني الفرنسي، وذلك للمذابح التركية ضد الطوائف الأرمينية على أراضيها خلال الحرب العالمية الأولى في الأناضول 1915-1917، التي وصلت إلى شكل الإبادة العرقية -وهو أمر ثالث ترفضه تركيا لتعاون الأرمن مع الروس ضدها في الحرب العالمية الأولى لإضعافها عسكريا-[2].

إن تركيا حاليا تضم 75 مليون نسمة. وهذا الرقم مرشح للارتفاع إلى 150-200 مليون نسمة في القرن الحالي، مما يجعلها البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد، وبالتالي يمنحها قوة تصويتية كبيرة داخل المجلس، وأكبر مقاعد في البرلمان أي ثقل سياسي يفوق حتى ثقل فرنسا وألمانيا. ويمكن مواطنيها من التنقل والإقامة، مما يجعل مالا يقل عن 10 ملايين تركي في أوربا في القرن الحالي. ويضاعف ذلك من مشكلة البطالة، هذه الظاهرة الموجودة فعلا والمقدرة بـ 20% وهذا ما يخيف ألمانيا المعارض الأول للانضمام؛ إذ يعيش فوق أراضيها ما لا يقل عن 2 مليون تركي، وتضاعف نسبة البطالة فيها لاسيما بعد توحيد الألمانيتين (1994) مما ولد كراهية خاصة ضد الأجانب كما هو الحال في الدول الأوربية الأخرى[3] مثل فرنسا التي تخشى غلبة التيار الأطلنطي وما يرضي بريطانيا.

يطالب الاتحاد الأوربي أيضا تركيا بالاهتمام بملف حقوق الإنسان، وإلغاء عقوبة الإعدام والتعذيب الممارس في السجون، والملاحقات والاعتقادات لأسباب فكرية، والتدخل المباشر للجيش في الشؤون السياسية، وفرض حالة الطوارئ في المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية وحظر الأحزاب وتقييد النشاطات الدينية- أو العرقية-.*

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006 ، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 73 (يونيو 1998)، ص.ص91-92. ولتفاصيل أكثر أنظر: Meliha Benli Altunisik, " Turkey As a Mediterranean Power" in" Turkey: Reluctant Mediterranean Power" in: **Mediterranean Paper Series**, the German Marshall Fund of the United States, 2011, p.p.7-19

* لتفاصيل أكثر، أنظر: عبد المجيد سيد ، "تركيا والاتحاد الأوربي: المعايير المزدوجة في قضية الأقليات" في **الديمقراطية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الثالث، (صيف 2001)، ص.ص.130-134.

فيما يتعلق بمشكلة الأكراد، فإن تركيا تتعامل معها بحكم معاهدة "لـوزان" (1923)؛ التي نصت على أن الأقليات هي تلك الفئات غير المسلمة، أي أقليات دينيـة مثـل الأرمـن واليونان واليهود وعليه تعتبر الحديث عن منح حقوق سياسية وثقافية للأكراد هو اسـتهداف للوحدة التركية. ويتحكم في هذه القضية اتفاقية سيفر(1920) التي نصت على منح الأكـراد حكما ذاتيا في جنوب شرق تركيا، لذلك يحاذر الأتراك منح الأكراد ما يساعدهم على بلـورة هويتهم ووعيهم السياسي كأقلية عرقية مستقلة لتفادي خطر التفكك[1].

كما يركز الاتحاد على المسألة القبرصية والعلاقات مع اليونان، ويدعو إلـى حـل النزاع التركي/اليوناني قبل قبولها في عضوية الاتحاد عن طريق إحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي – وهذا ما ترفضه تركيا – وتشكل اليونان الفاعل الأساسي الذي له حق استخدام الفيتو في المجلس الأوربي ليبقى أحد العقبات المعقدة أمام انضمام تركيـا إلـى الفلك الأوربي[2].

إن شروط الاتحاد فيما يتعلق بتركيا تعجيزية ومفتوحة؛ حيث لا يمكن معرفة النظرة الأوربية الحقيقية إلى تركيا، فعلى الرغم من تغريب تركيا، تبقى خـارج النـادي الأوربـي وبعيدة عنه وسبب ذلك النظرة العثمانية/ الإسلامية الأوربية للأتراك منذ سـنة 1453 ممـا يجعلها في خانة الأخطار والأعـداء. وتعكـس آراء الأحـزاب الديمقراطيـة– المسـيحية والمؤسسات الأوربية موقف الاتحاد الذي يرى أن انضمامها في المدى القريب غير ممكـن؛ لأن تركيا في طور تطوير مشروعها الحضاري.

حتى ولو نفذت تركيا كل الشروط الأوربية إلا أنها ستصطدم في الأخيـر بالعـائق الديني والاختلاف الحضاري، فإذا قارنا مثلا الاقتصاد التركي بنظيره الشرق الأوربي نجده أفضل بكثير على الرغم من أن دول الاتحاد ترى وجود خلل بنيوي كبيـر فـي الاقتصـاد التركي يحول دون استجابتها لطلبات العضوية الكاملة في الاتحاد: نسبة البطالة والاختلال في توزيع الدخل، وعلاج ذلك يتطلب مبالغ ضخمة لا تقل عن 15 مليار دولار لسنوات طويلـة أي: يجب حصولها على دعم ومساعدات أوربية بنسبة 60 %، وهذا ما لا تطبقه أوربا فـي ظل المساعدات المطلوبة لدولها الأعضاء والمرشحة للانضمام. وهنا تتضح سياسـة أوربـا وهي الكيل بمكيالين تجاه الدول المرشحة للانضمام. وبعد الـرفض أعـادت تركيـا رسـم خياراتها ومفهومها للأوربة، والمضي قدما في مسار التقدم سواء مع أوربا أو من دونها[3].

---

[1] محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.ص92-95.

[2] Roberto Aliboni," The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspective" in **Mediterranean Paper Series**, the German Marshall Fund of the United States, 2010,23-25.

[3] محمد نور الدين، مرجع سابق، ص.ص91-99.

إن انضمام دول جديدة سيزيد من الأعباء الاقتصادية للاتحاد إذا ما تم الدعم الحالي في مجالي: السياسة الزراعية والهيكلية لدول وسط وشرق أوربا ذات الطابع الزراعي من حيث اقتصادياتها. بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ستتزايد مع تدفق العمالة من الدول الجديدة إلى دول الاتحاد[1]. ومن أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية لتركيا سيتطلب الأمر إعانة سنوية تقدر بـ 20 مليار يورو منها 11.3 مليار يورو لقطاع الزراعة التركية[2].

ثانيا: التحدي الديمغرافي:

بدأ تشكل الاتحاد بست دول غنية ومتقدمة اقتصاديا، سياسيا واجتماعيا. لكن مع حركة التوسع أنظمت دول فقيرة إليه (اليونان والبرتغال) ودول أوربا الشرقية التابعة للمعسكر الاشتراكي السابق، لتصبح من أهم التحديات التي تواجه المسيرة الأوربية. فهي قائمة على تطورين متعاكسين وهما زيادة عدد الدول الأعضاء مع انتساب دول جديدة للاتحاد مقابل تراجع في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وهذا ما يوضحه الجدول التالي[3]:

الدول الأعضاء	الزيادة في المساحة%	الزيادة في السكان %	ارتفاع الدخل القومي%	متوسط نصب الفرد إلى مجموعة الدول النواة%	انخفاض متوسط نصيب الفرد%
6	100	100	100	100	–
6–9	%31	%32	%29	%97	%3
9–12	%48	%22	%15	%91	%6
12–15	%43	%11	%8	%89	%3

مثلت الزيادة في المساحة عندما وصل أعضاء الاتحاد إلى 09 دول 31% في مقابل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها بنسبة 03% أي أنه أصبح97% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في مجموعة الدول الست المؤسسة. وعند ارتفاع عضوية الجماعة إلى 15 دولة سجلت الزيادات الآتية: في المساحة 43% ، عدد السكان 11% ، في الدخل القومي الإجمالي 08% وقابل ذلك انخفاض متوسط نصيب الفرد إلى 89% عما كان عليه في مجموعة الست دول أي بنسبة 11%.

[1] أيمن السيد شبانا، مرجع سابق، ص.136.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة. مرجع سابق.

[3] محمد مراد، مرجع سابق، ص.260.

يتضح من الجدول، أن الاتحاد يعاني من إشكالية في مستويات التنمية بين دوله وبصفة خاصة دول أوربا الشرقية الأقل تقدما، والتي تعتبر عضويتها في الاتحاد تحد للاندماج الأوربي ومستقبله، لذلك فإن هذه الدول مطالبة بإعادة هيكلة اقتصادياتها لتقليص فجوة الغنى والفقر داخل الاتحاد [1].

إن التحدي الديمغرافي الذي يواجهه الاتحاد يطلق عليه اسم "القنبلة الديمغرافية العكسية " أي تراجع الكتلة السكانية الاتحادية من جهة وشيخوخة الهرم السكاني من جهة ثانية. ومن تأثيراتها السلبية انخفاض في حجم القوة العاملة الوطنية، وتزايد أعباء الإعالة للمسنين ويقابل ذلك هجرة عمالية وافدة من آسيا وإفريقيا تضاعف من مشكلة عدم التجانس الاجتماعي بين الأوربيين والأجانب لاسيما غير الشرعيين منهم.

إذن، إن أغلب السكان في الاتحاد الأوربي هم من كبار السن، ومعدل الأعمار فيها في تصاعد مستمر. بالإضافة إلى أن الفرد ينهي دراسته متأخرا ويتقاعد مبكرا، لذلك يجب تشجيع حالات التقاعد المتأخر. وتشتكي الدول المنضوية حديثا تحت لواء الاتحاد من نسبة بطالة أعلى من متوسط دول الاتحاد (8.8 %) لتراوحها بين 13%و 19.2%.
وأصابت الفئة الشابة بنسبة كبيرة 41.5 في بولونيا، 38.9 في سلوفاكيا، هذا على الرغم من أن نسبة النمو بهذه الدول أعلى من باقي دول الاتحاد، ويعود ذلك إلى الإصلاح الاقتصادي. لكن مع نسبة النمو المرتفعة والقوة التدريبية بهذه الدول ستؤدي حتما إلى انخفاض معدلات البطالة[2].

ولغياب الحوار الاجتماعي بين هذه الدول في الاتحاد، فإن نظام الحماية الاجتماعية واحترام الأسس الصحية سيكون صعبا، على الرغم من انتقال 97 % من النظم والتشريعات إلى تلك الدول. لذا يبقى التحدي للدول المنضمة حديثا هو التقدم في النمو وفي تطوير النظم الاجتماعية[3].

ثالثا: التحدي اللغوي:

بعد توسيع الاتحاد الأوربي إلى 27 عضوا، أصبح له عشرون لغة رسمية بعد أن كانت إحدى عشرة، فهل يستطيع تخطي هذا التحدي؟

تتنوع لغات الدول الأوربية وتتشابه بناء على ثقافات تلك الدول، أهمها:

[1] المرجع نفسه، ص.261.

[2] عادل الفقيه، مرجع سابق.

[3] Les Risques Sociaux, dans: www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/elargissement-Union-europeenne/risques-sociaux.shtml (2010)

– اللغات الجرمانية: وهي اللغات التي يتحدث بها في أجزاء أوربا الشمالية الغربية وبعض أجزاء أوربا الوسطى، وتشمل أيضا المملكة المتحدة، وايرلندا، وأيسلندا، وألمانيا، والنمسا هولندا والدانمرك والسويد والنرويج ولوكسمبورغ....الخ.

– اللغات الرومانسية: وهي اللغات التي يتحدث بها في الأجزاء الجنوبية الغربية من أوربا وهي: ايطاليا، فرنسا، رومانيا، مولدافيا، البرتغال، والجزء المتحدث بالفرنسية في سويسرا، بالإضافة إلى رومانيا ومولدافيا الواقعتين في أوربا الشرقية.

– اللغات السلافية: وهي اللغات التي يتحدث بها في أجزاء أوربا الوسطى والشرقية، وتضم هذه المنطقة روسيا البيضاء، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك ومقدونيا، وبولندا وروسيا وصربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا وأوكرانيا [1].

إن الإدارة العامة للنقل اللساني في الترجمة مرتبطة بالعضوية حيث أنها تغطي مجمل الاجتماعات لمجلس الوزراء الأوربي، اللجة الاقتصادية والاجتماعية، لجنة الأقاليم، والبنك الأوربي للاستثمار [2].

إن هذه الإدارة لها إمكانية توفير 700 مترجم لساني يوميا، وهذا يشكل أكبر قدرة تقنية وكمية للترجمة في العالم. ففي سنة 2003 مثلا ترجمت الاجتماعات إلى الانجليزية بسنة93% وإلى الفرنسية86% والألمانية 70% والاسبانية53% الهولندية 40% بينما البقية بنسبة25%.

وهناك استثناء خاص للبرلمان الأوربي الذي يتميز بالإجبارية في تأمين الترجمة المتعددة اللغات (الاجتماعات–اللجان البرلمانية–الجماعات السياسية) [3]. وتبلغ تكلفة الترجمة وحدها في الاتحاد أكثر من مليار يورو سنويا[4].

رابعا: تحدي الهجرة إلى أوربا:

إن الهجرة قديمة قدم البشرية، وسمة مستمرة للتاريخ البشري وتؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتغيرة داخل الدول وفيما بينها. وتعرف على أنها "

---

[1] مكتب الدراسات، القارة الأوربية: طبيعيا–بشريا–اقتصاديا–سياسيا في **أطلس الجزائر والعالم**، الجزائر: دار الهدى، 2010، ص.164.

[2] عادل الفقيه، مرجع سابق.

[3] محمد مراد، مرجع سابق، ص.262.

[4] أوربا 50 عاما على الاتحاد، **جريدة الأخبار**،2008 ، متحصل عليه:www.Alakhbarweb.Com تاريخ التصفح:2009.

عملية انتقال الإنسان لأسباب متعددة من مسقط رأسه للعيش في مكان آخر، بمعنى حدوث هجرة خارجية طوعية أو قسريه "[1].

إن الهجرة تتنوع بحسب الدافع الذي يؤدي إليها، فهناك الهجرة السكانية الناتجة عن أسباب ديمغرافية، الهجرة السياسية لأسباب سياسية، وهجرة العمال نتيجة للضغوط الاقتصادية. إنها تنطوي على حركة الأشخاص عبر حدود الدول، وعلى خلاف الهجرة الداخلية داخل الدول توفر الهجرة الدولية الإطار القانوني للأشخاص حيث يصبحون خاضعين لإرادة دول أخرى.

وفي الوقت الراهن ينتشر نوع آخر للهجرة يعرف باسم الهجرة غير الشرعية أو السرية؛ التي تعني المهاجرين الذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلقة بدخولهم و إقامتهم في الدول التي يهاجرون إليها، والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى. [2]

بالنسبة للشخص قد تكون غير طوعية نتيجة كارثة أو حرب أهلية أو اضطهاد مهما كان نوعه سياسيا أو دينيا فالنتيجة تكون ذاتها وهي الهروب ومغادرة الوطن، وقد تكون قسريه مثل حالات الرقيق المجبرون على مغادرة ديارهم وينقلون إلى الخارج بهدف الاستغلال والتجارة حتى ولو أن نظام الرق غير مشروع الآن إلا أن المعاملة غير المشروعة واسعة على حدود الدول لاسيما فئة الأطفال والنساء.

أما الهجرة الطوعية فتنقسم إلى ثلاث فئات:

- المستوطنون الدائمون (المهاجرون والأقليات)
- المستوطنون المؤقتون المنتقلون (بهدف اكتساب العلم) . [3]

تتنوع الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من مسقط رأسهم إلى مكان آخر للإقامة بشكل دائم أو مؤقت. ولعل أهمها يعود إلى التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول المصدرة للمهاجرين- والتي تفتقر إلى عمليات التنمية- والدول المستقبلة لهم ذات المستوى المعيشي المرتفع والحاجة إلى الأيدي العاملة. ويمكن تحديد دوافع الهجرة فيما يلي:

---

[1] محمد أحمد عقلة المومني، **استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية**._عمان: دار الكتاب الثقافي، 2007، ص.178.

[2] المرجع نفسه، ص.179.

[3] سيتا بالي، الهجرة واللاجئون في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.227.

1- قلة فرص العمل وانخفاض مستويات المعيشة، نتيجة لانخفاض الدخول بشكل كبير لدى غالبية السكان، بحيث أن تجميع متوسط دخل الفرد للدول المتخلفة في المتوسط يكون أقل من1/20 من متوسط الفرد في الدول الغنية.

إن عدم المساواة في توزيع الدخل، تؤدي إلى انتشار الفقر وزيادة الأمية ونقص الرعاية الصحية وانخفاض مستويات الإنتاجية (عنصر العمل). [1]

2- المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وما يصاحبه من أعباء الإعالة الاجتماعية، وبالتالي ارتفاع عدد الأشخاص غير المنتجين في المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث تشير بعض الإحصائيات إلى دخول 3 ملايين عربي سوق العمل، وأن عدد العاطلين في الدول العربية يصل إلى 14 مليون (بنسبة 15% من إجمالي قوة العمل). وهذا الرقم ارتفع ليصل عام 2010 إلى 25 مليون (بزيادة سنوية تقدر ب 5%) [2].

3- هجرة العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العلمية العالية بصفة نهائية لبلدانهم لأسباب سياسية، أو لأن تكوينهم المهني لا يتناسب مع حاجات السوق في بلدانهم الأصلية (ضيق الفرص)، أو لعوامل خارجية تتعلق بالإغراءات ونوعية الحياة والفرص المتاحة [3]؛ حيث أن الدول المتقدمة تستطيع استقطاب الجهود التنموية، وعوامل الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية المتطورة، وارتفاع الدخول وعوائد عوامل الإنتاج واتساع السوق .

4- عدم الاستقرار السياسي نتيجة لحالات العنف التي تشهدها دول جنوب المتوسط، وضعف مستوى المشاركة الشعبية وعدم فعاليتها.

كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى الشعور باليأس والإحباط والبحث على أماكن أخرى أين تتوفر فرص الحصول على منصب عمل.

تحوي أوربا ما يزيد عن 20 مليون مسلم. وأكبر جالية إسلامية يمثلها مسلمو شمال إفريقيا: الجزائر وتونس والمغرب، يتمركزون في فرنسا، والأتراك في ألمانيا والنمسا...الخ أي بنسبة 3.5 من سكان الاتحاد الأوربي.

إن ما يقلق أوربا هو ارتفاع النسب وترشحها للزيادة، وبخاصة مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بلدان إفريقيا تحديدا من جهة، ودخول أوربا مرحلة الشيخوخة من جهة ثانية.

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب، أنظر: ميشيل.ب. تودارو: **التنمية الاقتصادية**. تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، الرياض: دار المريخ 2006، ص.ص.85- 106.

[2] حسن حمدان العلكيم، "التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية" **المجلة العربية للعلوم السياسية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19 (صيف 2008). ص.86.

[3] المرجع نفسه، ص.93.

أي تناقص أوربي في ظل تزايد الجاليات الإسلامية. وهنا ستتركز قـوة العمـل الصـناعية الأوربية مستقبلا على الجاليات الإسلامية، مع رفض الجاليات الانـدماج أي التنـازل عـن الهوية الأصلية (الدين الإسلامي- اللغة الوطنية) لصالح مواطنة أوربية علمانية.

لما سبق، تصاعد رفض اليمين الأوربي الذي يتحدث بصوت أوربي واحـد بالإقصـاء الكامل (الترحيل) التهميش (الأعمال الدنيا) ومنع دمجها في المستويات التكنولوجية المتطورة للاقتصاد الأوربي، ومنعها من الوظائف السيادية (القضاء والدبلوماسـية) والسـخرية مـن المقدسات والمعاقبة عليها. وهو ما يحدث في فرنسا مع الرئيس "ساركوزي" تجاه المغاربـة، وفي النمسا تجاه الأتراك، وفي الدانمرك حادثة الرسوم المسيئة للرسول الكـريم (صـلى الله عليه وسلم) [1].

خامسا: تحدي العولمة:

تشير العولمة إلى نسق جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية بين مختلف دول العالم، تتجاوز الحدود الجغرافية وتختصر المسافات ومفـاهيم السيادة. وبوساطة هذا النسق تمكنت الولايات المتحدة الهيمنة على العالم. وما ساعد على هذا التحول في العلاقات هو الثورة التكنولوجية المعلوماتية والعلمية لاسيما وسائل الإعلام، ممـا حول العالم المتباعد إلى قرية صغيرة.

نتيجة للتنوع الهائل في الظواهر تعددت التعاريف المقدمة للعولمة لكن يكمن جوهرها -كما يرى "جيمس روزنو" في كتابه" ديناamكية العولمـة"- فـي سـهولة حركـة النـاس، والمعلومات، والسلع بين الدول على النطاق الكوني والمواد والنشاطات التي تنتشـر عبـر الحدود" [2]، ويقسمها "روزنو" إلى ست فئـات: البضـائع والخـدمات، الأفـراد، الأفكـار والمعلومات، النقود، المؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات.

إن العولمة تبرز كخطوات متلاحقة في نمو القوى المنتجة من خلال عملياتها الثلاث:

- نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية.
- وحدة الأسواق المالية.
- تعميق المبادلات التجارية في إطار نزع القواعد الحمائية.

من هذا المنطلق تتميز العولمة باقتصاد الخدمات، وتعجيل الانتقـال مـن المجتمـع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي سيؤدي إلى استنفاذ الصناعة لمكانتها المتميزة في القيمـة المضافة. ولهذا فإن الاستثمارات الأجنبية بشقيها: المباشر وغير المباشر في إطار متطلبـات

---

[1] التقرير الاستراتيجي العربي، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة، مرجع سابق.

[2] نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية: دراسة استقرائية استنباطية**، عمـان: دار جهينـة، 2007، ص.23.

عملية الانتقال يمكن أن تساهم بشكل فعال في مختلف الاقتصـاديات بمـا فيهـا الاقتصـاد المتخلف وترقيتها إلى مستوى اللحاق بالاقتصاديات المتطورة [1].

وفقا لما سبق، فإن العولمة موجة ثالثة من الغزو الاسـتعماري، وليسـت حضـارة عالمية إنسانية بدأت في النشوء. وعلى حد تعبير "سمير أمين" فإن العولمة هي الإطار الذي صعدت فيه الهيمنة الأمريكية على العالم، حتى أصبح الحلف شمال الأطلسي تحالفا هجوميا في خدمة السياسة الأمريكية. وأفرزت العولمة ذروة الرأسمالية ": مرحلة تسليع كل شيء"[2].

يوضح الشكل رقم (11) العلاقـات المترابطـة والمتداخلـة لمنظومـة الاقتصـاد الرأسمالي حسب تصور الاقتصادي "بول سويزي"، حيث أن هناك مركزا أو نواة تمثلها قوة اقتصادية وعسكرية مسيطرة، لها دور القائد وهي الولايات المتحدة. ويوجد محـيط أقـرب للمركز يرتبط معه بمجموعة حلقات، تمثله الدول الرأسمالية الصناعية الأقـل قـوة مثـل: "اليابان"، "ألمانيا"، "بريطانيا" و"فرنسا"؛ فهي قوى اقتصادية ذات درجات عالية مـن النمـو الصناعي والتقني والتكنولوجي ولها ثقل في التجارة الدولية (السلع ورؤوس الأموال)، وتأتي بعدها في حلقات أخرى كل من "النرويج"، "سويسرا" و"بلجيكا". ثم دول المحيط التي يقسمها "سويزي" إلى نوعين:

– الدائرة الأولى تضم الدول المسيطرة الفرعية– الإقليمية مثل: "إسرائيل"، "جنوب إفريقيـا"، "البرازيل".

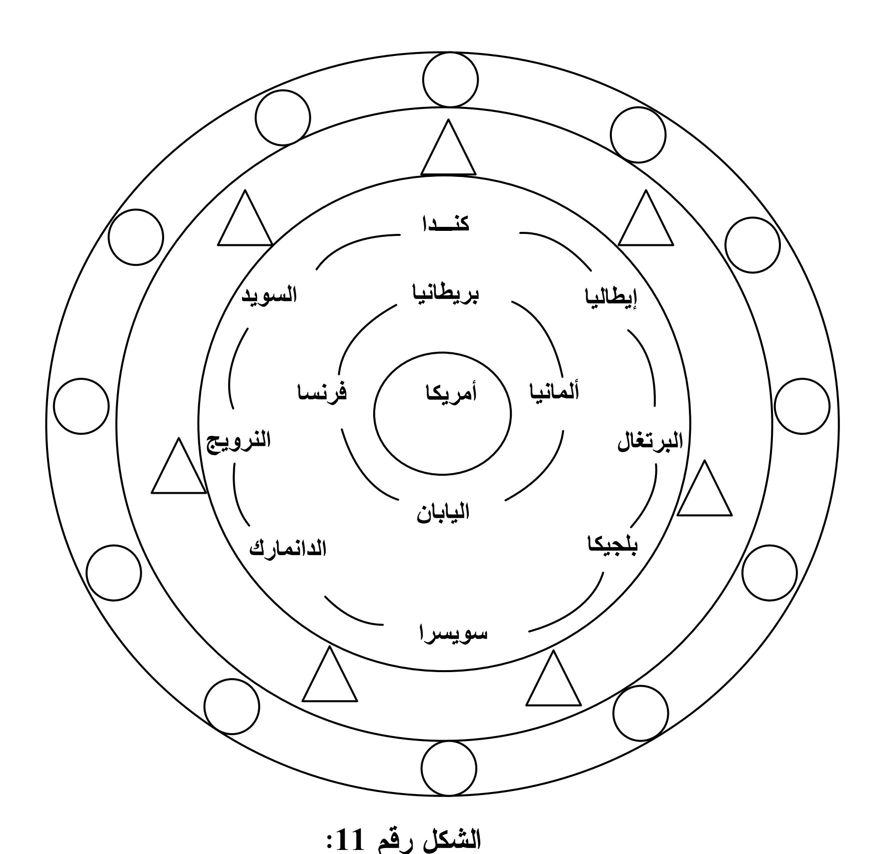
– الدائرة الثانية تضم المحيط الأكبر الذي يجمع الدول المتخلفة والسائرة في طريـق النمـو (آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية)، التي لها مبادرات قليلة في مجال التجارة الخارجية.

يتضح من هذا التقسيم وجود ديناميكية عالية يحركها تراكم رأس المـال. وخلالهـا يستغل الطرف الأقوى الطرف الضعيف[3].

[1] سمير أمين وآخرون، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.81.

[2] نداء صادق الشريفي، مرجع سابق،ص.ص.30–31.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.44–45.



الشكل رقم 11:

يوضح منظومة الاقتصاد الرأسمالي العالمي حسب تصور "بول سويزي"

المصدر: نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص.48.

لقد عمقت الثورة الإعلامية بشكل واسع عجز الدولة الوطنية في مراقبـــة التـــدفقات المالية عبر ترابها، وكان للاقتصادي الأمريكي" لستر ثـــورو" (Lester Thurow) الـــرأي البالغ عند رصده لهذا التحول بقوله" عندما كان يجب نقل الأموال في كيس على الظهر عبر الألب-جبال الألب- سيرا على الأقدام من ايطاليا إلى سويسرا؛ كانت الحكومـــة الايطاليـــة قادرة على ضمان مراقبة التبادلات، ولما صار انتقال الأموال يتم بشكل آني انطلاقـــا مـــن حاسوب شخصي فإن مفهوم مراقبة حركات رأس المال صار مجردا من المعنى"[1].

إن الأساس في الاقتصاد العالمي الجديد هو الانفصال بين الطبيعة الإقليمية للســـيادة والطبيعة العالمية المتنامية للتدفقات الاقتصادية، وعليه فإن القضاء الإقليمي للدولة الحديثـــة على الحياة الاقتصادية يتصادم شيئا فشيئا بعولمة الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية التسعينات إلى تعميم سياستها وأســـلوب الحياة الأمريكية والنمط الثقافي والاستهلاكي، على اعتبار أن القيم الحاكمة والموجهة للتفكير

[1] سمير أمين وآخرون، مرجع سابق، ص.121.

والسلوك والثقافات والحضارات الأخرى هي قيم السوق وسيطرة آليات العرض والطلب والديمقراطية -حسب النموذج الأمريكي-[1].

تكمن خطورة العولمة في الجوانب الثقافية والسياسية؛ حيث يعبر عالم السياسة والإعلام الأمريكي "هربرت شيلر" (Herbert Schiller) في كتبه المشهورة: "المتلاعبون بالعقول"، "الإعلام الجماهيري"، و"الإمبراطورية الأمريكية" أن التوسع الإعلامي الأمريكي منذ السبعينات هو جزء من خطة وزارة الدفاع الأمريكية لإخضاع العالم للسيطرة العسكرية والمراقبة الالكترونية، ونشر الثقافة التجارية الأمريكية على أنها الثقافة الكونية.

الواقع أن هذه النزعة كانت موجودة قديما لدى أمريكا؛ ففي تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي سنة 1964 ورد فيه ما يلي: " يمكن أن نحقق أهداف سياستنا الخارجية من خلال التعامل المباشر مع شعوب الدول الأجنبية بدلا من التعامل مع حكوماتها. ومن خلال استخدام أدوات وتقنيات الاتصال الحديثة، يمكننا اليوم أن نصل إلى قطاعات كبيرة أو مؤثرة من السكان في هذه البلاد، وأن نقوم بإعلامهم والتأثير في اتجاهاتهم، بل ويمكن في بعض الأحيان أن نحرضهم على سلوك طريق معين. وهذه المجموعات يمكن أن تمارس ضغوطا ملحوظة وحاسمة على حكوماتها"[2].

تتخذ أوربا موقفا مناوئا للعولمة من منطلق أنها محاولة للأمركة، ويمثل الجانب الاجتماعي أساس الموقف الأوربي. وقد أدى التمسك به إلى رفض الاتحاد التبادل التجاري الحر مع الدول ذات الأجور العمالية المنخفضة كنوع من الحماية لتجارتها المثقلة بالتكاليف العمالية، وتتمسك "فرنسا" بفكرة الحلف الأوربي للحماية الاجتماعية. ويشتكي الأوربيون على لسان أكثر من مفكر مثل: "ألن جوكس" و"جان بييرشفنمان" و"ماري دي لاغورس" و"ألان تورين" من زحف النمط الحياتي الأمريكي والمنتجات الثقافية الأمريكية على حياة الشعوب بما فيها الأوربية.

ينظر القليل من الأوربيين إلى العولمة من خلال إقامتها تحالفات اقتصادية ممتدة من المكسيك غربا حتى ماليزيا شرقا، ومن خلال مجموعتي "إيباك" و"نافتا" تستهدف مواجهة التحدي الاقتصادي الذي يمثله الاتحاد الأوربي[3].

---

[1] أحمد ثابت، "العولمة: حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد76، 1998، ص.83.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.86-87.

[3] عصام فاهم العامري، "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد88، (أكتوبر 1999)، ص.ص. 14-15.

ونتيجة للعولمة أصبحت الشعوب تواجه أزمة هوية، وحتى داخل المجتمع نفسه أصبحت الجماعات تبحث عن هوية جديدة خاصة بها لمواجهة العولمة، وهذا ما دفع إلى تنامي الانتماءات الإثنية والعرقية والأصوليات.

ومن مفارقات التقارب المؤسساتي بعد انتهاء الحرب الباردة وما اتصل بها من زيادة الاتصال الإنساني، هو وعي ومعرفة شعوب العالم بدرجة أكبر للفروقات الثقافية فيما بينها. ويمكن القول بأن الميول القومية والإثنية إلى الانقسام أصبحت تخترق الدول المتعددة القوميات كرد فعل طبيعي على ضغوط العولمة، ويفسر هذا الأمر جانبا من التعثر الذي مس الوحدة الأوربية فوق قومية[1].

باعتبار أن العولمة تفرض تنافس الدول مع بعضها البعض، هذا الأمر قلل من قدرة الدول الأوربية المحافظة على نمطها الاجتماعي، وفيما بعد تتطور الظاهرة وتنتج عنها مشاكل كبيرة متتالية أهمها البطالة باتجاه الشركات الأوربية؛ لوجود تكلفة أقل في الأيدي العاملة كدول شرق آسيا لذا يجب على الدول الأوربية التصدي لها عن طريق الإصلاح الاقتصادي وتوثيق الليبرالية وتقليل البيروقراطية الإدارية في الشركات، وتخفيض الضرائب لاسيما تلك المفروضة على الأيدي العاملة مع رفع ضرائب رأس المال للشركات المنتجة. وضرورة إيجاد نظام اقتصادي اجتماعي موحد لتحويل بعض الضرائب والاعتماد على البحوث التنموية الذاتية للحصول على التقنيات المتقدمة[2].

إن التنمية وفق النموذج الأوربي ليس أساسها السعر والتكلفة، وإنما ثقافة سياسية أوربية تمنح الأولوية لحقوق المواطنة الأوربية بكل ما تعنيه من ضمانات اجتماعية، صحية وتعليمية.

وتطمح الدول إلى تحقيق تنمية ناجعة ومستدامة، ويصطدم ذلك بتفاوت مستويات التنمية البشرية بين الدول الأوربية (الدخل والقدرة الشرائية) والرغبة في تجاوز الصراعات السياسية والاجتماعية.

---

[1] المرجع نفسه، ص.15.

[2] إبراهيم إسماعيل، الاتحاد الأوربي: التجربة والتحديات، ندوة مع أ / باتريك ديبويك، 2006، ص.2.

سادسا: التحديات السياسية والأمنية

يواجه الاتحاد الأوربي تحديات تعترض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة؛ فعلى الصعيد السياسي ينقسم أعضاء الاتحاد إلى قسمين، يرغب الأول في وضع سياسة خارجية وأمنية مستقلة عن الولايات المتحدة، ويطالب الثاني بإلزامية توافق هذه السياسة مع المواقف الأمريكية لاسيما في القضايا الدولية، ودليل هذا التباين إسراع ألمانيا إلى الاعتراف باستقلال جمهوريات "يوغوسلافيا" دون التنسيق مع الدول الأعضاء في الإتحاد، واعتراف فرنسا وألمانيا وهولندا وبريطانيا والدانمرك بمقدونيا وإقامة علاقات دبلوماسية معها رغم المعارضة اليونانية بعد تسلمها رئاسة الاتحاد الأوربي.

وهناك تنافس من نوع آخر حول الهيمنة في الاتحاد بين "فرنسا" و"ألمانيا"، باعتبار الأولى دولة نووية وعضوا دائما في مجلس الأمن والثانية قوة اقتصادية تساهم بـ 50% من ميزانية الاتحاد[1].

أما على الصعيد الأمني، فإن دول الاتحاد تفتقد إلى الإدراك المشترك لطبيعة وأبعاد المشاكل والتهديدات الأمنية الخارجية، وعدم القدرة على الصناعة الدفاعية الموحدة أو تشكيل قوات عسكرية مشتركة. وهذا ما أدى إلى انقسام أعضاء الاتحاد إلى اتجاهين: الأول بزعامة فرنسا وتدعمها ألمانيا تطالب بهوية دفاعية وأمنية أوربية مشتركة ومستقلة عن حلف الأطلسي واعتماد أوربا على نفسها في مواجهة تحدياتها الأمنية، لذلك تم إنشاء اتحاد غرب أوربا ووضعه تحت إشراف الاتحاد الأوربي. والاتفاق على إنشاء فيالق أمنية ودفاعية أوربية أهمها الفرنسي الألماني، والاتفاق على تشكيل قوة أوربية للتدخل السريع. أما الاتجاه الثاني الذي تتزعمه بريطانيا فهو ينادي بضرورة التنسيق مع حلف الأطلسي، لذلك فهو غير متحمس لتطوير السياسة الدفاعية والأمنية المستقلة.

لذلك، تباينت مواقف الدول الكبرى بين تطوير مكانة أوربا كفاعل عالمي وفقا للموقف الفرنسي، وإيجاد ارتباط وتقوية العلاقات عبر أطلنطية مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الأطلسي وزيادة مساهمة أوربا في حلف الأطلسي حسب الموقف البريطاني، وكان الموقف الألماني يهدف إلى تسريع التكامل الأوربي وإيجاد التوازن في العلاقات عبر الأطلنطية وزيادة الوزن السياسي لأوربا في العالم[2].

---

[1] أيمن السيد شبانا، مرجع سابق، ص.ص.139-140.

[2] L'Europe élargie dans le monde, dans:www. ladocumentationfrancaise.fr/Dossiers/ Elargissement- union-europeenne/position-future-europe.shtml (2010)

أما مواقف الدول الأعضاء الجدد من السياسة الدفاعية الأوربية فقد كانت كما يلي[1]:

– تفضيل معظم الدول –إن لم نقل كلها– لحلف الأطلسي كضمانة حقيقية للأمن الصلب مع الاعتراف بدور تلك السياسة كعامل مكمل للبناء الأمني الأوربي.

– تخوف تلك الدول من تهميشها في عملية صنع القرار (تكامل مرن في ظل اتحاد أوربي موسع).

– وجود خبرات واستعداد قوي لدى هذه الدول للمساهمة في البعد المدني للسياسة الدفاعية والمساهمة في البعد العسكري (إزالة الألغام – الأسلحة الكيماوية...الخ).

– الدعوة إلى تقسيم العمل بين الاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي، وإيجاد علاقة مؤسسية واضحة بين المنظمتين (الأمن الصلب والأمن اللين).

– اتجاه الدول المنظمة حديثا إلى إدخال مناطق اهتمامها وبخاصة البعد الشرقي والبعد الجنوبي الشرقي في السياسة الدفاعية (وجود أولويات أمنية جديدة جغرافيا وسياسيا).

– ضعف القدرات العسكرية التي تعهدت بها تلك الدول.

– تضرر الدول من سيطرة دولة كبرى أو مجموعة دول على القرار الأوربي في تلك السياسة، وتخوفها من ظهور ما يسمى "مجموعة القلب".

– تقديم هذه الدول لفكرة التخصص الدقيق في مجال الأمن، وهو ما قد يطور قدرة الاتحاد الأوربي العسكرية والمدنية وكل المجالات (إزالة الألغام– حفظ السلام – نزع الأسلحة...الخ).

بالإضافة إلى الاختلاف والجدل حول توسيع عضوية الحلف ليشمل دول أوربا الشرقية؛ حيث تؤيد بريطانيا وألمانيا ذلك في حين تعارضه فرنسا واسبانيا، وتتردد دول أخرى بين الموقفين وعلى رأسها ايطاليا وتركيا. بالإضافة إلى تحديات العجز الأوربي في مواجهة الصراعات المتفجرة في العديد من دول أوربا مثل: صراعات البوسنة والهرسك وكوسوفو ومشكلة إقليم الباسك في اسبانيا[2].

سابعا: تحدي غياب سياسة خارجية أوربية موحدة:

أثبتت العولمة وما صاحبها من حروب وأزمات مثل حرب الخليج الثانية، وحرب البوسنة والهرسك وكوسوفو ضعف الآلية الأوربية في التعاون السياسي وعدم الوصول إلى سياسة خارجية مشتركة تجاه قضايا السياسة الخارجية؛ لأن الاتحاد لم يستطع اتخاذ موقف موحد تجاه تلك الأزمات والحروب[3]، وذلك لأسباب عديدة أهمها:

---

[1] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص.ص.31-34.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.140-141.

[3] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مرجع سابق، ص.16.

– أن عملية توسيع الاتحاد وانضمام أعضاء جدد إليه عقد أكثر مما يسر التكامل السياسي الأوربي.

إن اتساع قاعدة العضوية في البناء الأوربي يضاعف من مستوى عدم التجانس. لذا فمسألة تحقيق مشروع التكامل السياسي الأوربي صعب على المدى القريب، حيث يوجد نقص كبير في وضع استراتيجية مشتركة لمناقشة السياسة الخارجية بسهولة وتمثيل الثلاثية لها ضعيف لا يساعد على استمرارية تحسينها ويعيق فعاليتها[1].

– ظهور أوربا كقطب اقتصادي كبير لا يحتل ذات المرتبة سياسيا وعسكريا؛ لأنه لا يزال يعتمد على الولايات المتحدة في ميدان الدفاع في إطار حلف الشمال الأطلسي.

– النقص في امتلاك سياسة خارجية أي غياب الشعور بوجود سياسة خارجية أوربية لدى الدول الكبرى والصغرى والمؤسسات الأوربية. بالإضافة إلى النقص في التفاعل والانسجام الذي يحول دون إكمالها طموحاتها في السياسة الخارجية؛ لأنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الخارجية في السياسات الأوربية الداخلية مثل: العدالة، البيئة، الأمن والنقل. ولم تتمكن من التفاعل مع المساعدات، التجارة، الدبلوماسية، لذا يجب على الاتحاد القضاء على التناقض مابين سياسات الدول الأعضاء وسياسات الاتحاد الأوربي، وما بين المؤسسات الأوربية خاصة مابين رؤى المفوضية ومجلس الوزراء ومابين الدوائر في المفوضية والمجلس.

إن الإشكال ناتج عن خوف الدول من تحرك المؤسسات بمفردها دون سلطتهم أو استشارتهم، بالإضافة إلى أن الدول الصغرى عليها تقبل واقع أن الدول الكبرى لها التجربة والخبرة في التعامل مع مشاكل معينة مما يسمح لها بالقيادة. لكن على الدول الكبرى السماح للدول الصغرى الإمكانات لأجل المساهمة واكتساب الخبرة وضرورة استشارتها[2].

– إن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل الحليف الاستراتيجي في أوربا على الرغم من زوال الكتلة السوفيتية وحلف وارسو، وهذا ما أثبتته أزمة البوسنة والهرسك ثم حرب كوسوفو.

إن أوربا التي تمثل تكتلا اقتصاديا عالميا كبيرا تفتقر إلى القوة العسكرية والسياسية التي تمكنها من أداء أدوار فعالة دوليا، بل حتى على مستوى دول أوربا الشرقية (البوسنة والهرسك، كوسوفو، حرب الخليج الثانية).

إن الموقف الأوربي تجاه الأزمة اليوغسلافية اتخذ إجراءات شكلية فقط تمثلت في إرسال مبعوثين أوربيين إلى المنطقة وعقد مؤتمر للسلام.

---

(1) Charles Grant and Mark Leonard, How to Strengthen EU Foreign Policy, in **Policy Brief**, London: Centre for European Reform, p.2. in www.cer.org.uk/policybrief_cfsp_3July06.pdf (2008)

(2) Ibid, p.p.2-3.

أيضا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي لم يتعد تنسيق المواقف تجاه الاعتراف بالدول الجديدة. وفي أزمات وحروب الخليج المتعاقبة اتخذت الدول الأوربية مواقف منفردة كعدم توافق الموقف البريطاني والموقف الفرنسي الأكثر استقلالية عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[1].

بالإضافة إلى أن فرنسا تحبذ أحيانا الدبلوماسية المنفردة، ودليلها التحرك الدبلوماسي في الشرق الأوسط والانتقال بين "سوريا" و"لبنان" و"إسرائيل". كما توجد دول حيادية في الاتحاد مثل "فنلندا" و"السويد".

إن القوة السياسية الأوربية موجودة، وما ينقصها هو تحويل الشيء الموجود إلى شيء نافذ، توجهه أهداف مشتركة ومحددة أي: توحيد الأهداف إلا أن الواقع الحالي يبين غياب أدنى مظاهر السياسة الخارجية الموحدة. والموقف الأوربي لا يخرج عن حالتين: إما تعدد المواقف إلى حد التناقض أحيانا أو التبعية للولايات المتحدة بشكل مطلق حتى ولو ظهرت احتجاجات على ذلك [2].

تمثل قاعدة الإجماع تحديا آخر لعدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد تجاه القضايا السياسية التي تتعرض لها المنطقة المتوسطية لاسيما الصراع العربي الإسرائيلي؛ وذلك نتيجة لخضوعها للتجاذبات الداخلية مما أفقد الاتحاد الفاعلية السياسية في معالجة بعض القضايا الإقليمية والدولية، سواء لتحفظ الدول الرئيسة في الاتحاد أو بسبب تباين أولوياتها السياسية، فتوجه بريطانيا أطلسي، وتوجه فرنسا متوسطي، أما ألمانيا فتوجهها شرقي. وإن التفاعل بينها ينتهي بالاتحاد إلى تبني الاتجاهات الثلاثة لكن ضمن سقف سياسي يجعل الجهد الذي تقوم به الدول الأوربية بمفردها لصالح اهتماماتها الخاصة يفوق أهمية الجهد الأوربي الجماعي[3].

استنادا لما سبق، فإن المنظور السياسي الأوربي تجاه المنطقة المتوسطية يخضع لتجاذب القوى المؤثرة في الاتحاد بين المهتمة وغير المهتمة، والاختلاف حول أهمية المنطقة يتعلق بمدى أهميتها بالنسبة للمصالح الأوربية، وإلى المنظور الذي يرجحه الأوربيون للتعامل مع المنطقة حيث أن الدول المتوسطية تسعى إلى توسيع نطلق واهتمامات الدور السياسي والاقتصادي الأوربي في المنطقة على خلاف الدول غير المتوسطية التي لا تظهر نفس الحماس، ففرنسا المدعومة من طرف (ايطاليا واسبانيا) تتجه نحو بناء علاقات أوربية

---

[1] مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، ص.ص.14-16.

[2] شمامة خير الدين، **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر: دار قرطبة، 2009، ص.ص.592-594.

[3] علي الحاج، مرجع سابق، ص.ص.344-345.

متوسطية أساسها الحوار المتبادل والاستقلالية عن السياسة الأمريكية بجعل منطقة جنوب وشرق حوض المتوسط العربية والإفريقية ضمن دائرة الاستقطاب الأوربي. أما بريطانيا فهي تتراوح بين الأهداف الأمريكية والأوربية على أساس المصالح المشتركة والاستراتيجية الأطلسية[1].

التحدي الذي يواجه السياسة الخارجية هو القدرة على جمع الأنشطة المتفرقة التي تقوم بها داخل وحدة منسقة من اتفاقيات للتعاون الاقتصادي ومن المعونة الإنسانية والمعونة من أجل التنمية ومن عملية إعادة البناء ومنها البنيات العسكرية[2]. وعليه فإن قيام فدرالية أوربية مماثلة للنموذج الأمريكي وحدها القادرة على توحيد السياسات الخارجية في إطار سياسة أوربية موحدة صادرة عن الاتحاد تجاه قضايا المتوسط وغيره، وتحقيق ذلك سيؤهله ليكون قوة دولية مرادفة أو منافسة للولايات المتحدة.

إن توسيع العضوية جعلته في احتكاك مباشر مع دول مجاورة تعاني حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لذلك جاءت المشاركة لتحقيق الرفاهية والاستقرار لتلك الشعوب مع تعزيز أمنه من خلال المساعدة في تأمين وتعزيز إجراءات الهجرة[3].

اتبع الاتحاد الأوربي استراتيجية توسيع التعاون من خلال برنامج Tasis بالنسبة لدول أوربا الوسطى والشرقية، وبرنامج "ميدا" بالنسبة لدول جنوب المتوسط؛ للترويج للانتقال الديمقراطي، حقوق الإنسان، الاقتصاد الحر، سياسات المصالح المشتركة مثل: التصدي للإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، إدارة النزاعات، ...الخ.

يستند هذا التعاون على الحوار القوي، وأولوية الإصلاحات، وتقارب التشريع، والدعم المؤسساتي، وكذا تطوير أهداف الأمم المتحدة المتمثلة في: مبادئ التحويل، والعدالة والتجارة، والإصلاح التنظيمي وتحرير القطاعات: الطاقة، والنقل، ومجتمع المعلومات، والبيئة، والبحث والإبداع، والانتخابات وما بعد الأزمة[4].

الاتفاقيات الأورومتوسطية: منظور مقارن

أبرم الاتحاد اتفاقيات شراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط أين تؤدي سياسة المنافسة دورا كبيرا فيها مثل الذي أدته في عملية التكامل الأوربي التي أدت إلى انضمام

---

(1) المرجع نفسه، ص.345.

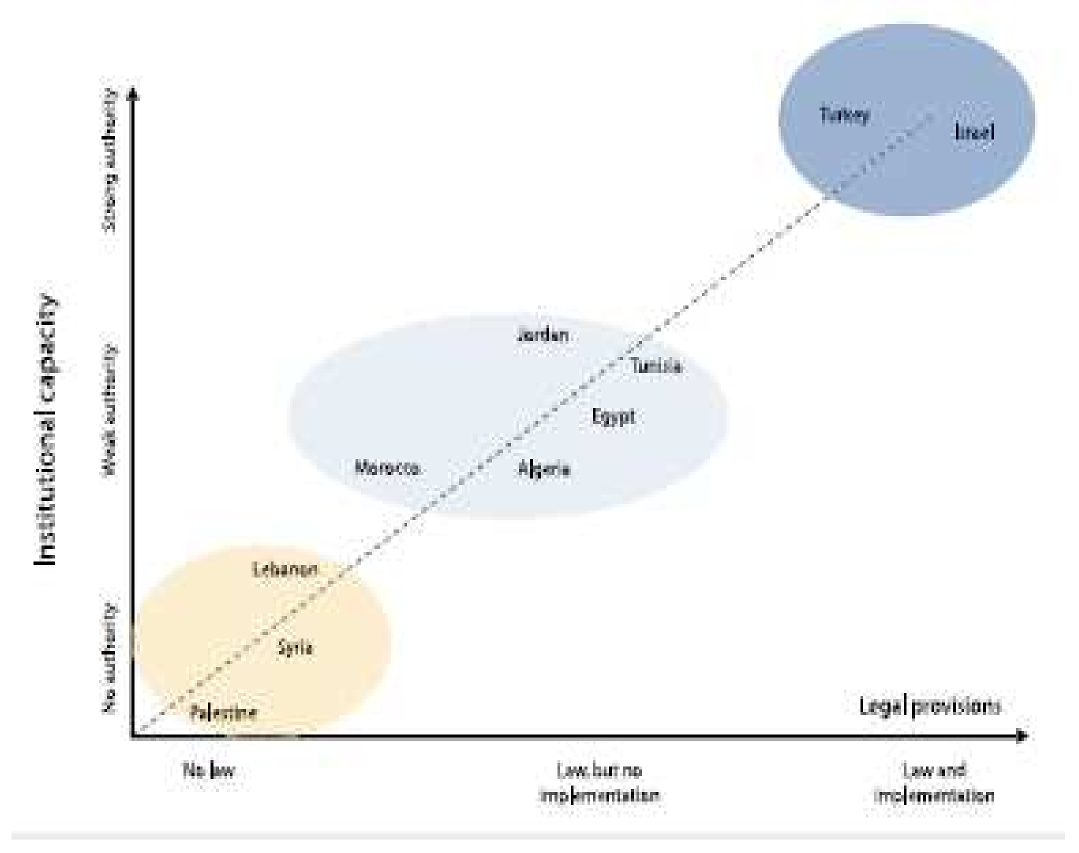
(2) نبية الأصفهاني، "أوربا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" في **السياسة الدولية**، العدد148، (أبريل2002)، ص.137.

(3) قسم الإعلام بالمفوضية الأوربية، الاتحاد الأوربي لاعب عالمي، مرجع سابق، ص.28.

(4) European Neighboorhood and Partnership Instrument in www.ec.europa/europeaid/ how/Finance/enpi_eu.htm (03-11-2011/17h05)

الأعضاء الجدد إلى الفلك الأوربي. ومن هذه الزاوية فإن تركيا وإسرائيل هما اللتان حققتا تقدما بالنظر إلى باقي الشركاء المتوسطين، فتركيا تلتزم بمكتسبات الاتحاد بشأن المنافسة للتقدم في مشروع انضمامها إليه. ومن جهة ثانية تعد أحكام المنافسة من لب اتفاق الاتحاد الجمركي مع الاتحاد. أما إسرائيل فإن إجراءات المنافسة فيها تعمل منذ أكثر من عشرين سنة واقتصادها مبني على السوق مع وجود استثناءات ولها تجربة كبيرة في الإصلاح التنظيمي وتنفيذ سياسة المنافسة.

من جهة أخرى؛ تبقى دول عديدة تناضل من أجل نظام تنافسي وهي: الجزائر، مصر، الأردن، المغرب وتونس على الرغم من أن الأردن وتونس قد حققتا بعض النجاح كمكافحة الاحتكار من خلال تنظيم حملات توعية حول سياسة المنافسة ووضعها تقريرا سنويا ومنشورات لشرح تلك السياسة وإنشاء موقع موضح لها على الشبكة هذا فيما يتعلق بالأردن، أما تونس فقد قامت بتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي سنة 2005 واستقلالية مجلس المنافسة والمديرية العامة. وهذا ما يوضح الشكل رقم (12)



الشكل رقم (12): وضع قانون المنافسة في الدول اليورومتوسطية

المصدر: أندريا رندا وآخرون، سياسة المنافسة في الشراكة اليورومتوسطية، المعهد الأوربي للإدارة العامة. المركز الأوربي للمناطق في إطار برنامج يوروميد للسوق، 30 يونيو 2007، ص.110.
www.meda-comp.net/wp-content/uploads/2011/01/Euromed_2009-politique-version-arab.pdf
تاريخ التصفح: 2011/04/04 على: 17h12.

لذلك أصدرت سياسة الجوار الأوربية التوصيات التالية:

– رفع الوعي لدى المسؤولين الحكوميين والرأي العام حول أهمية تعزيز القـدرة التنافسـية للقطاعات الاقتصادية الأساسية والفوائد التي يمكن جنيها من ذلك.

– الحد من الإعفاءات ويمكن أن تكون مركزة (إدخال الحد الأدنى منها) والتدخل المباشر من طرف الحكومة لتحديد أسعار بعض المنتجات سلفا ليس بالسبيل الأفضـل لتطـور قطـاع الأعمال والمنافسة.

– تطبيق قواعد المنافسة في القطاع العام.

– تعزيز القدرات المؤسسية؛ لأن المنافسة لم تفرض نفسها كحـارس للكفـاءة الاقتصـادية ومثالها الجزائر، مصر، المغرب لانعدام القوة المؤسسية والتباسها ووجود اتجاه عام يتـرك مهمة اتخاذ القرار إلى الهيئات الحكومية (الوزارات) ودليلها المغرب التي يمارس فيها مجلس المنافسة دورا استشاريا فقط.

– تحرير قوانين المنافسة والمرافق العامة والصناعات الشبكية.

– زيادة الضرائب والعقوبات الجنائية، التي يمكن أن تحسن من فعالية النظم التنافسية الناشئة وهذا ما تعمل عليه أوربا من أجل اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحة الاحتكار من قبل القطـاع الخاص[1].

تختلف الدول الأورومتوسطية فيما يتعلق بتطوير نظام المنافسة؛ حيث تحتل مركـز الصدارة كل من تركيا وإسرائيل، لإدخالهما قوانين المنافسة الوطنية منذ أكثر من 10 سنوات و20 سنة على الترتيب وقيام الاقتصاد على السوق، وتعتبران قواعد المنافسة طريقا وضمانا للسوق المفتوح وتحقيق الرفاه الاجتماعي، مع خصخصة شركات القطاع العام ممـا يشـجع دخول المؤسسات للمنافسة.

إن التمييز بين عوامل النظم التنافسية المختلفة قائم على المؤسسات، انفتاح الأسواق، مستوى التعريفات، توافر ومراقبة عمليات الدمج والخصخصة ووجود شركات القطاع العام بحيث لا يكفي مؤشر واحد لفهم وتوضيح قانون المنافسة:

– مؤشر نطاق قانون المنافسة:

أجريت دراسة مقارنة لـ 102 بلد شملت06 دول متوسطية، وتم اسـتبعاد مصـر والبلدان التي لم تسن قانون المنافسة: فلسطين، لبنان وسوريا. وتم التوصل إلى النتائج التـي يوضحها الجدول التالي:

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.5-6.

	مؤشر النطاق	الممارسات المقيدة	الهيمنة	الدمج	الدمج	الممارسات المقيدة	الهيمنة	الدمج	تدابير المعالجة
الأردن	22	0	0	1	0	6	6	6	1
تركيا	20	1	0	0	0	6	5	5	1
المغرب	17	1	1	0	0	3	4	7	2
إسرائيل	16	1	0	0	0	3	3	6	3
الجزائر	15	0	0	0	1	4	4	6	1
تونس	13	1	1	1	0	4	3	4	2

المصدر: هيلتون، وبنغ (2006)

جدول يبين مؤشر النطاق في البلدان المختارة

المصدر: المرجع نفسه، ص.112.

بالمقارنة مع الدول الأوربية فإن اسبانيا هي الوحيدة التي لها قانون منافسة أشمل من نظيره الأردني، وبعدها مباشرة تأتي قبرص والدانمرك، ليتوانيا، استونيا، هولندا والبرتغال ثم تأتي فنلندا، لاتفيا، النرويج وسلوفينيا مثل تركيا.

وعلى الرغم من أن هذا التحليل غير كاف؛ إلا أنه بين مجال الهيمنة والممارسات التجارية المقيدة. ولإسرائيل أداء أفضل في مجال مراقبة الدمج ومكافحة الاحتكار وأكمل من حيث معالجة الشكاوي.

– مؤشرات نظام الحكم:

وفقا لتقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال التجارية يقدم بعض مؤشرات الحكم في الدول المتوسطية باستثناء فلسطين لعدم توفر البيانات. وهي موضحة كالتالي:

	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	جودة اللوائح التنظيمية	حكم القانون	السيطرة على الفساد	التصنيف
إسرائيل	177	41	62	55	49	76,8
الأردن	116	79	95	84	70	88,8
تونس	101	64	118	89	78	90
المغرب	126	92	120	101	93	106,4
تركيا	144	89	110	96	106	109
مصر	157	107	154	97	105	124
لبنان	161	121	142	117	127	133,6
سوريا	151	153	187	122	153	153,2
الجزائر	192	133	173	152	124	154,8

المصدر: دانييلي وماراني(2007)، من بيانات البنك الدولي. ترتيب 2004 من بين 209 بلدا.

جدول يبين مؤشرات مختارة للحكم

المصدر: المرجع نفسه، ص.113.

من خلال الجدول يتضح أن إسرائيل لها متوسط أعلى من الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة اللوائح التنظيمية، واليقين القانوني ومكافحة الفساد، وتقترب منها الأردن. أما الدول التي لا تطبق قانون المنافسة مثل: سوريا، الجزائر، لبنان، مصر فهي في رتب منخفضة. أما تركيا فلها جودة محدودة نوعا ما في الحكم مقارنة بالتطبيق الصحيح لقانون المنافسة. وحسب الدراسة فإن الإصلاحات تواصلت بين2005 و2006 على المستوى الإداري لتحقق الأردن والمغرب تقدما في إصلاح الإدارة العامة، أما مصر فقدمت إصلاحا في الخدمة العامة سنة 2005 وتصدت للفساد بإضافة الجزائر والأردن ومصر حسب تقرير المفوضية سنة 2006 (المساءلة في القطاع العام، قانون الأحزاب السياسية المعتمدة في المغرب مما يعزز من مصداقية وفعالية الأحزاب والمؤسسات).

لقد مثل البناء الديمقراطي والمجتمع المدني وترسيخ الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، الجزء المتعلق بالسياسة والأمن في الشراكة الأورومتوسطية المنادية بالاستقرار الديناميكي. لذلك أكدت لهجة الاتحاد في إطار المساعي التعاونية مع الشركاء الجنوبيين للمتوسط ضرورة إصلاح السياسات وأنظمة الحكم كأداة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إصلاح الأنظمة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

– مؤشر الانفتاح التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبين الجدول التالي بعض مؤشرات التبادل التجاري بين عامي 1995–2005

	الجزائر	مصر	إسرائيل	الأردن	لبنان	المغرب	سوريا	تونس	تركيا
الرسوم التجارية(%من العائدات الضريبية) عام 1995	13,4	12,9	8,0	14,6	45,0	17,9	10,9	15,8	4,0
عام 2005	6,3	5,5	1,0	9,0	17,1	11,9	9,0	8,7	1,1
الديون الخارجية (% الناتج المحلي الإجمالي) عام 1995	76,4	47,1	54,0	105,4	11,2	67,6	31,2	51,5	42,7
عام 2005	34,4	38,6	61,1	82,1	93,5	42,9	100,7	62,0	47,0
متوسط معدلات التعريفات عام 1995	24,7	24,3	14,9	21,0	14,0	20,6	35,0	28,5	6,7
عام 2005	15,8	18,9	2,3	12,2	7,2	19,3	14,7	29,6	2,5
الانفتاح التجاري (ت السلع % ناتج محلي إجمالي) عام 1995	48,4	29,5	57,6	75,1	47,5	49,2	47,0	71,7	46,1
عام 2005	64,5	40,8	72,4	105,5	57,2	55,8	50,5	76,4	63,0

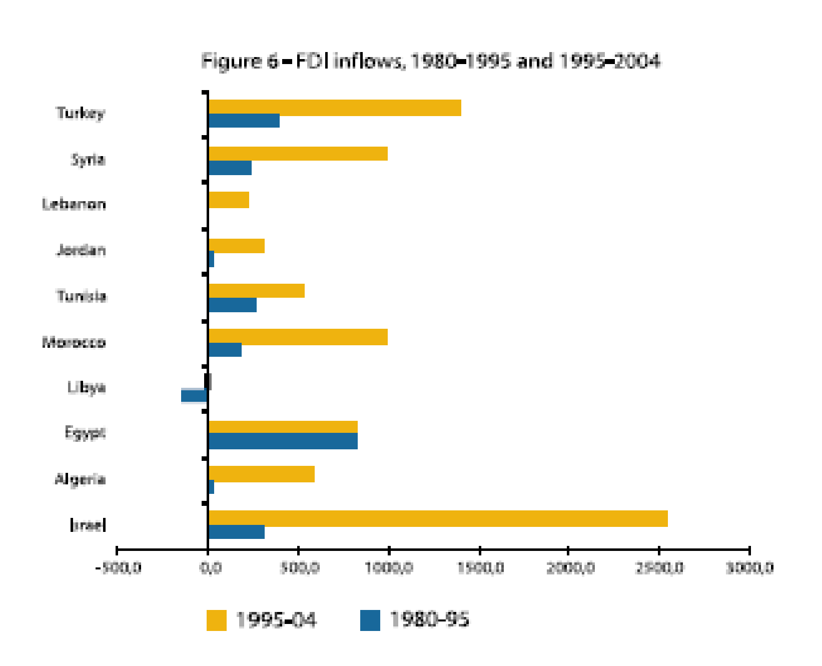
المصدر : نصولي (2006) . وبيانات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

جدول يبين مؤشرات مختارة للتجارة ما بين 1995–2005

المصدر: المرجع نفسه، ص.113.

يتضح من الجدول أن كل الدول رفعت من حصتها من الناتج المحلي الإجمالي مـن تجـارة السلع، وأكثرها انفتاحا هي الأردن، تونس وإسرائيل. وتأتي مصر في المرتبة الأخيرة. أمـا فيما يتعلق بالتعريفات فإن أعلى معدل لها يوجد في تونس ومصر.

أما عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يبين الجدول أدناه أن هناك اختلافا كبيرا بين الدول من حيث تدفقها في العقدين الماضيين



المصدر: دانييلي وماراني (2007) . وفقا لبيانات الأونكتاد.

الشكل رقم (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: المرجع نفسه، ص.114.

يبين الجدول حصول تركيا وإسرائيل على أهم التدفقات سنوات 1995-2004، حيث تلقت إسرائيل 30% من إجمالي التدفقات، وتركيا حصلت على 17%. والمغرب على 12، فيما تحصلت كل من الأردن، سوريا، ولبنان على 3% فقط. مما يبين هامشية المنطقة فـي اجتذاب الاستثمارات.

ويمثل الجدول التالي نموذجا لمقارنة اتفاقيات الشـراكة الأورو-مغاربيـة باتفاقيـة الشراكة الأورو- إسرائيلية، باعتبار أن أوربا تعتبر الشريك التجـاري الأول لـدول اتحـاد

المغرب العربي، ليس بسبب إبرام الاتفاقيات وإنما لاعتبارات جغرافية، سياسية، وإستراتيجية. والاتفاقيات عززت تلك العلاقات.

الاختلافات	تونس والمغرب	إسرائيل	الجزائر
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.	تطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة.	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
الحوار السياسي	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.	حوار سياسي منتظم مع عدم ذكر عبارة "ضرورة توفير مناخ ملائم للحوار..."	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.
التكامل التجاري	عدم ندية العلاقة التجارية.	عمق وندية العلاقة التجارية.	عدم ندية العلاقات التجارية.
التعاون الاقتصادي	وضع قيود، مثل تكييف القوانين وضرورة الإصلاح.	عدم وجود قيود.	وجود قيود: هيكلة وإصلاحات قانونية.
التعاون المالي	تعاون مشروط بالقطاعات المستهدفة للإصلاح.	عدم وجود شروط.	تعاون مشروط ، المادتان 80 ، 81.
التعاون العلمي	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.	وردت كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي.	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.
التعاون الاجتماعي	حوار الحضارات والثقافات.	عدم النص على حوار الحضارات.	حوار الحضارات والثقافات.
خصوصية	–	التمتع بمزايا عضوية الاتحاد الأوروبي دون الانضمام إليه.	معالجة قضايا التصحر (م52)، الإرهاب (م90)، ودور المرأة الاقتصادي والاجتماعي (م74).

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورومغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول إتحاد المغرب العربي في مجلة **الجامعة المغاربية**، طرابلس، العدد207، السنة4، 2009، ص.85. متحصل عليه: www.maghrebarabe.org/admin-files/Numero%207.pdf تاريخ التصفح: 18-02-2011 على: 17h40.

إن الاتحاد الأوربي على استعداد دائم لتكريس علاقات متينة مع جيرانه في الشرق والمشروطية في الجنوب مع دول البحر المتوسط. ويرى تمديد امتيازات السوق الداخلية ودعمها ماليا كجزء من سياسة الجوار الأوربية مقابل الوفاء بالتعهدات لإحداث إصلاحات ديمقراطية وتبني اقتصاد السوق واحترام أكثر لحقوق الإنسان.

مما سبق، قدمت الدول المتوسطية مجموعة من الاعتراضات يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

– سياسة الكيل بمكيالين، وذلك بمقارنة الشراكة الأوربية والتونسية مع اتفاق الشراكة مع إسرائيل الذي يمنحها مزايا وشروطا تفضيلية في مجالات الزراعة، الصناعة والتجارة. والمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية دون حق التصويت. وهذا وضع جديد لا يمنح لدولة خارج الاتحاد.

– قيام الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ، من خلال تمييزها بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص بإزالة الحواجز أمام الأولى ووضعها أمام الثانية، لتخوفها من المهاجرين بخاصة المهاجرين غير الشرعيين مع عدم إعطائها أهمية كبيرة للبعد الثقافي للمنطقة.

– اعتبار المشروع المتوسطي يتجاوز إطار جامعة الدول العربية، وهنا يقوم بتقسيم الدول إلى مجموعات عكس الحوار العربي الأوربي الذي يتعامل معها ككتلة سياسية واقتصادية وحضارية واحدة أي بين هويتين وأمتين: عربية وأوربية.

إن المشروع المتوسطي شأنه شأن المشروع الشرق الأوسطي، يكرس هوية متوسطية لبعض العرب وشرق أوسطية للبعض الأخر. وطبعا ذلك يكون على حساب القومية العربية الإسلامية.

– إصرار الاتحاد على إقامة منطقة التبادل الحر تلبي حاجاته وتعكس مصالحه؛ وذلك سيكون عقبة أمام الصناعة التحويلية العربية مستقبلا، وسيؤدي إلى استفحال البطالة عبر الأثر السلبي المتمثل في الصناعات التحويلية العربية القائمة، وعبر المزيد من الحرية الاقتصادية الداخلية والخصخصة.

– يستبعد المشروع المتوسطي مثل نظيره الأوسطي العراق وليبيا وإيران ويدمج إسرائيل في المنطقة، وذلك لتركيزه على اقتصاد إسرائيل وتركيا القريبتين والمنفتحتين على الغرب المصنع وللطموحات الإقليمية بعد إقفال أبواب البلقان وآسيا الوسطى الإسلامية في وجه تركيا، لذلك بدأت تركز من جديد على امتدادها الاقتصادي نحو الأسواق الشرق الأوسطية.

أما عن الإصلاح الذي تنادي به أوربا في الدول الجنوبية للمتوسط، يجب أن يراعي رغبة شعوب المنطقة أي أنه يكون من الداخل، وألا يكون مفروضا من الخارج، بهدف التغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف. وأن لا تقتصر الشراكة على المجال السياسي والاقتصادي والأمني، بل تتعداه إلى تركيز الاهتمام على العدالة والإنصاف

---

[1] محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية في مؤلف **العلاقات العربية الأوربية: حاضرها ومستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي–الأوربي، 1997، ص.ص.135–138.

والمساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح والتفاعل الحقيقي في المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [1].

في ظل تباين السياسات الأوربية من الأفضل اتباع سياسات جديـدة بـين الاتحـاد وجنوب المتوسط لتفعيل الحوار والنقاش. منها:

– الشراكة الحقيقية والفاعلة، بمراعاة الطرف الأوربي ما يرتبط بالسيادة الوطنيـة وعـدم التدخل في المسائل الحضارية.

– عدم حصر دعم ومساندة العناصر المجتمعية الرامية للتغيير في بلدانها وليس فقط تلك التي تعكس صورة المجتمعات الأوربية، لأن العديد من المجتمعات المدنية تضم عناصر فاعلة من التوجهات الإسلامية.

– التركيز على الجوانب الهيكلية البنائية؛ لأن الإصلاح يحمل في طياتـه دائمـا عمليـات اجتماعية، سياسية، واقتصادية. ويكون التركيز على الموازنة بين القوى المختلفة فـي أيـة دولة، وتطوير مؤسساتها ونظام الحكم ومختلف الحقوق. إلا أن أفرادا قد يشكلون عائقا أمام عملية الإصلاح في زمن معين، لكن هذا لا يعني تغيير الغرب للحكام في الدول التي يتعامل معها بصفة عامة. ويمكن استدراج نخب الدول الشريكة من خلال تذويب مفهوم الديمقراطية في إطار حكم القانون واستقلالية القضاء وانتهـاج الشـفافية والمحاسـبة وتعزيـز وضـع المجتمعات المدنية.

– أهمية التطور الاقتصادي والاجتماعي للإصلاح السياسي، فيجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأوربي المباشر، والاهتمام بدعم ومسـاندة الإصـلاحات التعليميـة والبرامج التدريبية والجامعات والإدارة، وكذا زيادة الفرص للطلاب وفتح المجـال أمـامهم للتدريب والتعلم في الإقليم الأوربي[2].

---

[1] هيدي هوهتاتين وآخرون، **الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي**، تر: مركز الخلـيج للأبحـاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص.ص.23-24.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.32-34.

بتعدد المخاطر غير العسكرية التي ميزت عالم ما بعد الحرب الباردة، ومـــع عـــدم استبعاد المخاطر العسكرية؛ اتجهت الدول الأوربية إلى مراجعة عقيدتها العســكرية لتمــزج السياسة الدفاعية والأمنية بين القوة اللينة والقوة الصلبة لتزويد الاتحاد بقــوة قــادرة علــى التحرك خارج القارة الأوربية.

إن الجمع بين القوتين ناتج عن الإدراك الأوربي بطبيعة التهديدات التي تتعرض لها أوربا، وهي في أغلبها تتطلب حلولا سياسية أكثر من الحلول العسكرية.

ففي منطقة المتوسط تواجه أوربا تحديات ترتبط بقضايا الأمن اللين مثل: النمو الــديمغرافي والهجرة من دول جنوب المتوسط إلى شماله، ومسائل ترتبط بالأمن الصلب مثل: الإرهــاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا سيركز هذا الفصل على مسعى الاتحاد الأوربي في تطوير أمنه، ومحاولته تكوين آلية دفاعية مستقلة، وجعل منطقة المتوسط عامل التوازن الرئيس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بين التوجهات نحو الجنوب والشرق مــن خــلال ثلاثــة مباحث:

المبحث الأول: الآلية الأوربية في بناء الأمن والدفاع الأوربي

المبحث الثاني: تغير البيئة الأمنية في الفضاء ين الأوربي والمتوسطي وضرورة الفصل بينهما

المبحث الثالث: من التعاون الإقليمي في منطقة المتوسط إلى الأمن الخاص في ظل الاتحاد الموسع

المبحث الأول: الآلية الأوربية في بناء الأمن والدفاع الأوربي

يحاول الأوربيون بناء قوة عسكرية مستقلة بقيادة أوربية خالصة، ويرغبون في التوصل إلى آلية أمنية لحل المشاكل الأوربية الداخلية دون الحاجة إلى المساعدة الأمريكية، واستقلال سياساتهم عن السياسة الأمريكية تجاه القضايا الإقليمية والعالمية؛ أين تتواجد مصالحهم المباشرة أو السياسية.

تسعى كل الدول الأوربية إلى تأمين أمنها الوطني على حدة، والأمن القومي للاتحاد الأوربي؛ وهذا يعني أن تهديد الأمن الوطني لدولة واحدة هو تهديد للأمن الجماعي الأوربي. كما أن زيادة مستوى الأمن الوطني للدول الأوربية هو تدعيم للأمن القومي الأوربي.

مقاربة في مفهوم الأمن:

فيما يتعلق بتعريف الأمن، لا يوجد اتفاق حوله؛ لتباين الاتجاهات بين الإعلاء من التعريف التقليدي المحدود المتعلق بالقدرات العسكرية للدول، وبين التعريف الموسع الذي يشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية إلى جانب القدرات العسكرية. ويمكن تعريفه بأنه" قدرة الدولة على مواجهة التهديدات الرئيسة والثانوية لأمنها ومصالحها القومية"[1].

إلا أن تباين الاتجاهات أدى إلى ظهور رؤى فكرية مختلفة؛ ففي دائرة المعارف البريطانية يعني حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. ويعرفه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق "هنري كيسنجر" على أنه تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

أبرز من وضح مفهوم الأمن هو "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاستراتيجية في كتابه "جوهر الأمن" الذي قال: " إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"، ويضيف "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها بإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل"[2].

---

[1] عبد المنعم المشاط، "القضية الفلسطينية ومآل القومية العربية" في **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 172، (ابريل 2008)، ص. 34.

[2] زكريا حسين، الأمن القومي، متحصل عليه:
http://www.khayma.com/almoudaress/ takafah/amnkaoumi.htm تاريخ التصفح، 2011/11/14.
على: 19h15.

يؤكد ما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف" – الآيتين الثالثة والرابعة من سورة قريش – بأن الأمن ضد الخوف الذي يعني التهديد الشامل: الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الداخلي والخارجي.

إن الأمن مفهوم تكاملي يعترف بشمولية مطالب الحياة، ويتحقق بفكرة التضامن وليس القوة، وإذا شملت التنمية كل الناس وتم التعاون الإقليمي والعالمي لتحقيقه مع عدم تجزئته. وشمولية الأمن تعبر عن أبعاده المختلفة:

الأمن الاقتصادي:

يتطلب وجود دخل أساسي مضمون، إلا أن ربع سكان العالم فقط قد يكونون آمنين اقتصاديا؛ لأن الاحتفاظ بعمل يزداد صعوبة، ونسبة الشباب العاطل عن العمل في ارتفاع بالإضافة إلى أصحاب العمل المؤقت، والعمالة الذاتية التي يمكن أن تكون أقل أمنا من العمالة المأجورة. وهناك من يجد صعوبة في سد احتياجاته المعيشية.

الأمن الغذائي:

إمكانية حصول كل الناس في كل الأوقات ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي، لكن قد يصادف ذلك سوء توزيع الأغذية ونقص القدرة الشرائية.

الأمن الصحي:

لسلامة الأشخاص من الأمراض. أي: الحصول على الرعاية الصحية وتهديداته ترتبط عادة بالفقر سواء في الدول النامية والصناعية، وتتوسع الفجوة بين الشمال والجنوب.

الأمن البيئي:

وجود بيئة طبيعية صحية، إلا أن التصنيع المكثف والنمو الديمغرافي المتسارع أجهد كوكب الأرض كثيرا مثل تلوث الهواء.

الأمن الشخصي:

يعني الأمن من العنف البدني، لتعرض حياة الأشخاص في كل مناطق العالم إلى تهديدات العنف المفاجئ وبدرجات متفاوتة منها: التعذيب الجسدي، الحرب، التوتر العرقي، الجريمة والعنف في الشوارع، تهديدات ضد المرأة مثل: الاغتصاب والعنف المنزلي، إساءة معاملة الأطفال، وتهديدات النفس مثل: الانتحار والمخدرات.

الأمن المجتمعي:

وهو أن الأمن الفردي يستند إلى الانتماء إلى جماعة سواء كانت أسرة أو مجتمعا محليا أو منظمة أو جماعة عرقية يمكن أن توفر لهم هوية ثقافية، ومجموعة قيم تطمئنهم بالإضافة إلى المساندة العملية. لكن قد يتخلل ذلك ممارسات قمعية، إلا أن بعضها ينهار أمام عملية التحديث المطردة.

الأمن السياسي:

يقوم على احترام حقوق الإنسان الأساسية وبخاصة مع التحول الديمقراطي، إلا أن القمع لا يزال يمارس، ومن مظاهره: الاعتقالات السياسية، السجن واستعمال القوة العسكرية لقمع الشعوب[1].

إن تداخل عناصر الأمن وتباين تأثيراتها أدى إلى غياب تعريف شامل؛ حيث يتعلق الأمن التقليدي بحماية وجود الدولة القومية، وضمانة في مواجهة تهديدات مقصودة تشمل أي هجمات ومحاولات إخضاع خارجية أو تخريب أو تقويض. ففي مقال لريتشارد أولمان "Richard H.Ulman " نشر في صيف 1983 في مجلة (International Security) يعرف الأمن بمعناه الضيق- العسكري- بأنه: "حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود" [2].

أما مفهوم الأمن غير التقليدي أو المفهوم الواسع للأمن يستخدم بشكل مكثف في مجال الدراسات الأمنية الموسعة، وغالبا ما يشار إلى التهديدات غير التقليدية في إطار الأمن الإنساني؛ لانتقال التهديد من الطابع العسكري إلى تهديدات تشمل انشغالات الناس العاديين مثل: المجاعة، الأمراض، البطالة، الجريمة المنظمة، والأضرار البيئية.

تعني تهديدات الأمن غير التقليدي: " مجموعة مصادر التهديد، وقنوات إحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه التهديد التقليدي للأمن التي قد يواجهها نطاق واسع من الكيانات الإنسانية، منها الوجود في حد ذاته بما تشمله الدول. ويتسع تهديد الأمن ليشمل المشاكل الاقتصادية، البيئية، الصحية، الاجتماعية، والسياسية"[3].

و يقصد بالأمن الإنساني: صون وحماية كرامة الإنسان بتلبية حاجاته المادية والمعنوية؛ أي يكون في مأمن من الحرمان الاقتصادي وممارسة حقوقه الأساسية. ومنه التركيز على أمن الأفراد والمجتمعات والجماعات في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، التدهور البيئي، ونقص الموارد...الخ. وهي تهديدات لا ترتبط بشكل مباشر بالتهديدات العسكرية أو الدبلوماسية التقليدية للدول.

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص.ص.25-33.

[2] مالك عوني، "الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية"، 2011/11/10 من ملحق تحولات إستراتيجية في **السياسة الدولية**، العدد 186، (أكتوبر 2011)، متحصل عليه:www.Siyassa.org.eg/newscontent/12/1/6/1621 تاريخ التصفح: 04-11-2011 على18h29.

[3] المرجع نفسه.

ومن أجل تأمين ذلك، يتوجب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، احترام وصون الحقوق الأساسية، سيادة القانون، الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية ولهذه الأبعاد أهمية في تحقيق السلام العالمي مثلها مثل البعد العسكري، لكنه يتحقق بالتنمية الإنسانية المستدامة وليس بطريق السلاح[1].

الأمن القومي يصاغ وفقا لأربع ركائز أساسية هي:

- تحديد مصادر التهديد الرئيسة والثانوية، الداخلية والخارجية.
- دراسة ووزن القدرات القومية ومقارنتها بما لدى مصادر التهديد.
- وضع سياسة أمنية ملائمة ومتفق عليها بين الأقطار شريطة، أن يسبق ذلك رغبة مشتركة في العمل الجماعي للحفاظ على الأمن القومي.
- وضع السيناريوهات والإجراءات المناسبة للمواجهة[2].

كل ذلك بهدف تأمين أمن الفرد ضد الأخطار التي تهدد حياته وممتلكاته، وأمن الوطن من الأخطار الداخلية والخارجية (الأمن الوطني)، وأمن الجماعة الذي يدخل في اتفاق دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة تهديدات داخلية وخارجية (الأمن القومي)، والأمن الدولي الذي تسهر عليه المنظمات الدولية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

للأمن أربع خصائص محورية هي:

1- الأمن مسألة عالمية: تهم الناس في كل مكان، سواء أكانوا ينتمون إلى الدول الغنية أم الفقيرة، لوجود تهديدات مشتركة متنامية مثل: البطالة، المخدرات، التلوث، وانتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من اختلاف درجتها من منطقة لأخرى.

2- مكونات الأمن: كل مكون يتوقف على الآخر، أي انتقال تأثير خطر في منطقة ما إلى باقي المناطق مثل: المجاعة، المرض، التلوث، تجارة المخدرات، النزاعات العرقية والتفكك الاجتماعي.

3- كفالة الأمن عن طريق الوقاية المبكرة أسهل من التدخل اللاحق: حيث أن مواجهة التهديد قبل تأزمه يكون بأقل التكاليف منها إذا تأزم وكمثال على ذلك: فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز الذي هو في تزايد مستمر بعد أن كان مستقرا في أمريكا الشمالية وإفريقيا انتقل إلى قارة آسيا .

4- محور الأمن هو الناس: أي طريقة حياتهم وحريتهم وخياراتهم وحصولهم على فرص

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص.28.

[2] عبد المنعم المشاط، مرجع سابق، ص.35.

السوق والفرص الاجتماعية [1]

المعضلة الأمنية في ظل نسبية الأمن:

البنية الفوضوية التي بني عليها النظام الدولي، والمنافسة القائمة على مبدأ "كل لنفسه" تفرض على الدول تأمين نفسها من المخاطر والتهديدات؛ لذلك تسعى جاهدة إلى المزيد من القوة، فكل الدول تعمل على تحسين قدراتها العسكرية استعدادا لأي هجوم مسلح، وهذا التحسين يثير نزعة الخوف لدى أطراف أخرى ليطغى الصراع من أجل القوة، سواء للدفاع عن النفس أو الهجوم لتغيير الوضع القائم، هذا الوضع أنتج ما يعرف بمعضلة الأمن ومعضلة الدفاع.

يرى "باري بوزان" أن القوة العسكرية تبرز تهديدين الأول من الأسلحة (معضلة الدفاع) والثاني من تواجد أسلحة لدى فاعلين آخرين على المستوى الدولي (معضلة الأمن) وفي ظل وجود مصالح دول لا يمكن حمايتها بالعامل العسكري اقترح "بوزان" مفهوما مركبا للأمن على المستوى الإقليمي ليعرفه على أنه: " مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها؛ مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى"[2]. ويقتضي ذلك الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة.

التهديدات موجودة منذ القديم لكنها أصبحت تدرك كتهديد أمني؛ نتيجة للتحول المفاهيمي الذي يعكس تحولا قيميا وإدراكيا يعبر عن واقع مستحدث استجابة لتحولات كبرى تشهدها السياسة بشكل تدريجي لتحقيق الرفاهية وضمان الأمن والحماية. لذلك تغير الواقع مع إدراك ضخامة الخسائر التي تهدد الوجود الإنساني، وولد السعي الحثيث للبحث عن الأطر التعاونية والتكاملية لمعالجة المشاكل والاختلافات، فتوفرت المؤسسات وتطورت الآليات والسياسات للتعاون في مجالات تتجاوز قضايا الأمن التقليدي.

لقد أصبح في الوقت الراهن منطق التكامل قائما على نظرية المباريات الايجابية التي تحقق مكاسب متبادلة للجميع في مجالات التعاون المتعددة والواسعة النطاق. ورافق هذا التحول بروز التهديدات الجديدة نتيجة تسارع التطور التكنولوجي كتهديد أمن المعلومات والتغير المناخي أو بعض أشكال الهجرة واتساع نطاق الجريمة المنظمة، وثورة النقل والاتصالات لتتجاوز قدرة الدولة الواحدة على مواجهتها، وهو الأمر الذي حد من فكرة أن

---

[1] تقرير التنمية البشرية لعام 1994، "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، مرجع سابق، ص.ص.22-23.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.21.

الدولة هي الفاعل الأساسي ليسلط الضوء على الفاعلين الجدد مثل: الشركات العابرة للقومية المنظمات غير الحكومية، والإرهاب الدولي...الخ[1].

مما سبق أصبح مفهوم الأمن يضيق ويتسع حسب كل حالة وحسب عناصر التهديد وجعل التعاون في التهديد غير التقليدي يرتبط بعاملين أساسيين هما: العامل الفني– المؤسسي والعامل السياسي – النخبوي:

1– العامل الفني المؤسسي: فحواه توافر المؤسسات والكوادر الفنية الكفيلة بإدراك التهديد الداخلي أو الخارجي أو حتى العالمي، ومدى ضخامته وسبل مواجهته، وتنفيذ سياسات المواجهة.

يستوجب هذا العامل التعاون الإقليمي أو العالمي. وينطبق على الفضاء الأورو/أطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ الذي بدأ بين أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ثم توسع تدريجيا. وحاليا تواجه التجربة الأوربية تحديات التقويض نتيجة التوسع وعدم التكافؤ في القدرات المؤسسية؛ حيث نبه وزير المالية البولندي "جاك روستوويكس" خطورة هذا التحدي في خطابه أمام البرلمان الأوربي في ستراسبورغ بفرنسا في 14 سبتمبر 2011 بقوله: "الاتحاد مهدد بالانهيار، ولا يمكنه البقاء في حال تفكك منطقة اليورو جراء الديون السيادية التي تعاني منها بعض الدول" [2]

وقد يكون العامل الفني– المؤسسي غير محدد؛ لعدم نشوء التعاون فيتحول التهديد غير التقليدي إلى صراع بين الأطراف المختلفة، ففي حالة عدم تمكن التعاون الجماعي من مواجهة التهديد غير التقليدي لغياب البنية المؤسسية مما يعزز نشوء الصراع بينها وينتج تهديد تقليدي إضافي، وهذا ما تشهده الدول المتخلفة والنامية مثل ندرة المياه أو الغذاء أو التوترات المجتمعية التي تولد الصراع وليس التعاون.

2– العامل السياسي – النخبوي: يقصد به توافر الإرادة السياسية لتحويل نتائج العامل الفني – المؤسسي إلى سياسات فعلية، تتضمن تخصص الموارد التي تضمن تنفيذها على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو العالمي.

ويرتبط توافر هذا العنصر بأنظمة الحكم القائمة على المساواة بين المواطنين، أي: الأنظمة الديمقراطية، ويتراجع في ظل الأنظمة الاستبدادية مع وجود استثناءات في النوعين.

إن وجود الإرادة السياسية يعد شرطا ضروريا لتحقيق التعاون التكاملي الدولي في مواجهة أي تهديد غير تقليدي، وحسب اقتراب المؤسسية الجديدة الذي طوره "أرنست هاس" فإن التعاون يجب أن ترى فيه النخب السياسية تحقيق مصالحها ومصالح دولها.

---

[1] مالك عوني، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

ويرجع التباين في إمكان تحقيق التعاون في أي قضية من قضايا التهديد غير التقليدي إلى التباين في حسابات النخب السياسية للمصلحة والتكلفة، ومثاله التغيـــر المنـــاخي الـــذي تواجهه إشكاليات كثيرة بسبب عدم توافق دول العالم على كيفية اقتسام تكاليف مواجهة هـــذا التهديد[1].

من أجل بناء سياسة موحدة للدفاع الأوربي المشترك تم تشكيل لجنة رباعيـــة بـــين فرنسا، ألمانيا، بلجيكا وبريطانيا، أطلق عليها اسم "لجنة شبكات التعاون" حيث مثلت الـــدول الثلاث الأولى مع "لوكسمبورغ" الدول الأكثر اهتماما ومناداة بإنشاء السياسة الدفاعية الموحدة وإنشاء قيادة عسكرية أوربية مستقلة عن حلف الأطلسي، تتضمن قوات من 60 ألف جنـــدي لها قدرة الانتشار خلال 60 يوما لمدة عام واحد.

يدرك الأوربيون أن تحقيق مشروع الدفاع الموحد هو السبيل الوحيد للمحافظة علـــى الهوية الأوربية وفرض تعددية قطبية في مواجهة الانفراد الأمريكي العالمي. وعلى الـــرغم من أن حجم الإنفاق العسكري الأوربي –15 دولة– أقل من نظيره الأمريكي: 160 مليـــار يورو مقابل 476 مليار يورو؛ إلا أن الولايات المتحدة تخشى تحول القوة العسكرية الأوربية الموحدة إلى قوة ذات وزن يقلب المعدلات الحالية على المستوى العالمي، ويقلص من الهيمنة الأمريكية العالمية[2].

إن التعاون العسكري الأوربي الذي تم توسيعه ليشمل كل القارة الأوربية، له أشكال متنوعة كالإخطار عن تحرك الجيوش، تبادل الموظفين العسكريين، التحالفات، مراكز التحكم العسكرية المتكاملة، قرارات الشراء المشترك والتجهيزات ذات الـــنمط الموحـــد أو إحـــداث هياكل قاعدية مشتركة.

يقوم مفهوم الأمن الأوربي على خدمة الأمن عن بعد، لضمان أمن القارة الأوربيـــة نتيجة التهديدات التي تأتي من خارج القارة، وهذا ما جاء في "الوثيقة الاستراتيجية الأوربية للأمن" المقترحة من طرف الممثل الأوربي للسياسة الخارجية "خافيير ســـولانا"، وتبناهـــا المجلس الأوربي في ديسمبر 2003، لتمثل "عقيدة أوربا الأمنية" التـــي حـــددت بوضـــوح التهديدات الجديدة المتمثلة في: الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية

---

[1] المرجع نفسه.

[2] إدريس الكنبوري، "مشروع الدفاع الأوربي المشترك يقلق واشنطن"، 21-10-2003 في **مجلة العصر**، متحصل عليه:http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4653
تاريخ التصفح: 2011/11/14. على:19h20.

فشل الدول، الجريمة المنظمة، والهجرة السرية، لتتوسع الأجندة الأمنية إلى قضايا غير عسكرية تتميز بالدينامية[1].

إن هذا الوضع يستوجب التحرك الأوربي المسبق قبل وقوع الأزمة. وبحكم أن التهديدات الجديدة ليست عسكرية، وبالتالي لا يمكن مواجهتها بوسائل عسكرية بحتة مما أدى إلى استعمال مجموعة من الوسائل منها: المراقبة، الضغوطات الاقتصادية، المخابرات الشرطة، الوسائل القانونية والعسكرية. ولمواجهة فشل الدول يجب استعمال الوسائل العسكرية والإنسانية. أما في حالات الصراعات الإقليمية يتطلب الأمر الحلول السياسية والأدوات الاقتصادية للإعمار والإدارة المدنية للازمات.

إن التصور الأوربي يجمع بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية، مع تغليب الكفة للعمل السلمي على القوة في الاهتمام بمعالجة الأسباب السياسية للصراعات، ففي الوقت الذي تتولى فيه أمريكا الحروب الاستباقية، تتبنى أوربا الوقاية الاستباقية للوقاية من الأزمات؛ من خلال التدخل المبكر بالوسائل غير العسكرية، لتفادي الانفجار.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تمتلك القوتين: الناعمة والصلبة، إلا أنها تتبنى المقاربة العسكرية مثلما حدث في حرب الخليج الثانية؛ لأن التصور الأمريكي قائم على وضع التهديد في خانة الاستراتيجية العالمية، لذلك تختلف النظرة الأوربية عن الأمريكية للمشاكل في المتوسط حيث تدخلها أوربا في خانة التهديدات غير العسكرية (الأمن غير العسكري) على الرغم من عدم استبعادها المخاطر العسكرية[2].

تماشيا مع تحول مفهوم الأمن، وفي ظل العولمة التي تفتقر إلى آلية –سلطة عليا– لحل النزاعات تحولت أيضا القوة، فلم تعد ترتبط بالعامل العسكري، وإنما تعدته إلى العامل التكنولوجي، التعليمي، الاقتصادي، الاتصالي، المعلوماتي. ولم يعد حل النزاعات يقتصر على العامل العسكري فقط؛ نظرا لطبيعة التهديدات التي يشهدها عالم اليوم حيث تستعمل القوة اللينة في التعامل مع القضايا الثقافية والإيديولوجية والتحكم في المؤسسات الدولية...الخ. وهي القوة التي يركز عليها الاتحاد الأوربي، في حين تستعمل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الصلبة.

إن الأمن اللين يرتبط بالأمن من التهديدات غير العسكرية، ويطرح قضايا أمنية في المدركات الأوربية مثل: عدم الاستقرار، الإرهاب، الجريمة، الهجرة غير الشرعية، الأزمات الاقتصادية، الطاقة، واختلاف الثقافات التي تتضمن صدام الحضارات.

---

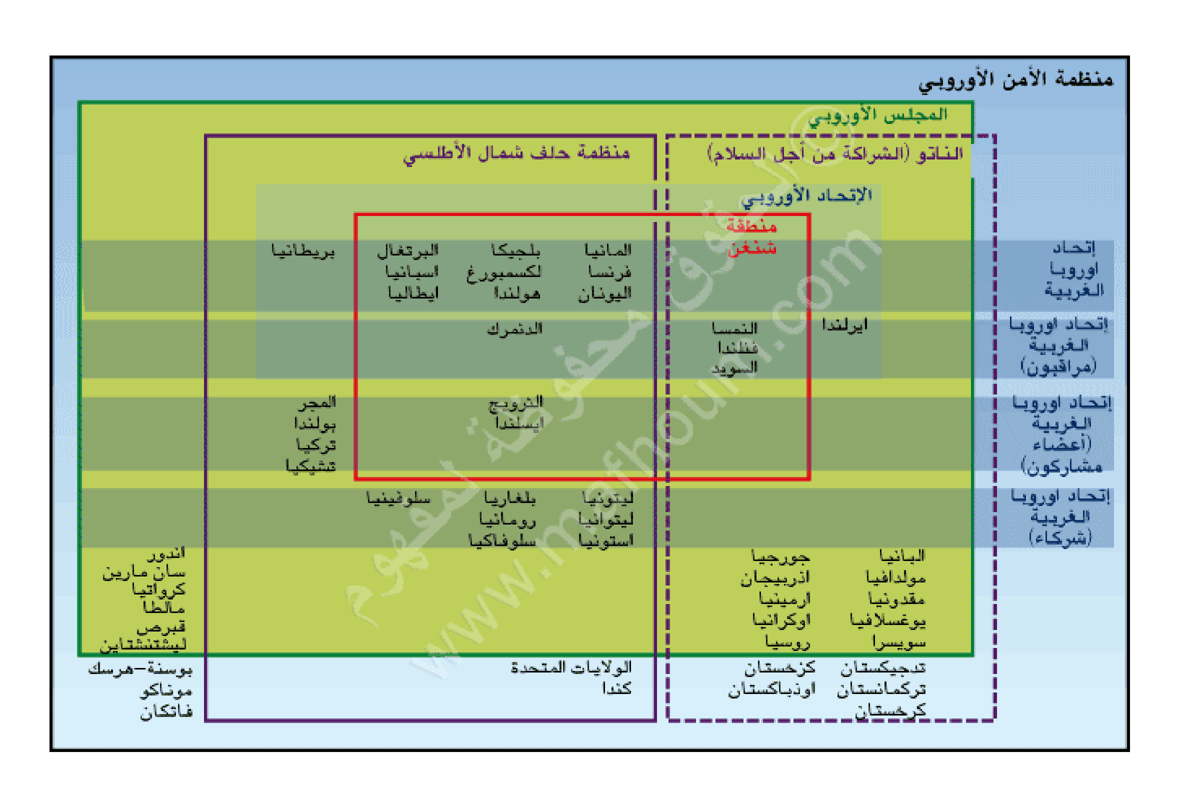
[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.135.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.135-138.

ويغطي الأمن الصلب التهديدات العسكرية مثل: العنف، الإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن صراعات المتوسط الصراع العربي – الإسرائيلي، اليونان وتركيا ومنطقة البلقان والبحر الأسود .

في زمن العولمة أصبح من غير الممكن حماية الدولة نفسها من تهديد بسيط لتداعيات اللاأمن بفعل الانتشار والعدوى في مجال الأمن بسبب تآكل الحدود الداخلية والخارجية والاقتصادية والأمن القومي. إن هذا الواقع شبيه بنظرية الدومينو؛ لأن سقوط الأول يؤدي إلى سقوط الثاني وهكذا، مما يستلزم التكافل والدينامية في تطوير الاقتصاد والأمن وسياسات أخرى[1]، وبالنظر إلى دول جنوب المتوسط فإن بؤر التوتر تبقى أساسا داخلية: جنوبية- جنوبية وليست شمالية – جنوبية.

ولوجود مشاكل تعاون سابقة في أوربا لانتشار المنظمات الأمنية، تجد الدول نفسها تنتمي إلى عدة تحالفات كما يتضح ذلك في الخريطة التالية:



خريطة تبين وفرة المنظمات في الاتحاد الأوربي

المصدر: www.mafhoum.com

[1] المرجع نفسه، ص.ص.33-35.

البعد الدفاعي للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي:

إذا كان الاتحاد الأوربي ينسق السياسة الخارجية، فهو لا يمارس إلا نفوذا محـدودا في مجال الدفاع. ووفقا لاتفاقية "ماستريخت" اقترحت الدول الأعضاء في الاتحاد تكوين هيئة أوربية للأمن والدفاع.

بالعودة إلى الوراء؛ فإن الدول الأوربية أنشأت منظومة للتنسيق الدفاعي سميت باتحاد أوربا الغربية الذي أسس وفقا لمعاهدة "بروكسل" 1948، بهدف التنسيق السياسي والعسكري بين الحلفاء من طرف بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ[1]. وانضمت إليه في سنة 1954 ألمانيا وإيطاليا بفعل التغيرات التي مست أهداف المنظومة، التي كانت موجهة أساسا ضد التوسع السوفياتي في أوربا والحرب الباردة، واحتمال عودة العدوانية لألمانيا على إثر تقديم ألمانيا الضمانات للحلفاء الخاصة بزوال خطر إعادة تسليحها.

لقد نصت معاهدة بروكسل على:

- وجوب الدفاع عن أية دولة عضو تعرضت لعدوان على أراضيها.
- احتمال التدخل في حالات تهديد الأمن والسلم الدوليين.
- تضمنت مهمة تشكيل قيادات مشتركة، لكن الحلف الأطلسي ألغى هذه المهمة.
- تنميط الأسلحة[2].

أما عن هيكله التنظيمي، فقد تضمن الاتحاد مجلسا ولجان عمل دائمة وجمعية تمثيلية:

- المجلس: يمثل الهيئة المركزية للمنظمة، يضم الدول الأعضاء ويتخذ القرارات الحاسمة سواء اجتمع وزراء الخارجية والدفاع أو ممثلين دائمين للدول الأعضاء. لكن تم الاتفاق على اجتماع المجلس الوزاري مرتين في السنة، مع إمكان إقامة اجتماعات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك –ومع التسعينات تم الاجتماع على هامش اجتماعات المجلس الوزاري الأوربي–. أما مجلس الممثلين الدائمين، يجتمع كل أسبوع؛ وفي الغالب يكون ممثل الدولة فيه سفيرها لدى حلف الأطلسي. أما القرار فيتخذ بالإجماع احتراما لسيادة كل دولة.
- لجان عمل دائمة: تتمثل في

- لجنة عمل المجلس: تضم معاوني الممثلين الدائمين، تتولى التحضير لمجلس الممثلين الدائمين.

- لجنة العمل الخاص: من خلالها يجتمع ممثلو وزارة الخارجية والدفاع لكل دولة وتدرس وضع الاتحاد والإصلاحات الممكنة على المدى المتوسط والبعيد.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، "منظمة غرب أوربا" في **الموسوعة السياسية**، مرجع سابق، ص.28.

[2] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص. 140.

– لجنة العمل السياسية/العسكرية: أنشأت سنة 1994 تتولى الإعداد لطرق التنسيق العسكري التي تحتوي تنظيم القوى العسكرية الأوربية.

– لجنة المتوسط: مهمتها دراسة الأمن في المتوسط والحوار مع دول شمال إفريقيا.

– لجنة الفضاء: تتناول التعاون في تكنولوجيا الفضاء.

بالإضافة إلى لجان أخرى مثل لجنة التحري ...الخ.

– غرفة التخطيط: تضم السلطة التنفيذية لاتحاد غرب أوربا غرفة التخطيط والتنفيذ، تتولى التحضير لتنفيذ العمليات على أرض الواقع سواء العسكرية أو المدنية. وللغرفة ستة أقسام: قسم التنسيق، وقسم التخطيط، وقسم العمليات، وآخر للأسس التقنية والمالية، ثم الاتصال وقسم الإدارة. التي كلفت بمهمة تقديم الخطط لرصد القوى العسكرية والبحث عن المبادرات العسكرية الممكنة على أرض الواقع.

– المجلس التنفيذي: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء، يختارون من طرف البرلمانات الوطنية. هذا المجلس استحدث بموجب تعديل 1954 عند اتساع أهدافه والتحضير لضم ألمانيا.

يوجد بالمجلس التمثيلي كتل سياسية تتجاوز الحدود الوطنية منها: الكتلة الديمقراطية – المسيحية، الكتلة الديمقراطية – الأوربية، الكتلة الليبرالية، الكتلة الاشتراكية.

لا يتمتع هذا المجلس بصلاحيات في اتخاذ القرارات؛ لأن دوره استشاري فقط. كما يحق له مراقبة ميزانية الاتحاد دون التمتع بالإلزامية[1].

وكان له دور بارز في التنسيق والتعاون الأوربيين في المجال الدفاعي، ورسم التقارير، ووضع مشاريع مستقبلية بعيدة المدى. ومثل الإطار الأفضل للتنسيق في فترة الخمسينات والستينات، وأصبح عديم الفعالية في السبعينات لوجود منظمة بديلة وهي الحلف الأطلسي وبعد دخول بريطانيا الجماعة الأوربية سنة 1972.

وفي منتصف الثمانينات تم إحياء هذا الاتحاد بفعل عاملين: القانون الأوربي الموحد، الذي نص على ضرورة إيجاد تعاون أوربي في قضايا الدفاع والأبعاد السياسية والاقتصادية للسياسة الأمنية. بالإضافة إلى الاختفاء التدريجي لأسباب الحرب الباردة، واتفاقيات ستارت لنزع السلاح مما أدى إلى البحث عن بدائل للحماية الأمريكية.

ورأت الدول المنضمة فيما بعد: اسبانيا، البرتغال، واليونان أن اتحاد غرب أوربا هو الذراع المسلح الضروري للتكامل الأوربي. وقد أدى وظيفته التنسيقية للجيوش الأوربية في أزمة الخليج المرافقة للحلف الأطلسي تحت إشراف الولايات المتحدة وتنسيق حلف الأطلسي.

---

[1] المرجع نفسه. ص.ص.140-142.

وانضمت تركيا والنرويج وايسلندا بصفة معاونين، وانضمت دول من أوربا الوسطى والشرقية بصفة مراقبين[1].

مع ميلاد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة مع معاهدة "ماستريخت" أصبح اتحاد غرب أوربا في صميمها؛ باعتبار أن السياسة الدفاعية جزء أساسي من السياسة الخارجية الأوربية الجديدة، لكنه يبقى مستقلا عن الاتحاد الأوربي ليبقى القرار والمبادرات الدفاعية رهن اتفاق الطرفين المستقلين قانونيا، مع إلزامية تطبيق مجلس اتحاد أوربا الغربية وعدم مناقضتها.

وتقدم خطوة إلى الأمام مع معاهدة "أمستردام" سنة 1997، التي أدمجته بصفة رسمية في الاتحاد الأوربي كإحدى مؤسساته أي: مؤسسته الدفاعية والعسكرية المشتركة[2].

منظمة الأمن والتعاون في أوربا- Organization for Security and Cooperation in Europe

-OSCE تعود أصولها إلى قيام مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا، الذي ضم 35 وفدا بما فيها الولايات المتحدة وكندا ودول أوربا، باستثناء ألبانيا بمفاوضات بدأت من 1973 إلى 1975 وقد ناقشت المنظمة ما يلي:

- سلة الأمن، للاتفاق على مجموعة مبادئ تحدد العلاقات بين الدول، وتدابير بناء الثقة (الاحتياطية العسكرية) لتزويد الأعداء المحتملين بضمانات حول بلد معين.
- سلة التعاون الاقتصادي، والعلم، والتكنولوجيا والبيئة.
- سلة التعاون الإنساني، الاتصال البشري، السفر والسياحة، تبادل المعلومات، التبادل الثقافي والتربية وحقوق الإنسان لاسيما ما تعلق بحركة الشعوب المحررة والأفكار والمعلومات عبر الحدود القومية.

تلا المحادثات عقد قمة للتوقيع على محضر تسيير العلاقات فيما بين الدول سنة 1975 الذي يشمل المبادئ العشرة التالية:

1- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء.
2- الإحجام عن التهديد أو استعمال القوة.
3- الحدود غير القابلة للانتهاك.
4- سلامة أراضي الدول.
5- فض النزاعات سلميا.
6- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

---

[1] المرجع نفسه. ص.143.

[2] المرجع نفسه. ص.ص.143-145.

7- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

8- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

9- التعاون بين الدول.

10- إيفاء الموجبات في ظل القانون الدولي[1].

لقد عززت هذه المبادئ جوهر نظام الأمن الأوربي الأسيوي المعياري. وخلال الحرب الباردة قام تناقض بين الدول الغربية والشيوعية حول تعزيز حقوق الإنسان، لكن مع نهاية الحرب الباردة قام توافق جديد يبيح التدخل على أساس دعم هذه المعايير مثل: التفتيش اللطيف حول حقوق الإنسان والأقليات.

مع قمة أول نوفمبر 1990 أصبح المؤتمر غير الرسمي منظمة دولية رسمية، وأقام أمانة سرا له، ومركزا في فيينا للحيلولة دون قيام النزاعات، ومكتب للانتخابات الحرة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في "وارسو"، وجمعية برلمانية تضم كل الدول الأعضاء.

وفي سنة 1994، تغيرت التسمية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوربا كمنظمة أمنية إقليمية. ومع سنة 1998 أصبحت لها ميزانية تقدر بـ 180 مليون دولار معظمها مخصص لمهام في أوربا ويوغوسلافيا السابقة، وضمت 250 شخصا. وتساهم الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانية منظمة الأمن والتعاون في أوربا بـ 10% ، وتضم 55 دولة عضو. ولها أربع مهام رئيسية هي:

- المساعدة في إرسال الديمقراطية في أوربا.
- الدبلوماسية الوقائية.
- فض النزاعات.
- بناء الأمن في فترة ما بعد النزاعات.

ومن نماذج أعمالها إرساء دعائم الديمقراطية في استونيا ولاتفيا في بداية التسعينات، والتحقق من اتفاقيات نزع السلاح، عودة اللاجئين، وسير الانتخابات في البوسنة كرواتيا، كوسوفو، وألبانيا طوال العقد الماضي. لكنها تواجه تحديات كبرى مثل انهيار يوغسلافيا، وحلف الأطلسي[2].

ولتحقيق أمن المتوسط ومراقبته، وضع الأوربيون برنامج الأقمار الصناعية "هيليوس" للمراقبة العسكرية، حيث أطلق "هيليوس1-أ " من الجيل الأول، وهو برنامج

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص.404.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.405-406.

مشترك بين فرنسا، ايطاليا واسبانيا في منتصف التسعينات. وفي ديسمبر 1999 تم إطلاق "هيليوس1–ب "، وهو ثاني قمر صناعي أوربي للمراقبة العسكرية. وما عرقل برنامج الجيل الثاني هو نقص الإرادة السياسية لدى الشركاء مثل فرنسا، ونقص الموارد المالية، والعمل الأمريكي لتعطيله. إن هذا البرنامج الفضائي يهدف إلى الاستقلالية في مجال الاستخبارات الاستراتيجية عن أمريكا [1].

تطورت السياسة الدفاعية والأمنية الأوربية منذ 1999 لتتكون من ثلاثة مكونات: إدارة الأزمات العسكرية، إدارة الأزمات المدنية يعرفان باسم "مهام بيترسبورغ" Petersberg Tasks، والمكون الثالث يتمثل في منع الصراع[2].

وعليه تقرر في "بيترسبورغ" في جوان 2002 إنشاء وحدات عسكرية أوربية مشتركة متنوعة الأسلحة من أسلحة الجيوش الأوربية المشتركة فيه، وتوفير أحدث الأسلحة تكون متأهبة للتدخل في الأزمات الإقليمية والدولية. وكان إنشاء القوة الأوربية الأرضية المشتركة Eurofor من جيشي فرنسا وألمانيا، وشهدت التحاق الدول الأخرى بشكل تدريجي لكنها أثبتت عدم تحركها السريع إلى بؤر التوتر خاصة في المجال الإقليمي وتحديدا المتوسطي.

وفي ماي 1995، تم إنشاء القوة الأوربية البحرية المشتركة Euromarfor تجمع فرنسا، ايطاليا، واسبانيا، وظيفتها التدخل السريع في الأزمات الإقليمية ونقل الجيوش إلى مناطق التوتر. وهي متواجدة في البحر المتوسط[3].

من حيث الهدف، تساهم الوحدتان في عمليات حفظ السلام في إطار المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو منظمة الأمن والتعاون في أوربا، ومهامهما هي نفس مهام بترسبورغ. وقيامهما بأعمال دولية يقتضي ألا يعرقل مشاركتهما في الدفاع المشترك على أراضي دول اتحاد أوربا الغربية والحلف الأطلسي. ويقتضي استخدامهما في إطار المنظمات الدولية قرارا جماعيا للدول المشاركة فيهما، أما التحرك يكون تحت مسؤولية اتحاد أوربا الغربية.

من حيث البنية الأوروفور وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسيات، تتمتع بسرعة وسهولة التطور، وتتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع الأورومافور التي تعتبر قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة، لها قدرات بحرية –جوية وبرمائية قادرة على التحرك

---

[1] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.ص.116–117.

[2] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص.10.

[3] محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.ص.145–146.

بمفردها أو بالتعاون مع الأوروفور، ووحداتها تحدد وفقا لطبيعة المهمة. وبدأت مهامها سنة 1998[1].

لكن اتحاد أوربا الغربية يطمح لأن تكون له أهمية خاصة بواسطة تعزيز الركيـزة الأوربية للتحالف الأطلنطي، لكنه لم يستطع تحقيق أهدافه.

في ظل الانقسامات بين الدول الأوربية الأعضاء القدامى والجدد، ومع التوسع شرقا وحرب العراق، جاءت المبادرة الفرنسية الألمانية حول انشاء إتحاد دفاعي أوربي مع العمل على استبعاد بريطانيا من البناء الأمني الأوربي وتوصلتا بمعيـة بلجيكـا ولوكسـمبورغ – المبادرة الرباعية– إلى الاتفاق على خطة الدفاع المصغرة في 29 أفريل 2003 التي تتضمن النقاط التالية:

– تشكيل قوة رد فعل سريعة.

– تشكيل مركز للتخطيط المشترك والعمليات لدعم المهام سواء بالاتفاق مع حلف الأطلسـي أو الاستقلالية عنه.

– تشكيل قوة قيادة أوربية إستراتيجية جوية بداية يونيو 2003.

– تشكيل قوات دفاعية مشتركة.

– تشكيل مراكز تدريب مشتركة.

إن الهدف هو تطوير اتحاد أوربي دفاعي مستقل عن أمريكا؛ لذا تم اقتـراح إقامـة مراكز قيادية رئيسة في بروكسل – ترفين– لتمكين الاتحاد من القيام بعمليات ملحة ومتعددة الجنسيات وفي حفظ السلام[2].

عمليات السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة تكون من خلال خمس مقرات عسـكرية وطنية مرشحه وهي: Northwood (بريطانيا)، بوتسـدام (ألمانيـا)، Montvalerien (فرنسا)، Centocelle (ايطاليا)، لاريسا(اليونان) [3].

ومن أجل إدخال دول وسط وشرق أوربا في السياسة الدفاعية والأمنيـة الأوربيـة، وتضمن عمليات الإتحاد قدرات حلف الأطلسي، قدمت بريطانيا ورقة "غذاء العقول". ولتأكد فرنسا وألمانيا من صعوبة بناء أمني أوربي قوي بدون بريطانيا تم عقد اجتماع ثلاثي في 20 سبتمبر 2003 ضم هذه الدول الكبرى؛ ليتم الاتفاق على إنشاء خلية تخطيط عسكرية أوربية مع التأكيد على الحاجة إلى تطوير مراكز قيادة عسكرية مستقلة في المستقبل، وأهمية حلف

---

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.125.

(2) European Union Security and Defense Policy, in:
mod.uk/defenceInternet/AboutDefence/Organization/keyFactsAbout Defence/European Defence, 04/11/2011.

(3) Ibid.

الأطلسي بالزعامة الأمريكية مع عدم معارضة بريطانيا مبادرات الدول الكبرى المستقبلية للسياسة الدفاعية والأمنية الأوربية[1].

الاستقلال الوطني في مواجهة التعاون الأوربي:

تأمل الدول دائما في تكوين قاعدة صناعية قوية لتحقيق الاستقلال السياسي الوطني لاسيما عندما يكون أمنها في خطر، وغالبا ما تتجه إلى التعاون كقرار سياسي أكثر منه اقتصادي يساعد على تقاسم العمل والترتيبات التعويضية.

إن الإنتاج الذاتي في مجال الأسلحة ذو تكاليف باهضة، ولا يمكن لدولة متوسطة القوة القيام بكل شيء بمفردها إلا إذا تخلت عن إمكانياتها التنموية الاقتصادية الحالية وعلى أمنها مستقبلا. وإذا أرادت الدول الأوربية التخلص من التبعية الأمريكية أو الحياد النسبي عليها القبول بضغوط التوافق في مجال الأمن؛ لأهمية التعاون في الجانب الاقتصادي الذي يحقق نمو اقتصاديات الحجم وتجاوز العقبات ورفع القدرات. وعليه فإن تقاسم المصاريف الثابتة يفيد في حالة حاجة الشركاء لنفس العتاد وبلوغ مستوى تكنولوجي كاف [2].

لقد أعطى الاتحاد أهمية لإعادة تنظيم إمكاناته العسكرية الموجودة، كما وافقت الدول الأعضاء –25 عضوا– على وكالة التسليح الأوربية في 2004، مما أوجد تناغم المتطلبات الدفاعية بين تلك الدول وتمويل مشاريع الأبحاث الدفاعية الصناعية وتنظيم السوق الدفاعية الأوربية[3].

إلا أن التعاون بالأساس يعتبر قرارا سياسيا؛ لميل الحكومات إلى تشجيع صناعاتها الوطنية والدفاع عنها، وهذا ما يفسد المباحثات، وهنا لا توجد إرادة الأغلبية لبناء دفاع أوربي.

لقد راهنت فرنسا على أوربة الدفاع، لكن ترغب في الحصول على تعويض اقتصادي للامتياز العسكري الذي تمتلكه –أو تعتقد أنها تمتلكه– لامتلاكها القوة النووية المستقلة، وأهمية جانب البحث والتطوير الذي تبذله. أما بريطانيا فهي تنسق السياسات الوطنية بدل التكامل، بخلاف ألمانيا التي ترغب في فتح أسواق أوربية للمنافسة. والدول المتبقية متخوفة من التهميش[4].

---

(1) محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، المرجع نفسه، ص.ص.37–38.

(2) جاك فونتنال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر: محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص.ص. 264.

(3) محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص.ص.49–50.

(4) جاك فونتنال، مرجع سابق، ص. 266.

إن ما يعيق المصلحة الجماعية هو رغبة الدول في الحصول على حرية أكبر في العمل. كما أن الإنفاق الدفاعي الأوربي الكلي يعتمد على أزيد من 80% على أهم ست دول لإنتاج السلاح في أوربا هي: (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، وهولندا). أما تغطية الإنفاق العسكري على البحث والتطوير فتغطيه نفس الدول بنسبة 98%. وتشهد الدول الست السابقة ذاتها تباينات كبيرة بين فرنسا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا وبين الدول الأخرى[1].

تبقى الولايات المتحدة ناشطة من أجل الاحتفاظ بتفوقها على الأمن الأوربي. وذلك عائق كبير يواجه اتحاد أوربا الغربية؛ لأن الاتحاد الأوربي لا يمكنه أخذ الحيادية بالنظر إلى التزاماته مع حلف الأطلسي، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الآلية لكل عضو تعرض للعدوان.

عدم جدوى استقلال الأمن الأوربي عن الولايات المتحدة وحلف الأطلسي

إن مسألة صياغة الدفاع الأوربي الجديد تفرض اعتبارين اثنين: الأول سياسي والثاني اقتصادي. لذلك هل يجب أن يكون لأوربا دفاع مشترك أو أن يكون مع الولايات المتحدة؟ وكيف تتم مراعاة المستلزمات الاستراتيجية المتمثلة في الحد من عبء الأسلحة في حالة السلم؟ أما سياسيا فتثير جدلا شديدا حول حلف الأطلسي أي: التواجد الأمريكي أو في اتحاد الدفاع الأوربي الذي يحد من الهيمنة الأمريكية.

إن قيام الاتحاد الدفاعي يستلزم زيادة العبء؛ لأن انسحاب الولايات المتحدة قد يؤدي إلى تغيير ظروف الدفاع الأوربي، لاسيما في مجال المراقبة بالأقمار الصناعية ومنظومات الأواكس والمنظومات الالكترونية. ويتعلق الأمر بإعطاء أجوبة اقتصادية للخيارات القائمة بين (الاحتكارات أو المنافسة)، (الانغلاق أو الانفتاح)، (الانفصال أو الاندماج)، (التجهيزات أو الأفراد)[2].

مع انتهاء الحرب الباردة ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تثبيت هيمنتها على النظام الدولي مع الحلفاء الأوربيين انطلاقا من مجموعة اعتبارات أهمها:

- تخويف أوربا من القوة النووية الروسية وأسلحة الجمهوريات المستقلة الاستراتيجية في غياب نظام أمني يضبطها؛ لأن روسيا تمتلك مع الجمهوريات أكثر من ستة آلاف سلاح استراتيجي رغم وجود معاهدات الحد من انتشار الأسلحة الاستراتيجية. وباعتبار أن أمريكا لا يزال لها فوق الأراضي الأوربية مخزون من الرؤوس النووية لاسيما رقابتها وسيطرتها المباشرة.

---

[1] محمد أحمد مطاوع، مرجع سابق، ص.ص.58-59.

[2] شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص.328.

- ربط الأمن الأوربي ومستقبله بحلف الأطلسي ودوره الأمني على المستوى الأوربي والعالمي؛ لأن أمن أوربا يرتبط في مسيرته بحلف الأطلسي، وهذا ما يجعل ضرورة تقوية العلاقات كما حددتها وثيقة أسس الاستراتيجية الوطنية: المصالح والغايات الصادرة عن البيت الأبيض سنة1991.

وفي هذا المقام يرى "بريجنسكي" بأن الولايات المتحدة وأوربا تمثلان لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا عملا سويا سيتمكنان من فعل أي شيء على المستوى العالمي[1].

إن التقدم والتطوير الذي تعمل من أجله السياسة الأوربية للأمن والدفاع أدى إلى تكثيف الولايات المتحدة الجهود لتحويل حلف الأطلسي من منظمة للدفاع إلى منظمة للأمن؛ لأن المشروع الأوربي يعد منافسة لمنظمة ضمان الأمن الأوروأطلسي يزيد عمرها عن 50 سنة.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لتقوم على ثلاثة أسس هي:

- مركزية التدخل الوقائي في السياسة الأمريكية.
- الحق في اتخاذ أية إجراءات ضرورية على أية دولة أو تكتل في العالم، وبصفة خاصة في الجانب العسكري.
- تبني استراتيجية نشر الديمقراطية في العالم، لاسيما في الدول التي تعتبر مصدرا للعدوان والإرهاب[2].

كما أطلقت أمريكا عملية عسكرية لمكافحة الإرهاب باسم "الحرية الثابتة" (Liberté Immuable) المدعمة من طرف أوربا، أين تم اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة الإرهاب على مستوى حلف الأطلسي، كونه إطار التضامن العابر للأطلسي في المسائل الأمنية في قمة "اسطنبول" في 29 جوان 2004. وهي كما يلي:

- تبادل المعلومات بين الحلفاء حول التهديدات الإرهابية.

---

[1] محمد حسون، "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة" في **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ص.ص.496-497. متحصل عليه:
nato.pdf www.reefnet.gov.sy/ books/projects/jame3a/6economic/108/16
تاريخ التصفح: 03-03- 2011 على12h20.

[2] هيدي هوهتاتين، مرجع سابق، ص.26.

– الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة من الدول التي هي بحاجة إلى حماية نفسها من الهجمات الإرهابية أو من نتائجها، مما يستدعي استمرار دعم وحدات الدفاع المتعددة الجنسيات التابعة لحلف الأطلسي.

– المساعدة في حماية الأحداث الكبرى– وسائل الكشف عن بعد – مثل الألعاب الأولمبية.

– تدعيم العمليات البحرية في حوض المتوسط لتشمل مكافحة الإرهاب. وحسب المادة الخامسة من معاهدة الأطلسي تراقب القوات البحرية الأطلسية الملاحة، وترافق السفن في مضيق جبل طارق، بالإضافة إلى التفتيش على أساس اتفاق.

– تعزيز وسائل الدفاع ضد الهجمات الإرهابية، بوضع برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة.

– إقامة خطط عمل تتعلق بالمخططات المدنية الاستعجالية، ومخطط عمل للشراكة لمحاربة الإرهاب والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية خصوصا في المتابعة والمشاورة وتبادل المعلومات مع الاتحاد الأوربي(1).

من جهة أخرى؛ تبنت الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من خلال قمة 26 جوان 2004 أهدافا مشتركة، تتمثل في:

– تعزيز الإجماع الدولي، وتكثيف الجهود الدولية وأهمية دور الأمم المتحدة.

– العمل على منع وصول الإرهابيين إلى مصادر التمويل، وهنا يمتلك الاتحاد الأوربي نظاما للمراقبة يتمثل في: قرار منع تبييض الأموال، تجميد أو حجز أدوات الجريمة في جوان 2002، وتوسيع صلاحيات الأوروبول لمكافحة تبييض الأموال– بروتوكول نوفمبر 2002 –

– تطوير أنظمة وأساليب التحري وتحديد هوية الإرهابيين، وإجراءات التعاون في مجال القضاء والأمن للتصدي للإرهاب؛ حيث تم التوقيع على اتفاقيات في 25 جوان 2005 بين الطرفين خاصة بتسليم المشتبه بهم، والتعاون في القضاء والشؤون الجنائية في 25 جوان 2003.

– تدعيم طرق حماية النقل الدولي ومراقبة الحدود؛ مثالها اتفاق 28 ماي 2004 الخاص بالرحلات عبر الأطلسي – تحويل المعلومات حول الركاب –، واتفاق 22 ماي 2004 لأمن الحاويات؛ الذي يمكن الجمارك الأمريكية من الوصول إلى الموانئ الأوربية للمراقبة خارج الحدود الإقليمية.

---

(1) سهام. ل ، "العلاقات العابرة للأطلسي في ظل الرهانات الأمنية" في **مجلة الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 506، سبتمبر 2005، ص.21.

– التعاون على تسيير مخلفات الهجوم الإرهابي لاسيما التي تستخدم الأسلحة النووية لما تسببه من أمراض معدية وإشعاعات جرثومية وكيماوية، ووضع استراتيجيات للاتصال في حالة وقوع الهجمات الكبرى وتخفيف آثار الهجمات المحتملة.

– التعاون على الظروف التي تساعد على تجنيد الإرهابيين، أي: مساعدة الدول التي تعاني مشاكل اجتماعية واقتصادية التي يمكن استغلالها لتجنيد الإرهاب.

– تدعيم العلاقات بين الدول التي هي في حاجة إلى تعزيز القوات بهدف مكافحة الإرهاب[1].

بالإضافة إلى التعاون العابر للأطلسي في الجانب الدولي والأمني والذي تعتريه بعض الاختلافات في وجهات النظر، ولا يمكن إغفال أهمية الجانب الاقتصادي؛ لأن أمريكا وأوربا تمثلان 40% من التجارة العالمية، وتشهدان تنوع وكثافة الروابط الاقتصادية والتجارية والمالية، فقد قدر حجم التبادل في الأملاك والخدمات بين الطرفين سنة 2004 بما يقارب 590 بليون يورو، إلا أنه هو الآخر يتسم بوجود المنافسة بينهما والتي تتجلى في سعي كل طرف إلى إقامة منطقة التجارة الحرة في حوض المتوسط والشرق الأوسط [2].

أما عن الأهداف الأمريكية- الأوربية المشتركة فهي:

1- حماية حرية وسلامة كل الدول الأعضاء في الحلف بالسبل السياسية والعسكرية.

2- احتواء دول شرق أوربا ووسطها من خلال ربطها بشبكة العلاقات مع الحلف، مع إبعادها عن أي روابط مستقبلية فيما بينها، أو بينها و بين روسيا الاتحادية، ومنع قيام حركات قومية كبرى في البلقان (صربيا الكبرى، ألبانيا الكبرى).

3- احتواء روسيا الاتحادية وتقزيمها.

4- توفير واجهة شبه دولية تشرف عليها الولايات المتحدة وفقا لمصالحها تحت غطاء دولي لتجنب المعارضة الدولية في حال قيامها بأعمال منفردة، خصوصا إذا أرادت تنفيذ عمل خارج الشرعية الدولية كما حدث في العراق سنة2003 .

5- توسيع دور الحلف في التدخل في مناطق الأزمات التي يمكن أن تهدد المصالح الحيوية لدول الحلف وبصفة خاصة أمريكا مثل: منطقة الشرق الأوسط التي يمكن أن تهدد مصادر البترول أو تبرز تحديات جديدة قد تؤدي إلى إحداث خلل في ميزان القوى في المنطقة يهدد مصالح الغرب بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب.

6- ضمان حرية إسرائيل وقدراتها العسكرية وحمايتها والدفاع عنها، لتتمكن من أداء دورها كرأس المشروع الغربي في المنطقة العربية.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.21-22.

[2] المرجع نفسه، ص.22.

7- العمل على توفير مناخ أوربي – أطلسي مستقر وتأمين الإطار الأطلسي الأساسي لدول الحلف للتشاور حول أي مسائل تمس المصالح الحيوية، والردع والدفاع ضد أي تهديد لأيـــة دولة عضو في الحلف.

إن تعميق مؤسسات عبر الأطلسي ضرورة ملحة إذا ما أراد الحفاظ علـــى مهامـــه وإدماج دول أوربا الوسطى والشرقية في الاقتصاد الأوربي والعـــالمي، وإذا أرادت أمريكـــا وأوربا البقاء معا في طليعة التطور الاقتصادي والعلمي والتقني[1].

يجب التمييز بين الدفاع عن أوربا والدفاع الأوربي، وعلى حد قول الأستاذ "دانييـــل كولار" أن الأول يعني أنه يوجد نظام للدفاع عن أوربا، دون أن يعني ذلك أن الذين يقودونه هم أوربيون. أما الثاني والذي يعبر عن دفاع الأوربيين عن أمـــنهم ومصـــالحهم الحيويـــة بأنفسهم فإنه لا وجود له بل يجب بناؤه؛ لأنه بناء عليه ستتجدد مكانة أوربا في القرن الحادي والعشرين.

إن أوربا بوضعها الحالي لا تزال تابعة للحلف الأطلسي؛ لذلك يصدق عليها وصف المؤرخ القدير "أرفين كريستول" – Arving Kristol "إن الأمم الأوربية أمم تابعـــة رغـــم تمتعها باستقلال محلي واسع[2].

وهكذا فإن تطوير الدفاع الأوربي يدخل منطقة المتوسط في دوامة الأمـــن، ويشـــعر الدول العربية باللاأمن وعدم الاطمئنان للنوايا الأوربية، وغياب التوازن الاستراتيجي الأفقي في المنطقة بين العرب وإسرائيل، وهذا ما يزيد من مدركات التهديد وتواتر المخاوف.

هذا الواقع يفسر اتجاه كل الدول العربية إلى تأمين نفسها تحسبا لأي اعتداء عليهـــا مثل: ليبيا، تونس، مصر، المغرب، والجزائر لانعكاسات تكوين أوربا قوة عســكرية قـــادرة على الانتشار في غضون أيام، وتوفير بنية متعددة الجنسية تحت تصـــرف اتحـــاد أوربـــا الغربية، مع إبقاء باب العضوية مفتوحا أمام الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد في عملياتها العسكرية

على أمن المنطقة التي ترى عدم استشارة الطرف الأوربي لها فيما يتعلق بالإنشاء في الوقت الذي تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط توترا كبيرا[3].

[1] محمد حسون، مرجع سابق، ص.ص.498-499.

[2] شمامة خير الدين، مرجع سابق، ص.591.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص.ص126-127.

المبحث الثاني: تغير البيئة الأمنية في الفضاءين الأوربي والمتوسطي وضرورة الفصل بينهما

لم يعد في الوقت الراهن بالإمكان فصل السياسة العليا عن السياسة الدنيا لتغير مفهوم الأمن، ففي غالب الأمر كان الأمن التقليدي يعرف على أنه الأمن القومي، والذي يشمل الدفاع العسكري والتحالفات ضد التهديدات الخارجية المسلحة المحتملة، وسيطر هذا الفكر على فترة الحرب الباردة. لكن بعد انتهائها عرف مجال الدراسات الأمنية نوعا من الثورة حيث تم الابتعاد عن المقاربة التقليدية للأمن التي تتمحور حول الدولة فقط، ليتم التركيز أيضا على الجوانب الإنسانية الأخرى، وعلى كل مصادر التهديد وليس فقط التهديدات العسكرية الموجهة ضد الدول بسبب التغير البيئي العالمي وترابط مسائل عديدة مثل النمو السكاني وغياب المساواة والفقر فأضحت المشكلة الأمنية جديدة لها نفس أولوية الجانب العسكري الدفاعي الوطني.

لقد فرضت البيئة الدولية وتطوراتها على الدول الرأسمالية مجموعة صعوبات أهمها:

- تراجع الربح واللجوء إلى التضخم كآلية للكسب الرأسمالي كبديل للربح الإنتاجي.
- الفتح المستمر للأسواق الخارجية للتخلص من الركود، ومشاكل موازين المدفوعات.
- اتجاه رأس المال إلى الخارج، الأمر الذي قلل فرص توسيع الإنتاج المحلي الموجه للتصدير.
- ارتفاع حركة رأس المال وقصر أجله لاضطراب النظام النقدي الدولي، وأدى التضخم إلى زيادة المضاربة على حساب الاستثمار المنتج، وانتشار الفساد وغسيل الأموال وتفاقم ظاهرة البطالة.
- أفرزت الثورة التكنولوجية الغزو الثقافي، وهو بدوره أفرز غزوا اجتماعيا في شكل الهجرة من الجنوب إلى الشمال.
- التكاليف الاقتصادية وأعباء الإعالة الاجتماعية وتباين السياسات في أوربا، نتيجة توسع تكاملها[1].

أدت الصعوبات السابقة الذكر إلى تبني استراتيجيات بديلة منها:

- التسابق على التصدير للأسواق العالمية بدل المحلية والإقليمية.
- سعي الدول النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي؛ الذي وصل إلى حد التنافس بين دول الإقليم الواحد على رأس المال الأجنبي، وفضلت بعض الدول التكامل مع دول متقدمة لتتمكن

---

[1] محمود محمود الإمام، "أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية"، مرجع سابق، ص.44.

من التوسع في التصدير، بما في ذلك التصدير إلى الدول الشركاء في الإقليم. وتزايد الاعتماد على الاستيراد لاسيما السلع والخدمات المتطورة يؤدي إلى تحول الدول النامية إلى أسواق لمنتجات الدول الصناعية؛ التي تستفيد من اتساع أسواقها الإقليمية، وينتج ذلك استيراد الإنتاج السلعي والخدماتي، ويؤدي إلى توثيق صلاتها بفروعها هي وليس بدول الإقليم الذي تقع فيه[1].

وهنا ظهر نوع جديد للتكامل يقوم على أسس اقتصادية، ويهدف إلى توثيق الصلات غير السلعية الناتجة من عدم التكافؤ في التعامل الدولي والوصول إلى الوحدة. ويأخذ هذا النوع شكل منطقة التجارة الحرة بين إقليمين –ربما متجاورين– متفاوتين في مستوى النمو، تربط دولا نامية بدولة أو دول متقدمة يجمعها التكامل الوحدوي من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، بحجة أن منطقة التجارة الحرة تزيل التفضيلات بدعوى أن الأساس هو التعامل بالمثل بين الشركاء، ومنحها إمكان الوصول إلى إقليم الدول النامية دون عوائق تعترض تصدير السلع والخدمات أو الاستثمار أو ممارسة النشاط داخلها. والفرق شاسع بين الطرفين من حيث الفوائد التي تحققها هذه المنطقة.

لا يمكن تصور قيام اتحاد جمركي في المنطقة في الأجل القريب نظرا لتفاوت الأسس التي تحدد بها تلك الرسوم في الطرفين، ولا مجال للتقدم نحو السوق المشتركة نظرا لعدم التجانس الاجتماعي والتقارب الثقافي. وتحظر دول الشمال انتقال العمال إليها وتعقد ظروف التآلف الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. كما أن رأس المال الذي تحظى به الدول النامية لا يوفر الفرص المطلوبة، وتحتاج مهارات خاصة أهمها: معيار حقوق الإنسان[2].

أولا: الانفتاح على الشرق الأوربي:

إن توسع الاتحاد إلى 27 عضو جعله يقترب جغرافيا من المناطق المضطربة ومثالها البلقان، فعن طريق تنسيق الجهود مع أوربا وروسيا وحلف الأطلسي وأطراف دولية أخرى تفادت منطقة الشرق الأوربي النزاع الواسع. لذا يجب على الاتحاد تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي مع الجيران في الشرق، مع الاهتمام الأكبر بمشاكل جنوب القوقاز التي تمثل منطقة جوار أيضا. والعمل على تقوية العلاقات مع روسيا من خلال شراكة استراتيجية لتحقيق الأمن والازدهار[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص.45.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.45-46.

[3] أوربا آمنة في عالم أفضل، الاستراتيجية الأمنية الأوربية، ص.3. متحصل عليه: www.consilium.europa.eu/docs/cmsupload/031208ess11ar.pdf، تاريخ التصفح: 2011/03/07. 12h58.

طرحت الحدود الأوربية مسألة ما إذا كانت حواجز من منطق الحماية من الجيران، أو أداة تواصل من منطق التفاعل، وهنا يجب الوقوف على "فضاء شنغن" الذي يسمح بحرية انتقال الأشخاص داخله. وتم تحويل الحدود الشرقية إلى جسر مثل: تمسك البولونيين بالحدود المفتوحة مع روسيا البيضاء وأوكرانيا. ومن جهة ثانية يظهر تقدم الاتحاد في تكامله مع دول أوربا الوسطى والشرقية، من خلال المساعدات التي أصبحت توجه إلى دول الجوار في الشرق.

محورية القارة الأوراسية:

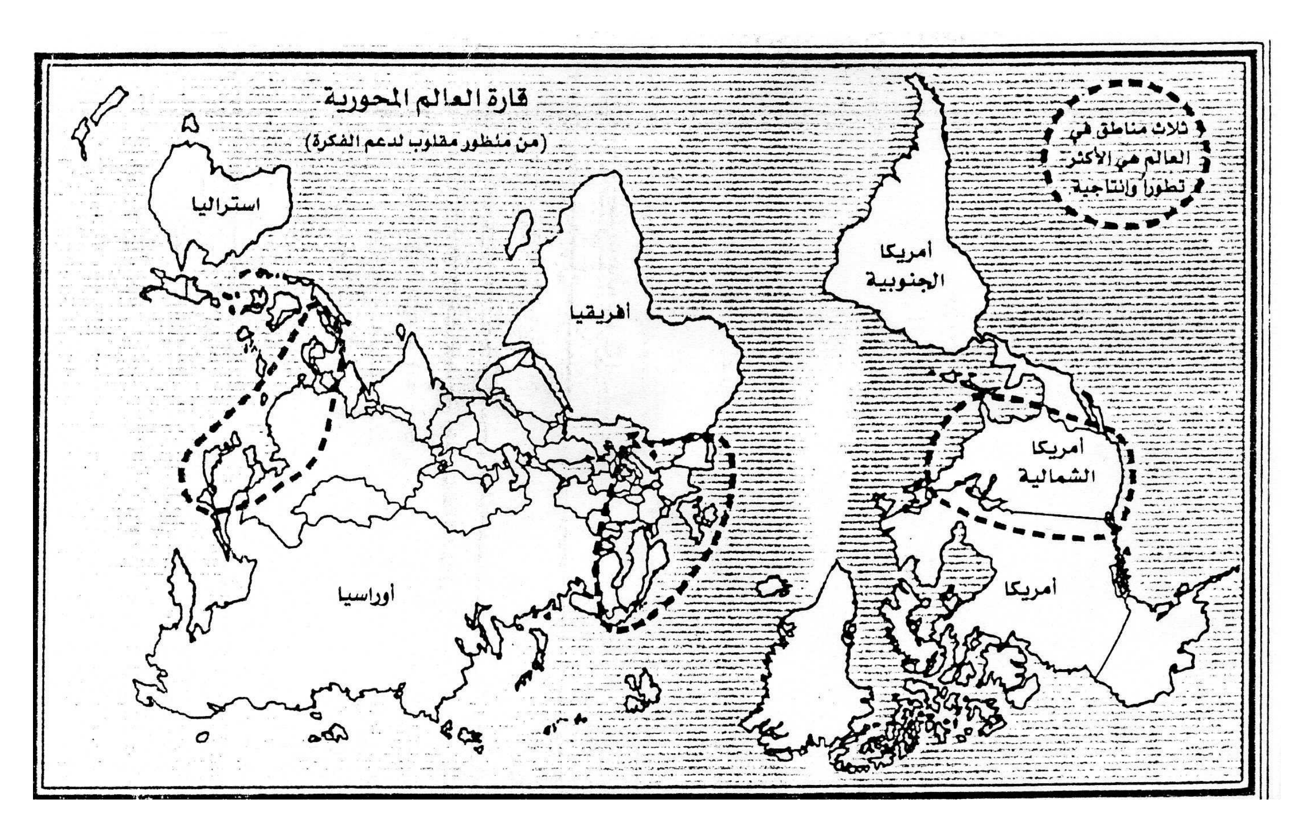
تمثل أوراسيا في الوقت الراهن القارة المحورية عالميا ورقعة الشطرنج الجيوبوليتيكية الحاسمة؛ حيث أصبح من غير الممكن رسم سياسة خاصة بأوربا وأخرى خاصة بآسيا لارتباط ما يحدث من توزيع القوة على أراضي هذه القارة، وأهميته الحاسمة بالنسبة للتفوق الأمريكي وميراثها التاريخي[1].

تمثل أوربا بالنسبة لأمريكا رأس الجسر الجيوبوليتيكي في أوراسيا، حيث يحمي حلف الأطلسي النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأمريكية على أراضي أوراسيا. وباعتبار أن الأمن الأوربي يرتبط بالأمن الأمريكي؛ فإن توسع أوربا السياسي هو توسع للنفوذ الأمريكي لكن في نفس الوقت تحافظ أوربا على قدر من الاندماج السياسي الذي تواجه به الولايات المتحدة في الأمور الجيوبوليتكية الهامة لاسيما الشرق الأوسط واستيعاب روسيا في نظام من التعاون الدولي[2]، وهذا ما توضحه الخريطة التالية:

---

(1) زبجينيو بريجنسكي، "جغرافيا إستراتيجية من أجل أوراسيا" في **الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 86(يناير- فبراير 1998)، ص.24.

(2) المرجع نفسه، ص.26.



خريطة تبين قارة أوراسيا المحورية

المصدر: زبجينيو بريجنسكي، "جغرافيا إستراتيجية من أجل أوراسيا"، مرجع سابق، ص.27.

يرى الجغرافي البريطاني "هالفورد ماكيندر" (Halford Mackinder) أهمية نقطة الارتكاز الجغرافي عند إلقائه محاضرة في الجمعية الجغرافية الملكية البريطانية في يناير 1904، حيث وضع إصبعه على شرق أوربا نقطة الارتكاز الجغرافي وأطلق عليها سنة 1919 قلب اليابس في أوراسيا المسيطر عليها من طرف الاتحاد السوفياتي سابقا.

وقد أثرت نظريته في الفكر الاستراتيجي الأوربي والأمريكي على حد سواء خلال القرن العشرين وإلى غاية يومنا هذا " من يسيطر على شرق أوربا يمكنه أن يسيطر على قلب اليابس، ومن يسيطر على قلب اليابس أمكنه أن يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يمكن أن يسيطر على العالم "[1]، ويقصد بالعالم هنا آسيا وأوربا وإفريقيا.

من جانب آخر؛ طرح "نيكولاي سبيكمان" نظرية حافة اليابسة: من يسيطر عليها يمكن أن يسيطر على أوراسيا وبالتالي يسيطر على العالم، وحافة اليابسة هي الهلال الداخلي

---

[1] أحمد سليم البرصان، "جيبوليتيكا الأمن القومي العربي" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15 (صيف 2007)، ص.119.

عند "ماكيندر"، وهي قوس الأزمات عند "بريجنسكي"، وهي العالم العربي الإسلامي. وتسمية أمريكا الشرق الأوسط الكبير لا تزال السيطرة عليه تشكل السيطرة على العالم كما يؤكد الإستراتيجيون الغربيون من "ماكيندر" إلى "بريجنسكي" و"بول وولفو لتير" مهندس احتلال العراق ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق.

يرى "رينهولد نيبور" (Reinhold Niebuhr) أحد رواد الواقعية في القرن العشرين أن الذي يسيطر على الشرق الأوسط يمكنه أن يسيطر على العالم، ويؤكد أستاذ الجيبوليتيكا الأمريكي المعاصر "سول كوهن" (Saul Cohn) أهمية المغرب العربي في التنافس بين القوى الأوربية، ويعتبرها البوابة الخلفية لأوربا. وهذا ما يوضح القلق الأوربي مما يحدث من تطورات سياسية في هذه المنطقة[1].

إن رهان الولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على أوراسيا (أوربا الغربية حتى الصين عن طريق آسيا الوسطى، وهذه الأخيرة منطقة إستراتيجية للولايات المتحدة والأقطار النفطية والغازية المسلمة التي كانت في السابق تابعة للاتحاد السوفياتي). وانطلاقا من هذا يرى الجيوسياسي الكلاسيكي "بريجنسكي" أن التفوق على هذه القارة هو طريق الهيمنة الشاملة.

إن مفتاح العقيدة الجيوسياسية والجيواستراتيجية الشاملة لأمريكا عالميا تكمن في أوربا الغربية والوسطى من خلال إقامة كتلة أوربية- أطلسية موحدة ذات أهداف ثلاثة وهي:

- تحييد بناء الوحدة الأوربية، المنافس الجيو-اقتصادي القوي لها (منطقة مرنة، وقدرة أكثر على التحرك).
- آسيا منطقة عالمية ومنافسة جيو-اقتصاديا.
- السيطرة على الطرق الجديدة للطاقة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والقوقاز (يتطلب استراتجية خاصة بالعنصر السلافي والأرثوذكسي المتاخم للمنطقة الإسلامية الأوربية- الأسيوية)[2].

تشتكي الولايات المتحدة دائما من عدم المساهمة الأوربية الفعالة في مجال الدفاع الجماعي، وتعتبر الحلف الأطلسي أداة عسكرية قابلة للسيطرة على أوربا واستمرار ولائها وأداة أمنية للتدخل في الشؤون الداخلية الأوربية وفي مجالها الحيوي، وتقييد القرار القاري الأوربي وسياسته الخارجية تجاه تعزيز مكانتها العالمية. وفي هذا الصدد يقول "بريجنسكي":

---

[1] المرجع نفسه، ص. ص.118-119.

[2] موسى الزعبي، "الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية: حرب على المنافسين: أعداء وأصدقاء" في **الفكر السياسي**،ص.ص.115-116 متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/21/6/strategy.pdf.
تاريخ التصفح: 2011/3/7على 13h34.

" أوربا هي الحصن الجيو-سياسي المتقدم لأمريكا في القارة الأوراسية، وحلف الناتو يحصن النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأمريكية مباشرة على البر الرئيس لأوراسيا. وفي هذه المرحلة من العلاقات الأمريكية- الأوربية مع وجود الأمم الأوربية المتحالفة والتي لا تزال تعتمد إلى حد كبير على حماية الولايات المتحدة الأمنية، فإن أي توسع في نطاق أوربا يصبح تلقائيا في نطاق النفوذ الأمريكي المباشر أيضا. وعلى العكس فإنه من غير وجود روابط قوية ممتدة عبر الأطلسي، سيتلاشى التفوق الأمريكي على الفور، وستحد بشدة سيطرة الولايات المتحدة على المحيط الأطلسي وقدرتها على إسقاط نفوذها وقوتها عميقا في أوراسيا"[1].

مكانة روسيا في منطقة أوراسيا:

تعتبر روسيا دولة أوربية وآسيوية في ذات الوقت، يقع الجزء الأكبر من أراضيها وثرواتها في آسيا، ولم تتحول إلى دولة عظمى لها ثقل ودور دولي فاعل إلا بعد خروجها من قوقعتها في جزءها الأوربي، وامتدادها جنوبا نحو القوقاز كخطوة للوصول إلى المياه الدافئة، وشرقا عبر سيبيريا وصولا إلى الشرق الأقصى وشواطئ المحيط الهادي.

يلتقي أنصار التيار الأوراسي في مقولة ماكيندر الذي يعتبر أن الجزء الروسي الأسيوي هو قلب العالم أو المحور الجغرافي للتاريخ، ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم. ومهمة الجيوبوليتيكا الأنجلوسكسونية هي: عدم قيام حلف قاري استراتيجي حول روسيا باتباع إستراتيجية الثعبان أي: الالتفاف حولها واقتطاع الأراضي المحيطة لمنع توسعها الجيوسياسي[2].

وفقا للمنظور الأمريكي فإنه كلما كانت روسيا بعيدة عن البحار الدافئة: المحيط الهندي، الخليج العربي/ الفارسي سيكون أفضل بالنسبة لها.

ومع توسع الاتحاد ليشمل فنلندا، وتركيا التي تسعى إلى الانضمام ستتمكن أمريكا من تطويق روسيا؛ لأن البحار الرئيسة بالنسبة لروسيا هي: بحر البلطيق وبحر الشمال وبحر البارنت على الرغم من أنها تحت السيطرة الأمريكية- الألمانية. وتشكل تركيا حجر الزاوية في الهلال الهامشي الداخلي، وتسهل الوصول إلى الصين والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، وعليه يكون الاتحاد الأوربي على بعد بضع كيلومترات من "بترسبورغ" [3].

---

[1] محمد حسون، مرجع سابق، ص.498. .

[2] محمد دياب، "الأوراسيون الجدد في نصين" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد76، (1998)، ص. ص.23-24.

[3] موسى الزعبي، مرجع سابق، ص.122.

إذا أرادت روسيا الاستقلالية عن المظلة الأطلسية وإقامة إمبراطورية جديدة كما يسميها "ألكسندر دوغين"، وتضم إليها الدول المتضررة من الاستراتيجية الأطلسية مثل دول العالم الإسلامي وعلى رأسها إيران؛ لوجود روابط جيوسياسية وحضارية، ووجود أكثر من 08% من السكان مسلمين، واعتبار إيران دولة قارية كبيرة لها ارتباط وثيق بآسيا الوسطى وجذرية العداء مع أمريكا، تقليدية لكنها ذات منحى إيجابي داخلي، ويمكن أن تمثل المخرج إلى البحار الدافئة لروسيا.

يرى "ألكسندر دوغين" في كتابه "الجيوبوليتيك: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي" أن العالم الإسلامي هو الحليف الاستراتيجي الأهم للإمبراطورية الأوراسية – إمبراطورية البر – التي تقام بين محورين موسكو/ برلين ومحور موسكو/ طهران في مواجهة الإمبراطورية الأطلسية – إمبراطورية البحر – بقيادة واشنطن[1].

بالنسبة لروسيا، باستطاعة الصرب ومقدونيا وبلغاريا أن تشكل مع اليونان طريقا لمرور النفط القادم من بحر قزوين ومن روسيا باتجاه الغرب عن طريق "نوفوروسيسك" لاسيما عندما تغلق تركيا مضايقها في وجه الملاحة الروسية، على الرغم من أن ذلك يشكل خرقا فاضحا لاتفاقيات "مونترو" Montreau لكن الولايات المتحدة تريد حرمان روسيا من المستخرجات النفطية لبحر قزوين وأسيا الوسطى، وتجنب مرورها من أراضي روسيا لتمر عبر تركيا وأذربيجان، لتصبح مقدونيا وألبانيا وكوسوفو المصبات الغربية وطريقا للنفط الأتي من تلك المناطق. لهذا السبب ترغب الولايات المتحدة في ضمها إلى الحلف الأطلسي.

منذ التوقيع على اتفاق أنبوب النفط باكو– جيهان في 18 تشرين الثاني 1999 وهو يمثل أحد الرهانات النفطية والمنافسة للخط الشمالي باكو– نوفوروسيسك الذي تحاول روسيا مده نحو بلغاريا ويوغوسلافيا السابقة للوصول إلى الأسواق الغربية دون المرور بالبوسفور– نقطة التهديد ضدها وضد اليونان والقوة الأرثوذكسية الإقليمية– . وهذا ما يعبر عن حرب اقتصادية خفية للتدخل في كوسوفو مع امتداد وتوسع حلف الأطلسي؛ حيث أقامت معظم الجمهوريات السوفياتية السابقة شراكة مع حلف الأطلسي باسم "الشراكة من أجل السلام" مثل: تركمنستان، أذربيجان وأوزباكستان ثاني منتج للغاز في مجموع الدول المستقلة بعد روسيا[2].

كما تخشى الولايات المتحدة إمكان قيام تحالف روسي ألماني للسيطرة على أوربا بكاملها؛ فيبقى وجودها دون معنى وهذا ما قاله "هنري كسنجر": "إذا أخفقت الولايات المتحدة

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص.ص.24–25.

[2] موسى الزعبي، مرجع سابق، ص.ص.124–125.

الأمريكية في توسيع الحلف الأطلسي نحو الشرق، فسيؤدي ذلك إلى صدامات، أو خطر إقامة تحالفات سرية بين ألمانيا وروسيا"[1].

أهمية البلقان والجنوب الشرقي لأوربا:

تمثل هذه المنطقة نقطة عبور رئيسة بين أوربا الغربية والقوقاز وآسيا الوسطى، وتحتل يوغوسلافيا السابقة موقعا استراتيجيا في طرق المواصلات البلقانية لموقعها على مفترق الطرق الاستراتيجية الأوربية الثلاث: طريق الدانوب–الطريق نحو الشمال، وطريق الجنوب عبر الجبال البلقانية، وطريق شرق –غرب عبر نفس الجبال[2].

إن حركة التجارة والمرور في نهر الدانوب هي أحد أهم الممرات الاستراتيجية القارية في أوربا؛ لأنها تكمل السياسة الأوربية الكبرى المستقلة المقيدة لاحتكار النقل البحري الممارس من طرف مجهزي السفن في البحر المتوسط؛ لأن نهر الدانوب هو أطول نهر في أوربا دون روسيا (2850كلم) وسيكون نهر النقل في المستقبل بعد حل مشاكل التلوث.

كما أن تقسيم يوغوسلافيا السابقة التي شاركت فيه ألمانيا والولايات المتحدة أدى إلى حصولها على قواعد بالبلقان، مما أوجد طريق اتصالات رخيصة، وسمح للبواخر من وزن 3000 طن ربط الشمال والبلطيق بالبحر المتوسط ثم الأسود. أي نحو منابع النفط في الشرق الأوسط وبحر قزوين وكزاخستان.

تجاور البلقان ثلاثة مجالات استراتيجية بالنسبة للغرب وهي: الاتحاد السوفياتي السابق، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتمثل شبه الجزيرة البلقانية والمضايق التركية وامتدادها نحو الجزر اليونانية في بحر إيجه موقعا استراتيجيا يسمح لها بالسيطرة على الأسطول الروسي في البحر الأسود ويوغوسلافيا. كما أن منطقة البلقان تمثل نقطة عبور بين شطري أوربا الغربية والشرقية، واليونان وتركيا عبر شمالي إفريقيا والشرق الأوسط[3].

إن هدف الأطلسي هو المحافظة على السيطرة على كل المناطق المجاورة للبلقان كونها مناطق استراتيجية هامة، ويمثل البلقان طريقا بريا ونهريا وبحريا أساسيا وملتقى طرق وصراعات النفوذ بين القوى الكبرى.

وانطلاقا من أهمية منطقة البلقان والقوقاز حددت الاستراتيجية الأمريكية أهدافها كما يلي:

– منع الانتشار الروسي في البلقان وفي أجزاء من البحر المتوسط.

---

[1] المرجع نفسه، ص.122.

(2) Gilles Pécout, op.cit, p.162.

[3] موسى الزعبي، مرجع سابق، ص.123.

– حجز الممرات الروسية والأوربية نحو مصادر النفط في الجمهوريات الإسلامية التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق؛ أي السيطرة على الطريق الجديد المؤدي إلى منابع النفط والغاز.

– توسيع حلف شمال الأطلسي وتعزيزه ووضعه كشرطي العالم.

– إقامة إجمالية للقواعد الأمريكية في الجنوب الشرقي الأوربي؛ لتسهيل الوصول إلى أوربا الغربية والشرق الأوسط والدول المستقلة والبلقان "ملتقى الطرق الإستراتيجية للولايات المتحدة "[1].

وفي الثالث ديسمبر 2008 تم ترتيب الأولويات لتكون لصالح الجوار الشرقي، وهي حتما على حساب الجوار الجنوبي المتوسطي، فكانت النتيجة إطلاق مبادرة جديدة تحمل اسم " الشراكة الشرقية " في السادس من أفريل 2009 من طرف بولندا والسويد مع ست دول تمثل الجوار الشرقي لأوربا هي: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا، وروسيا البيضاء– دول جزء من سياسة الجوار– وهي دعامة لسياسة الجوار الأوربية؛ بهدف تفعيل العلاقات وضمان محيط من الأصدقاء لحماية حدود الاتحاد الأوربي.

ثانيا: الانغلاق على الجنوب:

إن منطقة حوض المتوسط تبقى استراتيجية بالنسبة لأوربا، لأن الأزمات ستكون لها انعكاسات مباشرة على الطرف الأوربي، ويجب النظر إليها بنفس النظرة إلى مشكلات أوربا الوسطى والشرقية. فأهمية الجناح الجنوبي من الحوض أصبح جناحا للتوترات الأمنية مثل: جماعات الإرهاب، عدم الاستقرار الأمني في هذه الدول ومنها الجزائر والنزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو[2].

لكن بالمقابل تراجع الاهتمام والالتزام الأوربيين بالإصلاح لتراجع الدعم السياسي لهذه القضية؛ وذلك لاختلاف مصالح الدول الأوربية وتباين سياساتها الخارجية. ليظهر التناقض بين الأهداف المعلن عنها من طرف الاتحاد والسلوك العملي. وكانت النتيجة خيبة أمل دعاة الإصلاح في المنطقة.

---

[1] المرجع نفسه، ص.123.

[2] خير الدين العايب، "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية" في **الفكر السياسي**، ص.17. متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15/amny.pdf، تاريخ التصفح: 2011/03/07.على: 12h36.

أهم التهديدات الجنوبية:

– عدم الاستقرار:

أدت نهاية حرب الخليج إلى ازدياد التوترات والمخاطر المهددة للاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، وأدى النزاع بين الدول العربية إلى اختلال الأمن والاستقرار، وقيام قلاقل وثورات في المنطقة المتوسطية وانتشار السلاح النووي الذي زاد من الصراع بين الدول المتنافسة وانهيار عملية السلام للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

كما أن سقوط العراق جعل أمن دول المنطقة مهددا فوفرت ميزانية ضخمة لشراء الأسلحة من الخارج، وبعد تواجد القوات الأمريكية في المنطقة (العراق والخليج) تحولت الدول التي تمارس التهديد إلى دول تشعر بالتهديد، فتغير الخطاب السياسي وتقلص إنفاق الدول التي تشعر بالتهديد على الأمن الخارجي، وتوسع في الأمن الداخلي والتنمية.

لقد كرست الدول المتوسطية المؤسسات العسكرية بشكل أكبر للسيطرة على الأوضاع الداخلية بدلا من التركيز على الدفاع الخارجي؛ نتيجة لما تتعرض له من ضغوط اجتماعية واقتصادية، والتي تزيد من حدة التهديدات فسخرت كل مواردها البوليسية لقمع المظاهرات وإحكام سيطرة الأنظمة، و سيؤدي هذا الاتجاه النمطي إلى تكفل الدول الصديقة (الغربية) بالجانب الخارجي لتوفر لهذه الدول الظروف للقضاء على هذه المشاكل[1].

ساهمت التطورات التي حدثت في الحقبة الأخيرة في الإحساس بعدم الأمن والاستقرار في المنطقة فظهرت قيادات دون تأييد شعبي، وأدى توسع تعليم المرأة إلى إشاعة روح التحدي لدى القوى الاجتماعية والتقليدية المتسلطة. وأصبح التطور التقني في مجال المعلومات مثل الفضائيات، الانترنيت، الفيديو والفاكس بالغ التأثير؛ من خلال ما يطرح أمام الجمهور من آراء ووجهات نظر متباينة حول الأمور السياسية والاجتماعية وأصبحت التقنيات الحديثة متداولة بشكل سريع لدى فئات واسعة خارج سيطرة الإعلام الحكومي والأجهزة الأمنية، ولا تخضع لضبط دور النشر فتزود الجماهير بالآراء السياسية والأحداث الدولية، وتوفر لها النقاش والحوار مما يؤدي إلى الفساد الإعلامي الذي يؤثر بشكل واضح على الجانب السياسي.

كما أدى الفقر، والبطالة، والفشل في جذب الاستثمارات الأجنبية، والفساد الحكومي وتعطل النمو الاقتصادي، ونقص المياه والغذاء، وارتفاع النمو السكاني إلى غياب الثقة بين

---

[1] أنور ماجد عشقي، الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة، جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، ص.18. متحصل عليه:www.Nauss.edu.sa/ar/collegesandresearches:
Centreactivities/symposium/acs213.2005/documents/8.pdf تاريخ التصفح: 12-03-2011 على: 16h22.

الحكام والمحكومين، وزيادة عدم الاستقرار وارتفاع نسبة الشباب البطال الذي يتحول إلى أرض خصبة للتطرف والتخريب. ومن جهة أخرى فإن محاولات الإصلاح الاقتصادي مثل المحاسبة والمراقبة المتزايدة، قد تؤدي إلى اللااستقرار لتذمر أصحاب النفوذ والمصالح[1].

إن الفقر ظاهرة اجتماعية عالمية بدرجات متفاوتة، وفي بيئات مختلفة سواء الغنية أو الفقيرة. وهو مفهوم نسبي، له أبعاد مختلفة، ومن غير الممكن الوصول إلى تعريف عام أو وضع أداة محددة لقياسه؛ إلا أنه يمكن الاستدلال بتعريف لجنة الأمم المتحدة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعرفه على أنه" حالة إنسانية تتسم بحرمان مستديم أو مزمن من الموارد والإمكانات والاختيارات والأمن والقدرة الضريبية للاستمتاع بمستوى المعيشة المناسب والحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى"[2].

تتعدد أسباب الفقر بين داخلية وخارجية، إلا أنه يمكن ذكر البعض منها:

- ارتباطه بالتنمية الاقتصادية، على الرغم من التنوع الاقتصادي الذي تزخر به المنطقة؛ إلا أن الأداء الاقتصادي أو البطيء أدى إلى انخفاض مستويات المعيشة للأسر وإلى زيادة الفقر.
- تأثر الفقر بالهجرة والتمدن والتوسع في اقتصاد السوق إلى المراكز الحضرية للبحث عن فرص العمل والدخل وبخاصة مع أوائل التسعينات، وتباطؤ القطاعات غير الزراعية.
- نمو البطالة، الناتجة عن عجز النمو الاقتصادي من توفير وظائف خاصة مع الاقتصاد الحر.
- العولمة، التي أدت إلى عدم استفادة كل الدول والشعوب من نمو وتحول السوق العالمية، والتحرر المالي والإبداع التقني نظرا لغياب التنظيم اللازم.
- الدين الأجنبي، الذي سيساعد على تدعيم فقر الدول الفقيرة، مما ينتج عنه التفاوت المتزايد في العلاقات الاقتصادية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- التبادل التجاري غير المتوازن مع الاتحاد الأوربي؛ الذي يميل دائما لصالح الاتحاد في ظل استمرارية طلب دول الجنوب المتوسطي انفتاح السوق الأوربية على منتجاتها الزراعية دون جدوى، لأهمية هذه المنتجات وإيمانها بتحقيق ميزات تنافسية على هذه المنتجات.
- استثمار أجنبي غير كاف: إن الاستثمارات الأجنبية منخفضة منذ 1997 تأرجحت بين 6 و12 بليون دولار. ومقارنة بالناتج المحلي لاقتصاديات الاتحاد فهي ضعيفة جدا. كما أنها ركزت على أربع مناطق جغرافية فقط بين سنوات1997-2003 (75%) وهي: مصر، إسرائيل، والمغرب، وتركيا.

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.14-20.

[2] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل، سبتمبر2006، ص.05.

– إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة متقلب؛ حيث وجه في دول المغرب بشكل أساسي إلى القطاعات التقليدية مثل: الطاقة والنسيج والملابس، وبدرجة أقل السياحة. ويفسر هذا الانخفاض بضعف هذه الدول في عناصر الاقتصاد الكلي ومناخ الأعمال والمخاطر السياسية؛ مما جعل الاتحاد ينتقل إلى مناطق أخرى ويفضل الاستثمار بها، وهي: أوربا الشرقية ودول أسيوية، وهذا ما يوجب على دول المتوسط انتهاج سياسات لجذب الاستثمار الأجنبي في محاولة لتسخير العملية المتزايدة لعولمة الإنتاج[1].

تشهد الدول العربية ثورات تهدف إلى آفاق تغييريه جذرية في المنطقة العربية– الإسلامية، نتيجة الواقع غير الديمقراطي، وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمعات العربية. وما ساعد على استمراريتها لبلوغ أهدافها النهائية هو اعتمادها على تجسيد التواصل الداخلي والخارجي، وحسن استغلال وسائل الإعلام، مما جعلها تنتقل إلى عدة أقطار عربية. كما تم تصميم مكوناتها من تراكم النضال من حيث المكان والزمان رغم القمع وهذا ما تجسد في مصر من خلال الوعي الثوري والإرادة المباشرة وانفجار الجماهير المصرية [2]. وتشكل البعد التكاملي بين الأطياف الفكرية والسياسية والدينية المكونة لساحات الثورة، وبين الهيئات الشبابية والطلابية والأحزاب والنقابات والمفكرين.

لقد واجهت الأنظمة السياسية العربية سلسلة مشاكل سكانية، اقتصادية، وسياسية جعلت الشعوب تثور على الحكام الذين استمروا في الحكم لمدة طويلة. فقد تولى الزعيم الراحل "معمر القذافي" حكم ليبيا سنة 1969، عائلة "الأسد" منذ 1970، "علي عبد الله صالح" سنة 1978، "حسني مبارك" سنة 1981، و"زين العابدين بن علي" منذ 1987. أما الملكيات فقد شهدت أطول من ذلك الأردن منذ 1920، وآل سعود منذ 1932[3].

من أجل استقرار الأنظمة، اعتمدت الدول المنتجة للنفط مثل الجزائر على عائداتها النفطية للقيام بالإصلاحات الاقتصادية. وفرض التغير في الاقتصاد العالمي والتوجه الليبرالي على الدول غير منتجة للنفط، ونتيجة للمساعدات الخارجية المقدمة تحديث الاقتصاديات العربية. وعليه قامت مصر، والأردن، والمغرب وتونس بخصخصة المؤسسات، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحريك القطاع الخاص، ووقف الدعم الحكومي.

---

[1] المرجع نفسه،ص.ص.17-19.

[2] وليد بركات، "آفاق حركات التغيير في الوطن العربي" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر 2011)، ص.144.

[3] غريغوري غوز الثالث. ف، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر 2011)، ص.147.

إلا أن الإصلاحات الاقتصادية كسبيل للإصلاح لم ينه الاستبداد ولم يحقق النمو الاقتصادي اللازم الذي يتناسب وعدد السكان، وساعد على تأييد أكبر لبعض الحكومات القائمة مثل حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. كما أنتجت الإصلاحات الاقتصادية طبقة جديدة من رجال الأعمال فاحشة الثراء في القاهرة وتونس بما فيهم أفراد العائلتين الحاكمتين، بالإضافة إلى الفساد، وهذا ما أدى إلى ثورة الشعب في تونس ثم في باقي الدول والتي أدت إلى هروب "بن علي" ومقتل "القذافي" وسجن "مبارك"[1].

إن الحراك الشعبي في الدول العربية لا يخرج من السيناريوهات التالية:

1- إجهاض الحكومات لحركات التمرد ووضع نهاية للاحتجاجات، وإنهاء الانتفاضات الشعبية (الحل والأمني).

2- تفكيك المعارضة للنظام في حال اختلال ميزان القوى لصالحها، أي انحياز جزء من النظام إلى المعارضة.

3- عدم تمكن المعارضة من الاستيلاء على السلطة، وتحقيق هدفها بقيام مجابهات عسكرية بين السلطة والمعارضة أو قيام حرب أهلية. وقد يؤدي الوضع إلى فرض عقوبات دولية مثل الحضر الجوي بمنع الطيران من الوصول إلى مناطق معينة، مما قد يؤدي إلى التدخل الدولي الخشن أو الناعم.

4- التدخل الدولي تحت غطاء قانوني لفرض الأمن وتقديم المساعدة للمسلحين سياسيا وعسكريا، خصوصا في ظل استمرار الحركات الاحتجاجية والعنف، مما قد يؤدي إلى توجيه ضربات عسكرية متفرقة ومحدودة. وفي حالة سوريا مثلا ونظرا لوجود قوات عسكرية لحلف الناتو في تركيا يمكنها المساهمة في ذلك لاسيما قاعدة أنجرليك القريبة.

5- الانتقال الديمقراطي وفق اتفاق سياسي بين السلطة والمعارضة، وبرنامج متكامل يتضمن خطوات وآليات التغيير، مما يحول دون تدمير المؤسسات الحيوية والمرافق الاقتصادية والهياكل التي ترتكز عليها الدولة وتفادي التدخل الأجنبي، بهدف إيجاد شرعية جديدة بعد تآكل الشرعية التقليدية [2].

يبقى الانتقال السلس إلى الديمقراطية ضمان عدم انزلاق الدول إلى الهاوية، فلا يمكن القول بنجاح الإصلاح أو التغيير الجذري للأوضاع من خلال هذه الثورات إلا في ظل ثبات مبادئ الديمقراطية مثل: حرية التعبير، التعددية السياسية، نزاهة النظام التمثيلي، التداول على السلطة والفصل بين السلطات والمساواة...الخ. وينطبق نفس الشيء على العدالة الاجتماعية

---

[1] المرجع نفسه، ص.151.

[2] عبد الحسين شعبان، "سوريا: هل ما يزال طريق التسوية التاريخية سالكا؟" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر2011)، ص.ص.140-141.

التي تتطلب تعزيز الملكية العامة للشعب لوسائل الإنتاج، منع الاستغلال والاحتكار، إعادة توزيع الثروة من خلال سياسات مالية-ضريبية واجتماعية سليمة، وتعزيز الحركات النقابية...الخ [1].

إن عدم استقرار الدول العربية ستنتج عنه أخطار على الدول الأوربية، كما أن تغير الأنظمة أو زيادة العداء للغرب يمكن أن يحد من قدرة القوى الغربية على مكافحة الإرهاب مما قد يؤثر على استقرار النفط وإمداداته لاسيما وأن الدول الأوربية تعتمد بشكل رئيس على النفط العربي.

- **الإرهاب:**

يعرف الإرهاب لغة على أنه "الترويع وإفقاد الأمن بمعناه الأوسع، بهدف تحقيق منافع معينة" [2]. وله أسباب متعددة تعود بالضرر على المواطن:

- احتجاج على الفقر والظلم.
- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- استغلال الحركات الجهادية للبؤساء والمهووسين من منطلق عقائدي وثقافي. إنها ظاهرة متفشية نتيجة البيئة الثقافية الدينية بمرجعياتها وتعاليمها وخطاباتها وأحكامها وفتاواها.
- هو نتاج ثقافة أحادية، عدوانية، استبدادية، مخطط لها، تمارس على العلن، وتعمم نماذجها في المساجد والمدارس والقنوات[3].

إن الإرهاب ثقافة تحكمها مجموعة أركان أهمها:

- المعتقد الاصطفائي؛ الذي يتصور أصحابه وأتباعهم امتلاك الحقيقة، وأنهم أصحاب المنهج القويم وحدهم دون سواهم.
- شعار الحاكمية الإلهية من أجل احتكار المشروعية، وممارسة الوصاية على الناس ومصادرة قراراتهم والتحكم بهم.
- استراتيجية الرفض والإقصاء وعدم الاعتراف، من خلال ثنائيات الداخل والخارج، الأنا والأخر.

---

[1] وليد بركات، مرجع سابق، ص.ص.154-155.

[2] عبد الله الأشعل، "تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد37، العدد149، (يوليو 2002)، ص.58.

[3] علي حرب، **أزمة الحداثة الفائقة: الإصلاح- الإرهاب- الشراكة**، المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005، ص.88.

– استخدام العنف، والقتل والتصفية الجسدية، أو الاستشهاد والانتحار بسيطرة أفكار الثأر من كل من لا يشبههم أو لا يفكر على شاكلتهم؛ بدعوى إنقاذ البشرية لكن النتيجة هي تهديد الأمن والاستقرار ومصالح الدول العربية[1].

يرتبط الإرهاب بالجريمة المنظمة والفساد، وقد تعددت التعاريف المقدمة للجريمة المنظمة حسب المنطلق؛ حيث تعرف من منطلق وجود الخصائص مثل: عضوية ثلاثة أشخاص أو أكثر، البنية الهرمية، اختصاص الأدوار داخل المنظمة، استمرارية العمليات والأنشطة الإجرامية، استخدام العنف والفساد، توريد بضائع وخدمات غير مشروعة واستخدام الطقوس السرية. وتعرف من منطلق جوهر الجريمة لتعني: " السعي النظامي إلى تحقيق أرباح عبر أساليب غير مشروعة تقوم بها جماعات إجرامية"[2].

سهلت ثورة الاتصالات والنقل تنقل الأشخاص؛ الذي مكنهم من الاستقرار في مجتمعات، مما يساعدهم على توفير الموارد الهامة للمؤسسات الإجرامية باعتبارها نوعا من أنواع التنظيم.

للجريمة المنظمة ثلاثة أبعاد رئيسة هي:

– بنى الجريمة المنظمة: تركيز القوة غير المشروعة في المجتمع تتحدى حتى سلطة الدولة وقدرتها.

– أنشطة الجريمة المنظمة: لتأمين الأرباح الكبيرة، وتستخدم لتسهيل وحماية المنظمات الدولية.

– عمليات الجريمة المنظمة: استخدام الفساد بهدف تحديد قوة وسلطة الدولة.

وكل هذه الأبعاد مجتمعة تحطم دفاع الجهاز السياسي[3].

تعمل الجريمة المنظمة بشكل فعال عبر الحدود من حيث الشكل والنشاط؛ لأنها تستغل تشتت المجتمعات والشبكات الإثنية مثل : الأتراك والأكراد في هولندا، مهربو المخدرات، الألبان في أوربا الشرقية والغربية. وعموما يكون المقر الرئيس للمنظمات الإجرامية في الدول الضعيفة، وتعمل على إدامة ذلك الضعف عن طريق الأداة الرئيسة المتمثلة في الفساد.

أما فيما يتعلق بالفساد فقد كثرت المناقشات حول تعريفه؛ إلا أنه يعني ممارسة النفوذ العام من أجل كسب خاص، أساسه العادات الثقافية، وبصفة خاصة علاقات بين صاحب

---

(1) المرجع نفسه، ص.89.

(2) فيل ويليامز، "الجريمة المتخطية للحدود الوطنية والفساد" في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.314.

(3) المرجع نفسه، ص.314.

المؤسسة والزبائن، شبكات العائلة والنسب من جهة والطمع من جهة ثانية كنتيجة حتمية لترتيبات سياسية وإدارية. وحسب مقترح "روبرت كليتغارد" (Robert Klitgaard) ينبثق الفساد عن ترتيبات يوجد فيها احتكار للقوة وقدر كبير من الحرية في كيفية استخدام تلك القوة، وانعدام المحاسبة بشأن استخدامها[1].

إن العنصر المميز الوحيد بين الإرهاب والجريمة المنظمة هو محرك السلوك الإجرامي؛ فبينما يكون الباعث في الجرائم الإرهابية سياسيا/ إيديولوجيا مناهضا لدولة أو منظمة سياسية، يكون الباعث في الجرائم المنظمة ماديا بحتا، هدفه تحقيق الربح والكسب غير المشروع. إلا أنهما يلتقيان في سمات مشتركة:

1- العنف غير المحدود كأداة لتحقيق الغايات غير المشروعة.

2- عدم حصر الآثار في نطاق محدود فهي عامة وشاملة؛ لأن العمل غير موجه ولبشاعة الوسائل المستخدمة.

3- التنظيم والاستمرارية في الشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة في أسلوب العمل والسرية في التنفيذ.

4- استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية لتنفيذ جرائمهم.

كما يوجد تنسيق بين الإرهاب والجريمة المنظمة في عدة أمور مثل:

- تبادل الخبرات الإجرامية، حيث تزود الجريمة المنظمة الإرهاب بالخبرة الفنية الإجرامية كسرقة السيارات وتزوير بطاقات الهوية.

- التبادل في العناصر البشرية المنظمة، حيث ينتقل الكثير من الإرهابيين إلى عصابات الجريمة المنظمة والعكس.

- التبادل في الإمكانات المادية، حيث توفر عصابات الجريمة المنظمة للجماعات الإرهابية ما تحتاجه من أموال وأسلحة، وفي المقابل توفر الشبكات الإرهابية للعصابات الحماية المسلحة أو العنف الذي تحتاجه لتنفيذ عملياتها[2].

مما سبق، هناك تداخل وتشابك الأدوار بين العملين إلى درجة أعاق الدول على مواجهتهما والحد من انتشارهما. وأصبحا تهديدا للأمن القومي والمجتمع الدولي .

إن الإرهاب لم يعد يقتصر على الاغتيال والتفجير وخطف الطائرات والأشخاص كوسيلة للابتزاز والمساومة، ولم يعد التفجير في الأماكن العامة، وإنما اتجه إلى تفجير المنشآت الهامة واستخدام الوسائل المستحدثة مثل الإرهاب البيولوجي الذي ينشر الجراثيم في

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.313-317.

[2] أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، **الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة**، القاهرة: مطبعة العشري، 2006، ص.ص.192-194.

الجو مما يؤثر سلبا على البيئة. ويزداد التأثير بتعاون الإرهاب مع الجريمة المنظمة من خلال أسلحة الدمار الشامل والمواد المشعة زيادة إلى الوصول إلى المعلومات الحيوية مما ينتج الإرهاب المعلوماتي(1).

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدى الإرهاب إلى حالة طوارئ عالمية أعادت تقسيم العالم إلى معسكرين تقوم بينهما حرب باردة وساخنة أحيانا؛ حيث يضم المعسكر الأول أمريكا وحلفاءها في طرف الحرب على الإرهاب أو ما يسمونه محور الشر أو الدول المارقة، وتقوم بتعبئة الرأي العام لهذا الغرض.

تدان الأعمال الإجرامية بكل المعايير الإنسانية، الحقوقية، الأخلاقية، والدينية ومنفذوها كانوا جماعات صغيرة بأسلحة بسيطة، وبوسائل حديثة- طائرات الركاب المدنية- لكنها تلتقي مع الحرب في العنف وحجم الضحايا والعدوان. وتأثير تلك الهجمات على المستوى الداخلي وحتى على الأجانب أدى إلى تضييق الحريات، وهذا من شأنه الإضرار بحقوق الإنسان داخليا.

كما تم إحكام الطوارئ أو الأحكام على المستوى الخارجي وعسكرة العالم، خصوصا بعد حرب أفغانستان وتنظيم القاعدة وحكومة طالبان وحرب العراق، وما أحدثته من تداعيات دولية، سياسية، وإنسانية خاصة بعد استخدام القوة واحتكارها من طرف الولايات المتحدة وتجاهل منظمة الأمم المتحدة من خلال التصرف الانفرادي للولايات المتحدة رفقة حلفائها لاسيما بريطانيا (لعدم شرعية الحرب) وجندت كل طاقاتها (التعاون الاستخباراتي والأمني والتسهيلات اللوجستية) التي تم تقنينها بعد الحرب باعترافها باحتلال العراق بقرار من مجلس الأمن الدولي (رقم 1483) في 22 ماي 2003 (2).

يتوقع الغرب وبخاصة مجلس الأمن القومي الأمريكي تغير طبيعة الإرهاب، ويتخوف من استخدامه أساليب غير مألوفة لما توفره التكنولوجيا من معلومات، اتصالات وتواصل؛ والتي عن طريقها سيتم نشر التهديدات في كل مكان، ويتحول من الجماعات والأفراد إلى مجموعات إلكترونية، ويصبح أمر تدريبهم وتعليمهم المهارات المطلوبة ودعمهم ماديا "أون لاين".

كما يتوقع نفس المجلس قيام جماعات أخرى راديكالية على غرار تنظيم القاعدة من طرف جماعات أصولية أخرى، وقيام حركات إسلامية كبرى تتقارب فكريا وعمليا مع

(1) المرجع نفسه، ص.ص.208-209.

(2) عبد الحسين شعبان، "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15 (صيف2007)، ص.ص.163-164.

القاعدة بالالتحام مع حركات محلية منشقة. والخطر الأكبر هو وصول الإرهابيين إلى السلاح النووي أو البيولوجي مما يؤدي إلى احتمال استخدام هذه الأسلحة[1].

- **الإسلام السياسي:**

إن أهمية العوامل الثقافية والحضارية في الخلافات والنزاعات الدولية ليست جديدة، لكن أهميتها ارتبطت بالسياق التاريخي الذي ظهرت فيه التحولات القيمية العالمية؛ لأن سقوط الشيوعية لا يعني دوام وسيطرة وبقاء الرأسمالية، كما أن الغرب متخوف من ظهور جيل جديد- لاسيما في العالم الإسلامي- والمنطلق هنا الخوف من زوال الهيمنة الغربية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة، لذلك هناك التركيز وإعطاء الأولوية للتواصل الثقافي بين الشعوب من أجل احتواء النتائج السلبية المترتبة عن ذلك[2].

تحظى الحضارة الإسلامية بأهمية خاصة لدى الغرب سواء بمفردها أو في حالة تحالفها مع الحضارات التي تشاركها في النظرة تجاه الغرب، نظرا لعوامل القوة التي تتمتع بها:

- السير في طريق التنمية الاقتصادية والتحديث سيزيد من ثقة الذات الحضارية، والعودة إلى الأصول، ومثالها مجتمعات شرق آسيا.
- الديمقراطية كآلية سياسية، تؤدي إلى تبني برامج وشعارات ذات جاذبية شعبية وهي في الأغلب لا توافق الفكر الغربي، وآلية الانتخابات ستوصل الحركات الأصولية -كما يسميها الغرب- إلى الحكم.
- عامل الهجرة من الدول الإسلامية إلى الغرب، مع وجود فارق في الهجرة الحالية عن الهجرة القديمة التي كان أصحابها يهدفون إلى الذوبان في الكيان الغربي، فإن مهاجري الفترة الأخيرة يكمن هدفهم في الاعتراف بحقوقهم في التعدد الثقافي والتميز عن المجتمعات الغربية. هذا مع الإشارة إلى تزايد عدد المهاجرين وارتفاع مواليدهم.
- التعاون بين الحضارات غير الغربية لمواجهة قوة الغرب وهيمنته، وأبرزها التعاون الكنفوشيوسي – الإسلامي لتحدي المصالح والقيم والقوة الغربية[3].

لقد حاول الغرب ومعه إسرائيل إدماج الإسلام بالإرهاب لاسيما بعد أحداث11 سبتمبر الإرهابية؛ وهذا الأمر جعل المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في

[1] أحمد خ ، "كيف ترى وكالة الاستخبارات الأمريكية عام 2020"، في **مجلة الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 506، سبتمبر 2005، ص.ص.41-42.

[2] أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، القاهرة: دار اقرأ للطباعة، 2007، ص.137.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.194-196.

الغرب ينظرون بنزعة عدوانية للإسلام شملت حتى الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- مثال ذلك: اتهام البابا "بنديكتوس" السادس عشر في محاضرة بعنوان "الإسلام والعنف"، ونشر الصحيفة الدنمركية صورا مسيئة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، مما أوقع شرخا في العلاقات المسيحية- الإسلامية حاضرا ومستقبلا.

كما ورد في سنة 2006 على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك بالتزامن مع العدوان الإسرائيلي على لبنان مفهوم الفاشية الإسلامية[1].

انقسم عالم ما بعد الحرب الباردة حسب المفكر الأمريكي "صموئيل هنتنجتون" إلى قسمين أولهما الغرب (عدم وجود عقبات دينية وحضارية تعوق الانضمام)، والثاني يمثل الطرف المعادي للغرب الراغبين في الانضمام أو غير الراغبين، تحكمها علاقة صراعية. ويحكم هذه العلاقة نموذج غربي يهدف إلى تعبئة قدرات الغرب بإمكاناته ودعم وحدته - والعمل من جهة أخرى على إضعاف الحضارات غير الغربية-

- إدماج مجتمعات أوربا وأمريكا اللاتينية في الغرب لتقارب الثقافات.
- الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا واليابان، وتعزيزها.
- الاعتدال في تخفيض القدرات العسكرية الغربية، والحفاظ على التفوق العسكري في شرق آسيا وجنوبها الغربي.
- دعم الجماعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية.
- تقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية.
- دعم الوحدة الغربية (أوربا وأمريكا الشمالية)، بالحفاظ على الثقافة الغربية داخل إطار الغرب من جهة، وتعيين حدود هذا الغرب من جهة ثانية عن طريق تنفيذ الإجراءات التالية:
- التحكم في الهجرة غير الغربية مع إدماج المهاجرين المتواجدين بالغرب في الثقافة الغربية.
- اعتبار حلف الأطلسي المنظمة الأمنية للحضارة الغربية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتركيزه على الحفاظ على الحضارة الغربية.
- تمكين الدول الغربية تاريخيا من اللحاق بحلف الأطلسي (دول البلطيق- سلوفينيا- كرواتيا).
- تطوير التعاون الأمني الأوربي بوساطة حلف الأطلسي[2].

أما عن العمل على إضعاف الحضارات غير الغربية فيكون عن طريق:

- الحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشيوسية.

---

[1] عبد الحسين شعبان، الإسلام في السياسة الدولية...، مرجع سابق، ص.160.

[2] أماني محمود غانم، مرجع سابق، ص.ص.189-190.

- استغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الكونفوشيوسية والإسلامية.
- عدم التدخل في صراعات الشعوب الأخرى، وترك مسؤولية احتواء النزاعات الإقليمية[1].

يدعو "هنتنجتون" من وجهة نظره إلى تأصيل فكرة صدام الحضارات وأن صراع الثقافات أمر محتوم، وبخاصة أن الإسلام بقيمه وتراثه يعتبر العدو الجاهز الذي يقف بوجه انتصار الليبرالية على المستوى السياسي والاقتصادي، كما تواجه البوذية والكونفوشيوسية الحضارة المسيحية /اليهودية الغربية. وهو ما دعا إليه المفكر الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكوياما" في نظريته حول "نهاية التاريخ" سنة 1989، واعتبر أن أحداث 11 سبتمبر 2001 تأكيد لذلك. أي أن الصراع الشديد يؤدي إلى تحقيق النصر النهائي وإقامة العالم ما بعد تاريخي وانتصار الليبرالية كنظام سياسي واقتصادي عالمي[2].

لقد وضع المفكران السابقان الإسلام كعامل معيق للتقدم البشري، واصفان إياه بالإرهاب الذي يتطلب حشد كل الوسائل لمقاومته. إذن، أوجدت أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهاب كصناعة جديدة، استهدفت العرب والمسلمين، واستغلت الأجواء لتغطية الإرهاب الصهيوني ضد الشعب العربي.

- مخاطر الهجرة إلى أوربا

هناك أنواع عديدة للهجرة منها الفردية بحثا عن العمل، الهجرة العائلية نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية - المغرب والمشرق - وهجرة الجوار- المغربية الاسبانية-، بالإضافة إلى سلسلة الهجرة لمدة طويلة مما يشكل ضغطا على الدول المضيفة[3].

تندرج الهجرة لاسيما غير الشرعية ضمن التهديدات عابرة للحدود (cross-borderthreats) والتي يتداخل فيها أمن الأفراد والدولة والمجتمع.

لقد أصبحت الهجرة أكثر تعقيدا مما كانت عليه في فترات تاريخية سابقة؛ للتخوف من تكوين أقليات ثقافية، لغوية، ودينية، وربما متميزة داخل الدول، لأن موجات الهجرة الخارجية مهما كان نوعها فهي تؤدي إلى انعكاسات اجتماعية، اقتصادية، وسياسية على الدول التي تمثل مصدرا للهجرة وعلى الدول التي تستقبل المهاجرين[4].

إن التخوف ناتج عن هواجس اقتصادية مثل تنظيم تدفقها والأخذ في الحسبان الحاجة الماسة إلى المزيد من اليد العاملة نتيجة التنافس الاقتصادي وتفادي زيادة البطالة. لذلك

(1) المرجع نفسه، ص.191.

(2) عبد الحسين شعبان، الإسلام في السياسة الدولية...، مرجع سابق، ص.ص.164-165.

(3) Thierry Fabre, **La Méditerranée, Horizons et enjeux du XXIe Siècle**, Européen Commission, mai 2009, p.13.

(4) Ibid, p.14-18.

تحاول الدول جاهدة إيجاد التوازن بين الاعتماد الاقتصادي على التمويلات من العمال وراء البحار وبين القلق الناتج عن فقدان المؤهلين. كما أن الدولة المضيفة تحتاج إلى الأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي؛ لتعدد الثقافات الناتج عن الهجرة والالتزام بواجباتها في الوفاء بالمعاهدات الدولية وحماية مصالح الهاربين من الاضطهاد[1].

القيود المفروضة على المهاجرين تؤدي إلى آثار مع مواطني المهجر لتتعدد أبعادها، لتمس الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي[2]:

- البعد الاقتصادي:

إن تفاوت الأجور والبطالة بين البلدان يشكل دافعا قويا للهجرة. وبالنسبة للبلد المصدر:

- تخفف من نسبة البطالة، لكن الواقع يثبت بأن القوة العاملة التي يمثلها المهاجرون هي نسب قليلة إذا ما قورنت بأعداد السكان الكبيرة والمتزايدة.

- تخفف الضغط على المرافق والاستهلاك من التمدرس والصحة والنقل...الخ.

- زيادة صادرات البلد المرسل، من خلال الميل إلى شراء سلع الموطن الأصلي.

- زيادة تحويلات المبالغ إلى الأوطان لتعوض عن العجز في ميزان المدفوعات وتحسين الأوضاع المعيشية للعائلات المتلقية للمبالغ. ويمكن أن تساهم في الاستثمار الإنتاجي وإلى مرافق اجتماعية أفضل مثل: التعليم والرعاية الصحية، إلا أنه يمكن تغير اتجاه الإنفاق إلى السلع الكمالية مما يؤدي إلى التضخم وزيادة التفاوت المجتمعي.

إن اليد العاملة المستوردة يمكن أن تزيد إنتاجية البلد المتواجدة فيه وتساهم في رخاء الدولة المضيفة، لكن تقييد الهجرة لظروف اقتصادية ناتج عن أخذ المهاجرين مكان عمل السكان المحليين لاستعدادهم للعمل بأجور متدنية.

- البعد الاجتماعي:

تنظر الدول المستقبلة إلى الهجرة من آثارها الاجتماعية الطويلة المدى على مجتمعاتها من خلال إدخال ثقافات أخرى وتحويل المجتمعات المتجانسة إلى المجتمعات المتعددة الثقافات للاختلاف الإثني. وهذا الأمر يجعل المجتمعات المتلقية في وضع يحتم عليها تطوير أساليب التعامل مع المهاجرين، مثل: قبول التنوع الثقافي وتجنيس المهاجرين ومنحهم حقوقا اقتصادية، اجتماعية وسياسية، وتشكيل جاليات اثنية. لكن أغلب الدول تحرم المهاجرين من حقوقهم وتقوم بتهميشهم.

---

[1] سيتا بالي، مرجع سابق، ص.ص.234-235.

[2] المرجع نفسه، ص.ص.235-240.

– البعد السياسي:

للهجرة تأثير على أمن الدولة، وذلك لمحافظة المهاجرين على علاقاتهم القوية مع بلدانهم الأصلية. وينتقل اضطراب وعدم استقرار مجتمعاتهم بوساطتهم إلى المجتمعات المستقبلة، ومثاله: عدم استقرار الدول العربية والمغاربية بشكل خاص وتأثيره على الجاليات المقيمة في الدول الأوربية. وهذا الواقع يأخذ في الحسبان عند أخذ الدول الأوربية والاتحاد الأوربي ككتلة القرارات الخارجية تجاه هذه الدول.

من جانب آخر؛ تنخرط الجاليات في الأنشطة السياسية التي تؤثر على الموطن الأصلي والدول المستقبلة من خلال محاولتها التأثير في الأحداث في موطنها الأصلي لتعزيز أو إضعاف الحكومات، كما لها إمكان مساعدة المتمردين ماليا وعسكريا وتعبئة الرأي العام الدولي عن طريق الدعاية مثل مهاجري فلسطين واليهود في أمريكا.

اهتمام حلف الأطلسي بمنطقة المتوسط:

يعود هذا الاهتمام أساسا إلى الخلاف على الأولوية الأوربية للإشراف على المنطقة التي تتضاعف أهميتها في الحياة الدولية الجديدة؛ لما تتميز به من موقع استراتيجي وثروات باطنية (النفط في ليبيا والجزائر، الفوسفات في المغرب....).

أساس قيامه مجابهة حلف وارسو السوفياتي السابق، – لكن على الرغم من زوال حلف وارسو– إلا أنه باق، وقامت الولايات المتحدة ودول الحلف الأربعة عشر بتغيير بعض أهدافها وفقا للظروف الجديدة باستثناء فرنسا وألمانيا، فكل دول الحلف تمسكت ببقائه والمحافظة على مبدئه الاستراتيجي "النظام الدفاعي" ومسايرة الأحداث الدولية التي تعرفها المنطقة المتوسطية، باعتبارها مجالا جغرافيا ممتدا لمنطقة الأطلسي لمواجهة التهديدات المحتملة من المتوسط. والتنسيق مع الحلف لتعزيز القوات العسكرية والقتالية وتغليب مصلحة الحلف[1].

والنتيجة أنه بعد أن كان هدف الحلف حماية أمن أوربا ووقف المد الشيوعي والتجسس على الغواصات السوفياتية التي تبحر في المتوسط، أصبح يقوم بأدوار أمنية تهدف إلى المحافظة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وبصفة خاصة في ظل تصاعد تيار تأسيس قوة دفاعية أوربية تهتم بالأمن الأوربي وتشكيل قوات التدخل السريع في كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا، لذلك فإن الأسطول السادس الأمريكي يتواجد في أهم المواقع الاستراتيجية في حوض المتوسط بهدف مراقبة التحركات الأوربية في المنطقة. وأهم مهامه ما يلي:

---

[1] خير الدين العايب، مرجع سابق، ص.9.

– ضمان عبور الناقلات النفطية والتجارية من البحر المتوسط إلى الشرق الأوسط، وبخاصة قناة "السويس" ومضيق "البوسفور" و"الدردنيل" و"البحر الأسود" لتواجد الأسطول الروسي والأوكراني.

– مراقبة تحركات القوى النووية: فرنسا، روسيا وأوكرانيا وذلك لبقاء الأسطول الفرنسي في مدينة "طولون" وعدم انضمامه الكامل لحلف الأطلسي والحذر من دعوته إلى تأسيس نظام أمني متوسطي مشكل من قوات للرد أو التدخل السريع. والبرنامج النووي الروسي السري للغاية، وحيازة أوكرانيا مع ألمانيا ترسانة نووية وأسطولا عسكريا من الاتحاد السوفياتي السابق، وللأسطولين الأخيرين حرية الإشراف على أمن البحر الأسود؛ الذي يعد مدخلا حيويا للبحر المتوسط، ويتميز بعمق استراتيجي متميز عسكريا.

الأسطول الأمريكي مزود بصواريخ "توماهوك" الإستراتيجية التي يمكنها إصابة المنطقة والمناطق المحيطة بها على امتداد 40 كلم^2، وهذا ما يقلق الدول الأوربية المتوسطية.

إن هذه الاستراتيجية الدفاعية الجديدة للأسطول تعرف بـ:

– التحكم الفعلي في مداخل البحر ومخارجه باتباع سياسة الاحتواء .

– دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة تجسس تخوفا من التهديد اليوناني التركي، لانشغالهما بأنظمة التسلح مما قد يوتر استقرار المنطقة.

– مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع امتدادها إلى دول مجاورة؛ بسبب تزايد النزاعات في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، لتعدد القوميات والرغبة في الانفصال كالبوسنة والهرسك وتوقيع اتفاقية "دايتون" للسلام من طرف الصرب، ومراقبة النزاع التركي اليوناني حول قبرص لتسهيل الحلول الدبلوماسية لتجنب المواجهة المسلحة[(1)].

لقد استغلت الولايات المتحدة عجزا أوربيا في حل نزاع كوسوفو وتدخلت في حله وأثبتت قدرتها على إدارة النزاع. وعبر حينئذ الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" بعدم تقيد الحلف بأية حدود جغرافية فيما يتعلق بتدخله لمواجهة تهديد أمن عضو من أعضائه، الأمر الذي جعل العالم مفتوحا لتدخلات الحلف العسكري. وأقنعت فرنسا بأن التدخلات ستكون باسم الحلف وليس باسم الولايات المتحدة، وبذلك احتوت كل الدول الأوربية، وأعطت لنفسها الحق في التحرك أمنيا وعسكريا في مناطق العالم دون معارضة أي طرف. وبمنظور التهديدات الجديدة أصبح حوض المتوسط مصدر تهديد للمصالح الأوربية والأمريكية –وهذا كله لإفشال المشاريع الرامية إلى الاستقلال الأوربي عنها–[(2)].

---

(1) المرجع نفسه، ص.ص.3-8.

(2) المرجع نفسه، ص.ص.9-10.

المبحث الثالث: من التعاون الإقليمي في منطقة المتوسط إلى الأمن الخاص في ظل الاتحاد الموسع

نظرا لأهمية الجغرافيا، فإن الاتحاد الأوربي من الأفضل له أن يكون جواره مستقرا وآمنا؛ لأن النزاعات المسلحة وضعف الدول وانتشار أسلحة الجريمة المنظمة أو النمو الديمغرافي...كلها تمثل مشاكل للحدود الأوربية.

في ظل الحدود المفتوحة وترابط الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، وتدفق الاستثمارات والتجارة، وتدمير البنى التحتية وحتى الاجتماعية، وانتشار الجريمة المنظمة وإدخال المناطق في حالات الفقر والعنف والاستقرار...الخ كلها تمثل مشاكل للحدود الأوربية. من هنا فإن منطقة التوسط بما تحتويه من هذه العناصر جعلت الاتحاد الأوربي يهتم بتأمين أمنه؛ وذلك لوجود علاقة متلازمة بين السياسة والأمن، فزيادة حجم الاستثمار وبناء المؤسسات والسمعة الجيدة محليا وإقليميا ودوليا تعتمد على إحكام النظم الأمنية الضابطة للحركة السياسية والتنموية، على اعتبار أن الأمن هو الصمام الرئيس للأمان، ليس فقط لتطور وازدهار المجتمعات والدول وإنما لبقائها واستقرارها واتساق أجهزة الأنظمة السياسية ككل.

يرغب الاتحاد في إيجاد نظام عالمي مبني على قواعد تستجيب لانتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب ومشاكل البيئة، وعليه يرى ضرورة تطوير أكثر للمؤسسات الحالية مثل: منظمة التجارة العالمية، ودعم المؤسسات الجديدة مثل: المحكمة الجنائية الدولية، وزيادة الأمن عن طريق الثقة وضبط التسلح[1].

العمل الإقليمي المشترك

توجد حاجة مشتركة للأمن والتنمية، كما أن المشاكل المشتركة بين جنوب وشمال المتوسط لا يمكن حلها بشكل انفرادي مثل قضايا: الهجرة، الجريمة المنظمة، الإرهاب والتنمية البشرية بمفهومها الواسع.

إن أهم ضمان للأمن الأوربي هو وجود دول ديمقراطية في منطقة جواره، مدعمة بالإدارة الجيدة والإصلاح الاجتماعي والسياسي، والتعامل مع الفساد وسوء استخدام السلطة، وإقامة حكم القانون وحماية حقوق الإنسان. ومن هنا يولي الاتحاد الأوربي أهمية خاصة للمساهمة في استقرار دول جنوب المتوسط؛ لضمان أمن جداره الجنوبي في ظل الظروف الدولية الدقيقة وعالم تتداخل المصالح فيه وتناقص قدرة العمل الفردي أو العزلة في مواجهة التحديات، مما يوجب العمل المشترك للتصدي لما يهدد بنية المجتمع الدولي.

---

[1] أوربا آمنة في عالم أفضل، الاستراتيجية الأمنية الأوربية، مرجع سابق، ص.10.

لقد تعددت المبادرات التي تهدف إلى تحقيق الأمن في المتوسط وهي[1]:

- المنتدى المتوسطي العربي 5+5 (The West Mediterranean Forum):

هو مبادرة فرنسية سنة 1990، يضم 5 دول أوربية (فرنسا، ايطاليا، مالطا، البرتغال، واسبانيا). و5 دول عربية تتمثل في دول الاتحاد المغاربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس والمغرب).

أساس قيامه أمن المتوسط، ومرونة الحوار والتشاور والتعاون. يجتمع مرة في السنة، وتناقش جماعات العمل مشاكل التصحر، الهجرة، والحفاظ على التراث المشترك.

- منتدى البحر الأبيض المتوسط (The Mediterranean Forum):

أنشئ بمبادرة مصرية/فرنسية سنة 1994 لتحقيق التعاون ومرونة النشاط. يضم 11 دولة هي (الجزائر، مصر، فرنسا، اليونان، ايطاليا، مالطا، المغرب، البرتغال، اسبانيا، تونس وتركيا). يتولى مناقشة موضوعات سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

- مجلس البحر الأبيض المتوسط (The Counset of the Mediterranean):

أسسته مالطا في إطار الندوة التي عقدت في تونس سنة 1992 ليناظر مجلس أوربا. يضم الاتحاد الأوربي والاتحاد المغاربي وجامعة الدول العربية. والانضمام إليه يتطلب الإيمان بمبادئ الأمم المتحدة، واحترام كرامة الإنسان وسيادة القانون، واحترام المؤسسات التمثيلية وتنميتها.

- مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط (The Conférence on Security and Cooperation in The Mediterranean)

دعا إليه وزير خارجية ايطاليا في اجتماع الحوار الأوربي العربي في ديسمبر 1989، ويعود أيضا إلى تصريح وزير خارجية اسبانيا في مؤتمر "أوتاوا" عن السماوات المفتوحة في فبراير 1990، ومع ذلك تأسس في "بالما دي مايوركا" في سبتمبر 1990. خصص للأمن، وتأسيس مجتمع دولي متوسطي في إطار الاعتماد المتبادل بين أوربا الغربية والشرق الأوسط من خلال ثلاث سلال سلة الأمن (مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون)، وسلة الاقتصاد (إحداث تنمية اقتصادية أكثر توازنا في المتوسط)، وسلة الأبعاد الإنسانية (التوفيق بين أنساق القيم في المتوسط).

إلا أنه بقي مجرد مقترح لم ينل الإجماع في "بالما". وفي سنة 1992 تم التوصل إلى وثيقة نهائية احتوت: موضوعات الأمن، والتنمية المشتركة والشراكة لإنتاج الطعام، وإعادة

---

[1] السيد يسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، مكتبة الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 2006، متحصل عليه: www.ramses2.mmsh.univ-aix.fr
/Cycle-conference/sayyed-yassine.pdf تاريخ التصفح: 2011/02/28 على: 17h23.

جدولة الديون، والأمن البيئي، وحركات الهجرة واللاجئين، وحقوق الإنسان. بالإضافة إلى الشراكة الأورو–متوسطية التي تعتبر أهم عملية في المتوسط* .

أولا: التعاون في المجالات البحرية

على الرغم من تقاسم البحر الأبيض المتوسط بين الدول المجاورة له من الجانب القانوني، إلا أنه من الجانب الطبيعي يظل مجالا واحدا لا يعترف بالحدود التي يضعها الكائن البشري. من هذه الحقيقة تحتم التعاون بين الدول المتوسطية فيما بينها ومع الأطراف الأخرى بهدف الاستغلال الأمثل لهذا البحر والعناية به ليبقى ممولا غذائيا طبيعيا متجددا، وطريقا آمنة للربط بين الدول المطلة عليه.

أهمية التعاون تعود إلى مجموعة أسباب:

– ضيق البحر المتوسط الذي تتخلله جزر عديدة.

– الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها، فهو حلقة وصل جد هامة بين أوربا وإفريقيا. إنه منطقة عبور شبه إجبارية لمجاوري المحيط الأطلسي تجاه العالم العربي، وشمال إفريقيا والعديد من دول أوربا الغربية والشرقية. مع العلم أن البحر لا يتوفر إلا على ممر ضيق إلى المحيط وهو مضيق "جبل طارق".

– الاستجابة للشروط التي فرضتها الجغرافيا وتتطلبها التنمية الاقتصادية، والتي تفرضها التركة التاريخية للحضارات العريقة (المصرية، اليونانية، اللاتينية، والإسلامية) التي صقلت الثقافات المتوسطية[1].

يثبت الواقع أن التضامن بين الدول المتوسطية غير كاف، لكن يمكن الاستدلال ببعض التجارب الدالة على التعاون المتعدد الأطراف مثل: اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط والاتحاد العربي لمنتجي الأسماك.

1– اللجنة العامة للصيد في البحر الأبيض المتوسط: تم إنشاؤها من طرف المنظمة العالمية للتغذية في سنة 1949، وباشرت أعمالها في 1952 كهيئة استشارية علمية تهدف إلى جمع الدول والصيد في البحر المتوسط والبحر الأسود.

في التسعينات من القرن المنصرم دعمت دول وصيادو المنطقة الهيئة؛ نتيجة لتفطنهم إلى أخطار التطور العشوائي الذي شمل بعض الأنواع، لتتكفل بتسيير الصيد في البحر المتوسط واعتماد نظام جديد سنة 1997. وانضمام الاتحاد الأوربي إلى المنطقة رفع عدد أطرافها إلى 24 دولة في سنة 2005.

* تم التطرق إليها في المبحث الثاني من الفصل الثالث من الأطروحة، ص.136.

(1) عبد القار شربال، مرجع سابق، ص.258.

2- الاتحاد العربي لمنتجي الأسماك: تم إنشاؤه في 1977 بهدف الاستثمار لتمكين المؤسسات المالية الدولية من تقديم المساعدات اللازمة، والعمل على تنفيذ تلك الاستثمارات بالتعاون مع المنظمات الدولية. ومن بين الدول الأعضاء في هذا الاتحاد (الجزائر، مصر، ليبيا، تونس، فلسطين، المغرب وسوريا)[1].

عموما، لم يتم وضع آلية أو هيئة جهوية لإنجاز سياسة متوسطية للبحر. وعلى الرغم من طموح مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي جمع الاتحاد الأوربـي و12 دولـة متوسـطية لإقامة شراكة أورومتوسطية، إلا أن النتائج المحققة تكاد تكون منعدمـة لاهتمـام الاتحـاد بمجالات أخرى للتعاون، مثل الإرهاب ومشاكل الهجرة.

ثانيا: التعاون الأمني في مكافحة الإرهاب والجريمة

من أجل الحفاظ على استقرار مجموعة كبيرة من الدول وبخاصة تلـك التـي تمـر بانتقال سياسي، اقتصادي واجتماعي، وما يرتبط بها من مشاكل خطيرة ناجمة عن النشـاط الإجرامي غير التقليدي الذي تعرفه هذه الدول، ولآثارها الاقتصادية والمالية التي تمس كافة المصالح الحيوية للدول، فإن التعاون الأمني أمرحمتي لمجابهة الخطر الجديد المتمثـل فـي الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود.

إن القدرة الأمنية على مواجهة تحديات الإرهاب المنظم واحتواء مخـاطره تـزداد عندما تتضاعف أشكال التعاون الأمني وتتنوع منها: تبادل المعلومات والتحريـات بهـدف الوقاية، وتمثل قاعدة أساسية لتحقيق أهداف الاستراتيجيات الوقائية وخصوصا في ظل عصر المعلوماتية، حيث تساعد المعلومات الصحيحة أجهزة المتابعة.

وجود أجهزة متخصصة لجمع المعلومات عن الأنشطة الضرورية؛ هي ضمان قدرة الدول على جمع المعلومات وإفشال المخططات الإرهابية والإجرامية حتى قبـل حـدوثها. ومن أمثلة ذلك وجود عناصر أمنية على مستوى السفارات تلاحـظ تصـرفات العناصـر المتطرفة ومعرفة أفكارها وتجنب مخاطرها، مع احتـرام خصوصـيات الـدول الأخـرى السياسية، الاقتصادية والدينية[2].

تعمل الدول على تطوير أطر قانونية تشمل أحكاما للمواجهـة، السـماح بالمراقبـة الإلكترونية، الاستيلاء على عوائد الجريمة المنظمة ومصادرتها وتطوير حماية للشهود مـع تطوير التعاون المتعدد الأطراف كجهود منظمة الأمم المتحدة ، وقيـام الـدول الصـناعية

(1) المرجع نفسه، ص.ص.259-260.

(2) أحمد إبراهيم مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص.ص.313-318.

الكبرى"مجموعة الثمانية" بوضع أربعين توصية للتعاون والتنمية الاقتصادية ومكافحة غسيل الأموال.

الاتحاد الأوربي من جهته قام بتطوير البوليس الأوربي (يوروبول) لتسهيل الجهود الدولية لمحاربة الجريمة المنظمة في الاتحاد. وهناك سعي حثيث لتعزيز فاعلية منظمة الأنتربول الآلية الهامة لتبادل المعلومات دوليا، مع زيادة الجهود وتوسيع معاهدات تسليم المتهمين الفارين التي تسمح بإرسال المتهمين إلى البلد الذي ارتكبوا فيه الجرائم ومحاكمتهم فيه، ومعاهدات المساعدة القانونية المتبادلة التي تسمح للدول بتقديم معلومات لبعضها البعض يمكن استخدامها في التحقيقات والمحاكمات الجنائية[1].

ثالثا: سياسات مشتركة للهجرة

تمثل الهجرة إلى أوربا الظاهرة الأكثر إشكالا، ولعل حلها يكمن في وضع إجراءات جديدة تنظم عملية الهجرة إلى أوربا، ومنها ما يجري حاليا من استقطاب الكفاءات العلمية المؤهلة ومنع البعض من الهجرة غير الشرعية التي لا يمكن الوقوف في وجهها.

في ظل غياب نظام دولي لحل مشاكل الهجرة الطوعية، تبقي الدول بكل سلطاتها لتقرير من له حق البقاء فوق أراضيها. ومع عدم وجود معيار متفق عليه فيما يتعلق بالهجرة تضع الدول قيودا خاصة لها وفقا لأوضاعها وحاجاتها الاجتماعية.

وباعتبار أن دول الاتحاد الأوربي وصلت إلى سياسيات مشتركة للهجرة، وضعت اتفاقية شينغن Schengen سنة 1985، التي دخلت حيز التنفيذ 26 مارس 1993. ضمت في البداية (ألمانيا، فرنسا، دول البنولوكس)، وانضمت لها فيما بعد (النمسا، ايطاليا، اسبانيا والبرتغال) ثم تحركت السويد والدنمرك وفنلندا من أجل التوقيع على الاتفاقية. ومع سنة 1999 ضمت دول الاتحاد باستثناء (بريطانيا وايرلندا والنرويج). وحددت قواعد مشتركة لدخول هذه الدول وأهم هذه القواعد:

- تحديد قائمة مشتركة للدول التي يجب على مواطنيها تقديم التأشيرة لزيارة إحدى الدول الأعضاء في "شينغن".
- القيود المفروضة على التأشيرات[2].

تهدف اتفاقية "شينغن" إلى إزالة الحواجز الجمركية على الحدود الداخلية للبلدان الموقعة، وحرية تنقل الأشخاص، وتعزيز التعاون البوليسي، وفي مجال العدالة داخل مجال "شنغن". ولم تدمج ضمن معاهدة "ماستريخت" رغم تطابق الاتفاقية مع الركن الثالث من

[1] فيل ويليامز، مرجع سابق، ص.320.

[2] سيتا بالي، مرجع سابق، ص.249.

معاهدة "ماستريخت" وفي المقابل نجدها في معاهدة "أمستردام" التي تنشئ مجالا حـرا آمنـا وعادلا حقيقيا داخل الاتحاد الأوربي[1].

نظرا لأهمية دور الهجرة وتأثيرها الدولي والإقليمي، ولأهمية العلاقة المتفاعلة بـين الهجرة والتنمية، يجب إقامة حوار لتنظيم وإدارة الهجرة في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة دوليا وإقليميا.

ركزت برامج العمل الأوربي على إقامة الحوار وترسيخ التعاون حول قضايا الهجرة مع الشركاء من دول البحر المتوسط، وبصفة خاصة دول شمال إفريقيـا أهمهـا: اتفاقيـات الشراكة في إطار مسار برشلونة 1995 في المجـالات الاجتماعيـة، الثقافيـة، والشـؤون الإنسانية، حيث تؤكد على أن البعد الاجتماعي هو الأساس الحقيقي لاسـتقرار المجتمعـات مثل: تنمية الموارد البشرية عبر التكوين والتربية والتنمية الاجتماعية وخلف فرص العمـل وأهمية مشاركة المرأة في العمليات التنموية واندماجها في المجتمع، وإعادة النظر في الهجرة ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة من خلال سياسة مشتركة. بالإضافة إلـى قضايا الصحة والثقافة والإعلام[2].

نفس المسعى قامت به سياسة الجوار الأوربي من خلال عملها على إيجـاد حـوار سياسي واجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية. والعمل مع الدول الجنوبية لإرساء أرضية مشتركة لإقامة مشاريع مشتركة مثال ذلك: قيام الاتحـاد الأوربي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسـية كحرية التعبير وضرورة العمل على توسيع الأنشطة في مجال البحث والتعليم وتبادل الشباب من خلال المؤسسة الأورمتوسطية.

ثم جاء مشروع الاتحاد من أجل المتوسط في 2007، كبرنامج مكمل لآليات التعاون الأورمتوسطي وسياسة الجوار. والذي يهدف إلى جعل منطقة المتوسط منطقة سلام وازدهار وإقامة شراكة قائمة على المساواة لتكون محركا للتعاون المتوسطي دون الاندماج الكلي[3].

كما نجحت ايطاليا في ترحيل 42 ألف مهاجر، وتحاول التعاون مـع دول الاتحـاد الأوربي لمواجهة صعوبات عملية الترحيل لكي لا تبقى ايطاليا واسبانيا تعانيـان لوحـدهما أعباء الهجرة غير الشرعية. وقد أشارت الأرقام إلى وصول ما يقارب 700 قارب هجـرة

---

[1] المنظمات الدولية: الاتحاد الأوربي: نحو الوحدة السياسية والنقدية في **موسوعة القرن**، مرجع سابق، ص. 762.

[2] محمد بويوش،" وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى"، **بحوث اقتصادية عربيـة**، العـدد 42 (ربيـع 2008)، ص.93.

[3] هاني الشميطلي، "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربيـة للعلـوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19. (صيف 2008)، ص.153.

غير الشرعية إلى ايطاليا آتية من الدول المغاربية، وعلى رأسها الجزائر بنسبة 40% سنة 2009 [1].

وعلى الرغم من قيام تونس بتعزيز الرقابة الحدودية واستعمال جوازات السفر الالكترونيـــة، إلا أن ذلك لم يمنع من تزايد هذه الهجرة غير الشرعية بشكل كبير منذ سنة 2008[2].

في إطار سياسة الجوار ينبغي على أوربا الرفع من شأن دور المهاجرين في أوربـــا وتطبيق سياسات الاندماج الإيجابي، وهذا ما عملت عليه المباحثات الجزائرية-الاسبانية على سبيل المثال؛ والتي اتخذت خطوات هامة أهمها: تسهيل حصول الجزائريين علـــى تأشـــيرة الدخول إلى اسبانيا، والعمل على تحسين وضعية 55 ألف جزائري يقيمون في اسبانيا بشكل شرعي[3].

ولعل التنوع الاجتماعي والثقافي، يمكن أن يشكل عامل تطوير وإثراء، إذا ما تم تكـــوين علاقات بناءة وسليمة بين المجموعات السكانية والاجتماعية المختلفة، وتمت مراعاة حقـــوق الأقليات الدينية والعرقية وغيرها.

رابعا: المساعدة من أجل الإصلاح

تهيمن مسألة الإصلاح على الأوساط الفكرية والدوائر السياســـية والـــدول الكبـــرى المهيمنة التي تعتبر الدول العربية صانعة الإرهاب، لذلك تطالب هذه الدول بإصلاح الأنظمة والثقافة والتشريع والبرامج التعليمية.

الإصلاح كفكرة تنبثق عن الاتصال الحضاري مع الخارج -أوربا- أو من الضغوط الإستراتيجية الممارسة من طرف الولايات المتحدة في الأفكـــار المتداولـــة كالديمقراطيـــة، التنمية، المجتمع المدني وحقوق الإنسان. وأيضا من ثنائية الداخل والخارج أي عدم جـــدوى الفصل بين ما هو محلي وما هو عالمي، حيث توجد علاقة عضوية بين الطرفين: الغـــرب الذي تمثله أوربا وأمريكا المحتاج إلى الموارد والأسواق والمواقع الاســـتراتيجية العربيـــة، والطرف العربي الذي هو بحاجة إلى المنتجات، حتى الأسلحة التي يدافع بها عن سيادته.

---

[1] أحمد زقاري، "300 قارب هجرة من الجزائر من بين 9500 بلغت إيطاليا"، **جريدة الشروق**، العـــدد 2834، (20 جانفي 2010)، ص7.

[2] الاتحاد الأوربي يعزز الروابط مع الدول المجاورة ويستمر في دعـــم إصـــلاحاتهم، بروكســـل (أفريـــل 2009)، متحصل عليه:www. Delwbg. Ec. Europa. Eu/ ar/ whatsnew/ 23- avril- 2009- 1.doc تاريخ التصفح: 2009.

[3] سليمان. ح، "الاتحاد الأوربي يبدأ مشاورات مع الجزائر بشأن سياسته الأمنية في الساحل الإفريقي"، **جريدة الخبر**، السنة 20، العدد 5887، ص06.

وهذا كله بسبب تشابك المصالح في العصر المعولم، واتساع ظاهرة تبادل الخبرات والمعلومات أو تعدد الجنسيات وتهجين الهويات. وتشهد الفترة الحالية مشاكل بيئية، أمنية، صحية، مالية شديدة التعقيد والخطورة، وحلها يتجاوز المجال الوطني والإقليمي إلى العالمي لآثارها التي تمس الكرة الأرضية.

تأتي المطالبة الغربية بضرورة الإصلاح السياسي بناء على حالة الانسداد التاريخي والسياسي التي دخلت فيها الدول العربية نتيجة لعاملين هما:

1- إخفاق الدول والسياسات الرسمية القائمة في مجال تطوير البنى والتشريعات المنظمة للسياسة والاقتصاد وتطوير النظم التعليمية التربوية، مما ولد تصاعد العنف والتراجع الفكري.

2- تزايد الوعي السياسي لدى الجماهير بالحقوق المدنية والسياسية، نتيجة انتشار التعليم وثورة الاتصالات والمعلومات[1].

إن ما يلاحظ على الإصلاحات العربية هو فرضها من الخارج في جدول أعمال يضم موضوعات الإصلاح السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والمالي والإداري، والفكري والتعليمي.

- الإصلاح السياسي: يقوم على بناء نظام سياسي حديث مفتوح يحل محل النظام السياسي المغلق أي: نظام الدولة الوطنية القائمة على الديمقراطية، القاعدة الدستورية، النظام النيابي والفصل بين السلطات.

- الإصلاح الاجتماعي: يقوم على حرية المرأة بناء على مبدأ المساواة بين الجنسين ومشاركتها في الحياة العامة، وتطوير نظم التربية العائلية بشكل يتناسق مع التطور الاجتماعي، والمواطنة التي تعني الشراكة الكاملة في كل ما يتعلق بالشؤون العامة، كما أن الشراكة في إدارة السلطة السياسية هي جزء من الحق العام وليست اقتطاعا سياسيا لفئة صغيرة دون سائر المجتمع مقابل العصبيات التقليدية.

- الإصلاح الاقتصادي، المالي والإداري: نتيجة لتراجع الاقتصاد وهدر الأموال والفساد الإداري الذي ينخر المجتمعات والدول العربية، يتوجب البدء من بناء رؤية جديدة للحقل الاقتصادي لتأهيل الاقتصاد العربي. إلا أن ذلك يتحقق بـ :

1- إطلاق برنامج اقتصادي بديل.

2- مراجعة أوضاع القطاع العام وإصلاحه وتعزيز دوره في البناء التنموي.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **في الإصلاح لسياسي والديمقراطية**، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص.ص.70-71.

3- ترشيد القطاع الخاص وأنسنته، وملاءمة نزعته الربحية مع الحاجات الاجتماعية ومع الطاقة الشرائية العامة.

4- إقامة اقتصاد إنتاجي على أنقاض اقتصاد طفيلي – ريعي. أي: بناء اقتصاد حاجات لا اقتصاد كماليات يرهق الدولة والمجتمع والمالية العامة والتنمية؛ لأن الاستهلاك العربي يعبر عن استلاب ثقافي أكثر مما هو تعبير عن إشباع حاجات. والمجتمع المتوازن هو الذي لا يستهلك إلا ما يستطيع أن ينتجه، وإلا فإنه سيقع في الاستدانة ورهن الاستقلال والاقتصاد والأشخاص.

5- إيجاد برنامج تعاون اقتصادي عربي بناء على مبدأ الاعتماد المتبادل وصولا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والإشباع المتوازن للحاجات القومية؛ لأن العولمة تفرض ضرورة التكتل الاقتصادي مما يوجب على الدول العربية تكوين فضاء اقتصادي عربي مندمج (سوق عربية مشتركة، عملة موحدة، سياسة اقتصادية مشتركة، مواطنة اقتصادية كاملة....) لمواجهة كل التحديات. ولا يتحقق ذلك إلا بتوافر الإرادة السياسية الصريحة والشجاعة.

6- إصلاح شامل لهياكل الإدارة ذات الصلة بالدورة الاقتصادية والمالية من أجل مكافحة الفساد الذي أصبح له نظام سياسي قائم، له مؤسساته وقواه التي تحميه وترعاه داخل أي دولة.

- الإصلاح الفكري والتعليمي: يعنى بالانفتاح على ثمرات الفكر الإنساني، والقضاء على الأمية، والاهتمام بمسألة الحرية المدنية والسياسية، والدفاع عن حرية الفكر والرأي والتعبير وإصدار الصحف وتشكيل الجمعيات[1].

إن الإصلاح فكرة تحتاج إلى العمل المتواصل وتحويلها إلى إجراءات ملموسة فالتنمية على سبيل المثال ليست نموذجا جاهزا؛ فهي دائما تحتاج إلى البناء المستمر في ضوء استهلاك الأفكار والأطروحات واستنفاذ الوسائل، وتتطلب تطوير في إطار التجارب والاختيارات[2].

التطورات التي تعرفها المنطقة الجنوبية للمتوسط تؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وستكون آثارها البعيدة ايجابية في المنظور الديمقراطي والعدالة وحقوق الإنسان، إلا أنها قد تؤدي في المدى القريب إلى حدوث اضطرابات سياسية واقتصادية، وإلى تهديد الأمن والاستقرار إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع تلك التغيرات.

---

(1) المرجع نفسه، ص.ص.69-97.

(2) علي حرب، مرجع سابق، ص.ص.28-29.

الاهتمام بالإصلاح الديمقراطي ناتج عن رغبة الغرب في المحافظة على عناصر النظام الديمقراطي الدولي، والتي حددها "مورو دفارج" (Moreau Defarge) فيما يلي:

– وجود دول لها أنظمة سياسية متشابهة: للسير العادي للنظام الدولي يجب تشابه الدول بقدر يسمح بالنية الحسنة، وهذا الأمر يتطلب وجود نوع محدد من الدول تسير بقواعد ثابتة وقراراتها تكون واضحة وتخضع لمراقبة عالية (قضاء، رأي عام، باقي الدول والتنظيمات الدولية).

– وجود تفاوت وتباين محدود مسيطر عليهما؛ لأن التحكم في ذلك الاختلاف والتفاوت هو ضمان الاستمرارية. وفي حالة وجود أطراف لها وضع جيد سيؤدي إلى سحق الأطراف الضعيفة وقيام العنف وتدمير النظام القائم. أي أن استمرارية النظام تنتج عن اقتناع الشركاء بالقدرة على التحكم في الاختلاف والتفاوت القائم بينهم.

– توافر آليات إدارة النزاعات وحلها عند الضرورة: باعتبار أن الاختلافات والتباينات لصيقة بالطبيعة سواء الفردية أو الجماعية، إلا أن ذلك كله يخضع لحسابات الربح والخسارة.

– استعمال القوة عند الضرورة: فعلى الرغم من اعتماد النظام الديمقراطي على القانون، إلا أنه لا يهمل مسألة القوة التي لن يكون القانون فعالا بدونها ومن دون آليات الإكراه، ومثالها الدبلوماسية المتعددة الأطراف أو الجماعية التي تسعى إلى إيجاد حلول للصراعات بعدما تعقدت وأصبحت تتدخل فيها عوامل عرقية ودينية، وأصبح من الصعب حلها من طرف دولة واحدة حتى وإن كانت دولة كبرى. وأصبحت الأداة المتجذرة لحل القضايا الدولية الكبرى للحاجة إلى التراضي الدولي أو الإقليمي على الحلول المطروحة[(1)*].

خامسا: مكافحة الفقر في المنطقة الأورومتوسطية

يتطلب الفقر مجهودات محلية وإقليمية بجانب الالتزام العالمي؛ لأنه ليس مسألة أمن اجتماعي ورفاهية فحسب بل يتطلب سياسة عامة وسياسات فعالة على المستوى القومي ومنهج عالمي. وعليه تعتمد كفاءة الجهود المبذولة في مجابهة الفقر في المنطقة الأورومتوسطية إلى درجة كبيرة على الإدارة الجيدة؛ لأن هدف الألفية هو القضاء على

[(1)] سعيد الصديقي، "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15 (صيف2007)، ص.153.

[*] إن وظيفة هذه الدبلوماسية تحقيق الأمن والسلم الدوليين إلا أن الواقع يثبت بأن هذه الدبلوماسية تتخذ بعدا أحاديا؛ أين تملي القوى الكبرى شروطها ومقترحاتها على باقي الدول خاصة النامية. وهنا لا تعبر عن ديمقراطية العلاقات الدولية وإنما شرعنة قرارات وسياسات القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة التي أكدت ضعف وهشاشة التكتلات الإقليمية والدولية الأخرى وعلى رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.

الجوع والفقر المدقع. وفي عالم العولمة يجب أن يفهم الفقر على أنه مشكلة عالمية وحجر الزاوية في بناء حسن الجوار مع احترام خيارات كل دولة في الإدارة الجيدة.

تندرج غالبية دول جنوب وشرق المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحسب تقرير البنك الدولي لسنة2004 فإن هذه المنطقة تضم 20 دولة منها 08 غطاها التقرير وهي (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس). وتعتبر إسرائيل أحيانا ضمن هذه المنطقة لموقعها الجغرافي وتستثنى تركيا.

إن هذه المنطقة تتميز بارتفاع حجم السكان وفي مقدمتها (مصر، تركيا، الجزائر، المغرب وسوريا) والدول الأصغر هي (إسرائيل، الأردن، لبنان، تونس وفلسطين). ومن جهة أخرى؛ لها اقتصاد متنوع مثل امتلاك الجزائر وسوريا الموارد الطبيعية ووفرة في اليد العاملة، أما مصر والأردن والمغرب وتونس فإن لها ندرة في الموارد لكنها غنية في العمالة، أما دول الخليج فهي غنية بالموارد لاسيما البترول ومستوردة للعمالة. [1]

على الرغم من أن الاتحاد الأوربي حقق تقدما ونموا اقتصاديا وبشريا إلا أن الفقر لا يزال يمثل أحد الإشكاليات المستعصية في أوربا، ووفقا لتقرير الاتحاد سنة2005 عن الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي فإن أكثر من 68 مليون شخص (15% من عدد السكان) في الاتحاد يوجد 25 منهم فقراء سنة2004، وتتراوح نسبة الفقر على المستوى القومي بين10 إلى20%[2].

ومع انضمام الدول الجديدة إلى الاتحاد سنة2004، اكتسبت مسألة التماسك الاجتماعي أبعادا مختلفة وبخاصة النمو الأوربي وإعادة الهيكلة، مما ولد الحاجة إلى تعزيز سياسات الضمان الاجتماعي، ووضع برنامج أوربي يهتم بالبحوث والتعاون السياسي والتعليم المتبادل، وشبكة عمل على المستوى الأوربي لتغطية أهداف البرنامج المتمثلة في: المشاركة في سوق العمل، وتحديث أنظمة الحماية الاجتماعية، والتعليم والتدريب وفقر الأطفال، والسكن اللائق والحصول على الخدمات وجودتها، والقضاء على العنصرية. إلا أن ذلك يجب أن يدعم من طرف أصحاب المصالح والقطاع العام والخاص والنطاق القومي والمحلي وضحايا الحرمان وكل ذلك لم يكن كافيا لإحداث نقص جوهري في فقر الاتحاد.

إن التنمية العادلة والمتماسكة هي الرهان الأساسي لمكافحة الفقر؛ لذلك حاول الاتحاد تبني استراتيجية "لشبونة" استنادا إلى المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتم التركيز على المعرفة كمحرك أساسي للتقدم؛ لأن الصحة والتعليم يساهمان بالتدرج في رخاء الكائن

---

[1] تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول: مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، مرجع سابق، ص. 10.

[2] المرجع نفسه، ص.8.

البشري ونقصهما يساهم في ازدياد الفقر واستمراره. من هنا تعتبر التنمية البشرية أداة التنمية وهي ليست حكرا على الدول المتقدمة وإنما للفقيرة أيضا.

قدم الاتحاد مبادرات سنة 2006 لتقليل الفقر وتشجيع التنمية في المنطقة، وخصص نسبة 0.51% إلى غاية 2010 وهو يعتبر ناقصا عن الاحتياجات لتحقيق التنمية لدول جنوب وشرق المتوسط. وعلى الرغم من تعزيز إعلان "برشلونة" ببرنامج "ميدا1" و"ميدا2" إلا أن النتائج لم تحقق طموحات الشركاء المتوسطيين.

يرجع الاتحاد الأوربي ذلك إلى نقص الإدارة الجيدة وعدم تبني مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الطرفين، وهي مرجحة للزيادة مستقبلا؛ لأن الاستراتيجية الأوربية لم تعط الأولوية لمعالجة الفقر لذا يجب على كل دولة وضع سياستها الخاصة لذلك، لكن يجب ايجاد استراتيجية أورو-متوسطية تعتمد على الحوكمة الرشيدة أي التنظيم الجيد للإدارة والتعاون المتجانس مع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والهيئات الدولية[1].

سادسا: الاهتمام المشترك بالقضايا البيئية

تحظى البيئة بأهمية كبيرة؛ لأنها تمنح الإنسان الموارد الطبيعية الضرورية لحياته وصحته ورفاهيته باعتبارها الأساس المادي اللازم للإنسان لحياته ولتطوير حضارته، وأصل توازنه النفسي وقدرته على الإبداع بكل عناصرها الأربعة أي: كل ما يحيط الإنسان من تربة بما تحتويه من مواد، وهواء بتكوينه الكيميائي، وماء بكل أنواعه وكائنات حية من نباتات وحيوانات.

تشكل هذه العناصر الأربعة في مجموعها نظاما أساسه الاستقرار والتوازن، ولديه القدرة على تجديد نفسه لضمان البقاء والاستمرار. وفي هذا الإطار ترتبط العناصر في علاقات تأثير وتأثر تساهم في توازنه واستقراره، وعليه فإن أي تدخل خارجي للتأثير على أحد العناصر يحدث آثار متعددة غالبا ما يستحيل التنبؤ بها. إلا أن النشاط البشري لاسيما بعد الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وإلى غاية يومنا هذا أحدث اختلالا في التوازن البيئي الطبيعي لدرجة أصبحت البيئة مهددة بشكل مستمر[2].

يكمن هذا التهديد في استغلال الموارد بشكل يهدد بنفادها وتلوث البيئة والحد من التنوع الحيوي:

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.8-29.

[2] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص.ص.348-351.

أولا: استغلال الموارد بشكل يهدد بنفادها: يشهد العالم بأكمله زيادة واسعة في استهلاك الموارد الطبيعية، والتي بدورها تحدث مشكلة نفاذ تلك الموارد غير المتجددة والمتجددة والموارد الأبدية

ا- الموارد غير المتجددة: وهي تلك التي تطول فترة إعادة إنتاج الطبيعة لكميات مماثلة لما استخدمه الإنسان منها، حيث تعد القيمة المستهلكة خصما من إجمالي الاحتياط القائم بشكل لا يمكن تعويضه، ويحرم الأجيال القادمة من الحصول عليها ومثالها الوقود الحفري، الفحم، البترول، الغاز الطبيعي والمعادن بكل أنواعها والوقود النووي، حيث تشير الإحصائيات إلى أن المعدلات المرتفعة لاستهلاك البترول ستؤدي إلى نفاد الاحتياط العالمي سنة 2070. كما أن استهلاك هذه المواد يتم دون التفكير في ما قد تلحقه من آثار في المستقبل.

ب- الموارد المتجددة: وتمثلها الموارد الحية من نباتات وحيوانات ومياه وهواء. وهي قابلة لإعادة إنتاج ما يستخدمه الإنسان في فترة زمنية معقولة ومتفاوتة من مورد إلى آخر، ومثال ذلك غذاء الحيوانات يعاد إنتاجه في سنة أو أقل، أما المياه الجوفية فإنها تستغرق وقتا طويلا وفي مناطق تعتبر غير متجددة.

مع أن هذه الموارد متجددة، إلا أنه يجب المحافظة على الظروف المساعدة على تجددها مثال: الاستغلال المكثف للتربة يهدد على المدى الطويل تحولها إلى صحار، والمياه يجب استغلالها بشكل عقلاني رشيد؛ لأن سوء الاستغلال هو الذي أدخل دولا افريقية في مجاعات مدمرة.

ج- الموارد الأبدية: وهي الموارد الخارجة عن سيطرة الإنسان فلا يستطيع التأثير عليها من خلال استغلاله لها كما أو نوعا. وهي في أغلبها تمثل حلولا وليست مشاكل، فالطاقة الشمسية وطاقة الرياح هي أمل الإنسان في حل المشاكل المرتبطة باستخدام الوقود الحفري.

ثانيا: تلوث البيئة: يعني تغير الخصائص الطبيعة أو الكيميائية أو البيولوجية لعناصر البيئة الثلاث غير الحية: الهواء-الماء-التربة، مما يضر بالإنسان وصحة وبقاء الكائنات الحية الأخرى.

وتتعدد أنواع التلوث. منها: التلوث الهوائي والمائي* [1].

ا- التلوث الهوائي: يمكن حصر أهم ملوثات الهواء في أكسيد الكربون، أكسيد الكبريت، النيتروجين، المواد الهيدروكربونية، المواد العالقة الصلبة مثل الرصاص، والمواد العالقة السائلة مثل المبيدات.

يلحق التلوث الهوائي ضررا كبيرا بالإنسان:

- يحل محل الأكسجين في الدم.
- يؤثر على النشاط الجسماني والذهني، ويزيد أمراض الجهاز التنفسي.
- يسمم بعض الكائنات مثل الرصاص الذي يتمركز في الأسماك ومن خلال سلاسل الغذاء يؤثر على الكائنات الحية التي تتغذى عليها.
- يتلف المحاصيل الزراعية ومواد البناء بالإضافة إلى استنفاد طبقة الأوزون والتغير المناخي وهما أثران أكثر تعقيدا.

ب- التلوث المائي: وهو ناتج عن الميكروبات والفيروسات والمخلفات العضوية، مثل: مخلفات الصرف الصحي، البترول، المبيدات، والمواد الكيميائية غير العضوية مثل: الأحماض والمعادن ومركباتها، التي تنتج عن شبكات الصرف الصحي للمدن والصرف الزراعي ومخلفات الحيوانات والمنشآت الصناعية والتعدين ونقل هذه المواد الملوثة في المجاري المائية.

وتؤدي ندرة المياه إلى انتشار أمراض الجهاز الهضمي، بالإضافة إلى الإضرار بالنظام البيئي للأنهار والمحيطات والثروة السمكية.

ثالثا: الحد من التنوع الحيوي: أدى توسع نشاط الإنسان إلى القضاء على فصائل نباتات وحيوانات كثيرة؛ فإزالة غابة مثلا يؤدي إلى القضاء على الفصائل التي تعيش بها، وتلوث بحيرة يؤدي إلى فناء نوع الكائنات البحرية التي تحيا فيها[2].

من أجل مواجهة المشاكل البيئية هناك مجموعة من السبل أو الطرق منها:

- تسخير العلم والتكنولوجيا: أي محاولة تطبيق تكنولوجيا عملية وملائمة للشعوب وهي: العمل على الحد من التلوث، وزيادة كفاءة استخدام الموارد بكل أنواعها، والعمل على تطوير

---

* يعرف تلوث الهواء من طرف اتحاد الأطباء الأمريكي بأنه: "الزيادة في تراكيز المواد الغربية عن التكوين الأساسي للهواء التي تؤثر على الناحية الصحية للفرد، وتؤدي إلى أضرار بممتلكاته". أما تلوث الماء فيعرف بأنه "الانحطاط بنوعية المياه الطبيعية بسبب إضافة المواد الضارة فيها بتراكيز متزايدة أو إدخال تأثيرات عليها مثل زيادة درجة حرارتها أو نقصان بعض مكوناتها الطبيعية الأساسية". أنظر: نجم العزاوي وعبد الله النقار، **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000**، ط2، الأردن، عمان: دار المسيرة، 2010، ص.ص.103-104.

[1] ودودة بدران (وآخرون)، مرجع سابق، ص.ص.351-364.

فرص إعادة التدوير، والعمل على إحلال المواد الطبيعية محل الكيميائية والمواد المتجددة والأبدية محل المواد غير المتجددة القابلة للنفاد والعمل على استخدام إدارة الموارد المتجددة بأسلوب مستديم.

– تطوير القيم والنظم والسياسات والقوانين الاقتصادية والاجتماعية: لأجل تحقيق الموازنة الضرورية بين متطلبات التقدم لاسيما الدول النامية التي لم ينل فيها المواطن حظا وافرا من التقدم الذي عرفته الحضارة الإنسانية، ومراجعة الأولوية المطلقة التي تمنح للاقتصاد، وتحسين آليات تحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى كل دولة وفيما بين الدول لكي لا يتم إهدار موارد البيئة في وقت تعاني فيه الكثير من الشعوب حالات فقر وجوع وسوء المعيشة، وتطوير قوانين تشجع أخذ الاعتبارات البيئية ومعاقبة من يسيء إليها.

– تغيير أنماط الاستهلاك المبالغ فيها وكبح جماح المادية: بهدف إعادة ترتيب الإنسان لأولوياته وحاجاته –وهو أمر صعب –؛ لأن هذا النمط هو نتاج العقل البشري وسلوك فردي وتنظيم أسر.

– التعاون فيما بين الدول التي تواجه مشاكل بيئية واحدة وتتأثر ببعضها البعض: لأن البيئة لا تعرف حدودا، فتلوث الأنهار يمر إلى دول أخرى وكذلك الهواء، وتكاثف الجهود لحماية طبقة الأوزون والحفاظ على المناخ العالمي والتنوع البيولوجي، وتقاسم نتائج التطور العلمي والتكنولوجي.

– نشر ثقافة الوعي البيئي: لتحفيز الأشخاص والمؤسسات والدول للتحرك في اتجاه المحافظة عليها، وهذا ما تقوم به جماعات حماية البيئة في دول العالم[1].

يعود الاهتمام بالقضايا البيئية إلى ستينات القرن العشرين؛ نتيجة الإدراك العام بتدهور البيئة وما تلحقه المبيدات من أضرار بالأرياف وتلوث الأنهار والشواطئ والحدود لعالم يواجه الاحتياجات المتزايدة للحضارة الصناعية المتطورة.

إن الوعي الدولي بهذه المعضلة تجلى سنة 1972 بعقد منظمة الأمم المتحدة مؤتمرا خاصا بالبيئة في ستوكهولم ضم 113 موفد دولة، وتم اختيار يوم الثاني من يونيو يوما عالميا للبيئة، وتم وضع مبادئ تدعو إلى التعاون في حماية وتحسين البيئة عن طريق منع التلوث، وتشجيع التعليم، التخطيط العقلاني ووقف صيد الحيتان للأغراض التجارية لمدة 10 سنوات مع إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نفس الوقت، إلا أن المؤتمر أنتج انقسامات الرأي حول التنمية والبيئة وتوزيع المسؤولية[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.375-376.

[2] جون فوغلر، البيئة، في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص،ص.253-254.

تعاظم الاهتمام بمشاكل البيئة في السنوات العشرين اللاحقة؛ نتيجة الكوارث التي أنتجتها انبعاثات المفاعل السوفياتي "تشرنوبيل" سنة 1986، واكتشاف ثقب الأوزون في القطب الجنوبي منتصف الثمانينات فبرزت عدة اتفاقيات؛ ففي سنة 1985 كانت اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، وجاء بروتوكول مونتريال سنة1987 لترميم ذات الطبقة من خلال حظر استعمال المواد الكيميائية المستنفدة لها.

كما نشرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة رئيس وزراء الدانمرك آنذاك "غروهارلم برونتلاند" (Groharlem Bruundtland) سنة 1987 تقرير حمل عنوان "مستقبلنا المشترك" Our Common future حذرت فيه ودعت إلى اتخاذ إجراءات مناسبة وابتكرت مفهوم التنمية المستدامة للتوفيق بين النمو وحفظ التنمية.

تمثل هذه الاتفاقيات نقطة تحول وقوة دافعة لعقد مؤتمر قمة الأرض 1992 في "ريو" أين تم الاتفاق على اتفاقية التنوع البيولوجي، ثم التوصل إلى بروتوكول السلامة الإحيائية المبرم سنة 2000 ووضع اتفاقية للمناخ لمعالجة الاحتباس الحراري. ولم يتم الاتفاق على تدابير التحكم بانبعاث غازات الدفيئة المسؤولة عن الارتفاع المتوقع في متوسط الحرارة العالمية؛ لأن بروتوكول "كيوتو" سنة 1997 الملحق باتفاقية تغير المناخ طلب تقليص الدول المتقدمة انبعاثاتها بمعدل 05% لسنوات 2008-2012، وتضمنت آليات المساعدة العالمية من تبادل الانبعاثات والتنفيذ المشترك مع الدول النامية، وهكذا مثلت المسائل البيئية جزءا من أجندة السياسة العالمية الدورية[1].

إن تغير المناخ ناتج عن غازات الدفيئة في الجو وأهمها ثاني أكسيد الكربون والكلوروفلويورو الكربون، ويرتبط الاحتباس الحراري بانعكاسات ارتفاع كميات غاز الدفيئة على طبقة الأوزون الرقيقة الموجودة في الغلاف الخارجي حول الأرض؛ لأن طبقة الأوزون تمتص الإشعاع فوق البنفسجي الذي تصدره الشمس، فتمنع إصابة الأرض بارتفاع شديد في درجة حرارتها[2].

وتنسيق النشاطات في البحر الأبيض المتوسط ناتج عن إستراتيجية أفق 2020 حول البيئة- قمة كوبنهاجن 2011-، فقد وضع الاتحاد مجموعة من الأهداف لتنسيق الارتباط. أهمها:

- خفض مستويات التلوث في المنطقة بكاملها.
- تشجيع الدول المتجاورة على التعاون في القضايا البيئية.

---

[1] المرجع نفسه، ص،ص.254-256.

[2] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص.33.

- إشراك المنظمات غير الحكومية والجماهير في القرارات البيئية التي تؤثر عليهم.

تحقيق الأهداف السابقة يتطلب المعونة المالية، الخطط والبرامج، الحوار الجاد مع ممثلي المنطقة، والتنسيق الجيد مع المنظمات والشركاء الآخرين، والاستفادة من خبرة الاتحاد في التعامل مع مشاكل البحر الأبيض المتوسط والمناطق الأخرى[1].

لقد خصصت استراتيجية أفق 2020 لأربعة محاور أساسية هي:

- تخفيض مصادر التلوث، الإشعاعات الصناعية والنفايات والمياه الحضرية القذرة المسؤولة عن 80 % من تلوث المتوسط.
- إجراءات لبناء قدرات للدول المجاورة، لخلق إدارات بيئية وطنية قادرة على تطوير القوانين البيئية.
- استعمال ميزانية للبحث لتطوير المعارف حول الفضاءات ذات العلاقة بالبحر المتوسط.
- مؤشرات مراقبة نجاح استراتيجية أفق 2020[2].

على الرغم من أن الظاهرة عالمية إلا أن تكاليف تلطيف الآثار والفوائد ستوزع في شكل غير متساو بين الدول. وهنا تطرح مسألة العدالة الدولية، فالدول التي تتسبب في انبعاث الغازات هي الدول التي تحوي نحو ربع سكان العالم؛ لأن التكنولوجيا الغربية تسببت في تلوث بلدان الجنوب من خلال نقل صناعات الدول الصناعية الثقيلة، النسيج، الغزل، الأحذية، الإسمنت والخزف والحريريات لاعتماد هذه الصناعات على الاستخدام المكثف لمواد الطاقة: النفط والفحم، وتطرح غازات الاحتباس الحراري مثل: ثاني أكسيد الكربون الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الدخان، ورفع درجة حرارة الجو، ويدمر البيئة الطبيعية من نباتات وغابات، ويزيد من تصحر الأراضي الزراعية أو المهيأة لذلك[3]. والدول المتخلفة تدعو الدول الصناعية إلى خفض الانبعاثات لتستطيع الأرض امتصاص تلك الغازات.

تطرح المشكلة؛ لأن الدول النامية تتحول إلى دول صناعية، مما يتطلب إجراءات تسهيل نقل التمويل والتكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب. كما أن الدول لا تستطيع التضحية بنسبة مهمة من نموها الاقتصادي من أجل تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، لذا يجب الفصل –في المدى الطويل– بين التنمية الاقتصادية وزيادة استهلاك الوقود. ويعد تقليص

---

[1] European Environment Agency, Second Meeting, Horizon 2020Review,Monitoring and Research Sub-Group, Copenhagen, 30/31 March2011.Draft Summary Records in www.ec.europa.eu/environment/enlarg/med/pdf/copenhagen-2011/minutes.pdf (03-11-2011/16h56)

[2] European Commission - Environment - International Issues In www.ec.europa.eu/ Environment/enlarge/med/index.htm (03-11-2011/ 17h33)

[3] محمد دياب مرجع سابق، ص.83.

كمية الطاقة المستخدمة في كل وحدة من وحدات إجمالي الإنتاج الداخلي واحدا من العناصر في هذا النوع من الاستراتيجيات، مع ضرورة التحول إلى مسار الطاقة المتجددة[1].

إن البحر المتوسط مصنف ضمن المناطق ذات المخاطر العالية من منظور التلوث، إلا أن التحكم في تلوثه تعترضه مجموعة من العوائق مثل: النفط، غياب التشريع الأنسب لوقف التلوث، اختلاف مصالح الدول. وتبقى الإجراءات المتخذة في هذا المجال فردية ومعزولة في أغلبها، وعليه يجب على الدول المطلة على البحر المتوسط انتهاج سياسة أساسها التعاون الذي يشمل جوانب متعددة، مع ضرورة التجنيد الحقيقي لإنشاء وتطوير الأطر المؤسساتية والقانونية والتقنية الضرورية لترقية التعاون الجهوي[2].

مما سبق، شهد الدعم الأوربي للديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط تراجعا نسبيا، ليس بسبب انخفاض الميزانية أو عدد المشاريع، فقد ارتفعت الميزانية التي توزع من خلال الجهاز الأوربي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان (The European Human Rights EIDHR & Instrument for Democracy) من 130 مليون يورو سنة 2007 إلى 145 مليون يورو سنة 2010، وإنما إلى قيام الاضطرابات والفوضى التي أنتجتها التجربة الديمقراطية، التي أثبتت ميل أوربا وأمريكا إلى الاستقرار السياسي على حساب الإصلاح الديمقراطي، إلا أن الوضع الحالي يثبت أن الاستقرار السياسي من غير إصلاح ديمقراطي مناخ للتطرف والإرهاب. وعليه يتطلب الأمن القومي تحقيق معادلة التحول الحكيم للإصلاح مع إيجاد التوازن الضروري مع الاستقرار السياسي.

وقد عززت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة تراجع الاهتمام الأوربي ليركز على السياسات الداخلية. وتصاعد اتجاه فرض الحمائية، وتزايد الربط بين الاتفاقيات التجارية وتطبيق سياسات الإصلاح السياسي بخاصة مع تضاؤل النفوذ الأوربي في المنطقة و صعود قيادات إقليمية جديدة لها توجه النظم السلطوية، وهذا ما غير أولويات السياسة الخارجية الأوربية، فانصب الاهتمام على المشاكل الوطنية والإقليمية التي تهدد الأمن الجماعي في المنطقة بما فيها الانتشار النووي[3]. وأخذت طابعا أمنيا متزايدا، وأصبح التعامل مع القضايا المختلفة كالإرهاب، سياسات الهجرة، تأمين الطاقة، والعلاقات التجارية يتم من منظور أمني ضيق.

---

[1] مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص.ص.34-36.

[2] عبد القادر شربال، مرجع سابق، ص.ص.267-268.

[3] كريستينا كوش، "عودة إلى الواقعية" في **السياسة الدولية**، الأهرام الرقمي، متحصل عليه: www.digital.ahram.org/eg/policy?serial=362576، تاريخ التصفح: 2011/02/27 على 18h04.

سياسات تدعيم الأمن الأوربي الخاص

أولا: إحلال الأمن في منطقة المتوسط

بعد فشل الاتحاد في حل نزاع "كوسوفو"، قام حلف الأطلسي بوضع برنامج عسكري يسمح بإيقاف العمليات الصربية العسكرية والمدنية داخل منطقة البوسنة والهرسك. بالإضافة إلى احتواء النزاعات الإقليمية الداخلية. وهنا برزت للحلف فكرة إنشاء قوات مسلحة أطلسية تتلاءم مع الواقع الجديد داخل منطقة المتوسط. وتم الاتفاق على وضع بنى عسكرية جديدة أهمها: قوة الرد السريع، القوات المشتركة المتعددة المهام، والأسطول الحربي الدائم في المتوسط

– قوة الرد السريع: وهي تضم 10 آلاف شخص موزعين على 5 فرق عسكرية: فرقتان من بريطانيا، فرقة من القوات المحمولة جوا مشكلة من قوات متعددة الجنسية (ألمانية، هولندية، بلجيكية، بريطانية)، وفرقة ايطالية مدعمة من قوات (تركية ويونانية)، والفرقة الخامسة قوات أمريكية تشارك في بعض المناسبات لضمان المظلة الجوية لهذه القوات.

أساس تشكيل هذه القوات هو التدخل في عمليات ومناطق خارج المنطقة الأطلسية. أما فرنسا فلم تشارك في القوات العسكرية الموحدة بحكم انسحابها منها سنة 1966.

– القوات المشتركة المتعددة المهام: لقد تم توجيه الحلف بعد زوال التهديد المباشر (الشيوعي السابق) على أساس بنيات عسكرية مرنة وسريعة الحركة لظهور المخاطر الجديدة المختلفة والمتعددة المصادر، وطرق مواجهتها تتطلب عمليات انتشار سريعة، لذلك تم تشكيل قوات جديدة تسمى بالقوات المشتركة المتعددة المهام-Combined Joint Task Forces-CJTF سنة 1994 للتدخل خارج النطاق الإقليمي.

– الأسطول الدائم في حوض المتوسط: في سنة 1992 تم تشكيل أسطول حربي دائم في حوض المتوسط ليتشكل من وحدات حربية منها مجموعة فرقاطات يكون مركز قيادته في "نابولي" الإيطالية، ويتولى تقوية الجناح الجنوبي للحلف.

إن هذه التشكيلة العسكرية الجديدة للحلف موجهة بصفة خاصة إلى البحر المتوسط؛ لتمثيله مصدر الأزمات المستقبلية وفقا للمفهوم الأطلسي والأوربي، وللقوات المرنة السريعة الانتشار للتدخل في النزاعات المحلية المحدودة.

إن إدخال فرنسا وألمانيا في القوة العسكرية المتوسطية يحافظ على التفوق العسكري الأمريكي في المنطقة، ويضمن لها الإشراف على النزاعات الإقليمية، مع إفشال المخطط الأوربي في تشكيل قوات التدخل السريع وقوة أوربية دفاعية مستقلة[1].

[1] خير الدين العايب، مرجع سابق، ص.ص.10-11.

ثانيا: تطويق الإرهاب في حوض المتوسط

يمثل الإرهاب تحديا استراتيجيا متناميا لأوربا وأمريكا على حد سواء بحكم ما تملكه هذه الفئات من موارد وتواصل إلكتروني. ويعد حوض المتوسط من المناطق التي أدرجتها الولايات المتحدة في خانة المناطق الإرهابية: الغليان الأمني والسياسي في الشرق الأوسط، وعدم الاستقرار في شمال إفريقيا، مما يوجب مراقبته واحتواءه قدر المستطاع خاصة بعد سياسة أمريكا المهينة عالميا، والمساندة لإسرائيل تحت ما يسمى التهديد الأتي من الجنوب.

نجحت أمريكا في إقناع العالم بعالمية الظاهرة وربطها بالإسلام: المقاومة الفلسطينية حماس وحزب الله اللبناني، واستطاعت تغيير رؤية بعض الدول لإسرائيل مثل: مسار السلم الشامل بين الأردن وإسرائيل. إلا أن الجماعات المتطرفة ذات الأهداف المختلفة في الضفة الجنوبية للمتوسط- المغرب العربي- تستهدف الأنظمة القائمة ذات التوجه العلماني.

إن التخوف ناتج عن إمكان وصول هذه الجماعات إلى السلطة، وقلب النظام السياسي للمنطقة وتغيير وجهة التعاملات الخارجية؛ لأنها تتبنى الإسلام كتوجه استراتيجي في سياستها الداخلية والخارجية. وأيضا إمكان استخدامها للسلاح النووي الذي تحصل عليه بطرق سرية. لذا فإن أمريكا وأوربا تعملان على إقامة شراكة أمنية بهدف التنسيق الثنائي لاحتواء هذه الجماعات.

تدعي فرنسا تهديد الدول الجنوبية للأمن المتوسطي كالجزائر وربطها بالحركة الإسلامية فيها، أما ليبيا تتهمها بمحاولة امتلاك السلاح النووي. وتشهد المنطقة العربية انتقاء الغرب للتدخل في صراعاته تحت اسم التدخل الإنساني الذي روجت له فرنسا والمهمات الإنسانية للجيوش[1].

لقد استهدفت صناعة الإرهاب العرب والمسلمين، واتخذت إجراءات عديدة من طرف أمريكا وبريطانيا ودول أوربية أخرى، حيث تمت مناقشة مشروع قانون بريطاني (الحق في احتجازهم وترحيلهم) بمجرد الشبهة ودون العودة إلى قرار قضائي من محكمة متخصصة، واعتمد هذا القانون وصدر بعنوان "قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب" في أواخر سنة 2001. وخولت الشرطة المدنية صلاحيات واسعة في التحري والاستجواب والاحتجاز والإبعاد، وهذا يتعارض مع التقاليد البريطانية العريقة.

[1] المرجع نفسه، ص.ص.16-18.

إن قوانين الطوارئ المعلنة وغير المعلنة تستمر داخليا وخارجيا ودوليا، وتم وضـــع قائمة للدول المنضوية في القائمة السوداء وفي مقدمتها كانت العراق المحتلة في 2003 والتي دخلت دائرة عنف غير منتهية، ويتردد اسم كل من سوريا ولبنان (حزب الله)...الخ[1]*.

يدخل في خانة الإرهاب وفقا للمنظور الغربي مـــا يســـمى الأصـــولية الإســـلامية، والإرهاب الدولي بما فيه المقاومة، وسلاح الدمار الشامل الذي تحوزه دول ليســـت صـــديقة للولايات المتحدة أو عدوة لها مثل ليبيا، والدول صـــانعة الأســـلحة، وخطـــف الطـــائرات والأشخاص وتجارة المخدرات وغسيل الأموال.

بعد انهيار أنظمة أوربا الشرقية الشمولية وصعود الديمقراطية وحقوق الإنسان، قامت الولايات المتحدة بوضع مجموعة جديدة من الأهداف في سلم أولوياتها كجزء من الشـــرعية الدولية التي استفردت بها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق. وهي:

– منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم – باستثناء إسرائيل– .

– تأكيد حرية السوق، وتبني الاقتصاد المفتوح في إطار العولمة.

– تكييف مبادئ الشفافية والتعددية وحقوق الإنسان، بما يخدم أهدافها وسياساتها وبما يساعد في مكافحة الإرهاب وعمليات غسيل الأموال...الخ.

إنها تحاول وضع هذه الأهداف كدستور عالمي جديد حسب رأي الخبير القانوني اللبناني"جورج ديب"، لأنها تمنح لأمريكا حق التدخل مثلما حدث في العراق سنة 2003[2].

الأمن المتوسطي وعلاقته بالأمن الأطلسي "المفهوم الجديد للحلف

في اجتماع الحلف باسطنبول في جوان 1994، درس وزراء الدفاع إمكان مســـاهمة الأعضاء في تدعيم استقرار المنطقة المتوسطية من خلال الحـــوار الأطلســـي مـــع الـــدول المتوسطية غير الأعضاء (مصر، إسرائيل، الأردن، موريتانيا، المغرب وتـــونس). وتـــم تكليف اسبانيا وايطاليا بإعداد المشروع وإقامة اتصالات مع دول جنوب المتوسط؛ لأن هاتين

---

[1] عبد الحسين شعبان، الإسلام في السياسة الدولية...، مرجع سابق، ص.ص.165-166.

* هناك خلط بين الإرهاب والمقاومة مطلب العرب والمسلمين؛ مثلا الإرهاب الإسرائيلي الممارس والمكثـــف علـــى العرب خاصة فلسطين من خلال السياسة العنصرية، الاستيطانية منذ قيامها، وشن أعمال إرهابية ســـافرة فـــي حـــق العرب والمسلمين. بالإضافة إلى سياسة الكيل بمكيالين والانتقائية والتجزيئية التي تقوم بها الولايات المتحدة متجاهلـــة مقاومة الشعوب وحقها المشروع في استخدام كل الوسائل المسلحة لتقرير مصيرها –كما هي حالة الشعب الفلسطيني– الذي أكدت عليه وثائق لاهاي 1899 و1907، ميثاق باريس1928، ميثاق الأمم المتحدة 1945، الإعـــلان العـــالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، والبروتوكول الدولي الملحق باتفاقيات جنيف سنة 1977 بعنوان: حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة، الذي يعتبر تطوير للقانون الدولي الإنساني للحق في المقاومة. (أنظر: عبد الحسين شعبان، الإســـلام في السياسة الدولية...، مرجع سابق، ص.ص.171–173).

[2] المرجع نفسه، ص.172.

الدولتين تربطهما علاقات متميزة بتلك الدول وتدركان طبيعتها. بعدها جاء إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" عن الحق في التدخل العسكري خارج المجال الجغرافي الأطلسي كإستراتيجية جديدة للحلف للقرن الحادي والعشرين.

مما سبق، تم الربط بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي والأمن الأطلسي؛ لإمكان امتداد تداعيات الأمن إلى أوربا، وتنافس القوى الإقليمية لتحظى بأولوية الإشراف على الأمن المتوسطي. إن الشراكة التي طرحتها (فرنسا، ايطاليا واسبانيا)، تراها الولايات المتحدة بأنها تخدم مصالح هذه الدول بالأساس. ورأت أنه من مصلحتها إشراف الحلف على أمن المنطقة بعد أن نجحت في توسيع الحلف نحو الشرق وضم بعض دول أوربا الشرقية، وإقناع روسيا في إقامة علاقة معه.

إن الهدف من اختيار دول معينة للحوار هو ربط إسرائيل بالدول العربية، نتيجة شبكة العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل والمغرب وتونس وإضافة العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا. وكل ذلك يهدف إلى تدعيم مبادرة مدريد للسلام -1991- لإحلال السلم في منطقة الشرق الأوسط. أما الدول المتوسطية فهي تتحفظ من الدخول في علاقات معمقة مع الحلف لأنها تضر أمنها وسيادتها[1].

إن المشروع الأوربي والبحر المتوسط هو مشروع السلام الكبير، لأن الهدف هو السلام والاستقرار. وقد تزايد دوره بمساهمته في السنوات الأخيرة في فعاليات المفاوضات بعد أن كانت محتكرة من طرف الولايات المتحدة من خلال المشاركة في اللجنة الرباعية، فهو يحاول عن طريق علاقاته الثنائية مع إسرائيل وفلسطين تسهيل الحوار الإقليمي من خلال الشراكة الأورومتوسطية ومرجعيات مسار برشلونة 1995 بالجوانب الاقتصادية، التجارية والاجتماعية التي هي بالأساس عملية سياسية.

بالرجوع إلى سياسة الاتحاد الأوربي فإنها لن تتغير لتأييدها للاعنف، وضرورة الاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود.

هناك توافق الرؤية الأوربية والعربية حول حتمية السلام، لكنهم يختلفون في مفهومه هل هو السلام العادل أم سلام الاستسلام؟ ففي الوقت الذي لا تحترم فيه إسرائيل قرارات الأمم المتحدة ولا تطبقها يشترط الغرب على العرب ضرورة الاعتراف المسبق بإسرائيل مع اعتراضها على الدعم الذي تتلقاه مما يزيد من محاصرة فلسطين وهضم حقوق شعبها[2].

وعلى الرغم من أن مسار "برشلونة" يهدف إلى إقرار السلام، إلا أنه اتجه إلى الجانب الاقتصادي وتجاهل الإصلاح السياسي والاستقرار السياسي في المنطقة.

---

[1] خير الدين العايب، مرجع سابق، ص.ص.13-14.

[2] المشروع البحثي المشترك، منتدى العلاقات المصرية- الأوربية، مرجع سابق، ص.ص.42-54.

الأمن الداخلي: التعاون في ميادين العدالة والمسائل الداخلية

خلال مراحل البناء الأوربي تم إهمال الجانب الاجتماعي كثيرا؛ حيث بقي ضمن صلاحيات الحكومات. ومع القانون الأوربي الموحد تم إدخال فكرة الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، وأكد ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء وبين الأقاليم. وفي سنة 1989 تم التوقيع على الميثاق الاجتماعي من طرف الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية باستثناء بريطانيا. إلا أنه كان يعبر عن التزامات أخلاقية أي احترام الحقوق الاجتماعية. ومع معاهدة "ماستريخت" وضع البروتوكول الاجتماعي للمعاهدة الأهداف في ميدان الشغل وظروف العيش والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي.

يتدخل المجلس بشكل مباشر إلى جانب الدول في القضايا الأساسية مثل: الصحة والأمن في العمل وظروفه. وانضمت إليه بريطانيا سنة 1997 مع معاهدة "أمستردام" التي احتوت على المطالب الاجتماعية بإدخال فصل حول التشغيل وأصبح بموجب ذلك للاتحاد كفاءات في كل الميادين[1].

تحمل الاتحاد مسؤولية الأمن الداخلي، ويخضع أغلبه للوائح الجماعية، ويظل التعاون بين قوات الشرطة والسلطات الأخرى المسؤولة عن الشؤون الجنائية متروكا للعمل بين الحكومات، مع السعي إلى زيادة فاعليته. ومن جهة ثانية؛ يتم نقل سياسات التأشيرات واللجوء والهجرة وغيرها من السياسات المتعلقة بحرية انتقال الأفراد إلى الجماعة. ويحل مجلس الجماعة محل لجنة شنجن التنفيذية، ويصبح في وسع المفوضية اتخاذ مبادرات. كما تمارس محكمة العدل دورها في هذا المجال.

عمل الاتحاد على تطوير قواعد المواطنة الأوربية الرابطة بينها وبين المواطنة الوطنية، ووضع استراتيجيات للتوظيف والتنسيق بين السياسات الوطنية، وتعزيز الشق الاجتماعي ومعالجة التهميش وتحقيق المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى الترابط بين السياسات البيئية والعمل على تحقيق تنمية متواصلة، وإدراج البعد البيئي في كل السياسات القطاعية، وتبسيط أساليب اتخاذ القرارات في الاتحاد، ورفع أدوات الصحة العامة، وتوضيح أهداف سياسة المستهلك وتعزيز روابطها مع السياسات الأخرى، مع تأمين حق المواطن في الوصول على وثائق مؤسسات الاتحاد والقدرة على الاتصال بها بلغته الخاصة، وتحسين أساليب الصياغة لجعل الوثائق أيسر على الفهم والتطبيق[2].

---

[1] المنظمات الدولية: الاتحاد الأوربي: مستقبل الاتحاد في **موسوعة القرن**، مرجع سابق، ص.767.

[2] محمد محمود الإمام، "أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية"، مرجع سابق، ص.163.

بهدف الوصول إلى جنسية للدولة الفدرالية المرتقبة تضمنت معاهدة الاتحاد الأوربي جزءا بعنوان مواطنة الاتحاد (Citizenship of the Union)، ونص على:

1- يصبح كل شخص يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء مواطنا للاتحاد، ويتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي تحتويها معاهدة الاتحاد.

2- لكل مواطن حق على الاتحاد في الانتقال والإقامة بحرية في إقليم الدول الأعضاء وفقا لشروط وضوابط المعاهدة.

3- حق كل مواطن في الاتحاد الإقامة في دولة عضو ليس من جنسيتها في التصويت والترشح في الانتخابات المحلية في الدولة العضو التي يقيم فيها بنفس الشروط مثل مواطنيها.

4- حق كل مواطن على الاتحاد في دولة عضو ليس من جنسيتها في التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية في الدولة العضو التي يقيم فيها بنفس الشروط مثل مواطنيها.

5- حق كل مواطن على الاتحاد في أي إقليم ثالث لا يوجد فيه تمثيل للدولة العضو التي ينتمي إليها بجنسيته في التمتع بالحماية الدبلوماسية والقنصلية لأية دولة عضو بنفس شروط مواطنيها، مع اتخاذ دول الأعضاء فيما بينها القواعد الضرورية وإجراء المفاوضات الدولية اللازمة لتوفير تلك الحماية.

6- من حق كل مواطن على الاتحاد تقديم عرضة للبرلمان الأوربي بشكل انفرادي أو بالاشتراك مع مواطنين آخرين في موضوع يقع في نشاط الجماعة ويؤثر عليه بطريقة مباشرة. كما له تقديم طلب لمفوض حقوق الإنسان خاص بوقائع سوء الإدارة في أنشطة أجهزة أو فروع الاتحاد باستثناء الدور القانوني لمحكمة العدل ومحكمة أول درجة[1].

لتوجه عمل الاتحاد نحو الاندماج الكامل، تضمن الباب السادس من معاهدة الاتحاد الأوربي نصوصا عن التعاون في ميادين العدالة والمسائل الداخلية. وكانت أهم أحكامه كما يلي:

1- بهدف تحقيق أهداف الاتحاد لاسيما حرية حركة الأشخاص دون الإخلال بسلطات الاتحاد وضعت الدول الأعضاء مجالات ذات اهتمام مشترك تمثلت في:

- سياسة اللجوء السياسي.
- القواعد المنظمة لعبور الأشخاص الحدود الخارجية للدول الأعضاء والرقابة عليها.
- سياسة الهجرة والسياسة المتعلقة بدولة ثالثة أي: شروط دخول وحركة مواطني الدولة الثالثة على أراضي الدول الأعضاء وشروط إقامتهم بها بما فيها إعادة اتحاد الأسر والدخول في سوق العمل، ومحاربة الهجرة غير الشرعية.

---

[1] عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.87.

- محاربة المخدرات.
- محاربة الغش دوليا.
- التعاون القضائي في المسائل المدنية.
- التعاون القضائي في المسائل الجنائية.
- التعاون الجمركي.
- التعاون البوليسي لمحاربة الإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة الدولية بما فيها التعاون الجمركي بالاشتراك مع تنظيم نظام واسع للاتحاد لتبادل المعلومات عن طريق مكتب بوليس أوربي.

2- معالجة الأمور السابقة تكون بالرجوع إلى الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الموقعة في 04 نوفمبر1950 واتفاقية اللاجئين الموقعة في 28 يوليو1951 مع الأخذ في الحسبان الحماية التي توفرها الدول الأعضاء للمضطهدين سياسيا ولا يدخل في هذا الأمر مسؤوليات الدول الأعضاء في المحافظة على النظام والقانون والأمن الداخلي.

3- تشاور واستعلام الدول عن بعضها البعض بواسطة المجلس لتنسيق العمل. كما يجوز للمجلس بناء على مبادرة من دولة عضو أو لجنة في المجالات الستة المشار إليها في النقطة الأولى، وبناء على مبادرة من أية دولة عضو في المجالات الثلاثة الأخيرة من النقطة الأولى أن:

- تبني مواقف مشتركة، وتنمية أي تعاون يساهم في تحقيق أهداف الاتحاد.
- تبني عمل مشترك، باعتبار أن العمل المشترك يحقق أهداف الاتحاد أفضل من عمل الدول الأعضاء بشكل منفرد للآثار المتوقعة. وله أن يقرر تبني تدابير تنفيذ العمل المشترك بأغلبية موصوفة.
- وضع اتفاقيات تتبناها الدول الأعضاء طبقا لمتطلباتها الدستورية ما لم تنص الاتفاقيات على غير ذلك. ويتم تبني تدابير التنفيذ من خلال المجلس بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة السامية. ويمكن أن تنص هذه الاتفاقيات على اختصاص محكمة العدل في تفسير نصوصها والحكم في المنازعات المتعلقة بتطبيقها وفقا لترتيبات قد تنص عليها.

4- يتم إنشاء لجنة تنسيق مكونة من كبار الموظفين، بالإضافة إلى التنسيق تقوم بإبداء الرأي للمجلس بناء على طلبه أو بمبادرة منها، والمساهمة في الإعداد لمناقشاته في المجالات التي تحتويها النقطة الأولى ومجالات منح التأشيرة لدخول مواطني الدولة الثالثة. وترتبط هذه اللجنة بالعمل في المجالات المذكورة.

5- دفاع الدول الأعضاء في المنظمات والمؤتمرات الدولية التي يشاركون فيها عن المواقف المشتركة المتخذة طبقا لهذا الباب.

6- تشاور الرئاسة البرلمان الأوربي في النشاطات المشار إليها، وتأخذ وجهات نظره في الاعتبار.

7- لا تمنع نصوص هذا الباب إنشاء تعاون بين عنصرين أو أكثر أو تنميته في حالة عدم تعارضه أو إعاقته للتعاون المنصوص عليه في هذا الباب.

8- يجوز للمجلس أن يقرر بالإجماع بناء على مبادرة من اللجنة أو دولة عضو منح تأشيرة دخول مواطني دولة ثالثة، ويقرر شروط التصويت عليها. ويوصي الدول الأعضاء بتبني القرار وفقا لمتطلباتهم الدستورية[1].

أما عن محاولة بلورة سياسات أوربية مشتركة في ميادين الثقافة والتعليم والبحث العلمي فقد طرحت انطلاقا من ارتباطها بالجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي.

فعلى المستوى الاقتصادي، يتجسد الارتباط على سبيل المثال بالجوانب المتعلقة بالملكية الفكرية، ومثالها الجهود المبذولة لإزالة العقبات التي تحول دون السوق الأوربية الموحدة وحرية حركة كل عناصر الإنتاج.

على المستوى السياسي، مع وصول المسار التكاملي إلى درجة الوحدة السياسية تطلب ذلك توظيف الثقافة والعلوم والأبحاث، لتعميق أهمية الوحدة السياسية.

أما على المستوى الثقافي، استدعى تزايد التحدي الثقافي الأمريكي في زمن العولمة تكثيف الجهود لحماية الخصوصية الثقافية الأوربية، وبلورت ثقافة وسياسة تعليمية وبحثية أوربية قادرة على المنافسة عالميا[2].

يعود الاهتمام بالمسائل التعليمية إلى سنوات السبعينات 1971-1974، باعتبار أن العلم جزء لا يتجزأ من قضية التنمية العامة للجماعة. وفي سنة 1985 انصب الاهتمام على الارتقاء به بإنشاء مركز متخصص " المركز الأوربي للتطوير والتأهيل المهني"، بالإضافة إلى العشرات من برامج التعاون في المجال التعليمي مثل: برنامج لنجوا سنة 1989 لتطوير مهارات الاتصال داخل الجماعة، واكتساب وتحسين المعرفة بلغات الدول الأعضاء أو اللغات الحية. وبرنامج "تمبوس" سنة 1990 لربط المؤسسات والقطاعات المسؤولة عن التعليم العالي وقطاع الصناعة في الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد بنظيرتها في الاتحاد، بهدف دفع

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.97-98.

[2] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.378.

الجهود لإعادة هيكلة البرامج الدراسية وصناعاتها المختلفة للتأقلم مع شروط ومتطلبات الانضمام [1].

كما تم العمل على التكامل في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا من خلال التركيز على:

- التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء.
- العمل على إنشاء مؤسسة أوربية للعلوم.
- بلورة برنامج جماعي للبحث في مجالي العلم والتكنولوجيا.
- المتابعة والتقييم المستمرين للمناهج والسياسات المتبعة لتحسين الأداء.

وقد خولت معاهدة ماستريخت لمؤسسات الاتحاد للارتقاء بالبحث العلمي والتكنولوجي ليشكل ميدانا أصيلا من ميادين المؤسسات التكاملية يقتضي بلورة سياسات مشتركة متكاملة. [2]

وتتمثل توجهات السياسة الأوربية المشتركة في ميادين البحث العلمي والتكنولوجيا في:

- ربط مسألة البحث العلمي والتكنولوجيا بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تحقيق تنمية متوازنة.
- ربط مسألة البحث العلمي والتكنولوجيا بمسألة القوة والمكانة على المستوى العالمي؛ لأن البحث العلمي والتكنولوجي أهم مصادر ومكونات ثروة الأمم، وأهم وسائل تطوير القدرات الاقتصادية والعسكرية في العالم المعاصر.
- ربط مسألة البحث العلمي والتكنولوجيا والسياسات المشتركة في باقي المجالات، لإمكان إسهامه في تطوير كل القطاعات.

وتطبيقا للسياسة الأوربية المشتركة تم إنشاء المركز المشترك للبحث في اسبرا الايطالية[3].

ثالثا: سياسة الاتحاد المشتركة تجاه الهجرة واللجوء

يتعامل الاتحاد الأوربي مع الدول الثالثة انطلاقا من المقترب الشمولي للهجرة، حيث يركز البعد الخارجي لسياسة الهجرة الأوربية على دراسة مواجهة ضغوط تدفق المهاجرين من إفريقيا، البحر المتوسط، وأوربا الوسطى والشرقية. ويجري العمل عليها بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف.

وفي أكتوبر 2008 تم التأكيد على النظرة الشاملة للهجرة واللجوء. وفي ديسمبر 2009 صادق المجلس الأوربي على السياسة الأوربية للهجرة واللجوء للفترة 2010-2014

[1] لتفاصيل أكثر حول برامج التعاون في المجال التعليمي أنظر: المرجع نفسه، ص.ص.379-384.

[2] المرجع نفسه، ص.391.

[3] المرجع نفسه، ص.ص.392-393.

لاسيما ما يتعلق بإعادة الدخول وبرنامج الحماية الإقليمية، والعمل على تطوير دول المصدر، وتطوير الهجرة والإجراءات الخاصة بها[1].

بالنظر إلى الشراكة الشرقية، تمثل (أوكرانيا، مولدافيا، وبيلاروسيا) دول مصدر أساسية لعبور المهاجرين من القارة الأسيوية والاتجار بالبشر بخاصة أوكرانيا. وبيلاروسيا بحكم حدودها مع الاتحاد الأوربي، وروسيا تمثل بلد عبور لكل الدول الثلاث مما يؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد خصوصا ضمن سياق هبوط نسبة سكان الاتحاد[2].

لقد اعتمد الاتحاد سياسة متشددة إزاء الهجرة وطالبي اللجوء، واستخدم كل الوسائل للتصدي لها حتى الهجرة غير الشرعية، مثل التصنت، الأمر الذي يعرقل منظومة حقوق الإنسان الدولية، وانعكس ذلك على المهاجرين وطالبي اللجوء.

وتختلف طرق التعامل مع طلبات اللجوء في دول الاتحاد الأوربي حيث دخل ما يقارب ثلاثة أرباع المهاجرين غير الشرعيين إلى الاتحاد عن طريق اليونان سنة 2009. ومع عمل وكالة الاتحاد للحدود "فرونتكس" تراجعت النسب حيث وصل 150 شخصا فقط إلى ايطاليا ومالطا خلال الربع الأخير من سنة 2010 بعد أن كان العدد 5200 شخص في سنة 2009، ونفس الشيء حدث مع اسبانيا.

يشترط الاتحاد ضرورة تقديم طلب اللجوء إلى أول بلد داخل الاتحاد يدخله الشخص، وهذا الشرط ألقى بعبئه على اليونان، لذلك قامت المفوضية بإصلاحات لمقاومة هذا الواقع، وأصدرت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان أوامر للدول بتجميد أكثر من 750 عملية إعادة أواسط 2010، كما أوقفت بريطانيا كل الإعادة من هذا النوع إلى اليونان، وأعيد العشرات من طالبي اللجوء إلى العراق[3].

تعاني دول الاتحاد من مشكلات عديدة وبصفة خاصة حقوق الإنسان أهمها: التمييز العنصري ضد الأقليات والطرد وعدم الحصول على حقوقهم في التعليم والإسكان والعنف المستعمل ضدهم* فعلى الرغم من اعتراض مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلا أن

---

[1] Cooperation with the Third Countries in the Areas of Migration and Asylum "2011-2013-Multi-Annual-Strategy Paper" in: ec.europa.eu/europeaid/what/migration-asylum/documents/strategy/2011-2013eu.pdf (03-11-2011/ 17h19)

[2] Ibid.

[3] هيومن رايتس ووتش، أوضاع الإتحاد الأوربي، أحداث 2010، متحصل عليه: http://www.hrw.org/world-report-2011-51 تاريخ التصفح:14-11-2011 على: 19h47

* لأكثر تفاصيل عن مشكلات حقوق الإنسان في بعض دول الإتحاد أنظر: الملحق رقم: 05، ص.292.

الأقليات تعاني التمييز وعدم التسامح حيث قامت ألمانيا بإعادة الروما إلى كوسوفو، وفرنسا أعادت نفس الأقلية إلى أوربا الشرقية.

تبذل جهود أوربية لتقييد النقاب في أوربا سنة 2010، وقد نال موافقة البرلمان الأوربي في سبتمبر من نفس السنة بتشريع يحظر ارتداء النقاب في أماكن عمومية، وأن إكراه النساء على تغطية وجوههن يعد من الجرائم. وفي فرنسا على سبيل المثال قضى المجلس الدستوري في مطلع أكتوبر 2010 بأن القانون يتماشى والدستور الفرنسي.
بلجيكا من جهتها وافق مجلس نوابها على تشريع مشابه في ماي من نفس السنة، وتبعتها هولندا والعديد من الدول الأوربية.
في شهر ديسمبر من سنة 2009 كان قد صدر حكم عن محكمة العمال الاتحادية يؤيد الحظر
على ارتداء المعلمات الحجاب في قاعات الدراسة في منطقة شمال الراين –وستفاليا– [1].

جراء مكافحة الإرهاب انتقد المجلس الأوربي لحقوق الإنسان احتجاز ألمانيا وبريطانيا السري للمشتبهين بالإرهاب سنة 2002، وهو إجراء يتناقض مع مقررا الأمم المتحدة المعنيان بالتعذيب وحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. وقامت الإساءات في بولندا، رومانيا، السويد وليتوانيا؛ لأن للاستخبارات المركزية الأمريكية –السي آي آيه– مقار احتجاز سرية في هذه الدول بين 2005–2006.

استمرت عمليات إعادة توطين المحتجزين في خليج "غوانتانامو" في عشرة بلدان أوربية محتجزين في اسبانيا، 3 في سلوفاكيا، 2 في ألمانيا، واحد في بلغاريا، واحد في لاتفيا، أما ايطاليا واسبانيا فقد تعهدتا باستيعاب اثنين آخرين.
وهناك سياسات للمجلس الأوربي تختص بمكافحة التطرف وتجنيد الأفراد للإرهاب، وهذه المسائل أدت بالدول إلى التخوف من الحق في الخصوصية لعدم توافر الضمانات للتعامل السريع مع طلبات اللجوء[2].

رابعا: الأمن البيئي في المتوسط

أصبح للمبدأ الوقائي أهمية خاصة في السياسة البيئية، الذي مفاده افتراض الأسوأ في التعامل مع الأخطار المحتمل حدوثها، وعدم انتظار التوافق العلمي الكامل حولها، مثل استنفاد طبقة الأوزون، مما سيؤدي إلى إدراج المسائل على المستوى العالمي وتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية[3].

---

[1] هيومن رايتس ووتش، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] جون فوغلر، مرجع سابق، ص.260.

لقد صادق الاتحاد الأوربي –15عضوا– على اتفاقية "كيوتو" (تغير المناخ) في 31 ماي 2002، وقامت الدول الأوربية بتطوير بيئي تزعمته (النمسا، الدنمرك، فنلندا، ألمانيا، وهولندا) التي طورت أنشطة في مواجهة الضغوط البيئية حيث تؤثر أحزاب الخضر والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في صنع السياسة البيئية في الاتحاد. وللمجتمع المدني دور كبير في هذا المجال، ومثاله المكتب البيئي الذي يضم 143 مواطن بيئي من الاتحاد[1].

وفي سنة 2000 سجلت الوكالة البيئية الأوربية تحسن معتدل في إسقاط الإشعاعات بين سنتي2001–2002 بسبب التدفئة، إلا أن بعض الاقتصاديات مثل الإشعاعات اليونانية 10% والبرتغال واسبانيا وايرلندا 20 % زادت ب27% لذلك تم اقتراح تخفيض الكربون إلى 05 % سنة 2012، وتخطط بريطانيا لتخفيض إشعاعات الكربون إلى 60% بحلول 2050.

مع دخول بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ في مارس 2004 ورفع عدد أعضاء الاتحاد إلى 25 عضوا كان ذلك دافعا استراتيجيا لتفعيل الاتفاقية، لكن واجه ذلك تباين سياسات الدول الأعضاء حول إنجاز الأهداف[2].

في شهر مارس 2007 صادق رؤساء دول الاتحاد الأوربي على خطة متكاملة تتعلق بتغير المناخ والطاقة، وتتضمن مقترحات التصدي لهذه الظاهرة بعد سنة2012 عند انتهاء مدة الأهداف التي حددها بروتوكول "كيوتو".

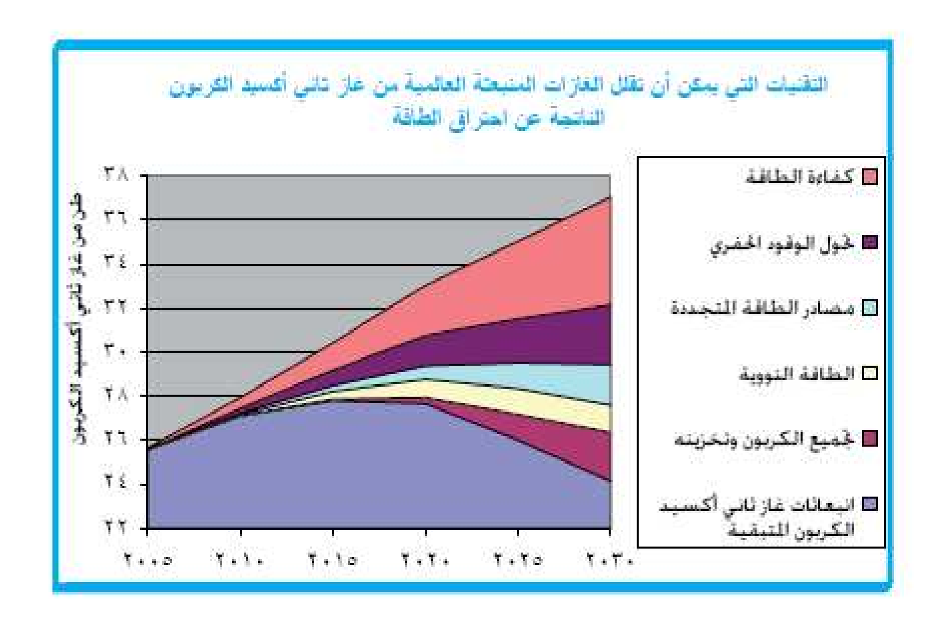
إن الاتحاد يعمل على اتفاقية دولية شاملة لما بعد 2012، شريطة قيام الدول المتقدمة بإجراءات مماثلة وإسهام الدول النامية المتقدمة في هذا المسعى حسب قدراتها الخاصة لتحقيق نظام اقتصادي منخفض الكربون قد يكلف 0.5% فقط من إجمالي الناتج المحلي العالمي بين سنوات2013–2030، واتخاذ إجراء تجاه تغير المناخ قد يقلل من نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة0.14% لكل سنة إلى غاية 2020، وسيكون نمو الناتج المحلي العالمي ما بين2005 –2020 مقدرا بـ 53% وهو تقليل النمو المتوقع إذا لم يتم اتخاذ أي إجراء والذي يمثل 55% مع العلم أن هذا الرقم لا تدخل فيه الفوائد الناتجة من خفض الغازات المنبعثة مثل تقليل الأضرار نتيجة تجنب تغير المناخ وحماية قدر أوفر من الطاقة

(1) Roberto Dominguez, op.cit.p.8.

(2) ibid, p.p.9-10.

وتوفير نفقات الرعاية الصحية نتيجة لقلة التلوث الجوي[1].

ونتيجة ذلك أن العمل منصب على خفض الغازات المنبعثة الحالية والمستقبلية، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:



الشكل رقم (14): التقنيات التي يمكن أن تقلل الغازات المنبعثة العالمية من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الطاقة

المصدر: المرجع نفسه، ص.8.

في انتظار الاتفاقية الدولية عزم الاتحاد على أن يكون له نظام اقتصادي ذو طاقة عالية الكفاءة ومنخفض الكربون، وألزم نفسه بخفض الغازات المنبعثة لديه إلى 20 % على الأقل بحلول 2020 و30% في أفضل تقدير[2].وتم تطبيق هذه التعهدات بمجموعة إجراءات تم تنفيذها فعلا خلال البرنامج الأوربي لتغير المناخ مثل مشروع تجارة الغازات المنبعثة

(1) المفوضية الأوربية، "تدابير الاتحاد الأوربي تجاه تغير المناخ: الريادة في التدابير العالمية حتى عام 2020 وما يليه"، لوكسمبورغ، دائرة النشرات الرسمية للمجتمعات الأوربية،2007، ص.07.متحصل عليه: www.Ec.europa.eu/climat/publication/docs/post_2012_ar.pdf تاريخ التصفح: 2011/03/07 على: 13h35.

(2) European Commission, Climate Action Energy for a Changing World. Less Greenhouses Gases. in www.ec.europa.eu/climate Action/eu_action/less_greenhouse_ gases/index_eu.htm (03/11/2011-16h39)

(Emissions Trading System- ETS) * بالإضافة إلى إجراءات جديدة خاصة بخفض الغازات وتحديث نظام الطاقة في أوربا لضمان مستقبل منخفض الكربون[1]

أ- تحديث سياسة الطاقة في الاتحاد، وهي تتضمن مجموعة إجراءات:

- خفض استهلاك الطاقة بمقدار 20% مقارنة بالمشروعات التجارية على المستويات المعتادة من خلال تحسين كبير في كفاءة الطاقة لنطاق واسع من الأجهزة والمعدات.

- زيادة نصيب مصادر الطاقة المتجددة من استهلاك الطاقة إلى 20% من حوالي 07% سنة2007.

- تبني إطار سياسة تضمن وتطور استخدام الأمن بيئيا لتقنية التجميع والتخزين الجيولوجي للكربون؛ بهدف نشر هذه التقنية في محطات الطاقة التي تعمل بالوقود الحفري إذا أمكن بحلول2020، مع تشجيع بناء 12 محطة تجريبية في أوربا بحلول 2015.

ب- تقوية مشروع تجارة الغازات المنبعثة في الاتحاد:

إنه مشروع طويل الأمد تم إطلاقه في يناير2005، ليمثل أكبر مشروع تجارة على المستوى الدولي والدعامة الرئيسة لسوق تجارة الكربون العالمي؛ حيث يغطي على مستوى الشركة 45% من إجمالي انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد، ويتم التركيز حاليا على التجهيزات الصناعية، ويتم أيضا تنقيحه بهدف تقويته والتوسع فيه لتغطية نسب أكبر من الغازات المنبعثة بداية سنة2013.

ج- الحد من الغازات المنبعثة من وسائل النقل:

تحاول الدول الأوربية مناقشة تشريع جلب الغازات المنبعثة من الملاحة الجوية إلى مشروع تجارة الغازات المنبعثة في الاتحاد بداية 2012. وسيتم تغطية الغازات المنبعثة من جميع رحلات الطيران التي تصل الاتحاد أو المنطلقة منه بداية2012. كما درست اللجنة الأوربية كيفية توجيه الغازات المنبعثة من السفن وخفض معدل انبعاث الكربون من السيارات الجديدة على 120غراما لكل 1كلم بحلول2012، واقترحت اللجنة معايير جودة جديدة لوقود النقل للمساهمة في تقليل انبعاثات غازات الصوب التي تحدث نتيجة للإنتاج الصناعي ووسائل النقل والبنزين والديزل بمقدار10% بحلول 2020، مما يتطلب العجلة في تطوير واستخدام الوقود الحيوي الناتج من مصادر غير غذائية.

د- إجراء عمليات الخفض في قطاعات أخرى:

---

* European Commission, The Emissions Trading System, in www.ec.europa.eu/ clima/policies/ets/index_eu.htm (03-11-2011/16h53)

[1] المفوضية الأوربية، "تدابير الاتحاد الأوربي تجاه تغير المناخ....، مرجع سابق، ص.ص.10-12.

تتمثل في تخفيض الطاقة المستعملة في البناء إلى30% بتوسيع نطاق تشريع الاتحاد ليغطي أداء الطاقة بالبنايات، وتخفيض انبعاثات غازات الصوت غير ثاني أكسيد الكربون التي تمثل17% من الغازات المنبعثة في الاتحاد مثل: غاز الميثان الناتج عن محركات الغاز وغاز أكسيد النيتروجين من محطات الاحتراق وإدماجها في مشروع تجارة الغازات المنبعثة بالإضافة إلى خفض استخدام غازات الفلويد والغازات الناتجة عن الزراعة.

ه- زيادة البحث والتطوير التقني بتخصيص ميزانية تقدر بـ 8.4 بليون يورو للبيئة والطاقة ووسائل النقل تحت اسم "برنامج الإطار السابع للاتحاد الأوربي من أجل البحث والتطوير 2007-2013 " بشكل مبكر عن طريق الانتشار الواسع للتقنيات النظيفة وزيادة الوعي بتغير المناخ وانعكاساته على المدى الطويل، مع ضرورة الزيادة في ميزانية البحث بعد سنة2013 حيث قامت اللجنة بحملة توعية لجذب انتباه الشعوب لتأثيرات تغير المناخ.

إن إجراءات خفض انبعاثات الغاز تعود بمجموعة من الفوائد على الاتحاد هي:

1- تحسين كفاءة الطاقة وحمايتها:

إن الاتحاد يعتمد على استيراد متزايد للطاقة، لذا فإن مسألة حمايتها ذات أهمية بالغة لاستمرار المشاريع التجارية؛ لأن زيادة الطلب عليها سترتفع من 50% حاليا إلى65% سنة 2030 وزيادة الاعتماد على الغاز من 57% إلى84% عام2030 والنفط من 82% إلى93%. فالهدف إذا يدخل ضمن تحسين تنافسية الاتحاد- كفاءة الموارد- حتى ولو لم تنخفض الغازات المنبعثة، ولتنفيذ هدف حماية الطاقة عن طريق خفض استيراد النفط والغاز بنسبة 20% عام2030 مقارنة بالمشاريع التجارية المعتادة ودون تغيير السياسة وزيادة استيراد الولايات المتحدة والصين والهند70% من النفط سنة 2030. ولندرة الموارد سترتفع الأسعار في الجنوب وسيزداد الصراع الدولي.

2- خفض التلوث الجوي والتكاليف الصحية:

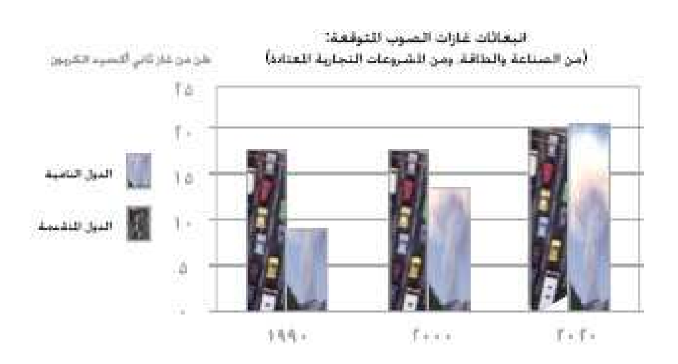
التلوث الجوي لا يزال يسبب وفاة 370 ألف مولود قبل موعده في أوربا كل سنة، كما أن خفض ثاني أكسيد الكربون إلى 10% فقط سنة2020 وتوفير نفقات الرعاية الصحية بنسبة 27 بليون يورو في السنة، يزداد التلوث في الدول النامية؛ لأن أعلى عشر مدن تعاني منه تقع في آسيا وإفريقيا.

3- زيادة التوظيف:

تعتبر الصناعات البيئية أكثر القطاعات فعالية في الاقتصاد الأوربي، تنمو بنسبة05% كل سنة، استجابة للطلب الدولي على التقنيات والمنتجات والخدمات النقية حيث توظف ما يقارب مليوني شخص.

تعمل سياسات تغير المناخ في توفير فرص عمل جديدة مثل: استخدام الكتلة الحيوية في إنتاج الكهرباء، واستخدام الوقود الحيوي في وسائل النقل وهذا ما يوفر 300 ألف وظيفة إضافية في أنحاء الاتحاد الأوربي[1].

لا يمكن أن تتحقق مبادرات الدول المتقدمة تقدما في مواجهة تغير المناخ إلا بالتعاون مع الدول النامية؛ فعند توسع هذه الأخيرة في الأنظمة الاقتصادية ستزداد انبعاثات الغازات لديها، وبحلول 2020 يتوقع تجاوز الانبعاث إجمالي الغازات المنبعثة من الدول المتقدمة كما هو موضح في الشكل التالي:



الشكل رقم (15): انبعاثات غاز الصوب المتوقعة للدول المتقدمة والنامية بحلول 2020

المصدر: المرجع نفسه، ص.17.

لذلك على الدول النامية القيام بخفض الغازات في أسرع وقت ممكن، والمضي قدما لإيقافها في فترات ثابتة بداية عام2020، بالإضافة إلى التوقف عن القضاء على الغابات وإزالة الأحراش التي يؤدي إزالتها إلى 20% من الغازات عالميا، لذا على الاتحاد التعاون مع الدول النامية ومساعدتها في التصدي لتغير المناخ، ونتيجة خبرته الجيدة يمكن تقوية مجموعة من السياسات هي:

- زيادة كفاءة الطاقة وحمايتها.
- تعزيز مصادر الطاقة المتجددة.
- تحسين جودة الهواء والصحة العامة.
- تجميع غاز الميثان من المصادر الصناعية والزراعية كمصدر طاقة رخيص.

من أجل تحضير الدول النامية للمشاركة في الاتفاقية الدولية لفترة ما بعد 2012 يجب:

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.14-15.

1- تبني مفهوم جديد يخص آلية التطوير النظيفة: وهذه الآلية تمكن الدول النامية من تعويض الغازات المنبعثة لديها عن طريق الاستثمار في مشاريع ادخار الغازات المنبعثة في الدول النامية بما يحقق عوائد، وتؤدي إلى تدفق ملحوظ لرأس المال والتقنية من أجل نمو منخفض للكربون، ويمكن توسيعها لتشمل كل القطاعات .

2- تحسين طرق الحصول على التمويل من أجل البنية التحتية للطاقة: من أجل بنية تحتية جديدة لتوليد الكهرباء الضرورية للنمو الاقتصادي؛ لأن الدول النامية تحتاج إلى ما يزيد عن 130 بليون يورو سنويا. وباعتبار أن محطات الطاقة تبقى لعدة عقود فإنه من الأفضل استخدام التقنيات النظيفة المبتكرة التي ستؤدي إلى تخفيض الغازات المنبعثة إلى الحد الأدنى، وهذا الأمر يتطلب استثمارا إضافيا بحوالي 65 بليون يورو سنويا. ويمكن لهذه الدول الاستفادة من معونة التطوير وآليات التمويل المبتكرة مثال: الصندوق الدولي لتمويل كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة الخاص بالاتحاد الأوربي والقروض والمؤسسات المالية.

3- التعريف بتجارة الغازات المنبعثة القطاعية: إن القطاعات التي تعتمد على الطاقة بشكل واسع مثل قطاع توليد الطاقة، الحديد، الاسمنت، تكرير النفط والورق أين يمكن مراقبة الغازات المنبعثة، وضمان تحقيق التوافق عن طريق ربطها بالدول المتقدمة مثل ربطها بمشروع تجارة الغازات المنبعثة في الاتحاد الأوربي لتقوية أهداف القطاعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

4- الالتزام بحدود الغازات المنبعثة مع تقدم التطوير، فعند بلوغ الدول النامية درجة التطوير التي بلغتها الدول المتقدمة يجب على الدول النامية الالتزام بتعهدات تخفيض الغازات المنبعثة وفق مستويات الغازات المنبعثة لديها وقدراتها الفنية والمالية على الحد منها أو خفضها.
- وتستثنى الدول المتقدمة ذات الانبعاث الأدنى من الالتزام بالتعهدات-[1].

وفي اجتماع ريو+ مجموعة العشرين ، تم التركيز على أن تكون سنة 2012 سنة التحول من الاقتصاد الأخضر الذي يتطلب تطور الدول واعتماد الاستثمارات على الطاقات المتجددة، والتقدم أكثر في مسار التفاوض حول اتفاقية جديدة للمناخ بعد تعثر اجتماع "كوبنهاجن" تكون أكثر إلزامية بعد انتهاء مدة اتفاقية "كيوتو"[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص.17-20.

[2] Bernard Guirkinger et Guy Vasseur, Au Cœur du G20: une Nouvelle Dynamique pour le Progrès Economique, Social, et Environnemental,13 septembre 2011, France: Conseil Economique, Social et Environnemental, 2011, p.p. 12-13.

لقد كان توحيد أوربا عملية بطيئة، لكنها مطردة، ومن خلال دراسة التجربة التكاملية الأوربية، يستشف بأنها تراعي – بواسطة مؤسساتها المختلفــة بالتعــاون مــع الحكومــات والمؤسسات السياسية – أهمية ديمقراطية القرار، وضرورة الدراسة العلمية والموضــوعية والواقعية لكيفية تطوير التجربة، مع الفهم الواضح للتطورات التي تشهدها البيئــة الدوليــة، ونقلها من المستوى الاقتصادي إلى الاندماج السياسي بما يمهد الطريق أمــام ظهــور قــوة عظمى تفرض نفسها على المستوى العالمي بشكل أكثر وضوحا.

فعلى الرغم من أن التجربة لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف المنشود بإقامة الولايات المتحدة الأوربية التي حلم بها رواد الحركة، إلا أن ما تم إنجازه يعد نجاحا باهرا؛ لأنه حول الدول المتصارعة إلى دول متعاونة مثل: فرنسا وألمانيا.

لقد اعتمدت الدول الأوربية في مسارها التكاملي بالدرجة الأولى على منهج وظيفــي مدخله اقتصادي للوصول إلى تحقيق الهدف السياسي؛ أي تلازم وجهــين لا يمكــن فصــل أحدهما عن الآخر: وجه اقتصادي يقوم على أسس وآليات السوق والاقتصاد الحر، والآخــر سياسي يقوم على أسس الليبرالية السياسية. مع ممارسة الجماعة التكامليــة سياســة واعيــة ومخططة مسبقا منذ البداية لبلوغ الهدف المحدد.

فالاتحاد الأوربي يعكس في نشأته نوعا من التدرج في العمل الوحــدوي؛ باعتمــاد المرحلية والاستمرارية الدؤوبة، والبحث عن الحلول والمداخل الجديدة لبقاء الوحدة وتوسعها رأسيا وأفقيا، والاستناد إلى الرضا الشعبي والمشاركة الديمقراطية، أي عدم انطلاقهــا مــن الفوقية، وهو ما يتضح بالنظر إلى مجالات التعاون، حيث تم البدء بالمجال الاقتصادي، ثــم الدفاعي وصولا إلى السياسي والاجتماعي، مع مراعاة العمل بطريقة تحقق التوازن بين هذه المجالات. وباتباع مراحل التكامل: منطقة التجــارة الحــرة، الاتحــاد الجمركــي، الســوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، والتكامل الاقتصادي الكلي. ويتضح أيضا من المؤسسات وما حققته. فالاندماج القانوني آخذ في التزايد، وأحكام محكمة العدل الدولية ترغم الدول الأعضاء على تغيير ممارساتها. وقد أضافت ضغوط العولمة الحوافز لتقوية مؤسسات أوربية إقليمية.

كما أثبتت التجربة قدرة عالية على التوسع والاستيعاب؛ فخلال فترة قياســية ارتفــع عدد الدول الأعضاء من ست دول إلى 15 دولة عضوا، وبعدها كانت مرحلة التأهيل لدخول أعضاء جدد؛ لتجاوز الفوارق بين تلك الدول وتوحيد أجزاء القارة الأوربية، ممــا أدى إلــى ارتفاع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى 27 دولة مع ترك باب العضوية مفتوحــا لمــن تتوفر فيه الشروط. كما أنها لا تتعارض مع التجمعات الأخرى، الموجودة إلى جانب الجماعة سابقا، والاتحاد حاليا مثل: تجمع "البنولوكس"، والبعض الآخر الأكثر اتساعا كمنطقة التجارة الحرة.

يمثل الاتحاد أقرب الصياغات الواقعية للطموحات الكبرى لمؤسسي حركة الوحدة في أوربا، الذين نادوا بإقامة ولايات متحدة أوربية. لكن اصطدام هذه الطموحـــات باعتبـــارات السيادة، والرغبة في التمسك بالمصالح الوطنية، وعدم الخضوع لسلطة عليا فوق قوميـــة أو لهيمنة أحد أعضاء الاتحاد حال دون تحقيقها. وهذا ما جعل السياسة الخارجية تتطور بشكل بطيء وضعيف، وعليه فإن المضي قدما في هذا المجال سيحتاج إلى نضج أكبر كالذي حدث مع التكامل الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا بتظافر جهود الدول الأعضاء.

من خلال دراسة مؤسسات وآليات صنع القرار في الاتحاد الأوربي، فإنه لا يعبر عن منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق قوميـــة، وإنمـــا يكون القرار فيها نتيجة التفاعل بين الدول الأعضاء وتلك المؤسسات. وتجدر الإشارة إلى أن نطاق السلطات التي يتمتع بها الاتحاد إزاء أعضائه متسعة؛ فمجلـــس الـــوزراء والبرلمـــان يمكنهما اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأعضاء، ويمكنهما تقرير العقوبـــات علـــى الـــدول المخالفة أو رفع الأمر إلى محكمة العدل الأوربية، التي يكون بوسعها اتخاذ القرارات الملزمة لدول الاتحاد، وأيضا إلغاء القرارات التي تصدرها المحاكم الوطنية.

وعليه فإن نظم العمل وأساليب اتخاذ القرار تتم في إطار تعاوني وثيق بين ما يعرف بالمثلث المؤسساتي؛ بين مجلس الوزراء والبرلمان والمفوضية. ويتمتع مجلس الوزراء بحق الفيتو. أما عن الأغلبية المطلوبة في الاتحاد فهي تتميز بين مسائل جوهرية تتطلب الإجماع، ومسائل هامة تتخذ قراراتها بالأغلبية المشروطة التي تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وأحيانا بين مسألة وأخرى داخل المؤسسة الواحدة. والمسائل الإجرائية التي تتطلب الأغلبية البسيطة. وفي الحالات التي تضطر فيها دولة ما إلى استخدام حق الفيتو يتم إطالـــة فتـــرة التفـــاوض للوصول إلى نوع من التوافق لتجنب استخدام هذا الحق. وهناك اتجاه نحو توسيع نطاق اتخاذ القرار من خلال المشاركة بين المؤسسات الأوربية، مع التخلي التـــدريجي عـــن الإجمـــاع والتوسع في تطبيق الأغلبية المشروطة.

إن البناء التكاملي الداخلي والخارجي يبين مدى تطور العلاقات البينيـــة وبخاصـــة التجارية، ويجدر وضع تقرير مسبق لما قد تخلفه خطوات بناء الوحدة من آثـــار انحســـارية Back Wash effects تؤثر سلبا على كيانات أقامت أوضاعها على أساس الحماية الوطنية، واتخاذ ما يواجهها من خطوات وسياسات بما فيها تسهيل انتقال عناصر الإنتاج من المناطق والتخصصات المتضررة إلى مناطق متطورة، وهذا ما تثبته التجربة الأوربية عنـــدما تقـــدم مسارها التكاملي.

لكن على الرغم من إصلاح مؤسســـات الاتحـــاد، وعمليـــة صـــنع القـــرار فيـــه، والصلاحيات التي يتمتع بها الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد، إلا أنه يواجه تحديات

كبيرة لممارسة نفوذه في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، للاختلاف الكبيـر فـي الأنظمـة السياسية، الدينية، الثقافية والقيم الحضارية.

لقد تعددت المبادرات الأوربية تجاه منطقـة جنـوب المتوسـط أهمهـا الشـراكة الأورومتوسطية؛ التي لا تزال تمثل الإطار المناسب للتعاون بين الضفتين، بتركيزها علـى ثلاث سلال مترابطة هي: سلة الحوار السياسي والأمني؛ الهادفة إلى إقامـة منطقـة سـلام واستقرار مبنية على أسس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وسلة الشراكة الاقتصـادية والمالية والعمل على منطقة التبادل الحر من أجل الازدهـار المشـترك، وسـلة الشـراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية بهدف تقارب مجتمعات المنطقة.

كما أن آلية الجوار الأوربية التي تعد سياسة مكملة للشراكة، هي الأخرى تفتقر إلى العمل الجماعي وتركز على العمل الثنائي، الذي سيخلف انقسامات متزايدة، ومنافسـة بـين الدول، لأن البعض سيستفيد من صفة "الجار المتميز"مثل المغرب والأردن، ويتأخر الـبعض الآخر ويصنف في المرتبة الثانية، أما المعادون فهم يأخذون صفة الدول الفاسدة . ويـوازي هذا الوضع تصنيف الولايات المتحدة العالمي للدول: حليفة، معتدلة، نافعة، فاشلة، ومارقـة. وعليه فهي تهمل التعاون الإقليمي.

إن الاستراتيجية الأوربية لم تؤت أكلها ومخيبة للآمال؛ لاختلاط الجوانب ومحدودية مشاركة دول جنوب المتوسط فعليا في الشراكة، ولغياب الاندماج الإقليمي جنوب– جنـوب، وعدم حل النزاعات التي تعاني منها المنطقة، ولم تتم معالجة ظاهرة الهجرة غير الشـرعية المتزايدة، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية في معظم الدول الجنوبية المتوسطية.

ويرجع الطرف الأوربي أسباب ذلك إلى عدم تقدم مسار الإصلاحات فـي منطقـة جنوب المتوسط؛ الذي يعني الانتقال من نظام سياسي مغلق إلـى نظـام سياسـي مفتـوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة: الدستورية الديمقراطية القائمة على التعاقد والاختيار الحر، والتمثيل النزيه، واستقلالية القضاء، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتداول السلمي على السلطة. وهذا يستوجب تطوير قواعد الشرعية للنظم الحالية، والانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى مبنية على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية.

تتميز السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية بالمركزية والهيمنـة الاقتصادية والثقافية وزيادة قوة أوربا عالميا، والحصول على الامتيازات والأسواق والبحث عن منافذ جديدة لبضائعها وخدماتها. وباختصار فإن أوربا تهـدف إلـى توسـيع مجالهـا الاقتصادي، لكنها تسهر على تحديد دخول المنتجات الزراعية والصناعية المتوسـطية إلـى السوق المشتركة، وحماية نفسها وتحصين حدودها وضمان أمن مجتمعاتها؛ لذا فهي تتعامـل

مع ظاهرة تدفق الهجرة لاسيما من البلدان المغاربية على أنها قضية أمنية ذات أولوية، ولـم تتوصل إلى وضع سياسة خارجية موحدة وشاملة للهجرة بكل أبعادها.

إن الفوضى المفهومية وعدم الاتفاق على المفاهيم يقف عائقا أمام معالجة القضـايا، فهناك اختلاف وجهات النظر حول مفاهيم الإرهاب، العنصرية، الدين والسياسـة وحقـوق الإنسان. والخلط بين حرية التعبير والاستفزاز مثل الرسوم المسيئة للرسول –صلى الله عليه وسلم–، واختلاف المواقف من الاستعمار وتقييمه ومثال ذلـك القـانون الفرنسـي المشـيد بالاستعمار في شمال إفريقيا وموقف الجزائر منه (تجـريم الاسـتعمار)، بالإضـافة إلـى الديمقراطية وحقوق الإنسان، هل هي نموذج واحد وغربي أم أن مفهومها يكون وفقا للثقافات والمجتمعات. وكذا العولمة والتناقض القائم بين اقتصاد السوق وبين الإجراءات الحمائية التي تمارسها الدول الغربية، ومعاداة الإسلام والخلط بينه وبين الإرهاب وبينه وبـين المقاومـة والإسلام والأصولية والمسلمين والإسلاميين.

لذلك فإن التعاون القائم بين الطرفين يهدف إلى احتواء الخطر الإسـلامي أو وقفـه. والأوربيون مستعدون لاستخدام كل الوسائل –حتى العسكرية– للتصدي للتصاعد الأصـولي في المغرب والمشرق.

إن الشراكة الأورمتوسطية هي شراكة اقتصادية غير متكاملة بين عملاق اقتصـادي متماسك وكيانات منعزلة تسير في طريق التنمية. وإن لم يتحقق التوازن في التوجه الأوربي نحو الشمال الغني ونحو الشرق الأوربي بتوجه مماثل للجنوب النامي، للعوامل التاريخيـة، الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية للضفتين، ستصبح الشراكة مجرد اتصالات دبلوماسية.

ونظرا للحتمية التي تكرس المسؤولية المشتركة تجاه منطقة المتوسط، يجب احتـواء الأحكام المسبقة القائمة لدى الضفتين، وجعل إطار العلاقات أكثر ديناميكية، وتحسين آليـات الشراكة وطرق تطبيقها.

لقد طرحت الشراكة الأورمتوسطية ميثاق السلام والاستقرار، واعتبرته قاعدة تهدف إلى تسوية النزاعات بالطرق السلمية وضمان استمرارية الحوار السياسي فـي حالـة قيـام النزاعات، إلا أنه لم يتم التوقيع عليه نتيجة فشل عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن الطرف الأوربي يعي أسباب تعثر كل المبادرات في المنطقة لاسيما عدم التقـدم في مسار الشراكة وبصفة خاصة الجانب السياسي والثقافي؛ لذلك يجب عليـه أن يمـارس سياسة أكثر نشاطا من أجل تسريع الحل السلمي والعادل للصراع العربي الإسرائيلي، فهـو المفتاح الحقيقي للسلام في المتوسط خصوصا بعد مد القنوات الفرنسية مع الإدارة الأمريكية وإسرائيل. ويتحدد ذلك بمدى صدقية الفاعل الأوربي مع جواره، وحتـى علـى المسـتوى العالمي.

إن توسيع نطاق الأمن ومعناه يرتكز على تغطية مختلف المشاكل التـي تعتـرض البشرية، وذلك من خلال تعلم الحكومات السلوك التعاوني وتغيير سياساتها لكي تستقيم مـع نظام دولي مبني على التبعية التبادلية. واعتبار الأمن والسلم وحدة غيـر قابلـة للتجزئـة، والحصول عليهما يتطلب نجاح سياسات الأمن الجديدة الأكثر شـمولية. أي التوجـه إلـى المشاكل غير العسكرية.

يتطلب الأمن في المتوسط اتفاقا حول مفهوم للأمن في المتوسـط يخـدم الطـرفين الأوربي والمتوسطي؛ فلا يمكن تحقيقه في ظـل امـتلاك الغـرب وإسـرائيل الترسـانات العسكرية، ونزع السلاح الأحادي الجانب المطبق على العرب.

وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية والأمنية تعد أحد أعمـدة الاتحـاد الأوربـي والجهود متواصلة من أجل توحيدها، إلا أن الطريق لا يزال طويلا للوصول إلـى سياسـة خارجية مشتركة أو موحدة بالفعل للاتحاد الأوربي. وخلال السنوات القادمة سـوف يحكـم عليها من النتائج المتحصل عليها في التفاوض العربي- الأوربي. ومن المحتمـل أن يبقـى الوضع على حاله؛ لأن الجانب الأوربي يمارس دور القائد؛ كونه هو الذي يمتلـك ويقتـرح ويقرر، ودور الموجه؛ كونه يرسم المسار المراد، ويمارس دورا معياريا دون مشاركة كـل الدول المتوسطية في التصور والعمل والإدارة والرقابة على عملية الشراكة.

بالإضافة إلى أن غياب موازنة المصالح المتضاربة داخل الاتحاد الأوربـي وعـدم تكامل بعض القضايا يمثل أهم الصعوبات أمام السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

كما أن الأطر المؤسسية التي توضع في إطارها السياسة المتعلقة بـالأمن الأوربـي تتعـدد وتتشابك؛ فبعضها أوربي بحت مثل اتحاد غرب أوربا، وبعضها أطلسي، مثل حلف شـمال الأطلسي، وبعضها الآخر غربي/شرقي مثل منظمة الأمن والتعاون في أوربا.

فالمعادلة الأمنية الأوربية إذا تتسع لدوائر ومستويات متعددة لكـل منهـا إطارهـا المؤسسي الخاص، وهذا ما جعل السياسات الأمنية الأوربية تتأرجح بين الاستقلالية من خلال اتحاد غرب أوربا (الذراع العسكري والأمني)، والتبعية لحلف الشمال الأطلسي.

إن تسارع الأحداث في الضفة الجنوبية للمتوسط جعلت الاتحاد أداة غير سريعة فـي التعامل مع التهديدات والمخاطر والفرص، وهذا ما جعله يتفق ويتلاحم في بعض الأحيان مع الولايات المتحدة -على الرغم من التباين والتعارض والتصرف بانفرادية في أوقات أخرى-. وتبني أسلوب مرن/ لين مخالف للأسلوب الأمريكي يتفادى استخدام القوة والإجبار.

مما سبق، يجب التحاور وتبادل الآراء حول المسؤوليات المشتركة للطـرفين تجـاه قضايا المنطقة بشكل صريح وصادق؛ لأن الحوار في أغلبه مفرغ مما هو أساسي؛ لـتقلص وانحسار البعد السياسي والاستراتيجي للشراكة الأورومتوسطية. وعلـى الاتحـاد مراعـاة

احتياجات ومشاكل كل بلد متوسطي؛ لأنها مختلفة. وتقسيم منطقة جنوب المتوسط إلى مناطق فرعية مثل: المشرق العربي، والمغرب العربي. وإذا أراد الاتحاد التـــأثير علـــى التكامـــل المناطقي في المتوسط بشكل فعلي فعليه وضع استراتيجية مناسبة لدعم كل منـــاطق جنـــوب المتوسط.

ويبقى مستقبل الاتحاد الأوربي مرتبطا بمدى اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد على معالجة وتخطي الأزمات الداخلية، وفي مقدمتها الأزمة الحالية: أزمة الديون الســـيادية فـــي منطقة اليورو. أما التنسيق في مجال السياسة الخارجية تجاه دول جنوب المتوسط فهو مرتبط بانعكاسات التقلبات والتطورات التي تشهدها هذه المنطقة على الدول الأعضاء في الاتحـــاد الأوربي. ويحدث كل ذلك ضمن الميزة الغالبة على المســـار التكـــاملي الأوربـــي: التعثـــر والجمود والتقدم.

الملحق رقم (01):
كرونولوجيا الوحدة الأوربية:
من جماعة الفحم والصلب إلى الاتحاد الأوربي

Source: Chronology- the history of the European Union and European Citizenship

In: www.historiasiglo20.org/europe/cronologia.htm

03/11/2011

1923

The Austrian **Count Coudenhove Kalergi** founded the Movement Pan-Europe

1926

First Paneuropean Congress, held in Vienna.

1929

Aristide Briand, French prime minister, called for a federation of European nations in a celebrated speech in the presence of League of Nations Assembly.

1946

Winston Churchill calls for a *United States of Europe* in a speech given at the Zurich University.

The European Federalists Union is established in Paris.

1948

The Organization for European Economic co-operation (OEEC) was established to administer and organize the dellivery of the Plan Marshal's massive economic aid.

The International Co-ordination of Movements for the Unification of Europe Committee, chaired by Winston Churchill, meets in the Hague.

1949

Foundation of the NATO.

1950

Schuman Declaration

In a speech inspired by Jean Monnet, Robert Schuman, the French Foreign Minister, proposes that France and Germany and any other European country wishing to join them pool their Coal and Steel resources

1951

A meeting to consider the creation of a European Community of Defence is held in Paris. Belgium, France, Italy, Luxembourg and Germany attend the meeting alongside six observer countries - the United States, Canada, Denmark, the Netherlands and the United Kingdom.

The **Treaty of Paris**, establishing the **European Coal and Steel Community (ECSC)**, is signed.

1952

The Six (Belgium, France, Germany, Italy, Luxembourg, Netherlands) sign in Paris the European Defence Community (EDC) Treaty

The ECSC Treaty enters into force. Jean Monnet is appointed President of the High Authority.

1955

The Council of Europe adopts as it emblem the blue flag with 12 golden stars on it.

1957

The treaties establishing the European Economic Community (EEC) and the European Atomic Energy Community (Euratom) are signed by Belgium, France, Germany, Italy, Luxembourg, Netherlands in Rome - from then on referred to as the *Treaty of Rome*.

1958

A conference held in Stresa (Italy) lays down the basis of a common agricultural policy (CAP).

The European Court of Justice is set up in Luxembourg.

1959

Austria, Denmark, Norway, Portugal, Sweden, Switzerland and the United Kingdom, decide to establish a European Free Trade Association (EFTA).

1960

The Organisation for European Economic Cooperation (OEEC) becomes the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD).

1963

French President General Charles de Gaulle doubts the political will of the United Kingdom to join the community - giving rise to his famous "non" to British membership of the EEC.

1966

Luxembourg Compromise. France, after operating an "empty chair" policy for seven months, resumes its place in the Council in return for retention of the unanimity vote when major interests are at stake.

1967

The United Kingdom re-applies to join the Community, followed by Ireland, and Denmark. General de Gaulle is still reluctant to accept British accession.

1972

Denmark, Ireland, and the United Kingdom sign the treaties of accession to the European Communities.

A referendum is held in Norway on the country joining the European Communities. The majority is unfavourable to accession.

1975

At a meeting of the European Council in Rome, ministers decide to establish a European Parliament elected by universal suffrage.

1979

Spanish accession negotiations formally open in Brussels.

The European Monetary System enters into force.

The first elections to the European Parliament by direct universal suffrage are held.

1981

Greece joins the European Communities.

1984

The draft Treaty on the establishment of the European Union (Spinelli draft) is passed by the European Parliament by a large majority.

1985

The new Commission takes office with Jacques Delors, a Frenchman, as its President.

The Schengen Agreement on the elimination of border controls is signed by Belgium, Germany, France, Luxembourg and the Netherlands in Schengen (Luxembourg).

1986

The Single European Act, modifying the Treaty of Rome and extending majority voting, is signed.

Spain and Portugal join the European Communities.

1988

Margaret Thatcher gave a *euroscepti*c speech at the College of Europe in Bruges (Belgium).

1989

The fall of the Berlin Wall.

1991

The collapse of communism peaked in 1991 with the Soviet Union break-up.

The disintegration of Yugoslavia brought the war again to our continent.

A European Council Summit is held in Maastricht. It reaches an agreement on the draft treaty on the European monetary union.

1992

The Treaty on the European Union is signed in Maastricht by the Foreign and Finance Ministers of the Member States.

1994

The Norwegian referendum rejects accession to the European Union.

1995

Austria, Finland and Sweden become members of the European Union.

1997

The Treaty of Amsterdam was signed by the Foreign Ministers of the fifteen member countries of the European Union.

The European Council meets in Amsterdam and reaches a consensus on a draft treaty for a new phase of economic and monetary union and adopts a resolution on growth and employment.

1999

The single currency, the euro, was launched on 1 January. Eleven member states adopted the new currency but three countries - Denmark, Sweden, and the UK - decided to defer a decision. The new currency has not been a resounding success - in its first year its value fell by about 30% in relation to other leading currencies.

The Cologne European Council adopts the first European Union common strategy, which concerns Russia, and declarations on Kosovo and on the strengthening of European common foreign and security policy, and designates Mr Javier Solana Madariaga High Representative for the CFSP and Secretary-General of the Council.

After a scathing report suggesting corruption and mismanagement in the European Commission, all 20 commissioners and the president, Jacques Santer, were forced to step down.

2000

The opening session of the Ministerial Intergovernemental Conferences for accession negotiations of Malta, Romania, Slovakia, Latvia, Lithuania and Bulgaria, is held in Brussels.

2001

Following the December 2000 European Council meeting held in Nice, France, a new Treaty amending the Treaty on European Union and the Treaties establishing the European Communities, is signed (Treaty of Nice).

الملحق رقم (02):
طلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي

Source**:** Elargissement de l'union Européenne: le Processus:les Accords d'association dans: www.LadocumentationFrançaise.Fr/dossiers/ Elargissement-Union- européenne/ le Processus:les Accords d'association.shtml (2010)

Accords européens d'association et de stabilisation

Les accords d'association

Les accords d'association constituent le cadre juridique de l'association entre les pays candidats et l'Union européenne. Ils traitent des relations politiques et économiques entre les partenaires et ont comme objectif de créer un cadre approprié pour l'intégration progressive des pays candidats dans la Communauté. Les accords européens ont été conclus avec la Bulgarie, la République tchèque, la Hongrie, la Pologne, la Roumanie, la Slovaquie, la Slovénie, l'Estonie, la Lettonie et la Lituanie.
Ces accords, qui visaient à établir une zone de libre-échange à l'horizon 2002, prévoyaient la libéralisation des échanges de produits industriels et la coopération économique dans un grand nombre de domaines. Les accords d'association couvrant la plupart des domaines liés à l'acquis communautaire, ils ont été utilisés pour aider les pays candidats à établir leur programme national de reprise de l'acquis et à intégrer les règles juridiques communautaires avant leur adhésion.
Les accords d'association avec Chypre, Malte et la Turquie couvraient les mêmes domaines que ceux des pays de l'Europe centrale et orientale (à l'exception du dialogue politique) et avaient pour but l'établissement d'une union douanière. La Turquie a déjà signé en 1995 un accord d'union douanière avec l'Union européenne".

Les États associés et l'Union européenne

Pays	Signature de l'accord d'association	Date de candidature à l'adhésion	Accord d'association Référence JO
Bulgarie	01.03.1993	14.12.1995	JO L 358, 31.12.1994
Chypre	19.12.1972	03.07.1990	JO L 133, 21.05.1977
Estonie	12.06.1995	24.11.1995	JO L 68, 09.03.1998

Hongrie	16.12.1991	31.03.1994	JO L 347, 31.12.1993
Lettonie	12.06.1995	13.10.1995	JO L 26, 02.02.1998
Lituanie	12.06.1995	08.12.1995	JO L 51, 20.02.1998
Malte	05.12.1970	03.07.1990	JO L 61, 14.03.1971
Pologne	16.12.1991	05.04.1994	JO L 348,31.12.1993
République tchèque	06.10.1993	17.01.1996	JO L 360, 31.12.1994
Roumanie	08.02.1993	22.06.1995	JO L 357, 31.12.1994
Slovaquie	06.10.1993	27.06.1995	JO L 359, 31.12.1994
Slovénie	10.06.1996	10.06.1996	JO L 51, 26.02.1999
Turquie	12.09.1963	14.04.1987	JO 217, 29.12.1994

Les accords de stabilisation et d'association

En mai 1999, la Commission européenne a initié le processus de stabilisation et d'association (PSA), qui constitue la nouvelle politique de l'Union européenne à l'égard des Balkans occidentaux en vue de l'intégration européenne. Les pays des Balkans occidentaux sont engagés dans un partenariat progressif ayant pour but la stabilisation de la région et l'établissement à terme d'une zone de libre-échange.

Les accords de stabilisation et d'association (ASA) constituent le cadre des relations entre l'Union européenne et les pays des Balkans occidentaux pour la mise en œuvre de ce processus. Ces accords sont adaptés à la spécificité de chaque pays partenaire tout en poursuivant des objectifs politiques, économiques et commerciaux communs et en favorisant la coopération régionale.

Dans le contexte de l'adhésion à l'Union européenne, ils servent de base à la mise en œuvre du processus d'adhésion.

• Les deux premiers accords de stabilisation et d'association ont été conclus respectivement avec l'ancienne République yougoslave de Macédoine [PDF, 329 Ko] le 26 mars 2001 et avec la Croatie le 29 octobre 2001, qui ont désormais tous deux

le statut de pays candidats à l'Union.

• La Serbie-et-Monténégro a ouvert, le 10 octobre 2005, avant sa partition en juin 2006, des négociations dans ce sens et la Bosnie-Herzégovine en novembre 2005.

• L'Albanie a signé un accord de stabilisation et d'association [1,39 Mo] le 12 juin 2006 à Luxembourg, première étape d'une adhésion à l'Union. Cet accord règle les relations entre l'UE et l'Albanie ainsi que la coopération politique et économique et prévoit la création d'une zone de libre-échange dans les dix prochaines années.

• Le Monténégro a paraphé, le 15 mars 2007, un ASA avec l'UE.

الملحق رقم (03):

أهم أحكام الباب الرابع (من معاهدة الاتحاد الأوربي)

حول السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

المصدر: عبد العظيم الجنزوري، مرجع سابق، ص.ص.92-96.

1-أ- يحدد الاتحاد والأعضاء وينفذون سياسة خارجية وأمنية مشتركة تشمل كل مجالات السياسة الخارجية والأمنية.

ب- تهدف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلال الاتحاد، وتقوية أمن الاتحاد وأعضائه، والمحافظة على السلام وتدعيم الأمن الدولي طبقا لمبادئ الأمم المتحدة ومبادئ البيان الختامي لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بهلسنكى وأهداف ميثاق باريس وتنمية وتدعيم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الإنسان والحريات الأساسية.

ج- يتابع الاتحاد الأهداف المشار إليها بعاليه بإنشاء تعاون منظم بين الدول الأعضاء في إدارة السياسة الخارجية والأمنية طبقا للبند (2) التالي وتنفذ عمل مشترك طبقا للبند (3) التالي، في المجالات التي فيها مصالح مشتركة للدول الأعضاء.

د- تساند الدول الأعضاء سياسة الاتحاد الخارجية والأمنية بإخلاص وتضامن وتمتنع عن أي عمل ضد مصالح الاتحاد أو تحتمل أن يضعف من فعاليتها كقوة متماسكة في العلاقات الدولية يتأكد المجلس من الامتثال لهذه المبادئ.

2- أ- تتشاور الدول الأعضاء وتخطر بعضها البعض من خلال المجلس بالنسبة لأي أمر في السياسة الخارجية والأمنية ذي مصلحة عامة لكي يكون نفوذهم فعالا.

ب- يتخذ المجلس عند اللزوم موقفا مشتركا وتتأكد الدول من تطابق سياستهم الوطنية منع المواقف المشتركة.

ج- تنسق الدول الأعضاء عملها في المنظمات الدولية وفي المؤتمرات الدولية وتؤيد المواقف المشتركة في تلك المحافل الدولية.

3- يتبع الأسلوب الآتي لتبني عمل مشترك في الأمور التي تشملها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

أ- إستنادا إلى قواعد إرشادية من المجلس الأوربي، يقرر المجلس أن أمرا يجب أن يكون محل عمل مشترك، حينئذ يضع إطاره وأهداف الاتحاد من تبنيه، فترته ووسائل وإجراءات وشروط تنفيذه.

ب- عند تبني العمل المشترك، في أي مرحلة من تطوره، يحدد المجلس الأمور التي تتخذ فيها القرارات بأغلبية موصوفة.

ج- إذا حدث تغير في الظروف ذو تأثير قوي على أي أمور محل عمل مشترك، يعيد المجلس النظر في مبادئ وأهداف ذلك العمل ويتخذ القرارات اللازمة.

د- تلزم الأعمال المشتركة الدول الأعضاء في المواقف التي يتبنونها وفي تسيير نشاطهم.

ه- عند وجود خطة لتبني موقف وطني أو اتحاد عمل وطني طبقا لعمل مشترك، يجب الإعلام في الوقت المناسب لإتاحة مشاورات مسبقة مع المجلس عند اللزوم.

و- في حالات الضرورة الملحة الناشئة عن تغيرات في موقف أو عدم وجود قرار من المجلس، يجوز للدول الأعضاء اتخاذ التدابير اللازمة كأمر عاجل، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف العامة للعمل المشترك، وتحظر الدولة العضو المعنية المجلس فورا بتلك التدابير.

ز- عند وجود أي صعوبات جمة فيس تنفيذ عمل مشترك، تحيلها دولة عضو إلى المجلس لمناقشتها وإيجاد حلول مناسبة، يجب ألا تتعارض هذه الحلول مع أهداف العمل المشترك أو نفسد فعاليتها.

3- أ- يجب أن تشمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد، بما في ذلك الصياغة النهائية لسياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.

ب- يطلب الاتحاد في اتحاد أوربا الغربية، الذي هو جزء لا يتجزأ من تطور الاتحاد، أن يضع وأن ينفذ قرارات الاتحاد ذات المضمون الدفاعي، يتبنى المجلس، بالاتفاق مع أجهزة اتحاد لأوربا الغربية، الترتيبات العملية الضرورية.

ج- لا تنطبق على المسائل ذات المضمون الدفاعي التي يعالجها هذا البند الإجراءات المشار إليها في البند (3) السابق.

د- لا تنتهك سياسة الاتحاد طبقا لهذا البند طبيعة السياسة الأمنية والدفاعية لدول أعضاء معنية، وتحترم التزامات دول أعضاء معنية طبقا لمعاهدة شمال الأطلنطي وتتوافق مع السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في ذلك الإطار.

ه- لا يمنع هذا البند من تطور تعاون أوثق بين عضوين أو أكثر من عضوين على مستوى ثنائي في إطار اتحاد أوربا الغربية وتحالف الأطلنطي، شريطة ألا يتعارض ذلك التعاون أو يعوق التعاون المنصوص عليه في ذلك الباب.

و- يجوز تعديل هذا البند استنادا إلى تقرير يقدمه المجلس إلى المجلس الأوروبي عام 1996، ويتضمن تقييما للتقدم الذي تم والخبرة المكتسبة حتى ذلك الحين.

5-أ- تمثل الرئاسة الاتحاد في أمور تقع في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

ب- تكون الرئاسة مسئولة عن تنفيذ تدابير مشتركة، بهذه السلطة تعبر الرئاسة من حيث المبدأ موقف الاتحاد في المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية.

ج- بالنسبة للبندين الفرعيين السابقين، يساعد الرئاسة، عند الحاجة، الرئاسة السابقة والرئاسة اللاحقة وتكون اللجنة مرتبطة بهذه المهام.

د- الدول الأعضاء الممثلة في المنظمات الدولية أو المؤتمرات الدولية التي لا يشترك فيها كل الدول الأعضاء، وتخطر الدول الأعضاء غير الممثلة في تلك المحافل، بأي أمر ذي مصلحة مشتركة والدول الأعضاء التي هي دول أعضاء في مجلس أمن الأمم المتحدة سوف تتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى وتخطرها. الدول الأعضاء التي هي أعضاء دائمة في مجلس الأمن تدافع عن مواقف ومصالح الاتحاد دون انتهاك لمسؤولياتهم طبقا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة.

6- تتعاون البعثات الدبلوماسية والقنصلية للدول الأعضاء ومندوبو اللجنة في دولة ثالثة والمؤتمرات الدولية وتمثيلهم لدى المنظمات الدولية لضمان تنفيذ المواقف المشتركة والتدابير المشتركة التي تبناها المجلس.

7- تتشاور الرئاسة مع البرلمان الأوربي على الأوجه الرئيسية والخيارات الأساسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتتأكد من أخذ وجهة نظر البرلمان الأوربي في الاعتبار. يجب إعلام البرلمان بانتظام بواسطة الرئاسة واللجنة عن تطوير السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد.

يجوز للبرلمان الأوربي أن يوجه أسئلة للمجلس أو أن يصدر إليه التوصيات. يجري البرلمان نقاشا شفويا عن تقدم تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

8- أ- يحدد المجلس الأوربي مبادئ قواعد إرشادية عامة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

ب- يتخذ المجلس القرارات اللازمة لتحديد وتنفيذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إسنادا إلى القواعد الإرشادية العامة التي تبناها المجلس الأوربي، يتأكد من وحدة وتناسق وفعالية عمل الاتحاد يعمل المجلس بالإجماع، ما عدا المسائل الإجرائية المشار إليها في البند 3(ب) بعاليه.

ج- يجوز لأي دولة عضو أو للجنة أن تحيل إلى المجلس أي أمر متعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، يقدم اقتراحات إلى المجلس.

د- في الحالات التي تتطلب قرارا سريعا، تعقد الرئاسة بناء على مبادرة منها أو طلب اللجنة أو دولة عضو، دورة غير عادية للمجلس في خلال 48 ساعة، أو، في حالة الطوارئ، في خلال فترة أقصر.

ه- تراقب لجنة سياسية تتكون من المديرين السياسيين الموقف الدولي في المناطق التي تشملها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتساهم في تحديد السياسات بتقديم آراء للمجلس بناء على طلب المجلس أو بمبادرة منها، وتراقب أيضا السياسات المتفق عليها دون إجحاف بمسؤولية الرئاسة واللجنة.

9- تكون اللجنة منغمسة بالكامل في العمل في ميدان السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

10- بمناسبة إعادة النظر في النصوص الأمنية طبقا للبند (4) بعاليه، يدرس المؤتمر المنعقد لهذا الغرض عما إذا كانت توجد نصوص متعلقة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة تحتاج تعديلا.

11- كما تم إلحاق إعلان بمعاهدة الاتحاد الأوربي من الدول أعضاء اتحاد أوربا الغربية، التي هي أيضا أعضاء الاتحاد الأوربي وهي: بلجيكا، ألمانيا، اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندة، البرتغال، المملكة المتحدة وشمال ايرلندة، اتحاد أوربا الغربية وعلاقاته مع الاتحاد الأوربي وتحالف الأطلنطي.

12- تضمنت مقدمة الإعلان المذكور ما يلي:

أ- توافق الدول أعضاء اتحاد أوربا الغربية على الحاجة إلى تنمية هوية دفاعية وأمنية أوربية حقيقية ومسؤولية أوربية أكبر في مسائل الدفاع، ويتم السعي نحو هذه الهوية من خلال عملية تدريجية تتضمن مراحل متعاقبة، سوف يشكل اتحاد أوربا الغربية جزءا لا يتجزأ في عملية تطوير الاتحاد الأوربي وسوف يعزز مساهمته في التضامن في تحالف الأطلنطي، توافق الدول الأعضاء على تقوية دور اتحاد أوربا الغربية على المدى الطويل لسياسة دفاعية مشتركة في الاتحاد الأوربي تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك يتناغم مع تحالف الأطلنطي.

ب- سوف يتم تطوير اتحاد أوربا الغربية كمكون الدفاع للاتحاد الأوربي وكوسيلة لتقوية الدعامة الأوربية(الجناح الأوربي) لتحالف الأطلنطي، لهذا الهدف، سوف يصيغ سياسة دفاعية أمنية مشتركة يقوم بتنفيذها من خلال تطوير دوره العملي.

13- عن علاقة اتحاد أوربا الغربية مع الاتحاد الأوربي، جاء في الإعلان المذكور أن الهدف هو أن يتم بناء اتحاد أوربا الغربية على مراحل كمكون الدفاع للاتحاد الأوربي، لتحقيق هذا الهدف، يبدى اتحاد أوربا الغربية استعداده، بناء على طلب الاتحاد الأوربي، في تطوير وتنفيذ قرارات الاتحاد الأوربي ذات المضمون الدفاعي، ونص الإعلان على إجراءات معنية يتخذها اتحاد أوربا الغربية لتنمية علاقة عمل وثيقة مع الاتحاد الأوربي.

14- وعن علاقة اتحاد أوربا الغربية مع تحالف الأطلنطي، جاء بالإعلان المذكور أن الهدف هو تطوير اتحاد أوربا الغربية كوسيلة لتقوية الجناح الأوربي(الدعامة الأوربية) لتحالف

الأطلنطي، نتيجة لذلك، يبدي اتحاد أوربا الغربية استعداده لتطوير صلات العمل بينه والتحالف وتقوية مسئوليات ومساهمات دول أعضاء اتحاد أوربا الغربية في التحالف، يتم اتخاذ هذا أساس التكملة الضرورية بين الأمن الأوربي المتصاعد والهوية الدفاعية والتحالف. سوف يعمل اتحاد أوربا الغربية بالتنسيق مع المواقف التي يتبناها تحالف الأطلنطي.

15- كما جاء بالإعلان المذكور أن اتحاد أوربا الغربية سوف يقوي دوره العلمي بفحص وتحديد بعثات مناسبة وتكوينات ووسائل.

16- بموجب الإعلان المذكور أعلنت دول أعضاء اتحاد أوربا الغربية عن عزمها وضع العلاقة بين اتحاد أوربا الغربية والدول الأوربية الأخرى على أساس جديد من أجل استقرار وأمن أوربا، بهدف الروح يدعون الدول الغربية والدول الأوربية إلى اتحاد أوربا الغربية طبقا لشروط يتفق عليها طبقا للمادة (11) من معاهدة بروكسل المعدلة أي معاهدة اتحاد أوربا الغربية، أو أن تصبح أعضاء مراقبة إذا رغبت في ذلك، كما يدعون الدول الأوربية الأخرى أعضاء حلف شمال الأطلنطي لتصبح أعضاء منتسبة في اتحاد أوربا الغربية لكي يتمكنوا من الاشتراك في أنشطة اتحاد أوربا الغربية.

17- وقد نصت المادة (J- 4) من معاهدة الاتحاد الأوربي على أن اتحاد أوربا الغربية جزء لا يتجزأ من تطور الاتحاد الأوربي وأن الاتحاد الأوربي يطلب منه وضع وتنفيذ قرارات وأعمال الاتحاد ذات المضمون الدفاعي، وأن الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء يحددون وينفذون سياسة أمنية مشتركة تشمل كل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد بما في ذلك الصياغة النهائية لسياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.

يبدو من استعراض النصوص المتعلقة بصياغة سياسة أمنية مشتركة أنها سوف تستغرق بعض الوقت.

الملحق رقم (04):
الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط

المصدر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، متحصل عليه: 2011.

العلم	الدولة
	ألبانيا
	الجزائر
	النمسا
	بلجيكا
	البوسنة والهرسك
	بلغاريا
	كرواتيا
	قبرص
	جمهورية التشيك
	الدانمارك
	مصر
	إستونيا
	فنلنده
	فرنسا
	ألمانيا
	اليونان
	المجر
	إيرلندا
	إسرائيل
	إيطاليا
	الأردن
	لاتفيا
	لبنان
	ليتوانيا
	لوكسمبورج
	مالطة
	موريتانيا
	المغرب
	هولندا
	السلطة الوطنية الفلسطينية
	بولندا
	البرتغال
	رومانيا
	سلوفاكيا
	سلوفينيا



إسبانيا

السويد

سوريا

تونس

تركيا

المملكة المتحدة

الدولة دولة بصفة مراقب

ليبيا

ملحق رقم (05):

مشكلات حقوق الإنسان في بعض دول الاتحاد الأوربي

المصدر: أوضاع الإتحاد الأوربي، أحداث 2010، متحصل عليه:
http://www.hrw.org/world-report-2011-51
تاريخ التصفح:14-11-2011 على: 19h47

فرنسا

في يوليو/تموز بدأت الحكومة في حملة صاحبتها دعاية قوية من أجل طرد الروما من فرنسا، إثر اندلاع أعمال شغب بعد قتل أحد أبناء الروما في فرنسا بأعيرة نارية في ذلك الشهر من قبل حارس أمن (يخضع حاليا للتحقيق الجنائي). بنهاية أغسطس/آب كانت 128 مستوطنة غير رسمية للروما قد تم تفكيكها – منها مستوطنات يحتلها روما فرنسيون – ونحو 1000 روما أعيدوا إلى رومانيا وبلغاريا. وصدر قرار في 5 أغسطس/آب عن وزير الداخلية، تسرب في مطلع سبتمبر/أيلول ثم تم إلغاءه بعد ذلك، ورد فيه توجيه الأمر لقيادات الأمن بتحري "العمل المنهجي من أجل تفكيك المخيمات غير المشروعة، والأولوية لمخيمات الروما" على صلة بأعمال الطرد، مما يُظهر النية التمييزية.

في سبتمبر/أيلول وافقت فرنسا على تحسين الضمانات الإجرائية بعد أن هددت المفوضية الأوروبية بفرض إجراءات لمواجهة الخرق جراء إخفاق فرنسا في التنفيذ السليم لقانون الاتحاد الأوروبي الخاص بحرية التنقل. التغييرات لم تكن قد أُدخلت بعد حتى كتابة هذه السطور.

بعد مراجعة لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري لملف فرنسا في أغسطس/آب، أعربت عن قلقها إزاء ما يبدو عملية طرد جماعي، وكذلك المصاعب التي يواجهها الروما وغجر فرنسا في ممارسة حقوقهم والحصول على التعليم والإسكان الملائم. كما أعربت اللجنة عن قلق أوسع إزاء الخطاب السياسي التمييزي في فرنسا وزيادة العنصرية والعنف ضد الأجانب.

وفي أكتوبر/تشرين الأول وافق البرلمان على مشروع قانون حكومي للهجرة، يقوض من حق ملتمسي اللجوء والمهاجرين، رغم انتقادات موجهة للقانون من لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في مايو/أيار، ومن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2009، تعليقاً على عدم كفاية الضمانات لمواجهة التعامل السريع مع طلبات اللجوء. وسوف يناقش مجلس الشيوخ الفرنسي مشروع القانون في مطلع عام 2011.

كما يضم مشروع القانون تعديلات حكومية جاءت في الدقيقة الأخيرة، مخصصة لتوسيع أسباب طرد مواطني الاتحاد الأوروبي على أن تشمل "الإساءة" إلى برامج الرفاه الاجتماعي الفرنسية، واستغلال التسول والاحتلال "المسيء" لقطع الأرض. توقيت التعديلات وبؤرة تركيزها الظاهرة وبيانات المسؤولين الحكوميين والوزراء توحي بقوة بأن الإجراءات المذكورة تستهدف الروما.

في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2009، طردت السلطات الفرنسية رجلاً تونسياً إلى السنغال، بناء على أسس تعود للأمن القومي، رغم أمر صدر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بتجميد إبعاده. في وقت سابق من ذلك الشهر قضت المحكمة بأن فرنسا تخرق التزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية، إذا هي رحلت رجلاً جزائرياً كان قد قضى ستة أعوام في فرنسا، على خلفية اتهامات بالإرهاب. انصاعت فرنسا لحُكم المحكمة.

وفي يوليو/تموز أعلن المجلس الدستوري عن عدم كفاية تدابير الحماية الممنوحة في قضايا الجنايات العادية، بما في ذلك الحرمان من وجود محام أثناء الاستجواب، بصفتها تدابير غير كافية دستورياً. وفي أكتوبر/تشرين الأول أدخلت الحكومة مشروع قانون جديد لإصلاح سياسة الوصاية على الأطفال. وكان مشروع القانون لم يُنظر فيه بعد حتى كتابة هذه السطور. وفي أكتوبر/تشرين الأول قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن القواعد القائمة تخرق معايير المحاكمة العادلة. كذلك في أكتوبر/تشرين الأول، قضت محكمة النقض، أعلى جهة تقاض، بأن تدابير الحماية الأضعف القائمة في مجالات الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، تخرق الحق في الدفاع الفعال. وحتى كتابة هذه السطور، كان مشروع القانون على حالته القائمة لا يتصدى لهذه المشكلات.

ألمانيا

في تقرير صدر في فبراير/شباط عن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتمييز، تم تسليط الضوء على استمرار العنصرية والخوف من الأجانب والتمييز في الإسكان والعمل والتعليم وظروف المعيشة والقيود على تنقلات ملتمسي اللجوء.

الدائرة الكبرى بالمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضت في يونيو/حزيران بأن ألمانيا خرقت أيضاً الحظر على المعاملة السيئة، عندما قامت بفصل نائب رئيس الشرطة (تمت ترقيته فيما بعد) ومرؤوسيه بتهمة تهديد شخص قام بالاختطاف بالتعذيب، في عام 2002، بحجة أن العقاب يعوزه الأثر الرادع المطلوب.

وفي حُكم صدر نهائياً في مايو/أيار، قضت المحكمة نفسها بأن القانون الألماني يسمح باحتجاز السجناء المُدانين الذين يعتبرون خطرين، لأجل غير مسمى، بعد أن يتموا الأحكام الصادرة بحقهم، في خرق للحق في الحرية وخرق للحظر على الاحتجاز التعسفي.

وفي يوليو/تموز، رفعت ألمانيا القيود المفروضة على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وكانت تغطي جملة من الموضوعات، منها ما يخص الأطفال ملتمسي اللجوء. وتستمر منظمات حقوق الإنسان الألمانية في دعوة الحكومة إلى جعل معاملة الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ببالغين متفقة مع أحكام الاتفاقية، بما في ذلك وضع حد لتسكين الأطفال بين 16 و18 عاماً مع البالغين في مراكز الاحتجاز على ذمة الترحيل.

اليونان

في سبتمبر/أيلول وصفت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الوضع الذي يواجهه المهاجرون وملتمسو اللجوء في اليونان بأنه "أزمة إنسانية". فلا توجد أوجه تحسن ملموسة رغم وعود الحكومة اليونانية المتكررة بتعديل نظام لجوءها المحطم، واستعادة الحق في الطعن، وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين، ومساءلة الشرطة على حالات إساءة المعاملة.

وصدر قرار رئاسي يضم بعض التعديلات المعقولة، ومنها التصدي للتأخر في النظر في أكثر من 46 ألف حالة ما زالت معطلة، جزئياً بسبب أزمة ميزانية اليونان. 11 فقط من 30 ألف طلب لجوء (0.04 في المائة) نالت الموافقة على التماس اللجوء من المرة الأولى في عام 2009. وهناك إصلاحات إضافية تم إرجاءها إلى عام 2011 وبعده.

واستمرت المفوضية الأوروبية في تطبيق إجراءات عقاب على المخالفة ضد اليونان جراء خرقها لقواعد لجوء الاتحاد الأوروبي، وأرسلت للحكومة رسالة ثانية فيها إشعار رسمي، بتاريخ 24 يونيو/حزيران. رداً على طلب من اليونان، قامت فرونتكس بتوزيع 175 قارب حراسة على الحدود بين اليونان وتركيا في نوفمبر/تشرين الثاني.

واستمر المهاجرون وملتمسو اللجوء في التعرض للاحتجاز في أوضاع أقل من الطبيعية. وهناك مساعدات قليلة تُذكر أو لا مساعدات بالمرة لصالح الأطفال المهاجرين غير المصحوبين ببالغين وللجماعات المستضعفة الأخرى، والعديد منهم يعيشون في حالة من الفقر المدقع في الشوارع، عرضة لخطر الاستغلال والاتجار بالبشر. إثر زيارة لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب في أكتوبر/تشرين الأول، وصف الأوضاع في العديد من مراكز احتجاز المهاجرين بأنها لاإنسانية ومهينة.

وشهد هذا العام الذي صاحبته أزمة اقتصادية طاحنة في اليونان أعمال عنف من قبل جماعات معارضة مسلحة، وكذلك من قبل المُضربين والمتظاهرين. ووقعت عدة هجمات بالقنابل أدت لوقوع قتلى، في البنايات العامة، وأسفرت عن مقتل أحد المارة في مارس/آذار ومساعد وزير حماية المواطنين في يونيو/حزيران. وأدت هجمات أخرى إلى أضرار هيكلية. في

نوفمبر/تشرين الثاني اعترضت الشرطة في اليونان وبلدان أخرى طرودا فيها قنابل موجهــة إلى سفارات في أثينا، والبرلمان اليوناني ورؤساء لدول ومؤسسات أوروبية.

وحُكم على رجل شرطة في أكتوبر/تشرين الأول بالسجن المؤبد جراء إطلاق النار عمداً على صبي في الخامسة عشر من عمره أثناء مظاهرة في ديسمبر/كانون الأول 2008، مما أثــار أعمال شغب شملت جميع أنحاء البلاد. وحُكم على ضابط آخر بالســجن 10 أعــوام بتهمــة التواطؤ.

في مايو/أيار توصلت لجنة الحقوق الاجتماعية بمجلس الاتحاد الأوروبي إلى نتائج تعود لفترة ديسمبر/كانون الأول، تدين اليونان جراء التمييز الموسع ضد الروما في إتاحة السكن. كما أن نفس اللجنة أدانت اليونان قبل ذلك في عام 2004.

إيطاليا

العنصرية والعنف ضد الأجانب والخطاب السياسي العدواني استمروا فــي كــونهم مشــكلة ضاغطة في إيطاليا. في يناير/كانون الثاني، أصيب 11 عامل مهاجر موسميين من الأفارقــة إصابات جسيمة خلال تبادل لإطلاق النار وأعمال عنف لعصابات إجرامية على مدار ثلاثــة أيام في روزارنو في كالابريا. وهناك 10 عمال مهاجرين آخرين على الأقل، و10 عناصــر من قوات إنفاذ القانون 14 من السكان المحليين احتاجوا لعلاج طبي. أكثر من 1000 مهاجر غادروا البلدة إثر أعمال العنف، وأغلبهم أجلتهم قوات إنفاذ القانون. وأعربت بلدان كثيرة عن قلقها إزاء العنصرية والعنف ضد الأجانب في إيطاليا أثناء المراجعة الدورية الشاملة للملــف الإيطالي في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

استمرت روما وسينتي في المعاناة من ارتفاع معدلات التمييز والفقــر وأوضــاع المعيشــة المتدهورة في المخيمات الشرعية وغير الشرعية على حد سواء. رومــا أوروبــا الشــرقية، بالأساس من رومانيا ويعيشون في مستوطنات غير رسمية، تعرضوا لعمليات إجلاء عنيفــة وصعوبات مالية لدى العودة إلى بلدانهم الأصلية. في أكتوبر/تشــرين الأول نشــرت لجنــة الحقوق الاجتماعية التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي نتائجها حول إدانة إيطاليا بشأن أعمــال تمييز في يونيو/حزيران استهدفت الروما في الإسكان والحصول على العدالــة والمســاعدات الاقتصادية والاجتماعية.

استمرت إيطاليا في ترحيل المشتبهين بالإرهاب إلى تونس، ومنهم محمد مناعي في مايو/أيار، رغم خطر التعرض للمعاملة السيئة، ورغم تدخلات متكررة من المحكمة الأوروبية لحقــوق الإنسان، وإدانة المجلس الأوروبي لهذه الإجراءات. وصدر قرار في يونيو/حزيران من لجنة الوزراء أكد على التزام إيطاليا بقرارات المحكمة الأوروبية.

وقالت اللجنة الأوروبية للقضاء على التعذيب في تقرير صدر في أبريل/نيسان أن إيطاليا خرقت الحظر على الإعادة القسرية عندما اعترضت قوارب المهاجرين الذين كانوا يحاولون بلوغ إيطاليا وأعادتهم إلى ليبيا دون فحص من قد يحتاجون لحماية دولية بينهم. وتعرض مسؤولان إيطاليان للملاحقة القضائية في محكمة بصقلية، على دورهما في إعادة 75 شخصاً إلى ليبيا على متن قارب تابع للشرطة المالية الإيطالية في أغسطس/آب 2009.

وأخفقت إيطاليا في توفير اللجوء لنحو 12 إريترياً أعادتهم إلى ليبيا في عام 2009، حيث ومعهم المئات من الإريتريين الآخرين، يتعرضون للمعاملة السيئة وظروف الاحتجاز المسيئة وتهديد الترحيل إلى إريتريا.

وفي مايو/أيار أدانت محكمة استئناف في جنوة 25 من بين 29 ضابط شرطة بتهم العنف ضد المتظاهرين أثناء قمة دول الثماني، إثر إلغائها لحكم تبرئة صدر من محكمة أقل درجة. وقالت وزارة الداخلية إنها لن توقف الضباط عن العمل. وحتى كتابة هذه السطور لم يكن قد صدر حُكم الاستئناف في حُكم مايو/أيار.

هولندا

الانتخابات العامة التي تمت في يونيو/حزيران خلّفت لحزب الحرية المعادي للهجرة المرتبة الثالثة بواقع 24 مقعد في البرلمان. في أواخر سبتمبر/أيلول بعد شهور من المفاوضات، أعلن الحزب الليبرالي وحزب الديمقراطيين المسيحيين عن تحالف ليمين الوسط لحكم البلاد، يستند إلى دعم من حزب الحرية.

في أكتوبر/تشرين الأول، ظهر زعيم حزب الحرية، غيرت فيلدرز بتهمة التحريض على التمييز وكراهية المسلمين والمهاجرين غير الغربيين، وتحديداً المغاربة، وكذلك بتهمة التشهير الجماعي للملتزمين بالديانة الإسلامية. في وقت لاحق من الشهر نفسه، تم تعيين قضاة جدد إثر الطعن من فيلدرز في قضاة المحكمة بتهمة التحيز، وكانت القضية لم يتم البت فيها بعد حتى كتابة هذه السطور.

وظهرت قواعد جديدة في يوليو/تموز مددت من إجراءات اللجوء العاجلة مدة 48 ساعة أخرى، بحيث أصبحت 8 أيام، مع جعل عملية النظر في اللجوء المستعجلة هي الأساس المتبع في أغلب الحالات، رغم انتقادات هولندية ودولية بأن ثمانية أيام غير كافية لتقييم الحالة على نحو ملائم، لا سيما في الحالات المعقدة وتلك التي تخص جماعات مستضعفة. في فبراير/شباط انتقدت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة الإجراءات المستعجلة الهولندية كونها غير ملائمة للنساء ضحايا العنف والأطفال غير المصحوبين بالبالغين، ودعت

الحكومة إلى الاعتراف رسمياً بالعنف الأسري والاضطهاد للمرأة كأسس للموافقة على طلبات اللجوء.

وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في يوليو/تموز بأن طرد هولندا لرجل ليبي إلى ليبيا، بعد تبرئته من اتهامات بالإرهاب من قبل محكمة هولندية في عام 2003، هو خرق للحظر على الإعادة إلى حيث خطر التعذيب.

وفي سبتمبر/أيلول، بموجب سياسة جديدة أُعلنت في يوليو/تموز، قامت الحكومة بترحيل رجل صومالي إلى مقديشو، كان قد رُفض طلبه باللجوء، رغم أن الأدلة الإرشادية الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تنصح ضد الإعادات إلى جنوب ووسط الصومال.

بولندا

أكدت سجلات رسمية لرحلات الطيران حصلت عليها منظمتان بولنديتان لحقوق الإنسان في فبراير/شباط، خروج ست رحلات جوية على الأقل لتسليم مشتبهين تابعين للسي آي أيه وحطت في بولندا في عام 2003. تم البدء في تحقيق جنائي في عام 2008 بشأن التواطؤ في السجون السرية للاستخبارات المركزية واستمر هذا العام، مع وجود تقارير تشير إلى أن الادعاء ينظر في توجيه اتهامات بجرائم حرب ضد الرئيس السابق أليكساندر كوازينسكي ومسؤولين رفيعين آخرين. في سبتمبر/أيلول قال المدعي المسؤول عن القضية إن تحقيقاته ستشمل الاحتجاز المزعوم والتعذيب بحق رجل سعودي رهن الاحتجاز طرف الاستخبارات الأمريكية المركزية في بولندا.

التمييز بناء على العرق أو النوع أو الهوية الجنسية مستمر في كونه مشكلة جسيمة. في يونيو/حزيران أعربت اللجنة الأوروبية ضد التمييز وعدم التسامح التابعة للمجلس الأوروبي عن قلقها إزاء إخفاق بولندا في التصدي على النحو الملائم للتمييز ضد الروما وغير المواطنين في التعليم والإسكان والعمل والصحة. وأحالت اللجنة الأوروبية بولندا إلى محكمة الاتحاد الأوروبي للعدل في مايو/أيار جراء إخفاقها في تنفيذ قرار الاتحاد الأوروبي الخاص بالمساواة العرقية. حتى كتابة هذه السطور كان هناك مشروع قانون برعاية من الحكومة لمكافحة التمييز، في انتظار الموافقة النهائية عليه من البرلمان، ومن المتوقع أن يبدأ نفاذه في يناير/كانون الثاني 2011. وقد انتقد تحالف من 40 منظمة حقوقية مشروع القانون لكونه يخفق في الحماية من التمييز بناء على التوجه الجنسي والإعاقات والسن والمعتقد الديني في عدة دوائر وأوساط، أو ضد التمييز ضد المرأة في التعليم.

واستضافت وارسو مسيرة هامة لحقوق المثليين في يوليو/تموز. وكانت أول مسيرة "يورو باراد" لحقوق المثليين في دولة سابقة من دول الكتلة الشرقية، مسيرة سلمية، رغم وجود

معارضة شديدة لها. في ديسمبر/كانون الأول 2009 أعربت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي التفضيل الجنسي ومتحولي الجنس في بولندا. وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في مارس/آذار بأن بولندا ميزت بشكل غير قانوني ضد المثليين بحرمانهم من تدابير الحماية الممنوحة فيما يخص الإسكان والمواريث، المقدمة لغيرهم من الشركاء غير المتزوجين من الرجال والنساء.

في تقرير صدر في مايو/أيار انتقد مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الصحة بولندا على نقص إتاحة الإجهاض القانوني وإتاحة موانع الحمل واختبارات ما قبل الولادة.

إسبانيا

أعلنت جماعة الباسك الانفصالية العنيفة "إيتا" عن وقف من طرف واحد لإطلاق النار في مطلع سبتمبر/أيلول بعد عام من الخمول النسبي وبعد اعتقالات عديدة بموجب التعاون الفرنسي الإسباني. وقُتل رجل أمن فرنسي في مارس/آذار بالقرب من باريس في تبادل لإطلاق النار مع مشتبهين بالعضوية في منظمة إيتا الانفصالية. في يناير/كانون الثاني قضت المحكمة الإسبانية العليا بأن مفاوضات 2006 بين مسؤولي الباسك المنتخبين وباتاسونا، حزب الباسك القومي الذي أُعلن غير قانوني في عام 2003 لصلات مزعومة تربطه بإيتا، هي مفاوضات لا تعتبر جريمة. وتمت إدانة ثلاثة عناصر من إيتا على عملية تفجير في ديسمبر/كانون الأول 2006 في مطار مدريد. وحُكم عليهم بحد أقصى هو 40 عاماً من السجن لكل منهم، رغم وجود أحكام رمزية بالسجن مدة 1000 عام.

ورفضت إسبانيا توصيات من حكومات أخرى أثناء المراجعة الدورية الشاملة لسجلها الحقوقي في مجلس حقوق الإنسان في مايو/أيار. التوصيات المرفوضة شملت تحسين تدابير الحماية المقدمة للمحتجزين على صلة بجرائم إرهابية والمحتجزين دون إتاحة اتصالهم بالعالم الخارجي وتنفيذ إصلاح قضائي أُعلن في عام 2008 فيما يخص قضايا الإرهاب، على هيئة توصيات تقدم بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان أثناء مكافحة الإرهاب. ورفضت الحكومة الإسبانية أيضاً توصيات بتشكيل آلية مستقلة للشكاوى والتظلمات من الشرطة.

وافق البرلمان في يونيو/حزيران على تعديل وتحديث قانون العقوبات الإسباني، بدءاً من ديسمبر/كانون الأول 2010، مع زيادة العقوبات على أكثر من 30 جريمة، وصياغة نظام جديد لـ "الإشراف على الحريات" بعد نفاد العقوبات بالسجن في جرائم الإرهاب والجرائم

الجنسية، وفرض جريمة جديدة هي نشر المعلومات من أجل "تحريض أو رعاية أو تبني" ارتكاب عمل إرهابي.

القاضي بلتازار غارثون، المعروف دولياً بجهوده لتقديم الدكتاتور التشيلي السابق أوغوستو بينوشيه للعدالة – جُمد عن العمل في مايو/أيار وخضع للمحاكمة جراء التحقيق في مزاعم بقضايا احتجاز غير قانوني واختفاءات قسرية لأكثر من 100 ألف شخص أثناء الحرب الأهلية الإسبانية في فترة حكم فرانكو، رغم قانون العفو لعام 1977. فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاختفاءات القسرية أو غير الطوعية أعرب عن قلقه في مايو/أيار جراء وقف غارثون عن العمل وانتقد قانون العفو الإسباني.

وظل نحو 200 طفل غير مصحوبين بأشخاص بالغين – بالأساس من أفريقيا جنوب الصحراء والمغرب – في مراكز "طوارئ" مجهزة في عام 2006 في جزر الكناري رغم تكرر تعهدات الحكومة المحلية بإغلاق تلك المراكز. نحو نصفهم يعيشون في لا إسبيرانزا، وهو مركز احتجاز كبير معزول لا يتمتع بالمعايير اللازمة. وأعربت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل عن قلقها في سبتمبر/أيلول إزاء ظروف الاستقبال غير الملائمة وتجاهل الأطفال في جزر الكناري. وأوصت بأن تنشئ إسبانيا مراكز مناسبة للأطفال وتوفر آليات فعالة لتقديم الشكاوى للأطفال الخاضعين للرعاية كي يُبلغوا عن حالات التعرض للمعاملة السيئة.

وبدأ تنفيذ قانون جديد في يوليو/تموز بموجبه تمت إزالة القيود على الإجهاض بحيث أصبح من القانوني طلب الإجهاض حتى الأسبوع الرابع عشر من الحمل. كما زاد القانون من القدرة على معرفة المعلومات عن الحقوق الإنجابية وتخطيط الأسرة. وقبل هذا الإصلاح كان الإجهاض قانونياً على أساس من احتمال تعرض النساء لمخاطر صحية جسيمة، وبسبب التشوهات الخلقية للأجنة أو في حالات الحمل إثر الاغتصاب.

المملكة المتحدة

أسفرت الانتخابات العامة في مايو/أيار عن ظهور ائتلاف من حزب المحافظين وحزب الليبراليين الديمقراطيين، أول ائتلاف حاكم لبريطانيا منذ عام 1945.

في يوليو/تموز أعلنت الحكومة الجديدة عن تحقيق بقيادة قاضي في مزاعم تواطؤ الاستخبارات البريطانية في أعمال التعذيب، وللمرة الأولى نشرت أدلة إرشادية لضباط الاستخبارات عن استجواب المحتجزين في الخارج. التحقيق الذي عرض تفصيلاً شروط محددة ومواصفات لم يكن قد نُشر حتى كتابة هذه السطور، وليس من المتوقع أن يبدأ تنفيذه حتى إتمام جميع التحقيقات الجنائية القائمة في أعمال تواطؤ الاستخبارات البريطانية في التعذيب بالخارج. في نوفمبر/تشرين الثاني أعلنت أعلى سلطة ادعاء بريطانية أنه لا توجد أدلة كافية لمقاضاة ضابط بالمكتب الخامس (الاستخبارات البريطانية) بشأن الإساءة إلى بنيام

محمد. في نفس الشهر أعلنت الحكومة إنها ستدفع تعويضات لمحتجزي غوانتانامو السابقين للتنازل عن قضايا الحق المدني ولتفادي الكشف عن وثائق سرية، دون إقرار السلطات البريطانية بارتكاب مخالفات.

وما زالت هناك بواعث قلق قائمة من أن الأدلة الإرشادية الحالية للاستجواب في الخارج تعطي سلطات موسعة لضباط الاستخبارات، وأنه يبدو أنها تمنح سلطات وزارية واسعة للسماح باستخدام تقنيات مسيئة، وأنها تعتبر الضمانات الدبلوماسية سبلاً فعالة لتخفيف مخاطر التعذيب والمعاملة السيئة، رغم أن الضمانات بطبيعتها لا يمكن التعويل عليها.

وحذرت لجنة المساواة وحقوق الإنسان الحكومة في سبتمبر/أيلول من أنها ستسعى للمراجعة القضائية من قبل المحاكم إذا لم يتم تعديل الأدلة الإرشادية المذكورة. كما هدد محامون يمثلون مدنيين محتجزين وتعرضوا حسب المزاعم للتعذيب على يد القوات البريطانية في العراق، التحرك واتخاذ إجراءات بما أن الأدلة الإرشادية لا تحظر تغمية الأعين والوجوه بشكل قاطع، وهو الأمر الذي كان محورياً في التحقيق العام في مقتل موظف استقبال بفندق عراقي في عام 2003 يُدعى بهاء موسى، أثناء احتجازه من طرف الجيش البريطاني في البصرة. جلسات التحقيق انتهت في أكتوبر/تشرين الأول، وحتى كتابة هذه السطور لم يكن التقرير قد صدر.

وتم نشر وثائق منقحة في يوليو/تموز وسبتمبر/أيلول إثر أمر من المحكمة العليا في قضية مدنية ضد الحكومة البريطانية من قبل ستة من سجناء غوانتانامو السابقين. الوثائق توفر دليلاً على أن الحكومة كانت تعرف منذ يناير/كانون الثاني 2002 بمزاعم تعذيب مواطنين بريطانيين وسكان آخرين في بريطانيا، تحت احتجاز الولايات المتحدة، مع إخفاقها في الاعتراض عل نقل رعايا بريطانيين إلى خليج غوانتانامو. الوثيقة أيضاً ضمت دليلاً إرشادياً صدر عام 2002 لضباط الاستخبارات البريطانيين ورد فيه أنه إذا رأى الضباط أنه "يُساء معاملة" السجناء في السجون الأجنبية "فليس مطلوباً منكم التدخل لمنع هذا الأمر".

وفي يوليو/تموز أصدرت وزارة الداخلية مراجعة لإجراءات مكافحة إرهاب كانت قد نالت منها انتقادات عديدة، منها أوامر السيطرة والاحتجاز السابق على نسب الاتهامات لفترات مطولة، والتوقيف والتفتيش دون اشتباه، والترحيل بضمانات دبلوماسية. حتى كتابة هذه السطور لم تكن الحكومة قد قدمت بعد عروضها بالإصلاح للبرلمان. وجمدت الحكومة سلطات التوقيف والتفتيش في قضايا الإرهاب في يوليو/تموز، إثر تأكيد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على أن تلك الصلاحيات تخرق الحق في الخصوصية، وأنها فضفاضة للغاية وتعوزها تدابير الحماية والضمانات.

ورغم مراجعة الداخلية، فإن الائتلاف الحكومي وافق على التصديق على استخدام الضمانات الدبلوماسية لترحيل المشتبهين بالإرهاب.

وفي مايو/أيار أمرت لجنة الطعن الخاصة المعنية بالهجرة بوقف ترحيل باكستانيين اثنين إلى باكستان بموجب الضمانات الدبلوماسية. في يوليو/تموز بدأت الحكومة الأمريكية في إجراءات تسليم ضد أحد المشتبهين. القضية كانت قائمة حتى كتابة هذه السطور. وقضت لجنة الطعن الخاصة المعنية بالهجرة في سبتمبر/أيلول بإمكانية ترحيل مشتبه بالإرهاب أثيوبي بأمان إلى أثيوبيا رغم وجود خطر التعذيب، وهي أول قضية تتعرض لاتفاق بين الدولتين أُبرم في عام 2008. وحتى كتابة هذه السطور لم يكن قد تم البت في الطعن في الحُكم.

وفي يونيو/؛زيران أكدت المحكمة البريطانية العليا تجميداً مفروضاً على نقل المشتبهين الإرهابيين إلى مديرية الأمن الوطني في كابول إثر مزاعم بالتعذيب ظهرت هناك. في مارس/آذار قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن المملكة المتحدة خرقت حق عراقيين اثنين عن طريق نقلهما من الاحتجاز من طرف بريطانيا في البصرة إلى السلطات العراقية، في ديسمبر/كانون الأول 2008. ورفضت المحكمة طعناً مقدماً من الحكومة البريطانية في أكتوبر/تشرين الأول.

وقد اعتذر رئيس الوزراء علناً في يونيو/حزيران على القتل "غير المبرر والذي لا يمكن تبريره" في عام 1972 لـ 14 متظاهراً غير مسلحين في شمال أيرلندا من قبل جنود بريطانيين، إثر ظهور التقرير الذي طال انتظاره للتحقيق في "الأحد الدموي" الذي نُشر في الشهر نفسه. وانتهى التحقيق الذي استغرق 12 عاماً إلى أن الجنود لم يكونوا بصدد أي تهديد ولم يقدموا تحذيرا قبل إطلاق النار.

وفي أكتوبر/تشرين الأول توفي رجل أنجولي أثناء ترحيله من قبل حراس أمن خاصين يعملون لصالح وزارة الداخلية، فاستدعى ذلك فتح تحقيق من قبل لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان، في تقنيات التقييد أثناء أعمال الإعادة من هذا النوع. وحتى كتابة هذه السطور كان هناك تحقيق جنائي مفتوح في تلك الوفاة.

واستمر احتجاز الأطفال في مراكز الهجرة رغم تعهد الحكومة في مايو/أيار بالكف عن هذه الممارسة. النساء، ومنهن ضحايا العنف الجنسي في باكستان، وسيراليون وأوغندا، استمر التعامل معهن بموجب إجراءات النظر المستعجل في طلبات اللجوء، غير الملائمة لطلبات لجوئهن ذات الطبيعة المعقدة.

وفي يوليو/تموز قضت المحكمة العليا بعدم إمكانية رفض حماية رجلين مثليين يلتمسان اللجوء، من إيران والكاميرون، بحجة أن بإمكانهما إخفاء هويتهما الجنسية في بلدانهما الأصلية. وأعلنت وزارة الداخلية عن قواعد جديدة لمنع إعادة الأفراد إلى بلدان قد يتعرضون فيها للاضطهاد بناء على توجهاتهم الجنسية أو هوياتهم الجنسية.

أولا: باللغة العربية

- الموسوعات

1- الكيلاني، عبد الوهاب. **الموسوعة السياسية،** ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

2- **أطلس الجزائر والعالم،** الجزائر: دار الهدى، 2010.

3- **موسوعة القرن.** ج2، تونس: الدار المتوسطة للنشر، 2006.

- الكتب

1- الحاج، علي. **سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

2- الجنزوري، عبد العظيم. **الإتحاد الأوروبي: الدولة الأوربية الكونفدرالية،** القاهرة: دار النهضة العربية، (د.س.ن.).

3- النعيمي، أحمد. **السياسة الخارجية،** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.

4- السيسي، صلاح الدين حسن. **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية: الواقع...مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل،** القاهرة: دار الفكر العربي، 2007.

5- المجذوب، أسامة. **العولمة والإقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية،** ط2، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2001.

6- المخادمي، عبد القادر رزيق. **الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

7- المومني، محمد أحمد عقلة. **استراتيجيات سياسة القوة: مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية.**_عمان: دار الكتاب الثقافي، 2007.

8- المسفر، محمد صالح. الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية في مؤلف **العلاقات العربية الأوربية:حاضرها ومستقبلها،** باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997.

9- الشريفي، نداء صادق. **تجليات العولمة على التنمية السياسية: دراسة استقرائية استنباطية،** عمان: دار جهينة، 2007.

10- الإمام، محمد محمود. **تطور الأطر المؤسسة للإتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي،** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.

11- العزاوي، نجم و النقار، عبد الله. **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO14000،** ط2، الأردن، عمان: دار المسيرة، 2010.

12- الفهداوي، فهمي خليفة. **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل،** الأردن، عمان: دار المسيرة، 2001.

13- العمر، فاروق عبد الله العمر. **دول القوة ودول الضعف**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2005.

14- أمين، سمير (وآخرون). **العولمة والنظام الدولي الجديد**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

15- إدريس، محمد السعيد. **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولة الإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.

16- أوغلو، أحمد داود ، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

17- ألموند، جابريل و بنجهام باويل الابن. **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ط5، تر: هشام عبد الله، الأردن، عمان: الدار الأهلية، 1998.

18- بيليس، جون وسميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

19- بدران، ودودة (وآخرون). **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.

20- براهيمي، عبد الحميد. **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

21- بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

22- بالي، سيتا. الهجرة واللاجئون في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

23- بلقزيز، عبد الإله. **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**، لبنان: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

24- تودارو، ميشيل.ب. **التنمية الاقتصادية**. تر: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرازق، الرياض: دار المريخ، 2006.

25- حتي، ناصيف يوسف. **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

26- حرب، علي. **أزمة الحداثة الفائقة: الإصلاح- الإرهاب- الشراكة**. المغرب: الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005.

27- خضر، بشارة. **أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة على قمة باريس (1995-2008)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

28- خير الدين، شمامة. **العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21**، الجزائر: دار قرطبة، 2009.

29- ريحانا، سامي. **العالم في مطالع القرن 21**، بيروت، دار العلم للملايين، 1998.

30- سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة، 1998.

31- سعيد، عبد المنعم. **العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

32- شبانا، أيمن السيد. **الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوربي: دراسة مقارنة** في مؤلف محمود أبو العينين، **الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية**، القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، 2001.

33- شتا، أحمد عبد الو نيس. **الاتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي** في مؤلف **الاتجاهات الحديثة في علم السياسة**، تحرير: علي الدين هلال ومحمود إسماعيل محمد، القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، 1999.

34- شربال، عبد القادر. **البحر الأبيض المتوسط بين السيادة والحرية**، الجزائر: دار هومة، 2009.

35- غريفيثس، مارتن وأوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

36- فوغلر، جون. **البيئة**، في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

37- فونتنال، جاك. **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيواقتصاد**، تر: محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

38- كمال، محمد مصطفى و نهرا، فؤاد. **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

39- مراد، محمد. **أوربا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايديولوجيا، الأزمات**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

40- مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ط2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

41- مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.

42- مصطفى محمود، نادية. **أوربا والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

43- نافعة، حسن. **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

44- مصطفى سليمان، أحمد إبراهيم. **الإرهاب والجريمة المنظمة: التجريم وسبل المواجهة**، القاهرة: مطبعة العشري، 2006.

45- محمود غانم، أماني. **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، القاهرة: دار اقرأ للطباعة، 2007.

46- هوهتاتين، هيدي (وآخرون). **الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الإتحاد الأوربي**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005.

47- ويليامز، فيل. **الجريمة المتخطية للحدود الوطنية والفساد** في مؤلف برايان رايت (وآخرون): **قضايا في السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

- **الدوريات**

1- العلكيم، حسن حمدان. "التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، (صيف 2008).

2- العامري، عصام فاهم. "الثقافة والديمقراطية في مواجهة العولمة" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد88، (أكتوبر 1999).

3- الأشعل، عبد الله. "تطور الجهود القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب" في **السياسة الدولية** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد37، العدد149، (يوليو 2002).

4- الصديقي، سعيد. "السياسة الخارجية والديمقراطية: تعارض أم توافق" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15، (صيف2007).

5- الشميطلي، هاني. "أوربا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، (صيف 2008).

6- الشرقاوي، يسرا. "معاهدة لشبونة.. الدستور الأوربي سابقا" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 182، (أكتوبر 2010).

7- البرصان، أحمد سليم. "جيبوليتيكا الأمن القومي العربي" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد15، (صيف 2007).

8 - الحمد، جواد. "السياسة الخارجية الأوربية والمحدد الأمريكي" في **دراسات شرق أوسطية**، العدد31، (ربيع 2005).

9- بريجنسكي، زبجينيو ."جغرافيا إستراتيجية من أجل أوراسيا" في **الثقافة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 86، (يناير- فبراير 1998).

10- بويوش، محمد. " وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى" في **بحوث اقتصادية عربية**، العدد 42، (ربيع 2008).

11- بيبرس، سامية. "الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 43، العدد 174، (أكتوبر 2008).

12- بركات، وليد. "آفاق حركات التغيير في الوطن العربي" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر 2011).

13- ثابت، أحمد. "العولمة: حدود الاندماج وعوامل الاستبعاد" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد76، (1998).

14- جوهر، حسن عبد الله. "تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 124، (1996).

15- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم. "التنسيق والتعاون العربي تجاه الشراكة الأوربية- المتوسطية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 148، (أبريل 2002).

16- خ. أحمد. "كيف ترى وكالة الاستخبارات الأمريكية عام 2020" في **مجلة الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 506، (سبتمبر 2005).

17- دياب، محمد. "الأوراسيون الجدد في نصين" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد76، (1998).

18- زياني، صالح وحجيج، أمال. "السياسة العامة الأمنية في المتوسط في المتوسط بين وحدة المضامين وتعددها" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 136، (صيف 2010).

19- سيد، عبد المجيد. "تركيا والاتحاد الأوربي: المعايير المزدوجة في قضية الأقليات" في **الديمقراطية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الثالث (صيف 2001).

20- شكري، عز الدين. "المغرب العربي-أوربا 1992: إعادة صياغة العلاقات" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد99، (يناير1990).

21- شعبان، عبد الحسين . "الإسلام في السياسة الدولية: حوار الحضارات والإرهاب الدولي" في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، (صيف2007).

22- شعبان، عبد الحسين. "سوريا: هل ما يزال طريق التسوية التاريخية سالكا؟" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر2011).

23- فهمي، أماني محمود. "الإتحاد الأوربي وأوربا الشرقية" في **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد99، (يناير1990).

24- ف.غريغوري غوز الثالث، "لماذا أغفلت دراسات الشرق الوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية" في **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 392، (أكتوبر 2011).

25- ل. سهام. "العلاقات العابرة للأطلسي في ظل الرهانات الأمنية" في **مجلة الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، العدد 506، (سبتمبر2005).

26- مطاوع، محمد أحمد. "السياسة الدفاعية والأمنية وتوسع الاتحاد الأوربي شرقا" في **أوراق أوربية**، القاهرة: مركز الدراسات الأوربية، العدد03، (جوان2005).

27- نور الدين، محمد. "75 عاما على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلى إشكالية الأوربة" في **شؤون الأوسط**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 73 (يونيو1998).

28- وابنهانز، ويلي. "تحديات الإصلاح الاقتصادي في أوربا الشرقية" في **التمويل والتنمية**، مصر، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، المجلد 27، العدد الرابع (ديسمبر1990).

29- المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، ملحق اتجاهات نظرية في **السياسة الدولية**، الأهرام، المجلد46، العدد 184، (أبريل2011).

30- البنك الأهلي المصري. "تطور العلاقات الأورومتوسطية...عشر سنوات على إعلان برشلونة" في **النشرة الاقتصادية**، العدد الثالث، (2005).

31- قسم الإعلام بالمفوضية الأوربية، الاتحاد الأوربي لاعب عالمي، في **الدبلوماسي** الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد 45، (يوليو 2009).

- تقارير

1- التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006، الاتحاد الأوربي في مواجهة ضغوط العولمة، الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية. 2006.

2- تقرير التنمية البشرية لعام 1994، "الأبعاد الجديدة للأمن البشري"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

3- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول: مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل، سبتمبر 2006.

- **الجرائد**

1- ح، سليمان، "الاتحاد الأوربي يبدأ مشاورات مع الجزائر بشأن سياسته الأمنية في الساحل الإفريقي"، **جريدة الخبر**، السنة 20، العدد 5887.

2- زقاري، أحمد. "300 قارب هجرة من الجزائر من بين 9500 بلغت إيطاليا"، **جريدة الشروق**، العدد 2834، (20 جانفي 2010).

3- عادل الفقيه، تحديات توسيع الاتحاد الأوربي في **جريدة السفير**، 2008.

- **روابط إلكترونية**

1- الكنبوري، إدريس. "مشروع الدفاع الأوربي المشترك يقلق واشنطن"، 21-10-2003 في**مجلةالعصر**،متحصل عليه:http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=4653

2- الإمام، محمد محمود. "أثر المتغيرات الدولية على قضية الوحدة العربية" في **الفكر السياسي**، متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/2-mutegerat.pdf
تاريخ التصفح: 2011/02/28 على: 17h36.

3- العايب، خير الدين. "البعد الأمني في السياسة الأمريكية المتوسطية" في **الفكر السياسي**. متحصل عليه:www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15/amny.pdf
تاريخ التصفح: 2011/03/07. على 12h36.

4- الزعبي، موسى. "الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية: حرب على المنافسين: أعداء وأصدقاء" في **الفكر السياسي** متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/21/6/strategy.pdf. تاريخ التصفح 2011/3/7 على 13h34 .

5- النعيمي، زياد عبد الوهاب. "الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي"، بغداد: مركز الدراسات الإقليمية، 2008، متحصل عليه: www.regionalstudiescenter.net/sits/journals/analysis-files/interregionalism.htm تاريخ التصفح: 03-11-2011 على 11h45.

6- تركماني، عبد الله. "العرب والشراكات الإقليمية في عالم متغير"، تونس، 2004، متحصل عليه: www.Hem.bredban.net/dccls2/s150.htm ، تاريخ التصفح: 03-11-2011 على:12h27.

7- حسون، محمد. "إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة" في **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد24، العدد الأول، 2008، متحصل عليه: www.reefnet.gov.sy/books/projects/jame3a/6economic/108/16 nato.pdf تاريخ. التصفح: 03-03- 2011 على12h20.

8- حسين، زكريا. "الأمن القومي"، متحصل عليه: http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm

تاريخ التصفح، 2011/11/14 على: 19h15.

9- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم ، "اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية البينية لدول إتحاد المغرب العربي" في **مجلة الجامعة المغاربية**، طرابلس، العدد7، السنة4، 2009، متحصل عليه: www.maghrebarabe.org/admin-files/Numero%207.pdf

تاريخ التصفح: 18-02-2011 على: 17h40.

10- عوني، مالك. "الأمن غير التقليدي: اتجاهات تهديد موازية للأمن في المنطقة العربية"، 2011/11/10 من ملحق تحولات إستراتيجية في **السياسة الدولية**، العدد 186، (أكتوبر 2011)، متحصل عليه:www.Siyassa.org.eg/newscontent/12/1/6/1621

تاريخ التصفح: 04-11-2011 على18h29.

11- كوش، كريستينا. "عودة إلى الواقعية" في **السياسة الدولية**، الأهرام الرقمي، متحصل عليه: www.digital.ahram.org/eg/policy?serial=362576، تاريخ التصفح: 2011/02/27 على 18h04.

12- مقلد، حسين طلال. "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 25، العدد الأول، 2009، متحصل عليه: www.damascusuniversity.sy/mag/law/images/stories/619-676.pdf

تاريخ التصفح:2011/03/07 على12h41.

13-ماجد عشقي، أنور."الإستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة"، جدة: مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية والقانونية، متحصل عليه:www.nauss.edu.sa/ar/collegesandresearches Centreactivities/symposium/acs213.2005/documents/8.pdf

تاريخ التصفح: 12-03-2011 على: .16h22.

14- هيومن رايتس ووتش، أوضاع الإتحاد الأوربي، أحداث 2010، متحصل عليه: www.hrw.org/world-report-2011-51 تاريخ التصفح: 14-11-2011 على: 19h47

15- أوربا آمنة في عالم أفضل، الاستراتيجية الأمنية الأوربية، متحصل عليه: www.consilium.europa.eu/docs/cmsupload/031208ess11ar.pdf، تاريخ التصفح: 2011/03/07 على 12h58.

16- المفوضية الأوربية، "تدابير الاتحاد الأوربي تجاه تغير المناخ: الريادة في التدابير العالمية حتى عام 2020 وما يليه"، لوكسمبورغ، دائرة النشرات الرسمية للمجتمعات الأوربية، 2007. متحصل عليه: www.ec.europa.eu/climat/publication/docs /post_2012_ar.pdf تاريخ التصفح: 2011/03/07على: 13h35.

17- **الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية**، متحصل عليه: www.k_css.org/userfiles/file/arabic_09/05_nazaryat/20al_waq3ya_fr_al تاريخ التصفح: 27-02-2011 على16h23.

18- سامح غالي، قضايا توسيع الاتحاد الأوربي، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل عليه: www.Ahram.org.eg/acpss في 2008.

19- المشروع البحثي المشترك، منتدى العلاقات المصرية- الأوربية، السياسة الأوربية المشتركة تجاه الشرق الأوسط، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، 2006، متحصل عليه: www.icfsthink tank.org تاريخ التصفح: 2008.

20- الاتحاد الأوربي، إصلاح المعاهدات، متحصل عليه: www.esteri.it/mae/ar/politica_europea/riformatrattati.htm تاريخ التصفح: 2010

21- الاتحاد الأوربي بالعربية، مؤسسات الاتحاد: مجلس الاتحاد الأوربي، متحصل عليه:www.Eu-arabic.org/concil.html تاريخ التصفح: 2010.

22- الاتحاد الأوربي بالعربية، مؤسسات الاتحاد، المفوضية الأوربية، متحصل عليه:www.Eu-arabic.org/commission.html تاريخ التصفح: 2010.

23-الاتحاد الأوربي يعزز الروابط مع الدول المجاورة ويستمر في دعم إصلاحاتهم، بروكسل (أفريل 2009)، متحصل عليه: www. Delwbg. Ec. Europa. Eu/ ar/ whatsnew/ 23- avril- 2009- 1.doc

24- السيد يسين، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة إستراتيجية، مكتبة الإسكندرية: مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، 2006، متحصل عليه: www.ramses2.mmsh.univ-aix.fr/cycle-conference/sayyed-yassine.pdf. تاريخ التصفح: 28-02-2011 على: 17h23.

25- إبراهيم إسماعيل، الاتحاد الأوربي: التجربة والتحديات، ندوة مع أ / باتريك ديبويك، 2006.

26- أوربا 50عاما على الاتحاد، جريدة الأخبار2008، متحصل
عليه:www.Alakhbarweb.Com تاريخ التصفح:2009.

27- متوسطي- شرح مسيرة برشلونة، 26-05-2009، متحصل عليه: www.Enpi-info.eu/main.php?id=19§id_type=3 تاريخ التصفح: 07-01-2010 على:10h30.

28- الاتحاد الأوربي: انفتاح على الشرق، انغلاق على الجنوب، متحصل عليه:
www.mafhoum.com

29- أوضاع الإتحاد الأوربي، أحداث 2010، متحصل عليه:
http://www.hrw.org/world-report-2011-51 تاريخ التصفح: 14-11-2011 على:
19h47

ثانيا: باللغة الأجنبية

- باللغة الإنجليزية

Books and Studies

1- Adebahr, Cornelius." Institutional Learning in European foreign Policy" Exposé for a Dissertati on Project, Berlin, 2006.

2- Aliboni, Roberto." The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspective" in **Mediterranean Paper Series**, the German Marshall Fund of the United States, 2010.

3- Benli Altunisik, Meliha." Turkey As a Mediterranean Power" in" Turkey: Reluctant Mediterranean Power" in: **Mediterranean Paper Series**, the German Marshall Fund of the United States, 2011.

4- Churruca, Cristina. **The European Union's Common Foreign Policy: Strength, Weakness and Prospect**s (14/02/2003)

5- European Central Bank. **Regional Economic Integration in a Global Framework**, Workshop 23 September, 2004.

6- Goodman, S.F. **The European Union**, 3ed Edition, London, Macmillan Press ltd, 1996.

7- Linklater, Andrew." Neorealism in Theory and practice" in Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory today**, The Pennsylvania state University press, 1995.

8- Schafer, Isabel and Jean-Robert Henry (eds). **Mediterranean Policies from Above and Below**, Berlin, 2009.

9- House of Commons Library," EU Enlargement: The Political Process".

Research paper 98/55(01 /05/1998).

10 - Research Policy Workshop on" New Dimensions of Security and Conflict Resolution".

11- Dominguez, Roberto. Constructing the European Union Foreign Policy: Cases for Analysis in the Transatlantic Relationship,

Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series, Vol.6 No.15, June 2006.

Links

1- Charles Grant and Mark Leonard, How to Strengthen EU Foreign Policy, in **Policy Brief**, London: Centre for European Reform, in www.cer.org.uk/policybrief_cfsp_3July06.pdf (2008)

2- European Union Security and Defense Policy, in: mod.uk/defenceInternet/AboutDefence/Organization/keyFactsAbout Defence/European Defence, 04/11/2011.

3- European Commission, Climate Action Energy for a Changing World. Less Greenhouses Gases. In: www.ec.europa.eu/climate Action/eu_action/less_greenhouse_ gases/index_eu.htm (03/11/2011-16h39)

4- European Environment Agency, Second Meeting, Horizon 2020Review, Monitoring and Research Sub-Group, Copenhagen, 30/31 March2011.Draft Summary Records in: www.ec.europa.eu/environment/enlarg/med/pdf/copenhagen-2011/minutes.pdf (03-11-2011/16h56)

5- European Commission - Environment - International In www.ec.europa.eu/ Issues Environment/enlarge/med/index.htm (24-12-2011/ 17h33)

6- European Neighboorhood and Partnership Instrument in www.ec.europa/europeaid/ how/Finance/enpi_eu.htm (03-11-2011/17h05)

7- European Commission, The Emissions Trading System, in www.ec.europa.eu/ clima/policies/ets/index_eu.htm (03-11-2011/16h53)

8- Cooperation with the Third Countries in the Areas of Migration and Asylum"2011-2013-Multi-Annual-Strategy Paper" in ec.europa.eu/europeaid/what/migration-asylum/documents/strategy/2011-2013eu.pdf (03-11-2011/ 17h19)

9- Chronology- The history of the European Union and European Citizenship in: www.historiasiglo20.org/europe/cronologia.htm/ 03/11/2011.

10- Mariam L.Tupy," EU Enlargement: Costs, Benefits, and Strategies for Central and Eastern European Countries" in **policy Analysis**, Cato Institute, No. 489, in: www.cato.org./2008

- باللغة الفرنسية

- ouvrages

1- Bekenniche, Otmane. **Le Partenariat Euro-Mediterraneen: les enjeux**, Alger: Office des Publications Universitaires, 2011.

2- Baghzouz, Aomar. " du Processus de Barcelone à L'union pour la Méditerranée: regards croisés sur les Relations euro-maghrébines" dans: **L'année du Maghreb V**, Paris: CNRS Edition, 2009.

3- Fabre, Thierry. **La Méditerranée, Horizons et enjeux du XXIe Siècle**, Européen Commission, mai 2009.

4- Guirkinger, Bernard et Guy Vasseur. **Au Cœur du G20: une Nouvelle Dynamique pour le Progrès Economique, Social, et Environnemental**, France: Conseil Economique, Social et Environnemental, 2011.

5- Oualalou, Fathallah. **Après Barcelone…le Maghreb et Nécessaire**, Paris: L'Harmatta.

6- Pécout, Gilles. **Penser les Frontières de l'Europe du XIXe au XXIe siècle**, Paris: Presses Universitaires de France, 2004.

7- Smouts, Marie Claude. **Les Nouvelles Relations Internationales: Pratiques et Théories**, Paris: Presse de Sciences Po. 1998.

8- Veyrier, M. Yves. **L'UNION EUROPÉENNE ET SES RELATIONS DE VOISINAGE**, RÉPUBLIQUE FRANÇAISE: CONSEIL ÉCONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL, 2009.

9- Parlement européen; **Perspectives Pour une Politique Etrangère et de Sécurité Commune**. un Premier Bilan- Série Politique w 7. Direction Générales des Etudes. Bruxelles.1995.

- Sites

1- Fabien Tarpan, Politique étrangère, Sécurité, Défense:La Lente Progression de L'Europe Politique, dans: www.diploweb.Com/Forum/Tarpan1.htm

2- Elargissement de l'union Européenne: Les Enjeux De L'élargissement: Le Coût Budgétaire De L'élargissement dans:www.La documentation Française.Fr/dossiers/ Elargissement- union- européenne/Coût-Budgétaire.shtml/2010.

3- Elargissement de l'union Européenne: quel élargissement ? Elargissement ou Approfondissement dans:www.La documentation Française.Fr/dossiers/ Elargissement- union- européenne/ élargissement ou Approfondissement.shtml/2010.

4 - Elargissement de l'Union européenne .Carte des étapes de la construction européenne (1957-2007) dans: www.LadocumentationFrançaise.Fr/ Dossiers/ Elargissement- Union- européenne/ Carte des étapes de la Construction européenne (1957-2007).shtml/2010.

5- Les Trois Piliers, dans: www.unilim.fr/prospeur/fr/prospeur/ressources/europe/piliers.htm,2008.

6- De la Chute du Mur de Berlin a la Grande Europe: 1989-2009 (dossier clos en novembre 2009), dans: www.ladocumentation française.fr, 28-11-2011.

7- Elargissement de l'union Européenne: le Processus:les Accords d'association dans: www.LadocumentationFrançaise.Fr/dossiers/ Elargissement-Union- européenne/ le Processus:les Accords D'association.shtml/2010.

8- Elargissement de l'Union européenne, nouveaux défis, juin 2011 dans: http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/elargissement-union-Européenne/candidats-potentiels.shtml/03-11-2011.

9- Les trois piliers définis par le Traité sur l'Union Européenne, dans:
www.unilim.fr/prospeur/fr/prospeur/ressources/europe/piliers/piliers_schema.
html/2008.

10- Les Risques Sociaux, dans:
www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/elargissement-
Union-europeenne/risques-sociaux.shtml (2010)

11- L'Europe élargie dans le monde, dans:
www. ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/
Elargissement- union-europeenne/position-future-europe.shtml (2010)

قائمـــــة الأشـــــــكال :

قائمـــــــة الجـــــداول:

ملخص بالعربية:

نتيجة للتحولات الحاصلة على المستويين العالمي والإقليمي، شرعت الدول الأوربية بعد استكمال أغلب مقومات الوحدة الاقتصادية في العمل على الولوج في مرحلة الوحدة السياسية؛ لأنها الضمان الحقيقي للوحدة الاقتصادية، حيث تصبح مسألة وضع سياسة خارجية أوربية مشتركة أداة لتحصين منجزات المسار التكاملي الأوربي وليس فقط مواجهة تحديات الوضع الراهن.

فقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن العديد من المشاكل الإقليمية (اثنيه، أمنية،...) طبعتها حرب باردة أمنيا واقتصاديا، وأدى نمو الترتيبات التجارية والتنظيمية الإقليمية الجديدة إلى تغير طبيعة الترتيبات والعمليات الاقتصادية، وظهور تجارة الخدمات وزيادة التركيز على السياسات التنظيمية التي وصلت إلى ماوراء الحدود .

بحكم الحقائق الجغرافية، فإن الاتحاد الأوربي لا يستطيع اختيار جيرانه، لذلك اعترف بهم، ونسق جهوده من أجل التوسع نحو شرق ووسط أوربا، ليركز على مقتربات التكامل الإقليمي الأوربي، وعلى التوسع الأفقي (الجغرافي) والتوسع الرأسي من حيث عمق التكامل، ولم يقلل ذلك من اهتمامه بمنطقة جنوب المتوسط؛ التي تعتبر حزاما قريبا من دوله، ومن أهم مناطق التنافس الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة؛ لموقعها الاستراتيجي الهام في السياسة الدولية. بالإضافة إلى التخوف الأوربي من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدف إلى السيطرة على المنطقة المتوسطية سياسيا، اقتصاديا، وعسكريا.

كما أن منطقة المتوسط تحتوي على تحديات ترتبط بقضايا الأمن اللين مثل: النمو الديمغرافي والهجرة من دول جنوب المتوسط إلى شماله، ومسائل ترتبط بالأمن الصلب مثل: الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. لذا يسعى الاتحاد الأوربي إلى تأمين جداره الجنوبي من خلال جعل منطقة المتوسط عامل التوازن الرئيس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي بين التوجهات نحو الجنوب المتوسطي والشرق الأوربي، وتطوير أمنه، ومحاولته تكوين آلية دفاعية مستقلة للأمن الأوربي.

إن جمع الاتحاد الأوربي بين التوجه شرقا والتوجه جنوبا ناتج عن إعادة ترتيب الأولويات؛ وبخاصة في ظل تزايد التنافس الدولي والترتيبات الإقليمية الجديدة، وكون إدارة العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي عملية ديناميكية تنامت بإضافة البعد الجديد المتمثل في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، بموجب اتفاقية "ماستريخت" وتطورها مع اتفاقية "لشبونة".

لكن اصطدام هذه الطموحات باعتبارات السيادة، وانقسام الدول الأعضاء في الاتحاد بين التوجه نحو الشرق والتوجه نحو الجنوب، والرغبة في التمسك بالمصالح الوطنية وعدم

الخضوع لسلطة عليا فوق قومية أو لهيمنة أحد أعضاء الاتحاد حال دون تقدمها. وهذا ما جعل السياسة الخارجية تتطور بشكل بطيء وضعيف، وعليه فإن المضي قدما في هذا المجال سيحتاج إلى نضج أكبر كالذي حدث مع التكامل الاقتصادي، ولا يتم ذلك إلا بتظافر جهود الدول الأعضاء.

لقد تعددت المبادرات الأوربية تجاه منطقة جنوب المتوسط : الشراكة الأورومتوسطية، سياسة الجوار الأوربي والاتحاد من أجل المتوسط، إلا أن أهمها هي: الشراكة الأورومتوسطية؛ التي لا تزال تمثل الإطار المناسب للتعاون بين الضفتين، بتركيزها على ثلاث سلال مترابطة هي: سلة الحوار السياسي والأمني؛ الهادفة إلى إقامة منطقة سلام واستقرار مبنية على أسس احترام حقوق الإنسان والديمقراطية، سلة الشراكة الاقتصادية والمالية والعمل على منطقة التبادل الحر من أجل الازدهار المشترك، وسلة الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية بهدف تقارب مجتمعات المنطقة، على الرغم من افتقارها إلى العمل الجماعي، وتركيزها على العمل الثنائي، الشراكة المتميزة واتباع السياسة الانتقائية والمشروطية في ظل الانفتاح على الشرق الأوربي. وعليه فهي تهمل التعاون الإقليمي القائم في إطار الشراكة الأورومتوسطية.

نظرا لهذه الحتمية التي تكرس المسؤولية المشتركة تجاه منطقة المتوسط، يجب احتواء الأحكام المسبقة القائمة لدى الضفتين، وجعل إطار العلاقات أكثر ديناميكية، وتحسين آليات الشراكة وطرق تطبيقها؛ لأن مسار التقارب بين مجتمعات الضفتين شاق وبعيد المدى؛ ولأن الجانب الأوربي يمارس دور القائد؛ كونه هو الذي يمتلك ويقترح ويقرر، ويقوم بدور الموجه؛ كونه يرسم المسار المراد، ويمارس دورا معياريا دون مشاركة كل الدول المتوسطية في التصور والعمل والإدارة والرقابة على عملية الشراكة.

وعلى الاتحاد مراعاة احتياجات ومشاكل كل بلد متوسطي لأنها مختلفة إذا ما أراد تفعيل الشراكة. وتقسيم منطقة جنوب المتوسط إلى مناطق فرعية مثل المشرق العربي، والمغرب العربي. وإذا أراد التأثير على التكامل المناطقي في المتوسط بشكل فعلي فعليه وضع استراتيجية مناسبة لدعم كل مناطق جنوب المتوسط.

Résumé

Conséquence des mutations ayant lieu aux niveaux mondial et régional, après avoir parachever l'union économique, les pays européens se sont attelés à la mise enplace d'un processus d'union politique garante de l'union économique, et par là ouvrir la voie à une politique étrangère commune; instrument essentiel pour le renforcement du processus de l'intégration européenne et également pour faire face aux défis actuels.

Lors fin de la guerre froide a levé sur des problèmes régionaux comme les tensions ethniques et sécuritaires, résultat d'une guerre froide sécuritaire et économique, engendrant de nouveaux arrangements commerçaux et organisationnels au niveau régional, ce qui a eu lieu pour effet de modifier la nature des arrangements et opérations économiques au-delà des frontières.

En vertu de réalités géographiques, l'UE ne peut pas ignorer son voisinage, de ce fait, les pays membres ont décide d'adopter une politique d'élargissement. Cette politique touchant l'Europe de l’est et centrale pour renforcer l'intégration régionale sans pour autant négliger la rive sud de la Méditerranée considérée comme une zone géostratégique pour les pays riverains et les grandes puissances comme les Etats-Unis sur les plans: politique, économique et militaire.

Les pays du pourtour méditerranéen font l'objet d'ordre sécuritaire: problème démographique, migratoire, terrorisme et prolifération d'armes de destruction massive. C'est pourquoi les grandes orientations de la politique étrangère européenne soit de sécuriser la rive nord en développant un mécanisme indépendant de défense de l'UE.

En conciliant entre son orientation vers l'Est et son orientation vers le sud, résultat de la révision de ses priorités et plus spécialement sons l'effet croissant de la concurrence internationale et de ses nouveaux arrangements régionaux. Et comme la gestion des relations extérieures de l'UE est une opération dynamique qui s'est développe par le rajout de nouvelle dimension représente par une politique étrangère et de sécurité commune en vertu du traité de Maastricht et son évolution avec le traité de Lisbonne.

Et tontes ces ambitions ont été contré par des considérations de souveraineté et la division des pays membres de l'Union Européenne entre leur orientation vers l'Est et leur orientation vers le sud, leur acharnement de défendre les intérêts nationaux et leur refus de se soumettre à tonte forme d'organisation supranationale. En effet, le développement de la politique étrangère commune était beaucoup plus lente que prévu; ce qui nécessité une grande maturité comme se fut le cas pour l'union économique, et ceci ne peut être réaliser qu'avec la conjugaison des efforts des pays membre.

Il y'a eu de nombreuses initiatives européenne vers la rive sud de la Méditerranée comme Le partenariat euro méditerranéen, La politique européenne de voisinage et l'Union pour la Méditerranée, mais la plus importante est le Partenariat Euro méditerranéen qui représentait toujours le cadre approprié pour la coopération entre les deux rives en se basant sur trois axes: en premier lieu: le dialogue politique et sécuritaire; dans le but de

concrétiser le respect des droits de l'homme et la démocratie. En second lieu: le partenariat économique et financier; dans le but de développe une zone de libre échange. Quant au troisième axe, il concerne le partenariat social, culturel et humanitaire dans le but de rapprocher les populations de cette région….

Compte tenu des circonstances de cette région les responsables des deux rives doivent surmonter leurs différends –du moment que le coté européen est détenteur de tous les pouvoirs- pour pouvoir développer un cadre de coopération plus dynamique et d'améliorer les mécanismes de partenariat et leurs modes d'application.

L'Union européenne doit prendre en considération les problèmes de chaque pays méditerranéen si elle veut relancer la coopération et activer le partenariat